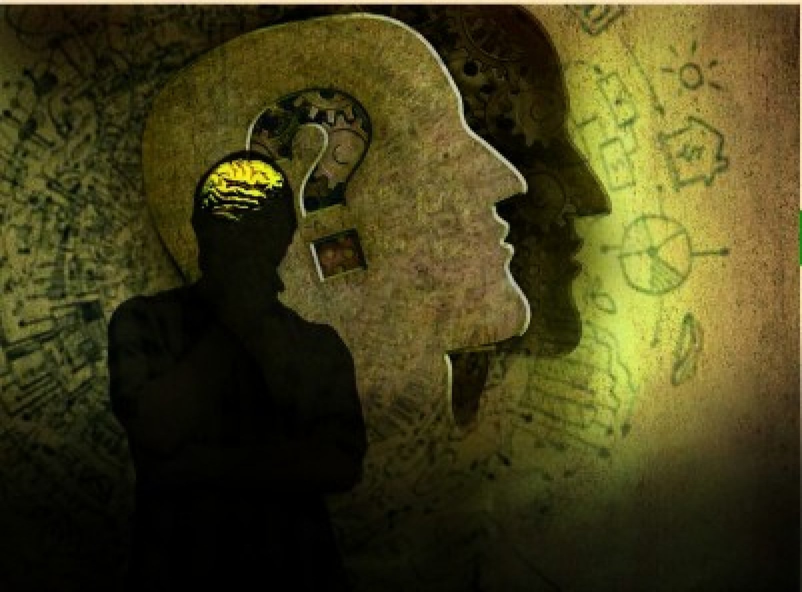
مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
سلسلة الدراسات الحضارية

المنطق التّطبيقيّ

منهج جديد في توظيف أصول علم المنطق

علي أصغر خَنْدان

ترجمة: محمد حسن الواسطي
وعبد الرزّاق سيادت الجابري



المنطق التّطبيقيّ

منهج جديد في توظيف أصول علم المنطق

علي أصغر خَنْدان

المنطق

منهج جديد في توظيف اُصول علم المنطق

المؤلّف: علي أصغر خَنْدان
العنوان: المنطق التّطبيقيّ: منهج جديد في توظيف أصول علم المنطق
العنوان الأصلي: منطق كاربردى
الناشر الإيراني: سازمان مطالعه وتدوين كتب علوم انسانى دانشگاه ها (سمت)، وموسسه فرهنگى طه
ترجمة: محمد حسن الواسطي وعبد الرزّاق سيادت الجابري
المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
الإخراج: الديوان للطباعة والنشر والتوزيع
تصميم الغلاف: حسين موسى

الطبعة الأولى، بيروت، 2017

ISBN: 978-614-427-118-6

Practical Logic

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن قناعات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته»

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of Civilization
for the Development of Islamic Thought
بناية ماميا، ط5 ـ خلف الفانتازي وُرلد ـ بولفار الأسد ـ بئر حسن ـ بيروت
هاتف: 826233 (9611) ـ فاكس: 820378 (9611) ـ ص. ب 25/55
info@hadaraweb.com
www.hadaraweb.com

المحتويات

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة المركز

يستند المؤلّف في تبرير اشتغاله على هذا الكتاب إلى التساؤل حول دور المنطق في عملية التفكير وسبب عدم أدائه دوره في ميدان الاشتغال العملي؟ وذلك أنّ علماء المنطق في التقليد الإسلامي يرون أنّه آلةٌ تهدف إلى تقعيد عملية التفكير لعصمة الذهن عن الخطإ خلال سيره من المعلوم إلى المجهول. ويتساءلون لماذا يقع كثيرٌ من الذين درسوا المنطق وأتقنوه في الخطإ، ولا ينجو من هذا التساؤل المناطقة أنفسهم؟ والجواب التقليديّ هو أنّ المنطق مجموعة من القواعد الآلية، وما يحول دون الوقوع في الخطإ هو الالتزام بهذه القواعد وليس القواعد نفسها.

وأمّا المؤلّف، فإنّه يرى أنّه لا ينبغي إعفاء كيفية تدوين علم المنطق من مسؤولية الوقوع في الخطإ على الرغم من الإتقان النظريّ لدارسي المنطق. والحلّ إذًا، في إعادة تدوين قواعد علم المنطق بطريقة عملية تطبيقيّة. وهذه الرؤية هي التي حكمت المؤلّف في جميع المباحث المنطقية التي تعرّض لها؛ حيث أخرج القواعد من حالتها النظريّة إلى قواعد تظهر منفعتها في تنظيم عملية التفكير في مجالاته المختلفة العلمية والعمليّة، وأكثر من الأمثلة التي تساعد على فهم القاعدة وتدرّب المتلقّي على كيفية تطبيقها في الحياتين العلمية والعملية.

وبالنظر إلى دقّة الكتاب كنّا في الترجمة بين خيارين: أحدهما الإبقاء على أمثلة الكتاب على حالتها في الأصل دون إدخال أيّ تغيير عليها، حرصًا على الدقّة وتجنّبًا لتحميل المؤلف ما لا يريد، والخيار الثاني هو أن نقتصر في التبديل على حدود تقريب الأمثلة من بيئة القارئ العربيّ في الموارد التي يسهّل عليه ذلك الاستفادة من تلك الأمثلة، كتغيير أسماء المدن وغير ذلك، ومن بين هذين الخيارين اكتفيّنا بالحدّ الأدنى من ما يحقّق أهداف الخيار الثاني.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الكتاب يمتاز بعدد من الخصوصيّات، أهمّها: اهتمامه بالبعد العمليّ والتطبيقي للمنطق من خلال كثرة الأمثلة على نحو ما أشرنا إليها أعلاه، وسهولة العبارة وتجنّب التعقيد؛ ما يجعله صالحًا ككتاب مساعد يستفيد منه مَن يَدْرُسُ علم المنطق في كتاب آخر أو يُدَرِّسُهُ، وتنظيمه بطريقة تسمح باعتماده مقرّرًا دراسيًّا في هذا العلم. ونبقى مع القارئ على وعدٍ بتقديم ما يثري المعرفة ويضيف إلى المكتبة العربية ما يغنيها كمًّا وكيفًا.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
سازمان مطالعه وتدوين كتب علوم انسانى دانشگاه ها (سمت)
بيروت، 2017

1ـ المنطق والفكر

1ـ1ـ ما هو المنطق؟

1ـ 1ـ 1ـ نشأة علم المنطق

كان الناس في اليونان القديمة مولعين بالعلم والحكمة، على الرغم من أنّهم كانوا أوّل أمرهم لا يحظون بأيّ مركزٍ علميّ أو أكاديميّ سواء في أثينا أم في غيرها من المدن اليونانيّة. وكان إقبال الناس المتزايد وحاجتهم إلى التعلّم، دافعين لبعض العلماء المتنقّلين من مدينة إلى مدينة أخرى، إلى امتهان التعليم مقابل الأموال. وقد اشتهر أولئك العلماء المتنقّلون في ما بعدُ باسم «السفسطائيّين» و«السفسطائيّ» أو ما أطلق عليه الإغريق «سوفوس»، يعني بلغتهم: «طالب الحكمة» أو «صاحب المعرفة»، وهو يرادف عند عامّة الناس: «الأستاذ» و«المعلّم»، أو «العالم» و«الحكيم».

كان السفسطائيّون يتمتّعون بمهارة فائقة في البيان والخطابة، ونظرًا إلى ممارستهم مختلف فنون البلاغة وطول باعهم في إلقاء أعذب الخطب وأروع المحاضرات، فقد كان من السهل عليهم أن يؤثروا في الناس وأن يقنعوهم بمختلف الآراء والمعتقدات.

وكان ممّا يقوم به السفسطائيّون الحضورُ في المحاكم وامتهان المحاماة دفاعًا عن المجرمين، وكانوا يلجأون إلى شتّى السبل لإثبات براءة موكّليهم. ومع

نجاحهم في هذه المهمّة علت كلمتهم، وراجت سلعتهم، وذاع صيتهم، وعقدوا دوراتٍ لتعليم الخطابة وفنون الجدل إلى جانب مزاولة مهنتهم في المحاماة. ولكي نقرّب الصورة عن طبيعة أعمالهم، لا بأس بأن نروي هذه الأقصوصة:

يُحكى أنّ شابًّا من الإغريق ذهب إلى أحد مشاهير السفسطائيّين ليتعلّم منه فنّ الخطابة وأساليب إقناع المخاطب. فاتّفقا على كيفيّة دفع الأجر؛ حيث تقرّر دفع نصف المبلغ للأستاذ في البداية والنصف الآخر عند نهاية الدورة. وبعد مضيّ أشهر عدّة طالبَ المعلّمُ تلميذه بما تبقّى من المبلغ المتّفق عليه منذ البداية، وادّعى أنه قد أنهى تعليمه فنّ الخطابة على أتمّ وجه، فامتنع الأخير عن دفع المبلغ المتبقّي بحجّة أنّه لم يتعلّم ذلك بصورة كاملة! ومع إصرار الأستاذ وامتناع التلميذ الشابّ، انتهى الأمر بهما إلى قاعة المحكمة.

وفي المحكمة، تلا كلّ من المعلّم وتلميذه الشابّ لائحة دفاعه؛ والتفت الأستاذ عندئذٍ صوب القاضي قائلًا: «أيّها القاضي! لن تتمخّض هذه المحاكمة إلّا عن أحد احتمالين: إمّا أن تكون لصالحي وإمّا أن تكون لصالح هذا الشابّ، وفي كلتا الحالتين يجب أن أستلم ما تبقّى من أجري؛ فإن حكمتْ المحكمة لصالحي فلا غرو في أنّ على الشابّ دفع المبلغ، وإن حكمتْ لصالحه فهذا يعني أنه أجاد فنّ الخطابة والإقناع وتمكّن من إقناع المحكمة بأدلّته».

وحينئذٍ، وثب الشابّ مخاطبًا رئيس المحكمة بالقول: «أيها القاضي! إنّني لست ملزمًا بدفع أيّ مبلغ وفقًا للدليل الّذي ساقه هذا الرجل؛ لأنّ المحكمة إمّا أن تُصدر حكمًا لصالحي وإمّا لصالحه؛ فإن كان الحكم لصالحي فليس له شيء عندي، وإن كان لصالحه فهذا يدلّ على عجزي عن إقناع المحكمة، وهو يثبت أنّني لم أتقن إلى الآن فنّ الخطابة والإقناع بقدر الكفاية، ولم يتحقّق بعدُ اتفاقنا المبرم قبل ذلك!».

وعلى أيّ حال، فإنّ قدرة السفسطائيّين على النقاش والسجال وإحاطتهم بفنون الخطابة والمجادلة، جعلتهم يسعون إلى إدانة خصومهم

وإفحامهم في المحاكم والمناقشات العلميّة، دون الاكتراث بصحّة الرأي أو سقمه. ولهذا، وبمرور الوقت، ابتعدت مفردة «السفسطائيّ» عن معناها الحقيقيّ، وباتت تطلق على جماعةٍ تغالط وتموّه وتتلاعب بالألفاظ؛ بغية التغلّب على الندّ في المحاورات والمطارحات.

1ـ 1ـ 2ـ سقراط وأفلاطون

لم يتمكّن عامّة الناس في اليونان القديمة من فهم مغالطات السفسطائيّين والردّ عليها، وهذا كان يعزّز من موقع المغالطين ومكانتهم، حتّى تصدّى لهم كبار حكماء اليونان الثلاثة: سقراط، وأفلاطون، وأرسطو.

ولّما كان مذهب السفسطائيّين مبنيًّا على التلاعب بالألفاظ وتحريف معاني الكلمات، فقد قطع سقراط في مواجهته لهؤلاء الطريق عليهم في ذلك، فانبرى لصياغة تعريفٍ دقيقٍ للمفاهيم، ولتحديد معاني الكلمات الّتي يتلاعبون بها، مضافًا إلى تصدّيه لرسم منهج البحث الّذي ينبغي أن يُعتمد في الرد عليهم. فكان سقراط يوجّه أسئلة عدّة إلى مخاطبه، ومن ثَمَّ يستند إلى ما أقرّ وأذعن به المخاطب، وبعدئذٍ يطرح أسئلة أخرى بناءً على ما أجاب به الخصم، حتّى ينتهي الأمر بكشف ما التبس على المخاطب وإقراره بالخطإ. وطالما كان سقراط يردّد شعاره الشهير: «إنّني لا أعلم شيئًا»؛ فقد كان يعدّ نفسه «فيلسوفًا» أو «فيلوسوفوس»؛ أي «محبًّا للحكمة»، بدلًا من «سوفوس» الّتي تعني: «صاحب الحكمة».

ولم يكن سقراط أستاذًا رسميًّا بالمعنى المصطلح عليه، ولم يؤسّس مدرسة أو حلقة دراسيّة، ولم يترك كتابات، وجلّ ما نعرفه عنه مستقًى من روايات تلامذته عنه؛ ومنهم: أفلاطون، الذي سار على نهج أستاذه وقدّم مؤلّفات عدّة خلّد فيها ذكره. ومع وجود قواسم مشتركة بين أفلاطون وأستاذه، فإنه قد انفرد بآراء ميّزته عن سقراط؛ فمثلًا: حاول أفلاطون، بغية تجنّب الزلل في المعرفة والفكر، أن يميّز بين الجانب الظاهر من الأشياء

والجانب الثابت منها، وكان يرى أنّ حقيقة الشيء هي جانبه الثابت والدائم، وأنّ معرفة ظواهر الأشياء تتطلّب منّا الاهتمام بهذا الجانب.

ولم تخلُ أعمال أفلاطون من الإشارة إلى مغالطات السُّفسطائيّين، وقد خصّص أحد حواراته للردّ عليهم؛ دوّنت مضامينه في كتاب يحمل اسم «السُّفسطائيّ».

1ـ 1ـ 3ـ أرسطو وبلورة علم المنطق

صعّد أرسطو، تلميذ أفلاطون، من وتيرة مواجهة المغالطة والزلل في الفكر. ويتلخّص أبرز ما قام به في تصنيفه معلومات الإنسان الذهنيّة أو الإدراكيّة. ولإنجاز هذه المهمّة صنّف أوّلًا جميع الكائنات الموجودة على وجه الطبيعة ضمن مقولات أو مجموعات خاصّة. وفي هذا التصنيف، يعتبر كلّ كائن عضوًا من مجموعة كبيرة؛ فمثلًا: «أفلاطون» عضو في مجموعة «الإنسان»، أو هو بتعبير آخر: فرد من أفراده. أمّا «الإنسان» ذاته فيقع ضمن مجموعة أكبر؛ هي: مجموعة «الحيوان» (أي: الكائن الّذي له شعور وإرادة وحركة)، وهذه المجموعة بدورها تقع تحت مظلّة مجموعة أكبر؛ هي: مجموعة «الكائنات الحيّة النامية»، والّتي يقع ضمنها أيضًا: «النبات».

ويترتّب على هذا النظام الدقيق في تصنيف الكائنات نتائج مهمّة؛ فهو ينظّم جميع المفاهيم التي يحويها ذهن الإنسان، وبالتالي يمكنه التعرّف إلى الأشياء أو تعريفها. أمّا النتيجة الأخرى المهمة الّتي حصل عليها أرسطو من هذا التصنيف، فتتمثّل في القاعدة الّتي تقول: إنّ أيّ وصفٍ أو حكمٍ تتحلّى به المجموعة، ينطبق على جميع العناصر الّتي تنتمي إلى تلك المجموعة دون استثناء؛ فمثلًا: عندما يثبت لنا أنّ «جميع أفراد الإنسان يموتون»، وكنّا نعلم أنّ «أفلاطون إنسان»، فإنّنا بتطبيق القاعدة العامّة أي القضية الأولى على أحد مواردها وهو أفلاطون سنخرج بنتيجة مستفادة، وهي قضيّة: أنّ «أفلاطون يموت» أيضًا.

إذن، فأرسطو رتَّبَ ـبصياغته لعلم المنطقـ العلاقة بين المفاهيم، ومَنَحها نظامًا دقيقًا، وأرسى قواعد تمكّن من استنتاج قضيّة أو عبارة صحيحة من بين ركام من القضايا والعبارات الأخرى. وهذا الجانب الأخير (قواعد الاستدلال والاستنتاج)، يشكّل الأبحاث الأهمّ والأبرز من «المنطق الأرسطيّ».

هذا، ويسمّى المنطق الأرسطيّ بـ «المنطق الصوريّ» (Logic Formal) أيضًا؛ لاهتمامه بالعلاقات القائمة بين المفاهيم، وتلك القائمة بين القضايا. وعلى الرغم من شموليّة منطق أرسطو ودقّته، فإنّه شهد ـعلى مرّ التاريخـ مسارًا من التعديلات والتحسينات الّتي زادت من كماله ورفعت من شأنه؛ حيث تجدر الإشارة هنا إلى: المنطق الإسلاميّ، والمنطق الرياضيّ، والمنطق المادّيّ، والمنطق التطبيقيّ.

1ـ 1ـ 4ـ المنطق الإسلاميّ

اتّسم «المنطق الإسلاميّ» ـأو بعبارة أدقّ: علم المنطق عند المناطقة المسلمينـ بأهمّيّة بالغة في تاريخ هذا العلم. وكان الفارابيّ رائد هذه النهضة العلميّة في الثقافة الإسلاميّة، يليه الحكيم والمنطقيّ والطبيب الإسلاميّ ابن سينا الّذي اكتسب مكانة رفيعة في هذا العلم، ودوَّن مجموعة من المصنّفات المنطقيّة؛ من أبرزها: منطق «الشفاء» وحجمه أكبر من حجم منطق أرسطو بأضعاف. وعلاوة على شرحه آراء أرسطو المنطقيّة، فقد كشف ابن سينا في هذا الكتاب عن مجموعة من الإبداعات والنظريّات الخاصّة به في مختلف أبحاث هذا العلم.

ومن أهمّ إبداعات ابن سينا في علم المنطق: ما جاء في مصنّفه «الإشارات» الّذي أعاد فيه هيكلة مباحث هذا العلم، فخرج بحُلّة جديدة. وقد أفاد من هذا التحديث لاحقًا علماء المنطق في أوروبا. وقد تناوله ثُلّة من علماء الخلف بالشرح والتعليق؛ منهم: المحقّق الطوسيّ الّذي ألّف كتابًا

مستقلًّا آخر في المنطق، أسماه «أساس الاقتباس»، وهو أهمّ كتاب منطقيّ دوّن باللّغة الفارسيّة.

ويُذكر ضمن كبار علماء المنطق أيضًا: قطب الدين الرازيّ، فهو وإن لم يخصّص كتابًا مستقلًّا لعلم المنطق، بيد أنّه قرّر شروحًا مهمّة على بعض كتب هذا العلم، منها: «شرح الرسالة الشمسيّة» للكاتبيّ القزوينيّ، و«شرح مطالع الأنوار» لسراج الدين الأرمويّ، اللّذان يُعتبران من أشهر الكتب المنطقيّة الّتي انطوت على آراء وتحليلات تتّسم بالعمق والدقّة. هذا، وقد يتجاوز عدد علماء المسلمين الّذين تركوا مؤلّفات وكتابات في علم المنطق المئتين[1].

1ـ 1ـ 5ـ المنطق الرياضي

استمرّ العمل في أوروبا على تبيين الآراء المنطقيّة ونشرها لقرون متتالية عدّة، إلى أن دخل علم المنطق مرحلة جديدة في نهايات القرن التاسع عشر الميلاديّ. وقد أبدى بعض علماء الرياضيّات الأوروبيّين اهتمامًا ورغبة في تكوين علاقة بين علمَي المنطق والرياضيّات، وقد بلغت جهودهم ذروتها في بداية القرن العشرين، عندما ألّف الفيلسوفان الرياضيّان: راسل ووايتهد كتابًا في ثلاثة مجلّدات تحت عنوان: «مبادئ الرياضيّات»، أسّسا من خلاله النواة الأولى لـ«المنطق الرياضيّ». ومن أبرز سمات هذا المنطق، استخدامه للعلائم والرموز بدلًا من الألفاظ والعبارات المستخدمة في اللغة العاديّة. وهذا مثال للوقوف على أهمّيّة الرموز والعلامات في علمي الرياضيّات والمنطق:

يطرح الرياضيّ الإسلاميّ الشهير الخوارزميّ هذه المعادلة في كتاب «الجبر والمقابلة»: «ما هو العدد الّذي لو ضرب ثلثه وواحد بربعه واثنين ينتج العدد موجب ثلاثة عشر؟»[2]. ولأنّ السلف من علماء الرياضيّات كانوا

(1) انظر: أحد فرامرز قراملكي، **تحليل قضايا**، رسالة دكتوراه، ص491ـ505.

(2) اقتبسنا هذا المثال من كتاب: غلام حسين مصاحب، **مدخل منطق صورت**. للوقوف على

يشرحون مراحل حلّ المعادلة بالتفصيل المملّ، فإنّك تجد الحلّ الّذي يقدّمه الخوارزميّ لهذه المعادلة في غاية الإطناب والتعقيد. هذا، بينما يتمكّن طلاب الإعداديّة اليوم من حلّ هذه المعادلة بمبرهنات رياضيّة عدّة، دون الحاجة إلى اللّجوء إلى تلك المتاهات القديمة.

وقد توصّل علماء الرياضيّات إلى الحقيقة الّتي تقضي بإمكانيّة استخدام الرموز والعلامات في علم المنطق؛ فالمسألة الأساسيّة في المنطق تدور حول كيفيّة استنتاج قضيّة واحدة أو قضايا عدّة، من قضيّة أو قضايا أخرى. وقد أدّت تجربة الرياضيّين الثمينة في استخدام العلامات بدلًا من الألفاظ والعبارات إلى إنجازات كبيرة في علم المنطق، تفتح لنا آفاقًا رحبة وجديدة من القواعد وقوانين الاستنتاج، دون المساس بدقّة مضامينها.

إنّ هذا العلم الجديد؛ وإن كان في الواقع استمرارًا لقوانين الاستنتاج في المنطق الأرسطيّ، إلّا إنّه وبسبب انطوائه على سمات خاصّة، اشتهر بـ«المنطق الرياضيّ» (Mathematical Logic)، أو «المنطق الرمزيّ» (Symbolic Logic). وإلى جانب البصمة الّتي تركها المنطق الرياضيّ على علمي المنطق والرياضيّات، وعلى سبل التعليم في هذين العلمين، فقد وُظّف هذا الفنّ في العلوم الأخرى؛ كعلوم الحاسوب وتصاميم الذكاء الاصطناعيّ.

1- 1- 6- المنطق المادّي

مرّت بنا تسمية المنطق الأرسطيّ بالمنطق الصوريّ، واتضح أنّ المنطق «آلة علميّة لصيانة الذهن عن الخطإ في الفكر». ويمكن تشبيه الفكر وعمليّة الاستدلال بالبناية؛ فهي تعدّ كاملة عندما تتكوّن من موادّ إنشائيّة سليمة، ويتوافق مخطّطها ومظهرها مع مبادئ العمارة الصحيحة. أمّا عند غياب أحد هذين الشرطيّن، فلا يمكن الوثوق برصانة البناية، وتغيب حينها معايير

تعقيدات هذه المحاسبات الرياضيّة يرجع إلى المصدر المذكور.

السلامة والأمان للسكّان. وهذا هو الحال في عمليّة الاستدلال أيضًا؛ فلو قلنا مثلًا: «سقراط إنسان، وكلّ إنسان جاهل، فسقراط جاهل»، فإنّ هذا الاستدلال سليم من حيث الصورة والشكل؛ لكنّه مضطرب من حيث المادّة والمكوّنات. أمّا لو قلنا: «سقراط إنسان، وسقراط عالم، فالإنسان عالم» فالمقدّمات هنا سليمة من حيث الموادّ المكوِّنة لها؛ بيد أنّها فاسدة من حيث الصورة وشكل الاستدلال، ما يفسد النتيجة.

إنّ صوريّة منطق أرسطو تعني أنّ هذا العلم يتناول القواعد المرتبطة بشكل الاستدلال وصورته وحسب، ولا يمكن الاعتماد عليه للتأكّد من صحّة الفكرة ورصانة نتائج الاستدلالات؛ إذن فنحن بحاجة -أيضًا- إلى قواعد تصون الذهن من الأخطاء الناتجة عن مادّة القضايا ومكوّناتها، وهذه هي القواعد العامّة الّتي يُطلق عليها «المنطق المادّي» (Material Logic)، أو «المنطق غير الصوريّ» (Informal Logic).

لقد استوقفت هذه الإشكاليّة في المنطق الأرسطيّ الكثير من العلماء، ما دفعهم إلى بذل الجهود في سبيل صياغة قواعد للمنطق الماديّ. ومن هؤلاء: يمكن الإشارة إلى البريطانيّ بيكون والفرنسيّ ديكارت.

وعلى الرغم من هذا، فإنّ الجهود لم تفلح حتّى الآن في صياغة قواعد المنطق المادّيّ بشكل يتفادى جميع الأخطاء الناتجة عن مادّة القضايا ومكوّناتها، ولعلّها لن تفلح أبدًا؛ لكنّها -وعلى أيّ تقدير- تعين الإنسان في التعرّف إلى مواطن الزلل الأساس في هذا المجال؛ لتجنّب الوقوع في أخطاء أكثر في عمليّة التفكير. هذا، وسوف نتعرّف في الفصل الرابع من هذا الكتاب المخصّص للمغالطات، إلى بعض من هذه المنزلقات الفكريّة.

1- 1- 7- المنطق التطبيقي

الفرع والمنحى المنطقيّ الأخير الّذي نبحثه هنا هو «المنطق التطبيقيّ»

(Applied Logic). عرفنا أنّ المنطق آلة علميّة تعصم مراعاتُها الذهنَ عن الخطإ في التفكير؛ ومن الواضح أنّ التعرّف إلى سبل استخدام أيّ آلة -بما فيها الآلات والوسائل الّتي نعتمدها في حياتنا اليوميّة- يساعد على الاستفادة الأمثل منها. وعليه، يلزم بعد التعرّف إلى القواعد المنطقيّة، أن يحسن المرءُ استخدامها عمليًّا، وأن يكتسب من خلال التمرّس والتمرين المستمرّ الخبرة في توظيف أصول هذا العلم.

ووفقًا لما تقدّم، يمكن استنتاج أنّ المنطق التطبيقيّ لا يعدّ فرعًا مستقلًّا يصنَّف إلى جانب المنطق الصوريّ أو المنطق المادّيّ؛ بل هو يشكّل منحًى خاصًّا حظي باهتمام بالغ في العقود القليلة الماضية، وهو يسعى مع توظيفه للقواعد المنطقيّة المتوفّرة في جميع فروع هذا العلم، إلى أن يتخذ من الجانبين المهاريّ والتطبيقيّ غايةً أساسيّةً في تعليم المنطق. ومن هنا، فإنّ نصوص المنطق التطبيقيّ تتجنّب **أوّلًا**، استخدام المصطلحات المعقّدة، كما تتفادى التعابير المغلقة الرائجة في كتب المنطق. وتكتفي **ثانيًا** ببيان نقاط توظَّف في التطبيق، في إطار أمثلة بسيطة وملموسة تساعد على تعزيز الجانب المهاريّ للوافدين الجدد في هذا العلم.

ولأنّ المنطق -كما أسلفنا- آلة تكشف الخطأ في الفكر، فعلينا بادئ ذي بدء أن نقدم موجزًا عن الفكر ومعناه، وما يرتبط بذلك.

1- 2- ما هو الفكر؟

يمكن لنا أن نشبّه ذهن الإنسان بالمعمل أو المصنع الّذي يضمّ ثلاثة أقسام تمتاز بأهمّيّة بالغة أكثر من غيرها؛ وهي:

أوّلًا: الموادّ الأوّليّة والمكوّنات الخام الّتي تدخل المصنع.

ثانيًا: التحليلات والمعالجات الّتي تجري عليها.

ثالثًا: الحصيلة النهائيّة والبضاعة المنتجة.

أمّا القسم الأوّل -أي: الموادّ الخام- فتعني هنا: المعطيات والمعلومات الّتي ترد الذهن. وهنا، علينا تصنيف معلومات الذهن بغضّ النظر عن مصدر هذه المعلومات. وللتوضيح انظر إلى العبارتين الآتيتين:

1- أنا أحبّ أستاذي.

2- أرى أستاذي يوميًّا.

1- 2- 1- العلم الحصوليّ والعلم الحضوريّ

تتحدّث العبارة الأولى في المثالين المتقدّمين عن محبّة الأستاذ، وتتحدّث الجملة الثانية عن رؤيته. أمّا الحبّ فهو شعور باطنيّ يعكس الحالة النفسيّة للمتحدّث، ويتحقّق في النفس دون الحاجة إلى وسيط، ولا ينتابه احتمال الخطإ. يُطلق على هذا النوع من العلم: «العلم الحضوريّ». ومن أمثلته الأخرى: معلومات المتحدّث الّتي يبرزها بقوله: «أنا موجود»، «أشكّ في فوز المنتخب الوطنيّ»، «قرّرت أن أقوم بهذا العمل»، «أعاني من تلك القضيّة»... وما إلى ذلك من أمثلة مشابهة.

وبإيجاز: العلم الحضوريّ هو «حضور المعلوم عند العالِم». وكما تبيّن من الأمثلة المتقدّمة، فإنّ العلم الحضوريّ أمر شخصيّ لا يمكن نقله إلى الآخر؛ بمعنى أنّه يمتنع كشفه للآخرين من خلال تجربة عامّة، أو برهنة تفضي إلى إثباته. ولهذا، فإنّ العلم الحضوريّ -على الرغم من قيمته ومصداقيّته لنفسه، وفي محلّه- فهو لا يُوظّف بشكل مباشر في أيّ علم من العلوم، كما لا يُستند إليه ولا يُعوّل عليه على الصعيد العلمي.

وخلافًا لحالة الحبّ المذكورة آنفًا، فإنّ الرؤية البصريّة الّتي تحصل عند الإنسان لشخص أو شيء، هي تتحقّق بواسطة صورة ذهنيّة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن نشبّه الذهن بمرآة أو آلة تصوير، تلتقط صورًا للأشياء

الخارجيّة ثمّ تعرضها. وإنّ غالبيّة معلومات الإنسان المتعلّقة بالظواهر الخارجيّة الّتي تتحصّل من مشاهدتها، تصنَّف ضمن «العلم الحصوليّ». وبما أنّ الصور الذهنيّة يمكن لها أن تنطبق على الواقع، كما يمكن أن تتعارض معه، فالعلم الحصوليّ معرّض لاحتمالات الخطإ بصورة مستمرّة.

1- 2- 2- التصوّر والتصديق

تصنيف معلومات الإنسان الحصوليّة إلى نوعين هما: «التصوّر» و«التصديق»:

أمّا التصوّر فهو: علمنا بالصور البسيطة والساذجة للأشياء، دون الحكم عليها؛ كتصوّرنا لمفاهيم: «الشجرة»، أو «كتاب كليلة ودمنة»، أو «أمسية يوم ممطر»... وغير ذلك.

وأمّا التصديق فهو حكم الذهن بإسناد شيء إلى شيء آخر؛ وكمثال: علمنا وإذعاننا بأنّ «النار مُحرِقة». والتصديق يأتي دومًا بصيغة جملة خبريّة.

ولنأخذ مثالًا الجملة الخبرية الآتية: «س هو ص»؛ فإذا ادّعى أحدهم العلم بأنّ «س هو ص» فلا بدّ من أن تسبق دعواه أمورٌ ثلاثة:

أوّلًا: اعتقاده بصحة تلك القضيّة.

ثانيًا: صدق القضيّة وصحّتها في الواقع.

ثالثًا: امتلاكه المسوِّغ والمبرِّر لدعواه.

ومن هنا، قيل: إنّ العلم اعتقاد صادق مسوَّغ؛ فالاعتقاد بأنّ: «س هو ص» يعني أنّ الشخص يذعن ويصدّق بفحوى هذه القضيّة (Acceptance)، كما إنّ تكذيبه القضيّة وعدم تصديقها يعني تصديقه نقيضها بطبيعة الحال؛ أي الإذعان بأنّ «س ليس ص». أمّا في حالة تردّده بين القبول والردّ، فنقول إنه

وقع في حالة «الشكّ» (Doubt) أو «التعليق» (Withhold).

أمّا صحّة قضيّة «س هو ص» فهي الأخرى شرط أساسيّ؛ فبدون هذه الصحّة لا يمكن القول إنّ الفرد عالم بتلك القضيّة؛ فمثلًا: لو أذعن شخص واعتقد بأنّ «الشمس تدور حول الأرض»! فيكون قد اعتقد معتقدًا خاطئًا، يُصطلح عليه بـ«الجهل المركّب».

أمّا لا بديّة وجود المسوّغ والمبرّر العقليّ فلإمكانيّة أن يخمّن أحدهم أو يتكهّن بشيء ما، ثمّ يصدف تطابق ذلك التخمين مع الواقع والحقيقة، دون أن يمتلك دليلًا أو شاهدًا (Evidence) على صحّة ما تكهّن به. وفي هذه الحالة، لا يكون ذلك التكهّن أو التخمين الصحيح (Lucky Guess) علمًا[1].

بعد إلقاء نظرة عابرة على تصنيف المعلومات والمعطيات الّتي تُعدّ الموادّ الأولى والمكوّنات الخام لمصنع الذهن، يأتي دور ما يجري عليها من تحليلات ومعالجات.

إنّ عمليّات التحليل والمعالجة والتغيير والتصرّف الّتي تطبّق على المعلومات السابقة تسمّى عادةً «الفكر» (Thinking) بمعناه العامّ. وللفكر أو التفكير بهذا الإطلاق أنماط مختلفة وأنحاء شتّى، يتناول علم المنطق أحدها فقط. ويمكن للقواعد المنطقيّة تدارك الأخطاء في هذا النوع من التفكير دون غيره. وهنا، يُستحسن بنا أن نبدأ ببعض محطّات الفكر وأنواعه.

1- 2- 3- الفكر العشوائيّ أو الخيال (Imagination)

تشكّل قوّة الخيال إحدى مصاديق الإبداع الفكريّ في ذهن الإنسان، وواحدة من أبرز نشاطاته الخارقة الّتي لا تترك مجالًا شاغرًا في الذهن دون أن

---

(1) انظر: مصطفى ملكيان، **معرفت شناسى**، جزوه درسى موسسه امام خمينى؛ محمّد تقي فعّالي، **معرفت شناسى دينى**.

تملأه بنحو من أنحاء التفكير. وهي قوّة تتمتّع بقدر كبير من النفوذ والمقدرة على قيادة الذهن والتحكم به، كما يمكنها أن تنغّص على الإنسان لذّة التركيز[1].

ومن الطبيعيّ أنّ هذا النمط من التفكير ليس هو المستهدف في الأبحاث المنطقيّة، كما إنّه ليس محبّذًا أو مرغوبًا فيه بشكل عام في علوم أخرى مثل: علمي الأخلاق والعرفان، اللّذين يشترطان السيطرة على هذا التشتّت الفكريّ وعلى تشرّد الخيال، بغية الوصول إلى المكاشفات الروحيّة والرؤى الصادقة.

1- 2- 4- الفكر الإبداعيّ أو الإبداع

من مصاديق الفكر ومناحيه الأخرى «الإبداع» و«الابتكار» (Novelty). وهما نشاط ذهنيّ يتحقّق عادةً كحصيلة لتجميع المعلومات السابقة أو إعادة إنتاجها؛ فعلى سبيل المثال: عندما يأتي الشاعر بعمل أدبيّ جديد، فإنّه يستخدم في إبداعه الفنيّ مخزونًا قبليًّا من الألفاظ والمفاهيم والأوزان. وهذا ينطبق في مستويات أدنى عند استخدامه التشبيه والاستعارة.

يقول شاعر التراث الإيرانيّ الشهير حافظ الشيرازيّ:

«إنّ العقلاء نقطة المركز لفرجار عالم الوجود؛

لكنّ العشق يدرك أنّهم تائهون في هذه الدائرة».

وهو هنا، يربط بتشبيهاته هذه بين معاني تبدو غير متآلفة للوهلة الأولى؛ فيؤلّف بينها ليقدّم فكرةً جديدةً. ولا شكّ في أنّ الإبداع في عالمي الفنّ والرسم يُعدّ أيضًا لونًا من ألوان هذا التفكير المبدع.

ونحن نرى في حياتنا اليوميّة أفرادًا مبدعين الّذين يتميّزون في السعي نحو غاياتهم بعدم التقيّد الأعمى بالتقاليد الدارجة والسبل المستهلكة؛ بل

---

(1) من الواضح أنّ لمفردة «الخيال» أو «التخيّل» معاني أخرى غير الّتي ذكرت أعلاه.

يحاولون اكتشاف أفكار وسبل جديدة، ثمّ توظيفها واستخدامها لنيل ما يطمحون إليه.

وبالطبع، ليست كل فكرة جديدة إبداعًا؛ فما أكثر الجديد الباطل أو لا فائدة منه. فيلزم في الإبداع إذن: اشتماله على عنصر «الإفادة» أو «تقديم الحلول» (Problem Solving) إلى جانب ما فيه من ابتكار وتجديد. وهذا يوصلنا إلى أنّ الإبداع يعني الفكر الابتكاريّ الّذي يقدّم حلًّا لمشكلة ما أو يأتي بإجابة مناسبة (Relevant Answer)، أو قرار ناجع حيال مسألة معيّنة أو موقف خاصّ.

وهنا، يجب التمييز بين «الإبداع» و«الذكاء» (Intelligence)؛ لأنّ الذكاء يعني القدرة على استذكار قضيّة ما، ثمّ تشخيصها وحلّ مشكلتها. ومن هذا المنطلق، ليس من المتوقّع في اختبارات الذكاء أن يأتي المشاركُ في الاختبار بأفكار جديدة؛ بل المطلوب منه أن يعثر على الإجابة ويحلّ المسألة. وعلى الرغم من وجود علاقة وطيدة بين الذكاء والإبداع، لكنّهما ليسا متّحدين في المعنى؛ فالأفراد الّذين يحظون بنسبة ذكاء متدنّية أو متوسّطة، تكون روح الإبداع عندهم متدنّية أو متوسّطة أيضًا. أمّا نسبة الذكاء المرتفعة عند بعضٍ، فلا تعبّر دومًا عن امتلاكهم قدرة فائقة في الإبداع.

هذا، ولم يُكشف ـ حتّى الآن ـ المسارُ الّذي يمضي فيه الإبداع؛ لكن ثمة من يرى أنّ المبدع يستلهم أفكاره الجديدة من مصدر مجهول، طاب للبعض أن يعبّر عنه بـ«الإشراق» أو «الإلهام». ونظرًا إلى أهمّيّة هذه القضيّة، فقد جرت أبحاث موسّعة في شتّى العلوم؛ كعلم النفس وعلم التربية، حصل العلماء فيها على نتائج قيّمة ومثيرة[1].

(1) انظر: تيمور آقايي فيشاني، **خلاقيت ونوآورى در انسانها وسازمانها**، منشورات ترمه، طهران، 1377ش/ 1998م؛ أليكس أوسبورن، **پرورش استعداد همگانى ابداع وخلاقيت**، ترجمة: حسن قاسم زادة منشورات نيلوفر؛ وكذلك: جورج نلر، **هنر وعلم خلاقيت**، ترجمة: سيّد علي أصغر مسدّد، منشورات جامعة شيراز، 1369ش/ 1990م.

1ـ 2ـ 5ـ التفكّر الآياتيّ

وهو ومصداق آخر ونمط مهم من أنماط التفكير عند الإنسان، نجد له على الخصوص تأكيدات وإشادات في التعاليم الإلهيّة والنصوص الدينيّة.

فعلى سبيل المثال: نجد أنّ القرآن الكريم يخاطب جميع فئات البشر متسائلًا: ﴿ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾[1]، كما يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أيضًا: ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾[2]، داعيًا إياهّم للتفكّر والتأمّل في آيّاته البيّنات. وقد وردت المضامين نفسها في الروايات الشريفة عن المعصومين (ع): «مَنْ تَفَكَّرَ أَبصَرَ»[3]، و«تَفَكُّرُ سَاعَةٍ خَيْرٌ مِن عِبَادَةِ سَنَةٍ»[4].

وبالرجوع المتفحّص إلى النصوص الإسلاميّة ندرك أنّ ما يوصي به الإسلام في هذا المجال هو التفكر الّذي نسمّيه هنا «التفكر الآياتيّ»؛ وهو نمط يسعى ذهن الإنسان من خلاله إلى كشف الجوانب الخفيّة من آيات الله (سبحانه وتعالى) في الكون، بمشاهدة ما ظهر منها والوقوف على بواطنها، بالتفكّر والتأمل في ظواهرها. إنّ هذا التفكر يترك بصمات واضحة على خُلُق الإنسان وسلوكه، مضافًا إلى ما يخلّفه من آثار على شخصيّته المعرفيّة.

ويمكن للإنسان إشراك الآخرين في المنجزات المعرفيّة لهذا التفكر؛ لكن يبقى تأثير الجانب الخلقيّ مقتصرًا على الفرد وحده، وهذا يدلّ على أنّ نتيجة تفكر الآخرين لا تكون بنّاءة ومفيدة للشخص بصورة كاملة. وقد تطرّق القرآن الكريم بصورة دقيقة وجميلة، وبجانبه مجموعة من المصادر الإسلاميّة الأخرى، إلى سبل التفكير، وغاياته، وموضوعاته، ونتائجه، ممّا لا يسع له

---

(1) سورة الأنعام: الآية 50.

(2) سورة البقرة: الآيتان 219 و266.

(3) ابن شعبة الحراني، **تحف العقول**، ص 79؛ علي بن أبي طالب، **نهج البلاغة**، طبعة صبحي صالح، ص 402.

(4) محمّد باقر المجلسيّ، **بحار الأنوار**، ج71، ص327؛ ج89، ص 129.

المجال في هذا الكتاب. وعلى المتتبّع مراجعة النصوص الشريفة، والتراث الفكريّ الإسلاميّ الثرّ، ونتاجاته الضخمة في هذا المجال.

وخلافًا للتفكير المذموم الناتج عن نسج الخيال، فإنّ التفكّر المبدع والتفكّر الآياتيّ، نمطان أوصى بهما العقل والدين لما يحملانه من مضامين بنّاءة وآثار قويّة. ولكن، على الرغم من هذا، فعلينا أن نؤكّد أنّ علم المنطق لا يتناول هذه الأنماط الثلاثة. فالمنطق ودوره في تصحيح الأخطاء، يختصّ بنمط تفكيريّ آخر هو «التفكير المنطقيّ».

1ـ 2ـ 6ـ التفكير المنطقيّ (Logical thinking)

أسلفنا في ما تقدّم أنّ العلم الحصوليّ يتأتّى إما من خلال التصوّر، وإما من خلال التصديق. وتشكّل التصوّرات والتصديقات جزءًا كبيرًا من معلومات الإنسان. وإنّ الشعور بالشيء والتجربة يرفعان من مستوى معلوماتنا التصوّرية والتصديقيّة؛ لكنّ المهمّ في هذا المجال هو أنّ الذهن يستطيع هو الآخر تكوين تصوّرات وتصديقات جديدة بالتعمّل والتصرّف في المعلومات السابقة. فبالعودة إلى مثال المصنع، يمكن لنا القول بأنّ مصنع الذهن ينتج تصوّرات وتصديقات جديدة بعد تلقّيه الموادّ الأوّليّة والتفاعل معها، والتصرّف فيها، وإخضاعها إلى مجموعة من المعالجات وعمليّات التحليل. وتنتج ضمن هذه العمليّة المعلومات التصوّريّة من المعلومات التصوريّة، والمعلومات التصديقيّة السابقة من المعلومات التصديقيّة السابقة.

والمقصود بالتفكير المنطقيّ الجهد الذهنيّ الحثيث في الحصول على معلومات جديدة لاحقة، استخرجت من معلومات تصوّريّة وتصديقيّة سابقة. ويبدأ التفكير المنطقيّ عادةً بسؤال يضع الذهن أمام أمر مجهول؛ فإن كانت الإجابة حاضرة في خزانة المعلومات السابقة، فسيجرّدها الذهن، ويقدّمها للإجابة، وفي حال غيابها، يحاول الذهن الكشف عن المجهول بالسعي والبحث في المعلومات السابقة من خلال الانتقاء، والمقارنة، والتلفيق

أو المواءمة بين التصوّرات والتصديقات المناسبة.

فعلى سبيل المثال: يواجه الذهن سؤالًا يقول: «ما هو الشعر؟»، وفي محاولته لكشف هذا المجهول المثار أمامه، يقوم الذهن بعمليّة انتقاء واختيار من بين المفاهيم والتصوّرات المعلومة لديه سلفًا، ليقدّم الإجابة من خطوط إنتاجه، فيقول مثلًا: «الشعر يعني الكلام الموزون المقفّى». وكمثال آخر: لو وضع الذهن أمام مسألة أخرى مفادها: «لماذا تعمل الفضّة كموصل كهربائيّ؟»، فسوف يجيب عن هذا السؤال بعد البحث والتنقيب في خزين معلوماته التصديقيّة بالقول: «الفضّة من المعادن، وكلّ معدن موصل؛ فالفضة موصل كهربائيّ».

وسنتناول في الفصلين القادمين من هذا الكتاب، تباعًا، أنحاء التفكير في نطاق التصوّرات والتصديقات، ونفصّل قواعد الفكر المنطقيّ السليم في كلا النطاقين على حدة.

1ـ 3ـ اللغة والنطق

قلنا إنّه يمكن تشبيه ذهن الإنسان بالمصنع، تكون فيه المعلومة البدائيّة بحكم المادّة الخام، والتفكير بمثابة التفاعل مع هذه المادّة. ولمصنع الذهن ـعلاوة على القسمين السابقينـ قسم ثالث يقوم بمهمّة إنتاج الفكر وتقديمه، مستعينًا على ذلك باللغة والنطق.

تكمن أهمّيّة اللغة تكمن في دورها بتقديم نتاجات الفكر البشريّ للآخرين، والمحافظة على هذا التراث، ونقله للأجيال اللاحقة، خاصّة عن طريق الكتابة. وللغة جانب حيويّ آخر؛ فحسب رأي جملة من العلماء، تستند عملية التفكير أساسًا إلى اللغة؛ أي إلى استخدام الإنسان لآليّة سبك الكلمات والعبارات. ومن هذا المنطلق، توجد علاقة مترابطة ومبدئيّة بين التفكير واللغة.

وعلى الرغم من أنّ أرسطو قد أشار إلى هذه النقطة في أعماله، فإن

الحكيم الإسلاميّ ابن سينا (370ـ428هـ) هو أوّل من أزاح الستار عن هذا العلاقة الوطيدة. ولا بدّ من الإذعان بضرورة حضور اللغة إلى نطاق التفكير؛ إذ أحيانا قد تتسبب الإبهامات اللغويّة في حدوث أخطاء في عمليّة التفكير، وهو أمر يتدخّل فيه المنطق بقوّة لاكتشاف مواطن الخطإ والزلل. وللتأكيد على هذا الجانب، خصص معظم المناطقة في بداية مصنّفاتهم المنطقيّة فصلًا مستقلًّا يدرس بعض الجوانب اللغويّة، وشؤون الألفاظ، وأنواعها، وكيفيّة دلالة اللفظ على المعنى، ومدلولاته الخارجيّة.

ونحن هنا، وإن لم نتطرّق في هذا الكتاب إلى بحث الألفاظ بشكل مستقلّ، لكنّنا نشير إلى الحالات الّتي تتسبّب اللغة وإبهاماتها في وقوع الفكر في فخّ الخطإ والزلل. ولا بد من التذكير بأنّ اللغة مرآةٌ تعكس فكر الإنسان، وبأن دور اللغة ـسواء على مستوى تقديم الفكر أو على مستوى توريطه في الأخطاءـ هو دور المرآة ذاته في عرض الصورة.

○ مذاكرة واختبار (1)

أ ـ هل استُبعدت قواعد المنطق الأرسطيّ ونُسخت مع صياغة المنطق الرياضيّ؟ لماذا؟

ب ـ لماذا تستحيل صياغة المنطق الماديّ بشموليّة تعصم الذهن من الوقوع في الخطإ؟

ج ـ بالنظر إلى التعريف المقدّم للمنطق الصوريّ والمنطق الماديّ، حدِّد إن كان الخطأ الموجود في العبارات الآتية ناتجًا عن صورة الاستدلال أم عن مادّته:

1 ـ الخفّاش طائر، وكلّ طائر يبيض؛ فالخفّاش يبيض.

2 ـ كلّ نمر ليس بزرافة، وكلّ زرافة ليست لاحمة؛ فلا يوجد نمر لاحم.

3 ـ الخمر عصير العنب، وعصير العنب مباح؛ فالخمر إذن مباح.

4 ـ الزبادي من اللّبن، واللّبن يؤدي إلى الإسهال؛ فالزبادي يؤدي إلى الإسهال.

5 ـ النبيّ بشر، وكلّ بشر جائز الخطإ؛ فالنبيّ جائز الخطإ.

6 ـ «الحبّ» كلمة، والـ«كلمة» من أربعة أحرف؛ إذن «الحبّ» من أربعة أحرف.

د ـ ميّز بين العلم الحضوريّ والعلم الحصوليّ عند الإنسان في كلّ من القضايا الآتية:

1 ـ أنا موجود.

2 ـ أنت موجود.

3 ـ نحن مسلمون.

4 ـ إنّني أثق بك.

5 ـ أنت تثق بي.

6ـ هذا القرطاس أبيض.

7ـ أنا أشاهد هذا القرطاس الأبيض.

هـ ـ عيّن مصاديق التصوّر والتصديق عند الإنسان في كلّ من الحالات الآتية:

1ـ إنّه سيأتي.

2ـ عندما يأتي ويفي بوعده، يبعث فينا السرور.

3ـ يتصوّر بعضٌ أنّ التديّن سهل.

4ـ في أجواء نشاط الأحزاب تصدر أعداد كثيرة من الصحف.

5ـ كان زمانٌ يذهب فيه القلب العاشق إلى البستان.

6ـ يقع بحر قزوين جنوبيّ إيران.

7ـ الجبل الذهبيّ أصفر.

وـ هل تعدّ العبارات الآتية مصداقًا للعلم التصديقيّ؟ أم لا؟ وفي حالة النفي: أيّ منها تفتقد شروط العلم التصديقيّ الثلاثة:

1ـ يتكهّن تلميذ بـ«عدم مجيء معلّم الرياضيّات إلى المدرسة اليوم»، وصدفةً يصيب في تكهّنه.

2ـ علمت من أبي وتناهى إلى سمعي «أنّ سكّان طهران كانوا يركبون العربة قبل خمسين عامًا».

3ـ إنّ الناس في الغرب يعلمون «بأنّ المسلمين إرهابيّون».

4ـ جاء المنافقون للنبيّ (ص) وقالوا: «نعلم أنك رسول الله».

5ـ سمع أحدهم توقّعات منظّمة الأرصاد الجويّة وعلم أنّ «الطقس مشمس غدًا»، وقد حدث هذا بالفعل.

6ـ اطلع أحدهم على توقّعات مركز الأرصاد الجويّة، وعلم أنّ «الطقس

مشمس غدًا»، ولم يحدث هذا في اليوم التالي!

7ـ جميع العلماء الذين سبقوا غاليليو كانوا يعلمون أنّ «جرم الجسم كلّما ازداد، ارتفعت سرعة سقوطه».

8ـ مقولة شخص ـعلى سبيل المجاملةـ للآخر: «فداك نفسي!».

زـ افترِض أنّ علامة «←» تعني: مرحلة تجاوز الذهن من معلوم نحو معلوم جديد (أي: التفكير بمعناه العامّ)، ثمّ حدِّد النمط الفكريّ الّذي يتناسب مع العبارات الآتية:

1ـ بعض الرجال عديمو الغيرة ← بعض عديمي الغيرة هم من الرجال.

2ـ لا تغزو المياه الأرض المرتفعة ← تعلّم التواضع إنْ طلبت الرفعة.

3ـ اكتشف نيوتن قانون الجاذبيّة إثر سقوط تفّاحة ← أُحبُّ التفّاح اللبنانيّ أكثر من غيره.

4ـ الخفّاش أعمى ويستطيع تحديد العقبات باعتماده على الصدى وانعكاس الصوت ← يمكن للإنسان بالاعتماد على هذه الطريقة صناعة الرادار.

5ـ لا نهاية لما لا بداية له ← لا نهاية لقصّة حبّي.

6ـ تمتاز الجامعات اللبنانيّة بمستوى علميّ رفيع ← درجاتي في الفصل الدراسي الفائت لم تكن بالمستوى المطلوب.

حـ هات ثلاثة أمثلة لكلّ عبارة:

1ـ استدلال بنتيجة غير مقبولة نتيجة لفساد مادّة مقدّمته.

2ـ استدلال بنتيجة غير مقبولة نتيجة لفساد صورته.

3ـ العلم الحضوريّ.

4ـ العلم الحصوليّ.

5ـ التصوّر.

6ـ التصديق.

7ـ الجهل المركّب (علم دون شرط الصدق).

8ـ التوقّع الصائب (علم دون شرط المسوّغ).

9ـ حالة عدم القبول بالنسبة إلى قضيّة مبيّنة (علم دون شرط التصديق).

10ـ بيان قضيّة معلومة دون شرطيّ التصديق والصدق.

11ـ بيان قضيّة معلومة دون شرطيّ التصديق والمسوّغ.

12ـ بيان قضيّة معلومة دون شرطيّ الصدق والمسوّغ.

13ـ العلم التصديقيّ (الاعتقاد الصادق المسوّغ).

14ـ التفكير الآياتيّ.

15ـ الإبداع.

16ـ التخيّل.

* * *

2- الفكر في نطاق التصوّرات

2-1- جولة مع بعض المصطلحات

2-1-1- الخارج والذهن واللغة

عندما ننعم النظر في ما حولنا، نواجه عددًا من المظاهر والمناظر؛ من سماء، وأشجار، وأناس، وغير ذلك. وهي مظاهر تؤثّر في الوهلة الأولى في ذهن الإنسان، وتنعكس صورها فيه. والصور الذهنيّة هذه هي الّتي تكوّن علمنا بهذه المظاهر والمناظر. وفي مرحلة ثانية، يستخدم الإنسان الألفاظ والكلمات للتعبير تارةً عن هذه الصور الذهنيّة وتارةً عن الوجود الخارجي، وبهذه الطريقة يقوم الإنسان بعمليّة التفكير أوّلًا، ثمّ ينقُل في الخطوة التالية نتاجَ فكره إلى الآخرين أيضًا.

وبناءً على ما تقدّم، يمكن لنا استنتاج أنّنا نواجه في حياتنا ثلاثة عوال، أو ثلاثة مقامات مختلفة: الخارج، والذهن، واللغة:



أمّا «العالم الخارجيّ» فيتكوّن من الأشياء والظواهر الموجودة في عالم الواقع، والّتي يحظى كلّ منها بوجود مستقلّ عن أذهاننا، مثل: الشجرة المثمرة المتواجدة في الطبيعة.

وأمّا «عالم الذهن» فيتمثّل في معلومات الإنسان أو ما يحتويه ذهنه. وتتكوّن هذه المحتويات أحيانًا عندما يواجه الإنسان كائناتٍ أو أمورًا واقعيّة خارجة عن ذهنه؛ ومثالها: الشجرة في الذهن. وعلاوة على ذلك، فإنّ الذهن البشريّ قادر على إبداع صور من نسجه، مثل: الصور التي يرسمها على النحو الآتي: «بحر من زئبق»، أو «جبل من ذهب»، أو «جواد بقرنين».

وفي أيّ لغة (كالعربيّة، أو الفارسيّة، أو الإنكليزيّة، أو غيرها) يُشار إلى الأشياء الخارجية، أو الصور الذهنيّة عبر العديد من الألفاظ والكلمات الموضوعة سلفًا لهذه المعاني، نطلق عليها وعلى العلاقات ما بينها «عالَم اللّغة»؛ فعلى سبيل المثال: من أجل أن نشير إلى الشجرة ـسواء في العالم الخارجيّ أو في عالم الذهنـ نستخدم كلمة «شجرة» في اللغة العربيّة، و«دِرَخْت» في الفارسيّة، و«Tree» في الإنكليزيّة. أمّا ما يكتب من هذه المفردات فيُعدّ «الصورة المكتوبة» لها، بينما تشكّل المفردة المنطوقة «الصورة الشفويّة» للأشياء في عالم اللّغة.

2ـ1ـ2ـ الدلالة والحكاية

تشكّل العلاقة بين عالم اللغة وعالم الذهن وعالم الخارج بحثًا مهمًّا في هذا المجال؛ وهي ما قد يعبّر عنها بـ«الحكاية» تارةً وبـ«الدلالة» تارةً أخرى. فكلمة «الكتاب» مثلًا تحكي عن أو تدلّ على معنى الكتاب[1]. وكذلك الأمر بالنسبة

---

(1) هذا، وإن كان الأدقّ أن نستخدم في الألفاظ مصطلح «الدلالة»؛ فنقول: «لفظ الكتاب دالّ على معناه»؛ وذلك لأنّ اللفظ يدلّنا على معنى معيّن مرتبط باللفظ (سواء قصده المتكلّم أم لم يقصده)، وأن نستخدم مصطلح «الحكاية» في الصور الذهنيّة الّتي تحكي عن الأمور الخارجيّة؛ فنقول: «صورة الكتاب الذهنيّة حاكية عن الكتاب خارج الذهن»؛ وذلك لأنّ الصورة الذهنيّة إنما هي ممثّل ونائب عن الأمر الخارجيّ يحكي عنه، ويتحدّث باسمه في عالم الذهن (سواء وضع له لفظ معيّن أم لم يوضع)، والأولى أن لا نستخدم هذين =

إلى العلاقة ما بين كلمة «الكتاب» مع الكتاب نفسه في العالم الخارجيّ؛ حيث يكون لفظ الكتاب «دالًّا»، والكتاب الموجود في العالم الخارجيّ «مدلولًا» لذلك اللفظ.

2-1-3- المفهوم والمصداق

توجد علاقة أخرى بين عالمي الذهن والخارج، يعبَّر عنها بـ«المفهوم» و«المصداق»:

أمّا المفهوم: فهو الصورة الذهنيّة للشيء؛ كالصور العديدة المنتقشة في أذهاننا عن معاني «الكتاب»، أو «الصديق الحميم»، أو «بعد منتصف الليل»، أو غير ذلك من الصور.

وأمّا المصداق: فهو وجود تلك الصور في عالم الخارج عندما تُلحظ متقارنة مع مفهومها الذهنيّ؛ فعلى سبيل المثال عندما نقول: «الفَرَسُ حيوانٌ»، فـ«الفرس» باعتبار أنه حيوان صاهل رباعيّ الأطراف، فهو مصداق في العالم الخارجيّ لمفهوم «الفرس» في عالم الذهن. وبعبارة أخرى: المصداق يعني وجود شيء أو فرد في العالم الخارجيّ، يمكن تطبيق مفهوم معيّن عليه؛ فمثلًا: تعدّ «بغداد» كواقع خارجيّ مصداقًا؛ وذلك لإمكانيّة انطباق بعض المفاهيم المعيّنة عليها مثل: «مدينة»، أو «عاصمة»، أو غير ذلك.

2-1-4- الجزئي والكلي

من المفيد أن نتكلم في ذيل البحث عن العلاقة بين «المفهوم» و«المصداق» ما يأتي:

إن كان «المفهوم» ينطبق على مصداق خارجي أو افتراضي واحد، فيسمّى «الجزئيّ»، مثل: «بغداد»؛ لأنّها مدينة لها مصداق واحد فقط، أو

= المصطلحين أحدهما بدل الآخر، لمزيد من الدقّة في التعبير، ومنعًا عن الالتباس في المقاصد. [المترجم]

«جلشبامش»؛ فهو له مصداق افتراضيّ وخياليّ واحد.

وأمّا لو تعدّدت المصاديق الخارجيّة أو الافتراضيّة لمفهوم ما، فسيكون كلّيًّا؛ كمفهوم «الكتاب» مثلًا؛ فقد يتضمّن الكثير من المصاديق، مثل: كتاب «كليلة ودمنة»، أو كتاب «روح القوانين»، أو كتاب «قصّة الحضارة»، أو كمفهوم «العنقاء»؛ فهي وإن افتقدت المصداق في العالم الخارجيّ؛ لكن من الممكن افتراض مصاديق ذهنيّة متعدّدة لها.

هذا، ولا يجب الخلط بين «الجزئيّ والكلّي» من جهة، و«الجزء والكلّ» من جهة أخرى، أو توهّم اتحادهما من حيث المعنى؛ فالكلّ ما تكوّن من أقسام وأجزاء مختلفة؛ كالسيارة مثلًا، فهي «كلّ»، وأيّ قطعة من قطعها المتعدّدة «جزء».

أما الكلّيّ فهو صفة تطلق على المفاهيم والتصوّرات، بينما الكلّ صفة ترتبط بـ«الأمور الخارجيّة»؛ فعلى سبيل المثال: عندما نقول: «الإنسان كلّيّ»، فإنّنا نقصد من ذلك مفهوم الإنسان؛ بيد أنّنا لو قلنا: «السيّارة كلّ»، فنحن نشير بهذا إلى المصداق الخارجيّ للسيّارة.

وعليه، يمكن حمل «الكلّيّ» على «الجزئيّ» ـ سواءً كان هذا الجزئيّ من الأشياء أو الأشخاص ـ فنقول مثلًا: «سعيدٌ إنسان»؛ لكنّنا في المقابل لا نستطيع إطلاق «الكلّ» على «الجزء»؛ لنقول مثلًا: «الإطارُ سيّارةٌ».

نتيجة

ما أوردناه في هذا البحث عن اختلاف عوالم اللغة والذهن والخارج، له دور أساسيّ في الحؤول دون ارتكاب كثير من أخطاء التفكير الشائعة. ومن هنا، تزداد أهمّيّة هذا الموضوع في علم المنطق باعتباره علمًا مختصًّا بصيانة الفكر عن الخطإ.

ولكي تتّضح الفروق بين أحكام الكائنات في كلّ من هذه العوالم

الثلاثة، نشير إلى العبارات الآتية:

1ـ الإنسان يحبّ الجمال.

2ـ الإنسان كلّيّ.

3ـ «الإنسان» يتكوّن من سبعة أحرف.

وهنا، نسجّل النقاط الآتية:

المقصود من «الإنسان» في العبارة الأولى «إنسان العالم الخارجيّ» الّذي يحبّ الجمال.

فلا يمكن عدّ «الإنسان» أما الثانية كلّيًّا في عالم الخارج؛ لأنّ الإنسان في العالم الخارجيّ يتجلّى في هيئة الأشخاص والأفراد؛ ولا يظهر بنحو كلّيّ. إذن، فالإنسان في العبارة الثانية يعني «الإنسان بمفهومه الذهنيّ».

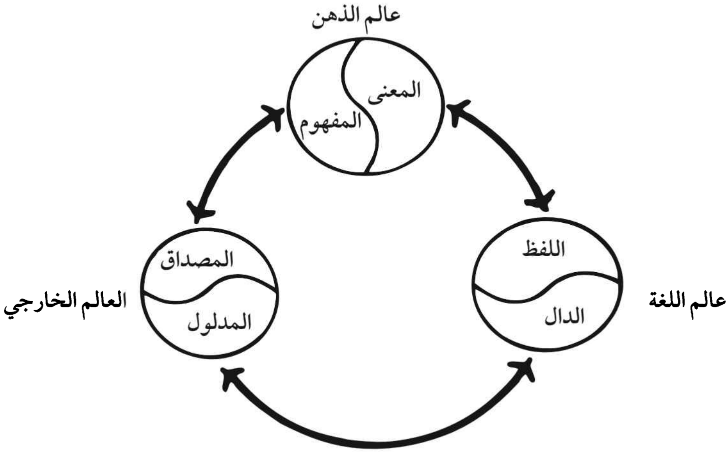
أمّا «الإنسان» في العبارة الثالثة فيبقى بعيدًا عن معناه في عالمي الذهن والخارج، ويدخل في نطاق عالم اللغة؛ ذلك لأنّ هذه المفردة بوجودها اللغويّ هي الوحيدة التي يمكن وصفها بأنها «تتكوّن من سبعة أحرف»، ومن أجل هذا وُضعت بين علامتي التنصيص[1].

ونظرًا إلى أنّ عمليّة التفكير تتمّ من خلال توظيف الألفاظ والكلمات، وعادةً ما يُستخدم اللفظ لإيصال الفكرة إلى الآخرين، فإنّنا مضطرّون ـ تفاديًا للوقوع في منزلقات التفكير وأخطائه ـ إلى التدقيق في تحديد انتماء الألفاظ التي نستخدمها إلى واحد من هذه العوالم الثلاثة. خاصّةً أنّ عمليّة تحديد الظواهر وتمييزها من حيث انتمائها لعالم الذهن أو الخارج، تواجه صعوبةً بالغةً في بعض الحالات.

هذا، ويمكن تلخيص الموضوعات والمصطلحات الّتي تناولناها في هذا

(1) من الواضح أنّ لعلامة التنصيص هذه « » استخدامات أخرى أيضًا.

الإطار من البداية حتّى الآن ضمن الرسم البيانيّ الآتي:



❍ مذاكرة واختبار (2)

أ- أوضح فيما إذا كان التحدّث للصمّ بلغة الإشارة يتعلّق بعالم اللغة أو بعالم الخارج وماذا عن نقل الرسائل عبر شفرة مورس؟

ب- حدّد الحالات المرتبطة بعالم الذهن وبعالم الخارج:

1- تصوّرات الآخرين الذهنيّة عنّي.

2- الحبر الأسود الّذي طبعت به عبارات هذه الصفحة.

ج- للكتاب وجود لغويّ ووجود ذهنيّ ووجود خارجيّ؛ فهل تستطيع تقديم أمثلة للحالات الآتية؟

1- كائن له وجود لغويّ فقط.

2- كائن له وجود ذهنيّ فقط.

3- كائن له وجود خارجيّ فقط.

4- كائن له وجود لغويّ وذهنيّ فقط.

5- كائن له وجود لغويّ وخارجيّ فقط.

6- كائن له وجود ذهنيّ وخارجيّ فقط.

د- صحّح العبارات الآتية:

1- كلمة «الكتاب» دالّة، ومدلولها مفهوم الكتاب.

2- القرطاس الموجود أمامك مصداق ككلمة «القرطاس».

3- الإنسان مصداق الشاعر في قضيّة «الإنسان شاعر».

4- لا معنى للجواد ذي القرن في العالم الخارجيّ.

5- مفهوم السيارة كلٌّ.

6- هل تعلم مفهوم كلمة «سُعاد»؟

7- تنطوي كلمة «الجنّ» على مصداق.

هـ- عيّن الوجود اللغويّ أو الوجود الذهنيّ أو الوجود الخارجيّ في الكلمات المحدّدة الآتية:

1- الجبل الذهبيّ أصفر.

2- الكلام كلمة.

3- وحدة الكلمة رمز الانتصار.

4- للوحدة مصاديق كثيرة.

5- المرأة أقل ثرثرة من الرجل.

6- المرأة أكثر ثرثرة من الرجل.

7- الأبجديّة العربيّة تحتوي 15 حرفًا.

8- الأبجديّة العربيّة تحتوي 28 حرفًا.

9- الشعر أكثر كلّيّة من الغزل.

10- الموبايل إنكليزيّ.

11- موبايله إنكليزيّ.

12- الحلو ليس حلوًا.

و- حدد الجزئيّ والكلّيّ في المفاهيم المدرجة أدناه، واذكر إن كان مصداقه «كُلًّا» أم لا:

1- الماء	2- (اللون) الأزرق	3- (كلمة) الأزرق	4- إله	5- الله
6- Bible	7- أنا	8- عاصمة العراق	9- مُدمَّر	10- المحّبة

ز- ميّز بين الكلّيّ والجزئيّ في الكلمات المحدّدة:

1- كان «الحافظ» الذهبيّ «حافظًا» للقرآن الكريم.

2- ولد يوسف «شعبان» في شهر «شعبان».

3ـ «هذه» تحتوي على نقطة واحدة.

4ـ «هذه» من آيات الله.

5ـ «عبد الله» لا يكذب.

6ـ تقام شعائر «الحجّ» في ذي «الحجّة».

ح ـ راجع تعريف الجزئيّ والكلّيّ مرّة أخرى، وحدّد الجزئيّ والكلّيّ في كلّ من مفاهيم «الجزئيّ» و«الكلّيّ»، ثمّ «الجزء» و«الكلّ».

ط ـ علمنا من خلال ما ورد في الصفحات السابقة أنّه من الممكن لكلّ مفهوم كلّيّ (كالإنسان) أن ينطبق على مصاديق كثيرة، كما علمنا أنّ المفاهيم الجزئيّة، أو الأسماء الخاصّة (كحميد مثلًا) يمكن أن تُطلق على أشخاص عدّة؛ فما هو الفرق بين المفاهيم الكلّيّة والجزئيّة وفق ما ذُكر؟

ي ـ اضرب مثالين مبتكَرين لكلّ من الحالات الآتية:

1ـ عبارة تدلّ على وجود لغويّ في إحدى كلماتها.

2ـ عبارة تدلّ على وجود ذهنيّ في إحدى كلماتها.

3ـ عبارة تدلّ على وجود خارجيّ في إحدى كلماتها.

4ـ مفهوم جزئيّ بمصداق افتراضيّ.

5ـ مفهوم كلّيّ بمصداق افتراضيّ.

6ـ مفهوم كلّيّ بمصداق خارجيّ.

7ـ مفهوم كلّيّ بمصداقين خارجيّين.

8ـ مفهوم كلّيّ بثلاثة مصاديق خارجيّة.

***

2ـ 2ـ أنواع التفكير في نطاق التصوّرات

لا تختلف البيئة العامّة للتصوّرات عنها في المفاهيم. والمقصود من التفكير في نطاق التصوّرات نوعيّة الأعمال والتصرّفات التي نجريها على المفاهيم الذهنيّة، وكيفيّة تمكنّنا من الحصول على مفاهيم مجهولة من خلال بعض المفاهيم المعلومة.

يشكّل «التعريف» و«التقسيم» أهمّ أنواع التفكير في نطاق التصوّرات، وقد أفردنا لهذين النمطين من التفكير فصلين خاصّين في هذا الكتاب؛ نظرًا إلى الأهمّيّة الّتي يحظيان بها. وفي ما يأتي سنستعرض باقي أنواع التفكير الأخرى في نطاق التصوّرات:

2ـ 2ـ 1ـ التجريد والتعميم

فلنتصوّر طفلًا في أوّل علاقة ارتباط يبنيها مع والدته في بدايات تعامله مع العالم الخارجيّ؛ حيث يلاحظ هذا الطفل أمّه وهي ترضعه تارةً؛ كما إنّه يشعر بلمسات حنانها تارةً أخرى، ويجد نفسه في أحضانها ثالثةً، وهكذا دواليك. ونظرًا إلى ما يمتلكه الإنسان من قدرات ذهنيّة خاصّة، فمن الطبيعيّ أن يتمكّن ذهن الطفل تدريجيًّا من الإبقاء على الجوانب المشتركة في هذه المواجهة والعلاقة، وإقصاء الجوانب غير المشتركة؛ فيجرّد ذهنُه المفاهيمَ الّتي يدركها من حالات «الرضاعة»، و«الملاطفة»، و«الاحتضان»، والظروف المحيطة بها، عن مفهوم «الأمّ» بصورة مستقلّة. وتنسحب هذه العمليّة على باقي أفراد الأسرة الآخرين؛ كالأب، والأخ، والأخت، وسائر أقاربه.

وفي مراحل النموّ الأخرى يقارن الطفل بين من شاهدهم (كالأمّ، والأب، والأخ، وغيرهم)، ثمّ يجرّد مختلف حالاتهم وظروفهم؛ ليصل إلى جانبهم المشترك في مفهوم كلّيّ، نطلق عليه اسم «الإنسان». وهكذا، وفق هذه المراحل، تتكوّن عنده المفاهيم الكلّيّة الأخرى، مثل: «الغذاء»، أو «الطعم الحلو»، أو مفهوم «البياض»، أو غير ذلك.

وعمومًا، فإن مقدرة الذهن على فرز الجوانب المشتركة عن الجوانب غير المشتركة للمفاهيم ضمن مراحل تكوين المفاهيم الكلّيّة، يطلق عليها مصطلح «التجريد». وأمّا عملية توسيع دائرة ذلك المفهوم الناتج عن هذا الفرز وسحبه على المصاديق الأخرى، فتسمّى اصطلاحًا «التعميم».

2- 2- 2- التركيب

يمكننا في العالم الخارجيّ تشييد بناء معيّن من خلال تركيب مواد إنشائيّة -كالآجر، والإسمنت، والحديد، وغيرها- كما يمكن لنا إنتاج ملح الطعام أو كلوريد الصوديوم بتركيبة متشكّلة من الكلور والصوديوم.

والتركيب كما يحصل في الموجودات والأشياء الخارجيّة، يحصل في الوجود اللفظيّ أيضًا؛ حيث يمكن تركيب الألفاظ مع بعضها للحصول على مركّب جديد، يتضمّن معنى معيّنًا، أو ربّما يكون لفظًا دون معنى أحيانًا.

لكنّنا نتساءل هنا: هل من الممكن تركيب التصوّرات والمفاهيم ضمن دائرة الوجود الذهنيّ؛ بغية الحصول على تصوّرات ومفاهيم جديدة؟ الجواب: نعم؛ يمكن ذلك، وهذا هو أحد أنماط التفكير في مجال التصوّرات. فكما حصلنا على ألفاظ مركّبة من عمليّة تركيب الألفاظ، يحمل بعضها معنى، بينما يفتقر الآخر إليه، فإنّنا نستطيع الوصول إلى مفاهيم مركّبة من عمليّة تركيب المفاهيم. والناتج من هذا التركيب يمكن أن ينطوي على مصداق خارجيّ أو لا ينطوي عليه؛ فمثلًا:

يمكن أن تجد المصداق الخارجيّ حاضرًا عندما نشير إلى مفهوم مركّب مثل: «الجواد الأبيض»، أو «البحر الهائج»، أو «البيت الكبير».

في حين أنّ هذا المصداق الخارجيّ غائب في مفاهيم مثل: «الجواد الأقرن»، أو «بحر من دم»، أو «ناطحة سحاب بألف طابق».

وثمة تركيبات أخرى كقولك: «الهدف النظيف»، أو «الصرخة

الخضراء»، أو «الحبّ الورديّ»، تتكوّن من تركيب الألفاظ دون المفاهيم، ولا تحتوي هذه الألفاظ المركّبة على معنى معيّن؛ بل قد تستخدم أحيانًا في الدلالة على معنى مجازيّ، يساعدها ذلك على التحوّل إلى تركيبة من المفاهيم.

وتضيق دائرة المصاديق في تركيب المفاهيم بضمّ مفهومين أو أكثر إلى بعضها؛ فمثلًا: يشكّل «الإنسان» مفهومًا كلّيًّا عامًّا، يدلّ على جميع أشكال هذا الكائن، بينما لو ضممنا مفهوم «المسلم» إلى هذا المفهوم، تضيق دائرة شموله؛ لأنّه سوف يحدّد بمفهوم «الإنسان المسلم»، ولا يصدق هذا المفهوم عندئذٍ على «الإنسان غير المسلم». وكذلك، كلّما ازداد هذا المفهوم تركيبًا وتعقيدًا، أصبحت مصاديقه أشد ضيقًا وتحديدًا.

ولا يفوتنا أيضًا أن نشير إلى أنّ تركيب المفاهيم على نوعين:

الأوّل: تركيب وصفيّ: يصف فيه أحد المفاهيم المفهومَ الآخر، مثل: «الطقس الحارّ»، و«القرطاس الأصفر»، و«الحصان السريع»، وما إلى ذلك.

الثاني: تركيب إضافيّ: حيث يتعلّق المفهوم بمفهوم آخر، يأتي ذيله، أو يدخل إضافة عليه، مثل: «طقس الغرفة»، أو«قرطاس الصحيفة»، أو«فرسي»، وهكذا.

ويكمن الفرق بين هذين التركيبين في أنّنا نستطيع في التركيب الوصفيّ أن ننسب الجزء أو المفهوم الثاني إلى الجزء أو المفهوم الأوّل؛ فنقول مثلًا: «الطقس حارّ»؛ في حين تتعذّر هذه النسبة في التركيب الإضافيّ؛ فلا يمكننا قول: «الغرفة طقس».

ويوجد أيضًا نوع خاصّ من التركيب الوصفيّ، يحظى بأهمّيّة بالغة من بين أنواع تركيب المفاهيم. وهو تركيب وصفيّ يولّد مفهومًا مستقلًّا جديدًا بلفظ جديد، ينتج من خلال تركيب مفهومين أو مفاهيم كلّيّة عدّة؛ من أمثلته:

1 ـ السائل، العديم اللون، القابل للشرب، الفاقد للطعم والرائحة = الماء.

2ـ الجسم الحيّ الحسّاس = الحيوان.

3ـ المعدن أو الفولاذ السائل = الزئبق.

2ـ 2ـ 3ـ التحليل

يقع «التحليل» في الجهة المعاكسة لـ«التركيب»؛ حيث يمكن في العالم الخارجيّ تحليل «الماء» إلى «الهيدروجين» و«الأوكسجين»، وفي عالم الألفاظ بوسعنا أن نحلّل تركيبة «الحاسوب الآليّ» إلى «حاسوب» و«آليّ».

أمّا عمليّة التحليل في عالم الذهن، فتجري على المفاهيم والتصوّرات:

فنحلل أحيانًا في هذه العمليّة مفهومًا يُعبَّر عنه بلفظ مركّب؛ كما في تحليلنا لمفهوم «التكتّل النيابيّ الإسلاميّ»؛ حيث يُجزّأ ببساطة إلى ثلاثة مفاهيم؛ هي: «التكتّل» + «النيابيّ» + «الإسلاميّ». لكنّ عمليّة التحليل قد لا تكون بهذه البساطة على الدوام؛ فتحليل المفاهيم التي يُعبَّر عنها بلفظ بسيط أمر ينطوي على صعوبات جمّة؛ بل يمكن لنا أن ندّعي أنّه أهمّ أنماط التفكير وأصعبها في نطاق التصوّرات.

ولمزيد من الإيضاح: فلنفترض أنّنا في صدد البحث والحصول على الأجزاء المكوّنة لمفهوم «الخطّ»، حيث نجد أنّ «الكمّ» هو أحد العناصر الدخيلة في تكوين هذا المفهوم؛ لكنّ «العدد» كمّ أيضًا، غير أنه يختلف عن الخطّ باشتماله على فواصل بين أجزائه، وعدم اشتمال الخط عليها؛ لاتصال أجزاء الخطّ في ما بينها. إذن، علينا القول إن الخطّ «كمّ متّصلة».

وبعد التأمّل، يبدو لنا أنّ عمليّة التحليل لم تنتهِ بعد عند هذا الحدّ؛ لأنّ «السطح» و«الحجم» يشكّلان كمّين متّصلين أيضًا، ويشتركان مع الخطّ في

هذا التحليل. وعليه، لا بد من تحليل الخطّ إلى مفاهيم أخرى؛ للحؤول دون وقوع الخلط بينه وبين هذين المفهومين، الأمر الذي يضطرّنا إلى القول أنه: «كمّ متّصل أحاديّ الأبعاد».

وفي ما يأتي أمثلة أخرى لتحليل المفاهيم:

1ـ اللون = كيفيّة قابلة للمشاهدة.

2ـ الإنسان = حيوان ناطق (مفكّر).

3ـ الشعر = الكلام الموزون المقفّى.

ويُطلَق على تحليل المفهوم إلى مفاهيمه المكوّنة له عنوان «التعريف الحقيقيّ»، وهو أصعب أنماط التفكير في نطاق التصوّرات. وهو الموضوع الّذي سنتناوله بإسهاب عند الحديث عن التعريف وأنواعه.

2ـ 2ـ 4ـ المقارنة بين مفهومين كلّيّين

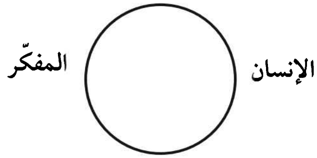
المفهوم الكلّيّ هو المفهوم الذي ينطوي على أكثر من مصداق (خارجيّ أو افتراضيّ). لكنّنا إذا قارنّا بين مفهومين كلّيّين، فما هي العلاقات والنِسَب التي يمكن أن تكون بينهما؟ إن معرفة النسب المختلفة القائمة بين المفاهيم الكلّيّة شرط لازم وضروريّ للتفكير في شتّى الموضوعات.

هذه النسب لا تخرج عن واحدة من النسب الأربع الآتية[1]:

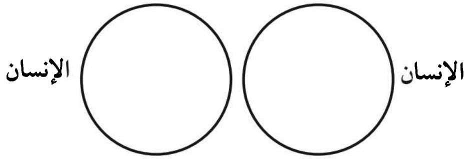
أوّلًا: التساوي: ويُراد منه التساوي القائم بين مفهومين. وهو يحصل عندما يشترك المفهومان في المصاديق بشكل كامل. فمثلًا، نجد تساويًا بين مفهومين كلّيّين هما: «الإنسان» و«المفكّر»؛ لأنّ كلّ إنسان مفكّر وكلّ مفكّر إنسان. وعادةً ما يعبّر عن هذه النسبة برسم دائرتين تنطبق كل منهما على

(1) تعرف هذه النسب في المصادر التقليديّة لعلم المنطق بالنسب الأربع.

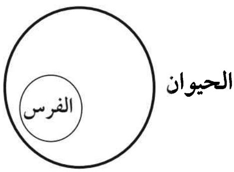
الأخرى ويُرمز لها بالشكل الآتي: الإنسان≡المفكّر:



ثانيًا: التباين: يحصل التباين بين مفهومين كلّيّين عند انعدام المصاديق المشتركة بينهما بصورة مطلقة؛ كالنسبة بين «الحجر» و«النبات» مثلًا؛ حيث نجد التباين قائمًا بينهما؛ فلا يكون الحجر نباتًا ولا يكون النبات حجرًا في أيّ حال. وفي ما يأتي يبيّن الرسم البيانيّ هذه النسبة بشكل أوضح، ويُرمز لهذه النسبة بالشكل الآتي: الحجر X النبات:

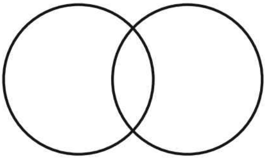


ثالثًا: العموم والخصوص المطلق: تقوم هذه النسبة بين مفهومين كلّيّين حينما يحتوي أحدهما على جميع مصاديق المفهوم الآخر علاوةً على ضمّه لمصداق أو مصاديق لمفاهيم أخرى غيره؛ فمثلًا نجد هذه النسبة بين مفهومي «الحيوان» و«الفَرَس»؛ لأنّ كلّ فرس حيوان لكن ليس كلّ حيوان فرسًا. وبعبارة أخرى: تشتمل مصاديق الحيوان على مصاديق الفرس كافّةً، وعلى مصاديق أخرى غيرها. ويُرمز لهذه النسبة بالشكل الآتي: الحيوان > الفرس:



رابعًا: العموم والخصوص من وجه: تقع هذه النسبة بين مفهومين يشتركان أوّلًا في مصداق (خارجيّ أو افتراضيّ) واحد على الأقلّ، ولكلٍّ

منهما أيضًا مصداقًا أو مصاديق تختصّ به فقط. والمثال على ذلك مفهوما «الشاعر» و«الرياضيّ»؛ لأنهما يجتمعان في مصاديق مشتركة ويفترقان بمصاديقهما الخاصّة ويُرمز لهذه النسبة بالشكل الآتي: الشاعر ≭ الرياضيّ:



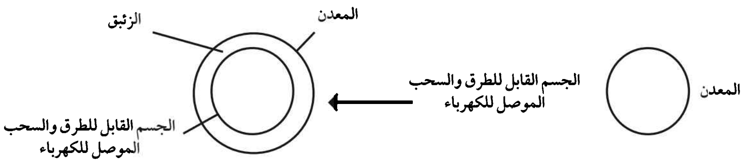
2- 2- 5- العثور على مثال النقض[1]

يعدّ العثور على مثال النقض أحد أنماط التفكير الأخرى في نطاق التصوّرات، وهو يتضمّن ثلاثة مقامات رئيسيّة:

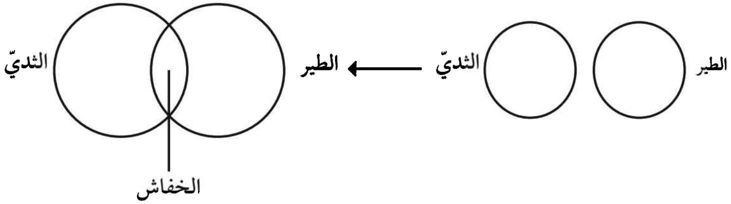
الأوّل: وهو أهمّ مقامات استخدامه، يأتي عندما نروم نقض نسبة التساوي المزعومة بين مفهومين؛ فعندئذٍ، يتوجّب علينا تقديم مثال واحدٍ على الأقلّ ليكون مصداقًا لأحد المفهومين دون الآخر. وتصلح هذه العمليّة حين يكون أحد المفهومين مفهومًا مركّبًا. فمثلًا: لو أخذنا العبارة الّتي تقول: «المعدن يعني الجسم القابل للطرق والسحب والتوصيل الكهربائيّ»، فإنّنا نجدها تدّعي نسبة التساوي بين مفهومي «المعدن» و«الجسم القابل للطرق والسحب الموصل للكهرباء»؛ لكن هذه الدعوى ليست صادقة؛ لوجود مثال للنقض يتمثّل في «الزئبق»؛ فالزئبق من المعادن؛ لكنّه غير قابل للطرق والسحب، ولا يصدق عليه المفهوم المتقدّم. إذن، فالنسبة القائمة بين هذين المفهومين هنا هي نسبة العموم والخصوص المطلق، ويمكن ملاحظتها في الرسم المبيّن الآتي:

---

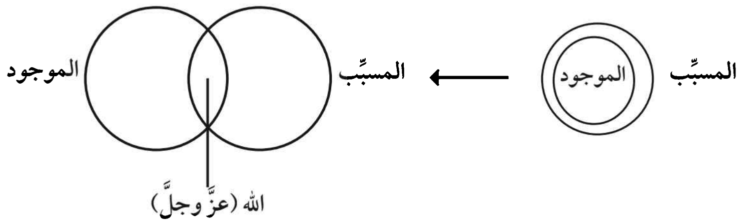
(1) Counter example، وقد اشتهرت تسمية «مثال النقض» في المكتوبات العربيّة بـ«المثال المضادّ» أو «المثال المعاكس»، وقد آثرنا التعبير بما ورد في النصّ؛ لأنّه أدقّ. هذا، ويسمّى الاستدلال المبنيّ على تقديم مثال ناقض بـ«البرهان بطريقة النقض». [م]



الثاني: وهو المقام الّذي تُدّعى فيه نسبة التباين بين مفهومين معيّنين، ونسعى إلى إبطالها. ففي هذه الحالة، ما علينا سوى تقديم مثال يصلح لأن يكون مصداقًا للمفهومين معًا. ومثاله: فيما لو زعم أحدهم وجود نسبة التباين بين مفهومي «الطير» و«الثدييّ»، وجئنا بالخفاش مثلًا ناقضًا لهذه الدعوى؛ نظرًا إلى اندراجه ضمن الثدييّات والطيور معًا. ويمكن تبيين ذلك في الرسم الآتي:



الثالث: حينما نبتغي تفنيد دعوى نسبة «العموم والخصوص المطلق» بين مفهومين، فيكفينا لنيل هذا الغرض تقديم مثال واحد -على أقلّ التقادير- يمكن له أن يعدّ مصداقًا للخاصّ منهما، ولا يجوز عدّه مصداقًا للعامّ. فعلى سبيل المثال، لو ادّعيت نسبة العموم والخصوص المطلق بين مفهومين مثل «المسبَّب» و«الموجود»، بما يعني أنّ كلّ موجودٍ (كالسماء، والأرض، والحيوان... إلخ) مسبَّبٌ، لكن ليس كلّ مسبَّب موجودٌ (كالمتنبّي، أو العنقاء، أو ناطحة سحاب بألف طابق... إلخ)، فلإبطال هذا الزعم يلزمنا تقديم مثال يقع مصداقًا للموجود ولا يصدق عليه المسبَّب؛ وهو «الله» سبحانه وتعالى. فتكون النسبة بين الموجود والمسبَّب وفق هذا المثال نسبة العموم والخصوص من وجه:



2ـ 2ـ 6ـ تصنيف المفاهيم

من الممكن لأذهاننا حينما تواجه مجموعةً من المفاهيم المرتبطة في ما بينها، أن تقسّمها ثمّ تصنّفها على نحو منطقيّ. وهنا، نلقي بعض الضوء على هذا النمط من التفكير ضمن مراحل، ومن خلال باقة من الأمثلة:

المثال الأوّل: لنفترض أنّنا ننوي تصنيف المفاهيم الآتية:

بريطانيّ، أسيوي، عراقيّ، بلجيكيّ، أوروبيّ، غير أمريكيّ، يابانيّ، إيرانيّ.

تتمثّل المرحلة الأولى من عمليّات التصنيف في تحديد المفاهيم الّتي تقع بينها نسبة العموم والخصوص المطلق. وهذه النسبة متحقّقة هنا بين المفاهيم الآتية:

1ـ الآسيوي والعراقيّ، الأسيوي واليابانيّ، الأسيوي والإيرانيّ.
2ـ الأوروبيّ والبريطانيّ، الأوروبيّ والبلجيكيّ.
3ـ غير الأمريكيّ والعراقيّ، غير الأمريكيّ والأوروبيّ، غير الأمريكيّ والبلجيكيّ، غير الأمريكيّ والآسيوي، غير الأمريكيّ والإيرانيّ، غير الأمريكيّ والبريطانيّ، غير الأمريكيّ واليابانيّ.

وبالمقدور أيضًا عرض هذه المفاهيم ونسبها على النحو الآتي:

1ـ الأسيوي: العراقيّ، اليابانيّ، الإيرانيّ.

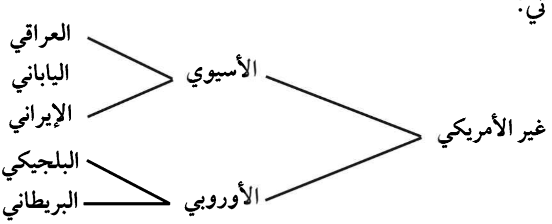
2ـ الأوروبيّ البريطانيّ، البلجيكيّ.

3ـ غير الأمريكيّ: العراقيّ، الأوروبيّ، البلجيكيّ، الأسيوي، الإيرانيّ، البريطانيّ، اليابانيّ.

ويبدو أنّ للتصنيف بقيّة؛ فعلى الرغم من أنّ جميع المفاهيم الواردة في التصنيف (3) تربطها نسبة العموم والخصوص المطلق مع مفهوم «غير الأمريكيّ»، لكنّ هذه النسبة قابلة للبحث والتدقيق فيها ذاتها، الأمر الذي تجده مطبّقًا في التصنيفين (1) و(2). ولإكمال عمليّة التصنيف، ما علينا سوى أن نجمع المفاهيم المندرجة في التصنيفين (1) و(2)، مع المفاهيم المندرجة في التصنيف (3)، لتصبح حصيلة تصنيفنا المركّب على النحو الآتي:

غيرالأمريكيّ: الأسيوي (العراقيّ، اليابانيّ، الإيرانيّ)، الأوروبيّ (البلجيكيّ، البريطانيّ).

ويمكن عرض هذا التصنيف الّذي يصطلح على تسميته بالتشجير وفق المخطّط الآتي:



المثال الثاني: النجف، كربلاء، إصفهان، مشهد، بغداد، قم، البصرة، طهران.

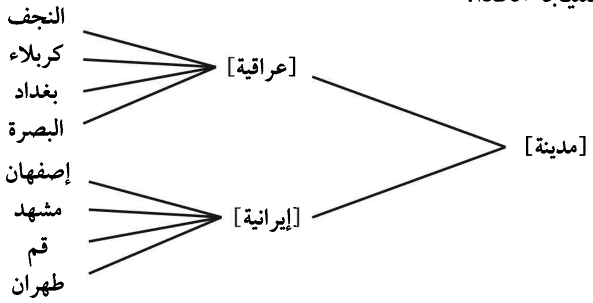
وهنا، تواجه عمليّة التصنيف مشكلة أساسيّة تتجلّى في انعدام نسبة العموم والخصوص المطلق بين المفاهيم. ومع هذا، فلا يجب الجزم بانعدام النسبة والقول بتعذّر التصنيف. فالمرحلة الثانية من عمليّات التصنيف تتمثّل في أن نبحث بأنفسنا عن مفهوم كلّيّ وشامل يمكن له أن يقيم علاقة العموم والخصوص المطلق، أو الكلّيّ والمصداق مع اثنين أو أكثر من مفاهيم هذه المجموعة. فعلى سبيل المثال: يمكن لنا هنا أن نضيف مفهومين كلّيّين مثل:

مدينة «عراقيّة» ومدينة «إيرانيّة» لنصل إلى التصنيف الآتي (ومن الأرجح تحديد المفهوم المضاف بنحو يتميّز عن المفاهيم الأصليّة):

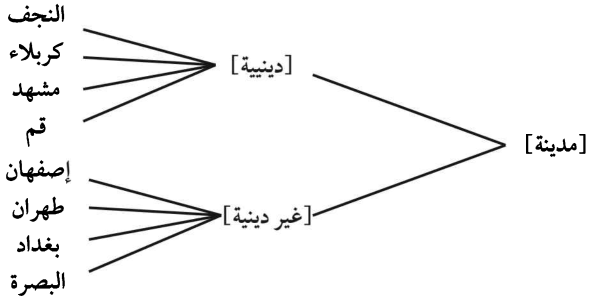
[عراقيّة]: النجف، كربلاء، بغداد، البصرة.

[إيرانيّة]: إصفهان، مشهد، قم، طهران.

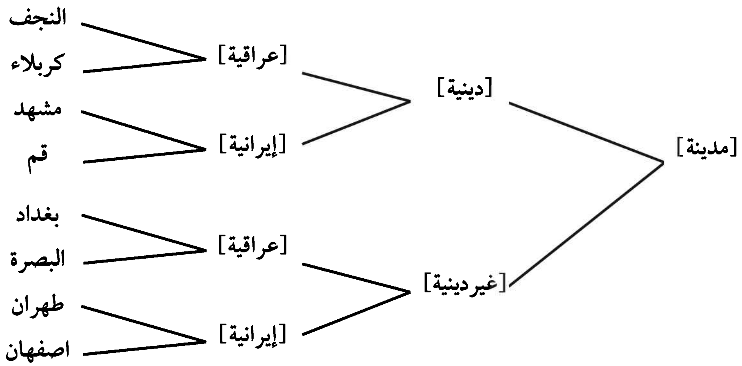
وعلى هذا النحو يمكن إضافة مفهوم «البلد» للمفهومين السابقين لتكون النتيجة هكذا:



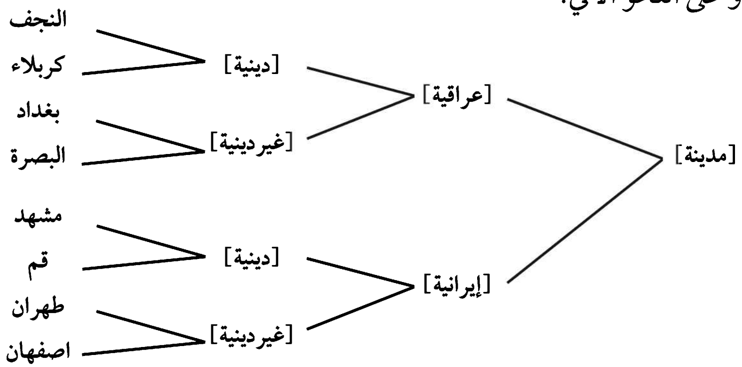
هذا، ويمكن لنا أن نأتي في هذه العمليّة بأكثر من خيار واقتراح. فعلى سبيل المثال: النموذج الآخر الذي يصحّ تقديمه في المجموعة أعلاه ما يأتي:



كما يمكن في هذا المثال تقديم تصنيف تلفيقيّ بدمج التصنيفين السالفين على النحو الآتي:



أو على النحو الآتي:

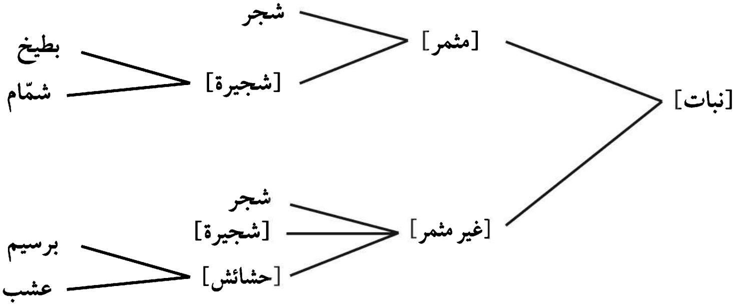


المثال الثالث: البرسيم، البطيخ، الشجرة، العشب، الشمّام، غير المثمر[1].

لو أردنا في هذا المثال تصنيف المفاهيم وفق الأسلوب المتّبع في المثالين السابقين، فلن يحالفنا الحظّ؛ وذلك لأنّ مفهوم «غير المثمر» غريب على هذه المجموعة من المفاهيم، فهو من جهة لا يلتقي والمفاهيم الأخرى في نسبة العموم والخصوص المطلق كي يندرج تحت مفهوم آخر. ومن جهة أخرى لا يتباين مع جميعها كي يصطفّ إلى جانبها. فعلاقته مع مفهوم «الشجرة» منحصرة في نسبة

(1) والمقصود به هنا: الشجر أو النبات الذي لا يثمر قطّ (في مقابل الذي يثمر).

العموم والخصوص من وجه. وفي هذه الحالة؛ أي عند وقوع نسبة العموم والخصوص من وجه، ينبغي علينا من أجل تيسير عملية التصنيف أن نضيف نقيض أحد المفهومين إلى مجموعة المفاهيم. والمراد من «نقيض» المفهوم نفيه وسلبه. وبناءً عليه، يجب أن نضيف إلى المجموعة نقيض مفهوم «غير المثمر»؛ ألا وهو: مفهوم «المثمر»، لنحصل في النهاية على هذا التصنيف:



○ مذاكرة واختبار (3)

أ- ما هو التفكير المنطقيّ؟ ومع ملاحظة التعريف المقدّم عن التفكير المنطقيّ، هل يمكن عدّ «التجريد» و«التعميم» من ألوان هذا النمط من التفكير؟

ب- ما الفرق بين التجريد والتعميم؟ هل كلّ تجريد تعميم؟ وهل كلّ تعميم تجريد؟ لماذا؟

ج- هل يمكن تركيب مفهومين جزئيّين؟ لماذا؟

د- ما الفرق بين «الإنسان» و«الناس» من زاوية الإشارة إلى عالم الذهن وعالم الخارج؟

هـ- هل تُعدّ مفردة «Telephone» لفظًا مركّبًا؟ وما هو الحال بالنسبة إلى مفردة «تليفون»؟ هل مفهومها مركّب؟ لماذا؟

و- يمكن لكلّ من مفهومي: «الفرس» و«الفرس وحيد القرن» أن يصدق على مصاديق كثيرة لا نهاية لها. كيف تبرّر هذه النقطة، على الرغم من معرفتك بأنّ ازدياد عدد المفاهيم المركّبة يفضي إلى مزيد من المحدوديّة لمصاديق هذا المفهوم المركّب؟

ز- «التلميذ المصريّ الإسكندرانيّ ذو الثلاثة عشر عامًا... إلخ»؛ من المعلوم أنّ إضافة مزيد من المفاهيم يؤدّي إلى تضييق نطاق المصاديق التي ينطبق عليها المفهوم المركّب الناتج. هل يمكن لك إضافة مفاهيم إلى العبارة المركّبة أعلاه، لتحصل على مفهوم جزئيّ؟

ح- حدّد المفهوم الأكثر ضيقًا من حيث المصاديق من بين المفاهيم المركّبة الآتية:

1- «الحزب الجمهوريّ الإصلاحيّ» و«الحزب الإصلاحيّ الجمهوريّ».

2- «الحيوان الأمريكيّ الرسّام» و«الأمريكيّ الرسّام».

3- «الفيزيائيّ الفائز بجائزة نوبل» و«الفائز بجائزة نوبل الفيزيائيّ».

4- «ديوان الشعر القديم» و«الديوان القديم للشعر».

ط- حدّد المفاهيم الوصفيّة من الإضافيّة:

1ـ طويل القامة 2ـ الطراز الحديث 3ـ المتكهّن بالغيب
4ـ السياسي ـ الثقافي 5ـ مربّع الأضلاع 6ـ ناعس الطرف
7ـ النقطة الثمينة 8ـ مأذنة المسجد 9ـ باقة ورد

ي ـ أوضح فيما لو حدث في الألفاظ الآتية تركيب صِرف لا علاقة له بالمفاهيم، أم أنّ المفاهيم هي الأخرى خضعت للتركيب:

1ـ قناديل الحب 2ـ محمّد جواد 3ـ دموع التماسيح
4ـ الألفباء 5ـ المسدّس الرشّاش 6ـ زخّات مطر
7ـ العيون الطامعة

كـ ـ هل بإمكانك أن تعطي مثالًا على تركيب ثنائيّ الألفاظ لا يرتبط معنى اللفظ المركّب فيه بالمعنى الأصيل للفظيّن؟

ل ـ جزّء المفاهيم الآتية:

1ـ دار 2ـ كتاب 3ـ حزب 4ـ شيء 5ـ أصلع أجعد الشعر

م ـ هل من المكن تحليل مفهوم جزئيّ؟ كيف؟

ن ـ حينما ندّعي نسبة التساوي بين مفهومي «الإنسان» و«المفكّر»، يمكن لنا الخروج بهذين الحكمين: **أوّلًا**: «كلّ إنسان مفكّر»، و**ثانيًا**: «كلّ مفكّر إنسان». أعط مثالًا لكلّ نسبة من النسب الأخرى (التباين، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه)، وقدم على الأقلّ حكمين قابلين للاستنتاج. علمًا أنّ العبارات يجب أن تبدأ بـ«كلّ»، أو «أيّ»، أو «بعض»، أو «ليس».

س ـ عيّن النسبة بين المفاهيم الآتية:

1ـ جبل الذهب، جبل الفضّة.

2ـ المثلّث المتساوي الساقين، المثلث القائم الزاوية.

3ـ ذوالفقار، الحسام.

4ـ الإطار، السيّارة.

5ـ الدائرة، الأسطوانة.

6ـ محال، اجتماع النقيضين.

7ـ الرقم، الرقم الناعس.

8ـ الظاهرة، الموجود.

9ـ اليتيم، الإنسان الفاقد لأبيه.

10ـ الحاسوب، جهاز المحاسبة.

11ـ الإيرانيّ، الأعجميّ (غير العربيّ).

12ـ عالم الدين، الإنسان المتّقي.

ع- لو زعم أحدهم بوجود نسبة العموم والخصوص من وجه بين مفهومين، هل يمكن الردّ عليه بمثال النقض؟ أوضح ذلك.

ف- بيّن في ما يأتي النسبة الصحيحة بين المفهومين بمثال نقض في حال وجود خطإ بالنسبة:

1ـ الإنسان ≡ ابن آدم 2ـ النبيّ > الرسول

3ـ الحكم X الفتوى 4ـ العدد الفرديّ ≡ العدد الأوّليّ

5ـ السمك X الولود 6ـ الأوكسجين X ثاني أوكسيد الكربون

7ـ الصيام < العبادة 8ـ المشمش < أصفر

9ـ البهيمة < الولود 10ـ الصلاة الواجبة بركعتين ≡ صلاة الفجر

11ـ دولة شرق أوسطيّة < دولة آسيوية.

12ـ بيت الله ≡ قبلة المسلمين.

13ـ الناجح في اختبار الدخول للجامعة ≡ طالب الجامعة الحكوميّة.

14ـ الدولة العضو في مجلس التعاون الخليجيّ < الدولة العضو في منظّمة أوبك.

ص- ناقش نسبة التساوي بين المفاهيم المقدّمة بتقديم مثال للنقض لكلّ منها:

1- الحسناء ≡ خلق الله.

2- الحسناء ≡ المفضلة.

3- الجميل ≡ غير القبيح.

4- النبيّ ≡ القائد المعصوم.

5- النبيّ ≡ صاحب شريعة.

6- النبيّ ≡ صاحب كتاب سماويّ.

7- الذنب ≡ السلوك السيّء تجاه الآخرين.

8- الذنب ≡ السلوك الضارّ للآخرين.

9- الذنب ≡ السلوك الحاقد نحو الآخرين (بالجوارح والجوانح وبالفعل والذهن والقلب).

10- الذنب ≡ السلوك الضارّ بالنفس وبالآخرين.

11- الذنب ≡ السلوك الإراديّ الضارّ بالنفس وبالآخرين.

12- الذنب ≡ الفعل المخالف لأمر الله تعالى.

13- الذنب ≡ السلوك الّذي يُبعد الإنسان من الله تعالى.

14- المثقّف ≡ ذو الرؤية الناقدة.

15- المثقّف ≡ ذو المدخول الماليّ من عمله العلميّ والثقافيّ.

16- المثقّف ≡ كثير القراءة.

17- المثقّف ≡ مفجّر الحركات الاجتماعيّة.

18- الغيبة ≡ الحديث في غياب أحد ما.

19- الغيبة ≡ الحديث في غياب أحد ما فقط (وليس بحضوره).

20ـ الغيبة ≡ الكذب عن الآخرين.

21ـ الغيبة ≡ القدح في الآخرين.

22ـ الغيبة ≡ القدح الكاذب في الآخرين.

23ـ الغيبة ≡ إعابة الآخرين (الهمز).

24ـ الغيبة ≡ ذكر الآخر (الغائب) بما لا يرضاه.

ق- صنّف كلّ مجموعة من المفاهيم الآتية بأسلوب منطقيّ:

1ـ فنّ الخطّ، الرواية، الفيلم الجنائيّ، الأدب، الموسيقى، الفيلم الكوميديّ، الفنون التشكيليّة، الرسم، النحت، خطّ النسخ، المسرح، خطّ الثلث.

2ـ نهج البلاغة، صحيح البخاريّ، الميتافيزيقا لأرسطو، النصوص الأدبيّة، القرآن، التوراة، الشعر، الكشّاف للزمخشريّ، البؤساء، الإنجيل، النصوص الدينيّة، النصوص الفلسفيّة، ديوان المتنبّي، ديوان الشريف الرضيّ، النجاة لابن سينا، النصوص التفسيريّة، الكتب غير السماويّة، مجمع البيان للطبرسيّ.

3ـ الطبيبة صاحبة العيادة الخاصّة، الطبيب، الطبيب غير العربيّ.

4ـ قطار الحمل الكهربائيّ، قطار نقل المسافرين، قطار غير كهربائيّ.

5ـ ريتشارد، سعيد، محمّد حسين، أغسطس، فبراير، ربيع الأوّل، أيلول، آذار، محمّد علي، أمّ كلثوم، آمنة، مكّة، نيودلهي، سُعاد، حليمة، بيروت، صيدا، بعلبك، اسم مذكّر مركّب من اسمين.

6ـ الكاثوليك، الأحناف، الإماميّة، الحنابلة، البروتستانت، اليهود، الأشاعرة، الشوافع، البوذيّون.

رـ صنّف مجموعة المفاهيم الآتية من حيث الجزئيّة والكلّيّة، وكذلك المفاهيم الكلّيّة من حيث عدد المصاديق الافتراضيّة والخارجيّة:

شريك الله (عزّ وجلّ)، الدولة العضو في الأوبك، الحرب العالميّة، ربّ النصارى، كوكب المنظومة الشمسيّة، god، GOD، قائد الثورة الإسلاميّة في إيران، وليد الكعبة، السلحفاة الطائرة، اللون المكوّن للون الأخضر، اللون الأصليّ، الجدار بطول 1400 كيلومتر، واجب الوجود، إيفرست، الجامعة الحكوميّة، البراق، الفرس الخفيّ، لبن الدجاج، المعجزة الخالدة، أهرام مصر، مؤسّس الجمهوريّة الإسلاميّة، سيّد شباب أهل الجنّة، برج إيفل، الرئيس الإيرانيّ عالم الدين.

ش- استشار تلميذ شابّ عددًا من الأشخاص في ما يخصّ موضوع معايير النجاح في الحياة. وهذا ملخّص ما تلقّاه من إجابات: عليك الحصول على دخل ماليّ جيّد، اجتهد لكسب شهادات جامعيّة عليا، يجب أن تتحوّل إلى شخصيّة اجتماعيّة شهيرة، لا تستخفّنّ بالعبادة وأداء الواجبات الدينيّة، ابحث عن زوجة صالحة، تزيّن بالأخلاق الحميدة، قدّم ما ينفع المجتمع والناس من حولك، أكثِر من البحث والمطالعة، ابحث عن أستاذ متضطلّع من الأخلاق، اجتنب الإفراط في الطعام والإكثار من الكلام، بالغ في الاهتمام بتربية أولادك، عليك أن تكون المتفوّق الأوّل في جميع المراحل الدراسيّة، إيّاك أن تخدش مشاعر أحد من الناس.

أوّلًا: أعِدْ صياغة هذه الوصايا على هيئة مفاهيم كلّيّة، مثل: «الحصول على المدخول الماليّ الجيّد» بدلًا من: «عليك الحصول على دخل ماليّ جيّد»، وكذلك: «كسب الشهادات الجامعيّة العليا» بدلًا من: «اجتهد لكسب شهادات جامعيّة عليا»، وهكذا الباقي.

ثانيًا: صنّف المفاهيم الحاصلة من إعادة الصياغة كوصايا للنجاح في الحياة.

ت- ما هي توصياتك لنفسك وللشباب الآخرين لتحقيق زواج ناجح؟ فهرِسْ جميع النقاط والتوصيات، ومن ثمّ صنّفها كمراحل لتحقيق زواج ناجح.

ث- درس المفكّرون وتناولت المدارس الفكريّة المختلفة على مرّ التاريخ

«وجود الله» ضمن بحوث عقليّة، واتخذوا تجاه هذه القضيّة مواقف مختلفة بين السلب والإيجاب. يمكن فهرسة هذه المواقف المتشتّتة والرؤى المتضاربة في القائمة الآتية:

والمطلوب تصنيف هذه الرؤى.

1ـ لا يمكن تصوّر مفهوم «الله» أبدًا؛ إذن، لا يمكن الحديث عنه بأيّ حال من الأحوال.

2ـ لا معنى لأيّ عبارة تشتمل على مفهوم «الله»، ولا يمكن الخوض في هذه القضيّة.

3ـ لم يؤدِّ البحث عن وجود «الله» أو عدمه إلى نتيجة، فلا يمكن اتخاذ موقف إزاءه. (اللاأدريّون).

4ـ لا وجود لله، ولدينا دلائل عقليّة لردّ وجوده.

5ـ لا وجود لله؛ لأنّ الحياة بدونه مريحة أكثر.

6ـ الله موجود؛ ولكن يصعب إثبات وجوده، ويمكن الإيمان به فقط.

7ـ يمكن التثبّت من وجود الله؛ لكن ضرورة للقيام بذلك؛ لأنّ وجود الله بديهيّ غنيّ عن الإثبات.

8ـ ثمة ضرورة لإثبات وجود الله، وهذه قضيّة يمكن البرهنة عليها مبدئيًّا، لكنّ الأدلّة غير كافية.

9ـ أدلّة إثبات وجود الله كافية لكنّها لا تنفع؛ لأنّ المهمّ هو الإيمان به وليس البرهنة على وجوده عقليًّا.

10ـ ثمة أدلة وبراهين معتبرة على وجود الله ويؤثر هذا الأمر في تعزيز الأسس العقدية.

11ـ ثمة أدلّة وبراهين معتبرة على وجود الله، وهي ضروريّة للردّ على الشبهات.

خ- قدّم ثلاثة أمثلة لكلّ حالة:

1- التركيب الوصفيّ.

2- التركيب الإضافيّ.

3- تركيب من الألفاظ فقط دون المفاهيم.

4- تركيب من الألفاظ والمفاهيم؛ حيث لا يحتوي المفهوم الكلّيّ الناتج على مصداق خارجيّ.

5- مفهومان مركّبان كلّيّان مع نسبة التساوي.

6- مفهومان مركّبان كلّيّان مع نسبة التباين.

7- مفهومان مركّبان كلّيّان مع نسبة العموم والخصوص المطلق.

8- مفهومان مركّبان كلّيّان مع نسبة العموم والخصوص من وجه.

9- تحليل مفهوم كلّي.

10- مفهومان مركّبان كلّيّان بنسبة التساوي، يحملان مصداقين خارجيّين.

11- مفهومان مركّبان كلّيّان بنسبة العموم والخصوص المطلق، يحملان مصداقين خارجيّين.

12- مجموعة من المفاهيم المترابطة للتصنيف.

ذ- صغ نموذجين كالتمرين رقم (ص)، ونموذج كالتمرين رقم (ش) أو (ث).

❊ ❊ ❊

2ـ 3ـ التقسيم

2ـ 3ـ 1ـ طبيعة التقسيم

تقدّم أنّ التقسيم هو أحد أنماط التفكير الرئيسيّة في نطاق التصوّرات، وله الدور الأكبر في معرفة أنواع الحقائق. وننوّه هنا ـقبل الولوج في البحث عن التقسيمـ بأنّ لهذا المصطلح ثلاثة معاني مختلفة، وما نحن بصدده حاليًّا هو أحد هذه المعاني الثلاثة:

أوّلًا: التقسيم العقليّ (التحليل): والمراد من التحليل تقسيم مفهوم بحسب مضامينه؛ فعند تحليل مفهوم الإنسان مثلًا، نحصل على مفهومي: الحيوان والناطق، أو عند تحليل مفهوم الخطّ نحصل على المفهوم المركّب: الكمّ المتّصل أحاديّ الأبعاد.

ثانيًا: التقسيم الخارجيّ: والمقصود منه تقسيم كلٍّ إلى أجزائه التي تشكّله، مثل تقسيم جسم الإنسان إلى: الجلد، واللحم، والعظام، وما إلى ذلك. وتقسيم السيّارة إلى: إطار، وهيكل، ومِقْوَد، ومُحرِّك، وما إلى ذلك.

القاسم المشترك بين التقسيمين أنهما يقابلان التركيب. والفرق بينهما في إمكانيّة حمل حاصل القسمة على المفهوم الكلي المقَسَّم في التقسيم العقليّ، وتعذّر هذا مطلقًا في التقسيم الخارجيّ؛ فحينما نحلّل الإنسان إلى مفهومي: الحيوان والناطق في التقسيم العقليّ، لا مانع من أن نقول: الإنسان حيوان، أو الإنسان ناطق. أمّا في التقسيم الخارجيّ فلا يصحّ حمل الأجزاء على الكلّ، والقول: الإنسان لحم، أو الإنسان دم، وهكذا دواليك.

وفي هذا البحث ليس منظورنا التقسيمين الأول والثاني؛ بل إلى التقسيم الثالث وهو التقسيم المنطقي.

ثالثًا: التقسيم المنطقيّ: وهو تقسيمُ كلّيٍّ إلى جزئياته. أو قل: هو ذكر

المجموعات التي تندرج تحت هذا الكلّي. مثل: تقسيم الحيوان إلى: غنم، وطير، وسمك، وما إلى ذلك. ثم إنّ علاقة المفهوم الكلّيّ، الذي هو محل كلامنا، بمصاديقه تعني علاقة المجموعة بما يتفرّع عنها من أفراد أو فروع. ويمكن عرض العلاقة المذكورة على النحو الآتي: حيوان = [غنم، طير، سمك... إلخ].

هذا، ويسمّى المفهوم الكلّيّ الّذي ننوي تقسيمه «المَقسَم»، كما يسمّى كلّ مصداق من مصاديق هذا المفهوم الكلّيّ بالنسبة إلى الكلي نفسه «القِسم»، وبالنسبة إلى المصاديق الأخرى «القسيم».

ثمّ إنّ المصاديق (أو الأقسام، في أيّ تقسيم)، قد تكون مفاهيم كلّيّة أو مفاهيم جزئيّة:

مثل تقسيم الحيوان إلى: «أسد»، و«حوت»، و«عصفور»... إلخ.

أو تقسيم المُدن إلى: بغداد، وطهران، والقاهرة، وواشنطن، و«لندن»... إلخ.

وبعدما اتّضح معنى التقسيم، نبدأ في ما يأتي ببيان أهمّيّته، واستعراض القواعد الخاصّة به، مضافًا إلى المرور بأنواعه والأساليب المتّبعة فيه.

2ـ 3ـ 2ـ فائدة التقسيم المنطقيّ وأهمّيّته

تقدّم مرارًا أنّ التقسيم هو أحد أنماط التفكير الرئيسيّة في نطاق التصوّرات، وله الأثر البالغ في معرفة الحقائق. وبطبيعة الحال، فإنّ المراد بهذا التقسيم التقسيم المنطقيّ، الّذي يعني تقسيم المفهوم الكلّيّ إلى جزئيّاته. إنّ معرفة الإنسان بالمفهوم الكلّيّ تتأتّى من تقسيمه إلى مفاهيم جزئيّة؛ فلولا التقسيم لبقيت أكثر المفاهيم الكلية غامضة، ولما أدركنا سوى المفاهيم الجزئية التي تدرك بواسطة الحواس.

وبعد الحصول على جزئيّات مفهوم ما، قد يستطيع الذهن أن يسمّيها، كما يؤدّي التأمّل في الجزئيّات والمصاديق عادةً إلى اكتشاف أحكام جديدة عن ذلك المفهوم الكلّي.

وتتجلّى أهمّيّة التقسيم أكثر عندما نلحظ حضوره الفعّال في جميع شؤون حياة الإنسان ومجالاتها، وإذا تفحّصنا فقد لا نعثر على إنسانٍ واحدٍ مستغنٍ في مجالات حياته المتنوّعة عن التقسيم بمختلف ألوانه؛ فعلى سبيل المثال:

التقسيمات الخاصّة بالزمان، مثل: «القرن»، و«العام»، و«الفصل»، و«الشهر»، و«الأسبوع»، و«اليوم»، و«الساعة»، وغيرها.

أو التقسيمات الخاصّة بالمكان، مثل: «السماء»، و«المجرّة»، و«المنظومة»، و«الكوكب»، و«النجم»، و«الأرض»، و«القارّة»، و«البلد»، و«المحافظة»، و«المدينة»، و«القرية»، و«الشارع»، و«الزقاق»، و«الدار»، وغيرها.

أو التقسيمات المختلفة الخاصّة بالإنسان من شتّى الجوانب، مثل: «الطول»، و«الوزن»، و«العمر»، و«الجنس»، و«الجنسيّة»، و«الثروة»، و«التعليم»، وما إلى ذلك.

وتقسيمات أخرى لا حصر لها. كلّها مؤثّرة على مختلف حقول الحياة الإنسانيّة.

وبطبيعة الحال، فإنّ هذه الأهمّيّة تزداد شدّة ودقّة في تقسيم قضايا العلوم البشريّة وتحديدها، وكذا بالنسبة إلى موضوعاتها وأبوابها المتنوّعة، واستكشاف الجديد من الحقائق.

2- 3- 3- قواعد التقسيم

تقدّم أنّ التقسيم المنطقيّ يعني ذكر مصاديق مفهوم كلّيّ أو تقسيم كلّيّ إلى جزئيّاته. ويرتهن إنجاز أيّ تقسيم صحيح وسليم بمدى اعتماده على بعض

المبادئ والقواعد المعيّنة، فلا يمكن عدّ أيّ شيء تقسيمًا لمجرّد احتوائه على سرد للمصاديق بوجه مطلق. وهذا ما يجعل المعرفة بقواعد التقسيم المنطقيّ ومبادئه أمرًا ضروريًّا.

ونمر في ما يأتي على قواعد التقسيم:

أوّلًا: الجامعيّة والمانعيّة: يجب أن يكون التقسيم جامعًا شاملًا للأفراد (Exhaustive)، ومانعًا دافعًا للأغيار. فإذا قسّم أحدهم «أفراد المجتمع» إلى: «تلاميذ المدارس، وطلبة الجامعات، والخرّيجين»، فهو تقسيم ناقص ومرفوض؛ بل لا يمكن ـأساسًاـ عدّه تقسيمًا منطقيًّا؛ لأنّه أحصى بعض فئات المجتمع وأقصى الكثير من الفئات والشرائح الأخرى ولم يسمح بدخولها.

إنّ الغاية من تقسيم مفهوم كلّيّ هي الوقوف على جميع مضامينه، وما يندرج تحت مسمّاه، حتّى يتسنّى في المرحلة اللاحقة بيان حكم كلّ منها على حدة، وفي حال عدم الالتزام بهذه القاعدة فلن تتحقّق الغاية من التقسيم.

وبملاحظة ما تقدّم في تعريف التقسيم (حيث أشير فيه إلى ذكر مصاديق المفهوم الكلّيّ)، قد نميل إلى عدّ «مانعيّة الأغيار» ـالمذكورة آنفًاـ قيدًا زائدًا لا ضرورة له؛ فتقسيم أفراد المجتمع مثلًا إلى: «أمّي، ومتعلّم، ومكتبات» ليس صحيحًا من الأساس؛ لأنّ المكتبات ليست ضمن مصاديق أفراد المجتمع. ومع هذا، فإنّ الإتيان بهذا القيد «مانعية الأغيار» مفيد لمزيد من التأكيد على ضرورة كون الأقسام جميعًا من مصاديق المقسم دون استثناء؛ لأنّنا بحاجة إلى هذا التأكيد في بعض الحالات، وبالخصوص عندما يكون أحد الأقسام لفظًا عامًّا يشمل في دلالته أفرادًا من المقسم ومن غيره على حدّ سواء؛ كما لو قسّم أحدهم مثلًا «المبنى» إلى: «ما له طابق واحد وما له طابقان وأكثر»، فيدخل في القسم الثاني مثلًا كلّ ذي طابقين وأكثر ومنه: «الحافلة ذات الطابقين»! وهنا، يتدخّل قيد المانعيّة للأغيار للحؤول دون الوقوع في الخطإ.

ثانيًا: تباين الأقسام: من الضروريّ في كلّ تقسيم أن تكون أقسامه متباينة في ما بينها (Exclude each other). فلو قسّمنا «أفراد المجتمع» مثلًا إلى: «تلاميذ المدارس، وطلبة الجامعات، والعازفين عن الدراسة، والخرّيجين، ومعلّمي المدارس، وأساتذة الجامعات»، نكون قد راعينا في هذا التقسيم ما تقدّم في القاعدة الأولى؛ لأنّ تقسيمنا جامع للأفراد ومانع للأغيار، لكنّه ليس تقسيمًا صحيحًا ودقيقًا؛ لأنّ أقسامه لم تتميّز في ما بينها بشكل كامل؛ فقد يكون من ضمن «الخرّيجين» فردٌ يصدق عليه عنوان «معلّمو المدارس»، أو «أساتذة الجامعات»، كما يمكن أن يكون بعض «طلبة الجامعات» من ضمن «معلّمو المدارس»، وهلمّ جرًّا. وعليه، يتحتّم وجود نسبة «التباين» بين الأقسام في أيّ تقسيم صحيح. والمراد من التباين ـ كما تقدّم آنفًا ـ: انعدام المصداق المشترك بين المفهومين.

هذا، ومن جملة ما يترتّب على عدم الالتزام بالقاعدة الثانية الإخلال بغاية التقسيم؛ لأنّنا نستهدف من التقسيم بيان أحكام الأقسام فردًا فردًا، ففي فرض وقوع تداخل بين الأفراد والمصاديق، ستصاب أحكامنا على الأقسام بالخطإ والخلل أيضًا.

ولا يخفى أنّ وجود نسبة «التباين» بين الأقسام يعني خلوّها من سائر النسب الأخرى (التساوي، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه)؛ وبالتالي: يجب عدّ التقسيمات الآتية خاطئةً:

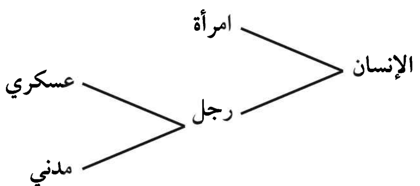
1ـ تقسيم «أفراد المجتمع» إلى: «المتعلّمين، والأمّيّين، ومن لم يتعلّم». [نسبة التساوي]

2ـ تقسيمهم إلى: «المتعلّمين، والأمّيّين، والمعلّمين». [العموم والخصوص المطلق]

3ـ تقسيمهم إلى: «المتعلّمين، والأمّيّين، والمتسوّلين». [العموم والخصوص من وجه]

وهنا ننوّه بأنّ «البحث عن مثال النقض» هو أحد الحلول المناسبة للتأكّد من الالتزام بالقاعدتين المذكورتين.

ثالثًا: وحدة الجهة: من اللازم أن يكون التقسيم مبنيًّا على حيثيّة وجهة واحدة، فكلّ مفهوم كلّيّ ينطوي على جوانب ومواصفات شتّى؛ فالإنسان مثلًا له صفات مثل: «الجِنس»، و«العِرق»، و«العُمْر»، و«الوزن»، و«الطول»، وما إلى ذلك؛ وعليه، يمكن تقسيمه وفقًا لأيّ من هذه الجوانب والحيثيّات. ويجب أن يكون التقسيم وفق جهة واحدة؛ فلا يصحّ مثلًا تقسيم «الإنسان» إلى: «امرأة، ورجل مدنيّ، ورجل عسكريّ»؛ لوقوع الخلط من جهة حيثيّة «الجنس» وصفة «العسكريّة». ويمكن طبعًا في هذا المثال تقسيم «الإنسان» من حيث «الجنس» إلى: «رجل وامرأة»، وتقسيم «الرجل» بعده إلى: «عسكريّ، ومدنيّ»؛ لنحصل على تقسيمين متواليين؛ كما هو مبيَّن في الرسم الآتي:



ولا شكّ في أنّ الاهتمام بجهة التقسيم (أساس القسمة) يعيننا في الإحاطة بغاية التقسيم، كما يزيد في دقّته؛ وعليه، يتحتّم في كلّ تقسيم أن نلتزم ونعتني بتحديد هذه الحيثيّة. ولا يخفى أنّ التقسيم الذي تُسرد فيه أفراد المقسم ومصاديقه كافّةً دون استثناء، فلا حاجة عندئذٍ إلى أساس للقسمة أصلًا؛ كما في تقسيم «جيران سوريا» إلى: «العراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وتركيا».

رابعًا: الابتناء على معيار واقعي: يجب ألاّ يُشيَّد التقسيم على معايير ومناطات ذاتية (Subjective). والمراد بـ«المناطات الذاتية» المفاهيم النسبيّة والغامضة الّتي تحتمل آراءً وانطباعات مختلفة باختلاف الأفراد؛ فتقسيم «الإنسان» على أساس «الوزن» إلى: «خفيف» و«ثقيل» مثلًا، يبتني على معيار

ذاتي غير محدّد؛ لأنّ «الخفّة» و«الثقل» مفهومان نسبيّان يتحدّدان بالقياس مع شيء آخر، بينما يكون تقسيم الإنسان إلى فئتين من الوزن ـ كالفئة ما دون 50 كيلوغرامًا والفئة ما فوق 50 كيلوغرامًا ـ تقسيم مرتكز على معيار واقعي وثابت.

وهنا، ننوّه بنقطتين تجدر الإشارة إليهما حول هذه القاعدة؛ وهما:

1ـ قد يجري التقسيم أحيانًا وفق معيار ذاتي، لكنّ هذا المعيار حُدّد في مجال ما بشكل واقعي ودقيق؛ كتقسيم «الإنسان» من حيث الفئة العمريّة إلى: «الرضيع»، و«الطفل»، و«اليافع»، و«الشابّ» و«الكهل»، و«الشيخ»، وهي أقسامٌ عادةً ما تكون محدَّدة بتعريف يحظى بنسبة كبيرة من الدقّة في الطبّ أو في علم النفس.

2ـ قد يُستخدم المعيار الذاتي غير الدقيق في حكم إجماليّ معيّن؛ كتقسيم «أفراد المجتمع» إلى: «فقير» و«غنيّ»، وهو مقبول نسبيًّا. لكنّه ـ في الوقت ذاته ـ لا يكفي لإصدار حكم دقيق يأخذ بالاعتبار المعطيات المتوفّرة عن كلّ فرد من أفراد المجتمع. فلإصدار الحكم الدقيق بهذا الشأن يعوزنا معيار واقعي غير نسبيّ يحدّد فقر هؤلاء الأفراد أو غناهم.

خامسًا: الفائدة العمليّة: يجب أن ينطوي التقسيم على فائدة ونتيجة عمليّة. فإذا قسّم أحدهم أفراد المجتمع بمناط «عدد النقاط في أسماءهم»، فخلُص مثلًا إلى: فئة لا تحتوي الأسماء فيها على نقطة، وفئة أخرى تحتوي على نقطة واحدة، وفئة ثالثة على نقطتين، ورابعة على ثلاث، وهلمّ جرًّا، فقد يكون هذا التقسيم ملتزمًا بالقواعد الأربع السابقة، لكن لا تترتب عليه أيّ نتيجة أو فائدة عمليّة. فالمطلوب من التقسيم في الدرجة **الأولى**: معرفة ما يتضمّنه المفهوم الكلّيّ، وفي الدرجة **الثانية**: التوصّل إلى أكبر قدر ممكن من الحقائق بشأن ذلك المفهوم، من خلال المرور على أحكام كلّ قسم من أقسام ذلك الكلّيّ وخصائصه، وهما فائدتان لا نجد أيًّا منهما في المثال المبيّن أعلاه. وبعبارة أخرى: لا يزيد الوقوف على عدد النقاط في أسماء الأشخاص من معرفتنا

بالإنسان شيئًا، ولا يُعيننا على التوصّل إلى أكبر قدر من الحقائق عند مراجعة أحكام كلّ قسم من أقسام المفهوم أو خصائصه.

بناءً على هذا، واجتنابًا للوقوع في هذا اللون من التقسيم، لا محيص لنا في القاعدة الخامسة من الالتزام بالقاعدتين الثالثة والرابعة؛ أي الالتفات إلى جهة التقسيم والتحقّق من كون المعيار واقعيًّا أو ذهنيًّا، قبل بيان الأقسام، ومن ثمّ توجيه أسئلة حول جدوى هذا التقسيم، والغاية منه، والنتائج المتمخضّة عنه، وما إلى ذلك.

2- 3- 4- أنماط التقسيم

عندما نقسّم مفهومًا كليًّا إلى جزئيّاته، ونبدأ بالمرور على مصاديقه، فإنّنا نواجه إحدى حالتين: إمّا أن نتيقّن بأنّنا ذكرنا جميع الأقسام الممكن ذكرها تحت مسمّى هذا الكلّيّ؛ فلا يمكن عقلًا افتراض قسم آخر. وإمّا ألا نستبعد وجود قسم آخر يمكن إضافته إلى جانب الأقسام المذكورة. ولهاتين الحالتين أهمّيّة بالغة في البحث عن أنماط التقسيم تضطرّنا إلى تسليط الضوء عليها هنا:

أوّلًا: التقسيم العقليّ: وهو تقسيم يُفضي إلى الامتناع العقليّ عن وجود قسم آخر يُضاف إلى الأقسام المذكورة، مثل تقسيم «الإنسان» من حيث «طول القامة» إلى ثلاثة أقسام هي: «ما دون 150سم»، و«ما بين 150 و160سم»، و«ما فوق 160سم». أو تقسيم الكتب إلى: «قصصيّة» و«غير قصصيّة» أو تقسيم الكتب «غير القصصيّة» إلى: «علميّة» و«غير علميّة»[1]؛ حيث يمكن البرهنة العقليّة في أيّ من التقسيمات المذكورة على عدم وجود قسم آخر يمكن إضافته إلى جانبها. ويُعرف التقسيم العقليّ أحيانًا بـ«الحصر العقليّ»[2].

---

(1) سيأتي الحديث بإسهاب عن التقسيمات العقليّة عند التطرّق إلى «التقسيم الثنائيّ».

(2) يجب الالتفات إلى عدم الخلط بين التقسيم العقليّ بمعناه المذكور، ومصطلح «التقسيم العقليّ» الّذي يعني تجزئة مفهوم وتحليله بالمقارنة مع تركيب مفاهيم عدّة. فالمراد من التقسيم العقليّ هنا لون من ألوان التقسيم المنطقيّ يمكن تسميته «التقسيم المنطقيّ العقليّ».

ثانيًا: التقسيم الاستقرائيّ: وهو تقسيم يجوز فيه عقلًا وجود قسم آخر يمكن إضافته إلى الأقسام المذكورة مثل تقسيم «الإنسان» من حيث لون البشرة إلى: «الأبيض»، و«الأسمر»، و«الأصفر»، و«الأحمر». وهو تقسيم يتحصّل من عمليّة استقراء وإعادة فرز أقسام مفهوم كليّ وإعادة فرزها. وبعبارة أخرى: فهو جُهد ذهنيّ يستهدف العثور على مصاديق خارجيّة يصدق عليها المفهوم الكلّيّ المقسّم، والاستمرار بهذا الجهد حتّى التأكّد من أنّ التقسيم جامع لأفراد الكلّيّ المنشود كلها. وعندما نقول بعدم استحالة وجود أقسام أخرى في هذا التقسيم من الناحية العقليّة، فإنّ ذلك يعني أنّ العقل لا يحكم باستحالة وجود أقسام أخرى، حتّى وإن تأكّدنا من عدم وجودها في عالم الخارج، مثل تقسيم «الديانات التوحيديّة» إلى: «الإسلام»، و«النصرانيّة»، و«اليهوديّة». وثمة تسمية أخرى لهذا اللون من التقسيم هي: «الحصر الاستقرائيّ».

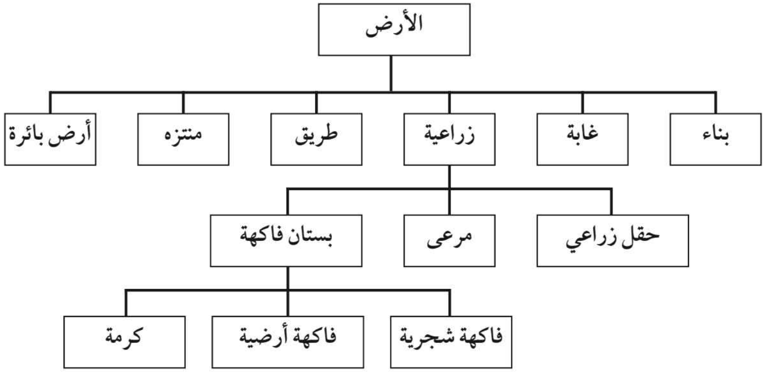
2- 3- 5- أساليب التقسيم

كيف يمكن الحصول على المفاهيم الجزئيّة والمصاديق من المفهوم الكلّيّ؟ وبعبارة أخرى: كيف تحدَّد الأقسام لمقسم ما؟

الإجابة عن هذا السؤال في الحديث عن أساليب التقسيم. وسنتطرّق هنا إلى بيان أسلوبين رئيسين؛ هما:

أوّلًا: الأسلوب التفصيليّ: وهو أسلوب غير منضبط بقاعدة معيّنة، يتمّ التقسيم فيه من خلال فهرسة مجموعة من المفاهيم الجزئيّة التي تعدّ من جملة مصاديق الكلّيّ (المقسم) المراد تقسيمه. وتستخدم هذه الطريقة عادةً للتقسيم الاستقرائيّ؛ فمثلًا: لو أردنا تقسيم مفهوم «الأرض» على هذا المنوال، يكفينا الإشارة إلى مصاديقها بالقول: «الأرض الزراعيّة»، و«الغابة»، و«الجادّة»، و«المنتزّه»، و«الأرض البائرة». كما يمكن عادةً أخذ بعض تلك الأقسام كمفهوم كلّيّ، ومن ثَمَّ تقسيمها إلى مفاهيم

جزئيّة وأقسام مختلفة؛ فمثلًا: نستطيع ـوفقًا للمثال السابقـ أن نأخذ «الأرض الزراعيّة» كمفهوم كلّيّ، ثم نبيّن أقسامها على النحو الآتي: «الحقل الزراعيّ»[1]، و«المرعى»[2]، و«بستان الفاكهة». ويمكن الاستمرار في هذا التقسيم أيضًا؛ فنقسّم «بستان الفاكهة» إلى: «بستان أشجار الفاكهة»، و«بستان شجيرات الفاكهة»، و«بستان الكَرْمة». وهنا، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا اللون من التقسيم لا يُعدّ تقسيمًا واحدًا؛ بل هو مجموعة من التقسيمات التي وقعت ضمن مراحل متعدّدة، فعلينا ملاحظة أنواع التقسيمات وأساليبها وقواعدها هنا بشكل مستقلّ. وإليك في ما يأتي رسم بيانيّ تشجيريّ لأقسام مفهوم «الأرض»:



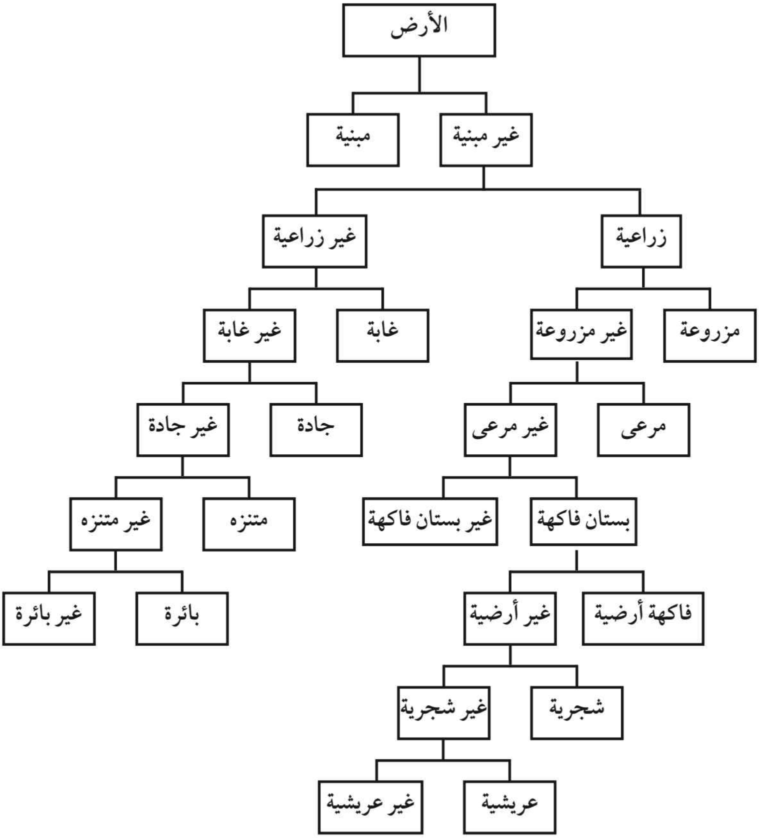
ثانيًا: الأسلوب الثنائيّ (Dichotomy): وهو أسلوب بالغ الأهمّيّة في تقسيم المفاهيم الكلّيّة. ولتقسيم مفهوم كلّيّ حسب هذا الأسلوب: يُؤخذ أحد أقسامه، ثمّ يُقسّم ذلك المفهوم الكلّيّ (المقسم) على القسم المأخوذ وعلى غيره، فينتج قسمان؛ كتقسيم مفهوم «الفنّان» مثلًا إلى: «رسّام»، و«غير رسّام»، أو تقسيم «البلجيكيّ» إلى «الناطق بالفرنسيّة»، و«غير الناطق بالفرنسيّة». والسبب في تسميته بـ«الأسلوب الثنائيّ» هو

(1) وهو يشمل حقول القمح أو الأرز، وما إلى ذلك.

(2) ويشمل مراتع الحيوانات، وما شابه ذلك.

اقتصاره الدائم على تقديم قسمين لمقسم واحد. وبالطبع يمكن لنا أن نعيد تقسيم أيّ من القسمين ـوفق الأسلوب الثنائيّ أيضًاـ إلى قسمين آخرين؛ فمثلًا: يمكن تقسيم «الرسّام» في المثال السابق إلى قسمين: «رسّام تشكيليّ»، و«رسّام غير تشكيليّ»، وتقسيم الأخير إلى: «الخطّاط» و«غير الخطّاط».

تقسيم ثنائي للأرض



وتأتي أهمّيّة الأسلوب الثنائيّ في اشتماله على قاعدتي التقسيم الأولى والثانية بصورة تلقائيّة وفي جميع الحالات؛ حيث تُحصى مصاديق المقسم كافّةً،

وتكون حالة التباين مشهودة في الأقسام فلا تداخل بينها؛ لأنّها تتناقض في ما بينها في هذا الأسلوب من التقسيم، والمفهومان المتناقضان متباينان لا يجتمعان، ولا يرتفعان ولا مكان لتصوّر حالة ثالثة بينهما. ومن الممكن عرض التقسيم الاستقرائيّ بالأسلوب الثنائيّ هذا، لكنّه سيغدو -في هذه الحال- تقسيمًا عقليًّا وليس استقرائيًّا. وعليه، سيكون من المقدور لنا في مثال الأرض المقسَّمة وفق الأسلوب التفصيليّ آنفًا، أن نستعرض التقسيم بهيئة الأسلوب الثنائيّ هذه المرّة.

2- 3- 5- 1- إشكاليّات التقسيم الثنائيّ

على الرغم من انطواء التقسيم الثنائيّ على جوانب إيجابيّة ومهمّة، فإنه يواجه عددًا من الإشكاليّات، نشير إلى بعضها في ما يأتي:

الإشكال الأوّل: يتمثّل في طول التقسيم وتعقيداته في حال كثرة الأقسام. ويمكن مقارنة هذا التعقيد في مثال «الأرض» بين الأسلوب التفصيليّ والأسلوب الثنائيّ.

الإشكال الثاني: يظهر بسبب كثرة التقاسيم المكرّرة والمتوالية؛ حيث يصعب تبعًا لذلك تحديد موقع كلّ قسم بالنسبة إلى المجموع، وبالنسبة إلى سائر الأقسام الأخرى، والحصول على تصوّر واضح في المحصّلة؛ فمثلًا: بعد المقارنة بين «الأرض البائرة» و«الكَرْم» في تقسيم مفهوم «الأرض»، يُحدّد موقع كلّ منهما على النحو الآتي:

* **الأرض البائرة**: أرض ليست مبنيّة، ولا زراعيّة، ولا غابة، ولا طريق، ولا متنزّه.
* **الكَرْم**: أرض ليست مبنيّة، وزراعيّة، ولا حقل زراعيّ، ولا بستان أشجار الفاكهة، ولا بستان شُجيرات الفاكهة.

وتُظهر نظرة عابرة إلى الرسم البيانيّ لتقسيم الأرض حسب الأسلوب

التفصيليّ، الفرق بين الأسلوبين المذكورين؛ حيث سنلحظ -بوضوح- أنّ «البائرة» تقع في عرض «الزراعيّة» و«المبنيّة» وما شاكل ذلك، في عداد الأقسام الأوّليّة للأرض. ومن جهة أخرى، فإنّ «الأرض الزراعيّة» تنقسم إلى أقسام، منها: «بستان الفاكهة» الذي يضمّ في طيّاته «الكَرْم» أيضًا.

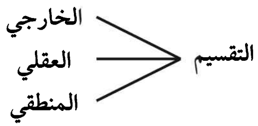
الإشكال الثالث: يكمن في الغموض الّذي يكتنف أحد المفهومين؛ فعندما نقسّم مفهومًا كلّيًّا إلى مفهومي: «س» و«غير س» مثلًا، نجد أنّ المفهوم «غير س» مفهوم سلبيّ غامض، يتعذّر الحصول على تصوّر صحيح عنه، وهذا ما يخلّ أحيانًا بالغاية الّتي قام التقسيم على أساسها، وهي: التعرّف الدقيق على المقسم وأحكامه. ففي مثال تقسيم «الفنّان» إلى «رسّام» و«غير رسّام»، نواجه هذه المشكلة بوضوح؛ إذ يتسنّى استعراض الأحكام التي تخصّ «الرسّام» فقط، في حين يلفّ الغموض القسم الآخر (غير الرسّام)؛ الأمر الذي يحول دون التعرّف إلى أحكامه. وقد تظهر هذه المشكلة (وجود المفاهيم السلبيّة والغامضة) وتزداد تعقيدًا حينما يرتفع عدد الأقسام في هذا الأسلوب من التقسيم[1].

---

(1) لمزيد من التوسّع في هذا البحث والإشكاليّات الموجّهة للتقسيم الثنائيّ، انظر كلًّا من:
H. W. R. Joseph, **An Introduction to Logic**; 2nd ed., Oxford, 1916, p.121-126; J. W. Voxs, **Principles of Science,** 2nd ed., C, XXX, p.694-968.

○ مذاكرة واختبار (4)

أ- حدّد انتماء الرسم البياني التالي لأيّ لون من ألوان التقسيم:



ب- قارن بين التقسيم والتصنيف كلونين من ألوان التفكير في نطاق التصورات، وحدّد القواسم المشتركة ونقاط الافتراق بينهما.

ج- يشترك كلّ من التقسيم الخارجيّ والتقسيم العقليّ في مقابلتهما للتركيب فهل يمكن القول في التقسيم المنطقيّ إنّ المقسم يتحصّل من تركيب الأقسام؟ إذا كانت الإجابة بالسلب، فلماذا؟ وإذا كانت بالإيجاب، فما الفرق بينه وبين التقسيمين الآخرين؟

د- أسلفنا في الحديث عن «التجريد» و«التعميم» أنّ ذهن الإنسان يجرّد الجانب المشترك للأفراد بعد التعرّف إليهم كأجزاء، ويحصل على المفاهيم الكلّيّة من خلال هذه العمليّة. لكنّنا أوردنا عند تطرّقنا للتقسيم أنّ المفاهيم الكلّيّة تُعرف من تقسيمها إلى مفاهيم جزئيّة؛ فكيف تجمع بين القولين؟

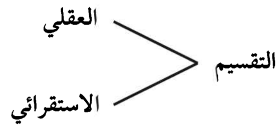
هـ- لاحظ التقسيم الآتي: الأفعال هي [واجب، مستحب، حرام، مكروه، مباح].

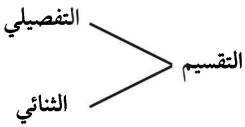
أوّلًا: عيّن جهة التقسيم.

ثانيًا: أعِدْ صياغته وفق الأسلوب الثنائيّ، بعدما أوردناه حسب الأسلوب التفصيليّ.

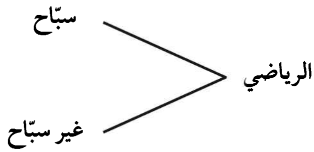
ثالثًا: انتبه إلى أنّ الإجابة الدقيقة والنهائية تتضمّن خمسة أقسام فقط.

و- لاحظ التقسيمات أدناه، وحدّد العقليّ والاستقرائيّ منها، وكذلك التفصيليّ والثنائيّ:





ز- لنفترض تقسيمًا للرياضيّين وفق الأسلوب الثنائيّ كما يأتي:



السؤال: لو وجد رياضيّ يجيد السباحة وكرة القدم في الوقت نفسه، فهل نضعه في القسم الأوّل أم في القسم الثاني؟ أم يجب إضافة قسم ثالث إلى هذا التقسيم؟

ح- لو ركّبنا لونين من ألوان التقسيم (من حيث وجود الأقسام تارةً، ومن حيث نمط التقسيم تارةً أخرى)، لأمكن لنا تصوّر أربع حالات هي كالآتي:

1- التقسيم العقليّ التفصيليّ.

2- التقسيم العقليّ الثنائيّ.

3- التقسيم الاستقرائيّ التفصيليّ.

4- التقسيم الاستقرائيّ الثنائيّ.

* **أوّلًا**: حدّد الحالات غير الممكنة، وبيّن السبب في ذلك.

* **ثانيًا**: قدّم مثالًا لكلّ حالة ممكنة.

ط- قَسِّم طلبة الجامعة من حيث إتقانهم اللغات العربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة، مستخدمًا النمط العقليّ غير الثنائيّ، والنمط العقليّ الثنائيّ.

ي- قدّم ثلاثة أمثلة لكلّ مصطلح من مصطلحات التقسيم (الخارجيّ، والعقليّ، والمنطقيّ).

ك- هاتِ عشرة أمثلة تطبيقيّة للتقسيم المنطقيّ، ينقص كلّ منها الالتزام بقاعدة واحدة من قواعد التقسيم، وروعيت فيها القواعد الأربع الأخرى (قدّم مثالين لكلّ موضع).

ل- حدّد في كلّ من الحالات الآتية **أوّلًا**: جهة التقسيم. **وثانيًا**: عقليّة التقسيم أو استقرائيّته. **وثالثًا**: القواعد الّتي لم يُلتزم بها في التقسيم -فيما لو حصل ذلك-:

1- **أيّام الأسبوع**: [السبت، الأحد، الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء، الخميس، الجمعة].

2- **أشهر السنة**: [يناير، فبراير،....، نوفمبر، ديسمبر].

3- **الإنسان**: [الأبيض، الأصفر، الأسمر، الأحمر].

4- **الحيوان**: [لاحم، عاشب، غير لاحم وعاشب].

5- **بلدان العالم**: [غير عضو في الأوبك، الإمارات، إندونيسيا، إيران، البحرين، السعوديّة، العراق، عمان، قطر، الكويت].

6- **النشرة**: [يوميّة، أسبوعيّة، شهريّة، فصليّة، سنويّة، دوريّة].

7- **الذرّة**: [الإلكترون، البروتون، النيوترون].

8- **مكوّنات الذرّة**: [دون شحنة كهربائيّة، ذات شحنة كهربائيّة موجبة، ذات شحنة كهربائيّة سالبة].

9- **محافظة البصرة**: [مدينة البصرة، الزبير، الفاو، أبو الخصيب، القرنة، شطّ العرب].

10- **الإنسان**: [الموحّد (الخلوق، سيّئ الخلق)، المُلحد، المُرتاب، المنافق].

11- **التقليد**: [العالم من العالم، الجاهل من العالم، الجاهل من الجاهل، العالم من الجاهل].

12- **القرطاسيّات**: [قلم رصاص، قلم حبر جافّ، قلم حبر سائل، قلم

التأشير (ماركر)، قلم الريشة، قلم البوص (القصب)، ممحاة، آلة كاتبة (طابعة)].

13ـ **الصلاة**: [الصلاة اليوميّة الواجبة، صلاة الجنازة (الميّت)، صلاة العيدين، صلاة الجمعة، صلاة الليل].

14ـ **الدجاج**: [دجاج يُنقنق يوميًّا 150 مرّة، دجاج يُنقنق يوميًّا أقلّ من 150 مرّة، دجاج يُنقنق يوميًّا أكثر من 150 مرّة].

15ـ **الملبوسات**: [نسائيّة، رجاليّة، أطفال]، وكلّ منها ينقسم إلى: [قميص، بلوزة، سترة، سروال، جاكيت (عاديّ وصوفيّ)، مِعطَف (بالطو، معطف المطر... إلخ)، ملابس داخليّة، ملابس منزليّة، جورب، حذاء (قماشيّ، وجلديّ: ذي كعب عالٍ، ذي كعب منخفض)، قُبّعة (قلنسوة)، شمسيّة (سوداء، وغير سوداء)].

16ـ **العدد الصحيح**: [عدّد أوّليّ، عدد غير أوّليّ]، وينقسم الأوّليّ إلى: [أحاديّ الرقم، متعدّد الأرقام]، ومتعدّد الأرقام إلى: [أصغر من 20، وأكبر من 20]، والأصغر من 20 إلى: [11، 13، 14]، ثمّ ينقسم العدد غير الأوّليّ إلى: [فرديّ، زوجيّ]، والزوجيّ إلى: [مضاعف 4، غير مضاعف 4]، وغير مضاعف 4 ينقسم إلى: [مضاعف 6، غير مضاعف 6]، وغير مضاعف 6 إلى: [أكبر من 20، أصغر من 20]، وأصغر من 20 إلى: [2، 8، 10، 14].

* * *

2- 4- التعريف

2- 4- 1- أهمّيّة التعريف

يُعدّ «التعريف» أهمّ عمليّة يجريها الذهن على المفاهيم والتصوّرات. وللتعريف جذور تاريخيّة تفوق تاريخ علم المنطق نفسه. يقول أرسطو:

«ثمّة اكتشافان يُمكن -بحقّ- عزو الفضل فيهما إلى سقراط: المقال الاستقرائيّ والتعريف العامّ»[1].

ومع هذا، فإنّ أوّل بحث مستقلّ ومنطقيّ عن التعريف في أعمال أرسطو -باعتباره أوّل من وضع علم المنطق- ورد في رسالتيه حول: «البرهان»، و«الجدل». ومنذ ذلك الحين، تخصّص جميع كتب المنطق بحثًا مستقلًّا عن التعريف. وعند المناطقة المسلمون احتلّ التعريف جزءًا من أجزاء المنطق التسعة، ونال هذا البحث حيّزًا كبيرًا من اهتمامهم؛ حتّى أقرّوا بتقسيم المنطق إلى شطرين أساسيّين؛ هما: «منطق التعريف» و«منطق الحجّة».

وللتعريف أهمّيّة بالغة في الكتب الخارجة عن نطاق علم المنطق أيضًا؛ حيث يأخذ التعريف في هذه المجالات منحى عمليًّا وتطبيقيًّا. وهنا، نناقش -بإيجاز- هذا الجانب من التعريف ضمن مجالين:

المجال الأوّل: يشمل -بشكل ما- العلوم البشريّة كافّةً. والمقصود من العلوم هنا، جميع العلوم الدقيقة المدوَّنة الحقيقيّة والاعتباريّة الباحثة عن موضوع معيّن ضمن منهج معيّن. وتبدأ غالبيّة العلوم بسلسلة من التعاريف يُصطلح على تسميتها «المبادئ التصوّرية» لذلك العلم. ومن هنا، دأب العلماء -قبل الدخول في صلب قضايا العلم- على تقديم تصوّر واضح ومحدّد عن موضوعاته؛ ليسلّطوا مزيدًا من الأضواء على ما يريدون تناوله بالبحث.

---

(1) أرسطو، **ما بعد الطبيعة**، الكتاب الثالث عشر.

في الغرب، ابتدأ تأكيد أهمية الوضوح اللغوي في أعمال ديكارت (Ren Descartes) (1596ـ1650م)، ثمّ حذا الفلاسفة التجريبيّون الإنكليز[1] حذوه في ما بعد. وقد تعزّزت هذا النزعة (لاهتمام الدقيق بدور الألفاظ والمفاهيم واستخدامها في العلوم) ضمن أعمال لودفيش فيتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein) (1889ـ1951م)، وبلغت ذروة الأهمّيّة بعد انتشار ألوان فلسفة التحليل اللغويّ، حتّى أضحت اليوم واحدة من أهمّ قضايا هذه المدرسة الفلسفيّة؛ حيث تهتمّ بتقديم تعريف دقيق وتحديد فاحص للمفردات الحيويّة والرئيسيّة في كلّ موضوع من موضوعات العلم.

أمّا **المجال الثاني** فهو مجال المناقشات والمجادلات اليوميّة، علاوةً على المطارحات العلميّة. ولهذه المجادلات ألوان شتّى، **فمنها** ما يكون الخلاف فيه حادًّا وحقيقيًّا بين جهتين، **ومنها** ما لا يتجاوز السجال اللفظيّ؛ فلا نزاع ولا اختلاف على الأصول. وهنا، عادةً ما يتسبّب استخدام كلمة مبهمة في تكوين تصوّر ذهنيّ معيّن عن القضيّة، يؤدّي إلى محاولة أحد الطرفين إثبات رؤيته، وسعي الطرف الآخر لإنكارها. **ومنها** أيضًا لون ثالث من الجدل يحدث حينما تشكّل المفردة الغامضة النقطة المركزيّة للنقاش، ويمتلك كلّ طرف رؤية مختلفة عن رؤية الآخر في القضيّة. أو قل: حينما تستخدم الأطراف المتجادلة مفردات رئيسيّة غامضة وغير دقيقة، علاوةً على خلافها المبدئيّ حول موضوع النقاش.

وتتجلّى أهمّيّة «التعريف» في شتّى أنواع الجدل أكثر إذا ما علمنا أنّ المجادلات بلونيها الثاني والثالث قد تنتفي تمامًا بعد اتضاح تعاريف المفردات الغامضة، أو تتغيّر بسبب ذلك ـعلى الأقلّـ جهة الصراع والنقاش، ويتبيّن للأطراف المتناحرة أنّ الخلاف الجوهريّ بينها ناتج من اختلاف وجهات النظر، أو ربّما من اختلاف الطباع والأذواق الشخصيّة. ولأجل ذلك، يقول

(1) لا سيّما هوبز (1588ـ1674)، ولوك (1633ـ1704)، وباركلي (1685ـ1753)، وهيوم (1711ـ1776).

نصير الدين الطوسيّ (597ـ672):

«يُستحسن في مبادئ المحاورات، استفسار الألفاظ المبهمة المتنازع عليها؛ ليحصل الاتّفاق بين القائل والمتكلّم على المعاني»[1].

لقد خصّص جمع غفير من علماء المسلمين وغير المسلمين في حقول علميّة ومعرفيّة شتّى كتبًا أو رسائل مستقلّة تستهدف عرض التعاريف والمصطلحات الخاصّة بذلك الحقل وبيان المفاهيم المتعلّقة به، حتّى بلغت هذه التعاريف والمفاهيم العشرات؛ بل المئات أحيانًا. ومن أشهر المصنّفات في هذا المجال ما كتبه ابن سينا (370ـ428هـ) في «رسالة الحدود»، والشريف الجرجانيّ (812هـ) في كتاب «التعريفات». كما أولت المؤلّفات المنطقيّة الحديثة في الغرب اهتمامًا بالغًا بدور «التعريف» في الأبحاث المنطقيّة والاستدلاليّة، فخاضت غمار البحث تحت عناوين «المنطق غير الصوريّ»، و«المنطق التطبيقيّ» (Practical logic)، و«التفكير النقديّ» (Critical thinking)، وأثارت أبحاثًا موسّعة حول هذا الموضوع وحول جوانبه العمليّة والتطبيقيّة.

وهنا، نسعى في هذا القسم ـوفقًا للأهداف التطبيقيّة التي يسعى إليها هذا الكتابـ إلى أن نستعرض تقريرًا مختصرًا وشاملًا ـفي الوقت ذاتهـ في ما يخصّ موضوع التعريف وجوانبه المختلفة.

2ـ 4ـ 2ـ التعريف بالتعريف

مرّ بنا آنفًا أنّ العلماء دأبوا جاهدين ـقبل الولوج في حيثيّات العلوم المختلفةـ إلى تقديم تصوّر واضح عن الموضوع، أو الموضوعات الرئيسيّة؛ بغية تحديد معالم ما يتناولونه بالبحث. وتتمّ هذه العمليّة عبر تعريف الألفاظ والمفاهيم الأساسيّة. ومن الطبيعيّ أن نُطالب هنا بتعريف التعريف نفسه.

(1) نصير الدين الطوسي، **أساس الاقتباس**، ص17.

للتعريف أنماط عدّة وعليه، فإنّ تعريف التعريف يمكن أن يتنوّع ويتعدّد؛ لكن بالإمكان تعريفه ـ كمفهوم عامّ ـ بالقول:

«التعريف هو: تبيين أمر من الممكن أن يتعلّق بعالم اللغة، أو بعالم الذهن، أو العالم الخارجيّ».

وهنا، نسترعي الانتباه إلى بعض طرق التعريف ضمن الأمثلة الآتية:

1ـ **تعريف لفظ غريب**: كقولك: «الشِّبدع يعني العقرب».

2ـ **تعريف مفهوم ما**: كما لو قلت: «الإدارة تعني توفير الإمكانيّات والطاقات البشريّة وتسخيرها بغية الوصول إلى غاية منشودة».

3ـ **تعريف شيء خارجيّ**: كأن تقول: «زمزم هي عين جارية قرب الكعبة».

من الواضح أنّ هذه الأمثلة تسعى لتقديم تعريف ما عن: «الشِّبدع»، و«الإدارة»، و«زمزم»؛ وهي ما تسمّى في المصطلح المنطقيّ «المعرَّف» (Definiendum)، وتسمّى المفردات الّتي نستخدمها للتعريف بها «المعرِّف» (Definiens)، أمّا عمليّة التبيين هذه فتسمّى «التعريف»[1].

وكما مرّ معنا في بداية البحث، فإنّ أيّ استخدام ضبابيّ وغامض للألفاظ، من شأنه أن يوقعنا في منزلقات الخطإ والزلل. ولهذا، يتوجّب علينا ـ تفاديًا للوقوع في الخطإ الفكريّ ـ التعرّف إلى كيفيّة شرح الألفاظ والمفاهيم الغامضة وأساليب تبيين مقاصدنا عند استخدامها، وهذا ما تلبّيه عمليّة «التعريف» وأبحاثها في علم المنطق.

وبطبيعة الحال، فإنّ دور التعريف لا يقتصر على تلبية هذه الحاجة؛ فمع أنّنا قد لا نواجه في بعض الأحيان ألفاظًا غامضة أو مفاهيم مبهمة، ومع إلمامنا

(1) وقد يعبّر عن المعرِّف بـ«التعريف» أحيانًا.

بمفهوم اللفظ وإحاطتنا بمدلوله، إلّا أننا ـعلى الرغم من ذلكـ قد نعمد إلى تعريفها؛ وذلك من أجل مزيد من التدقيق في معرفة حقيقة الأمر المعرَّف، وهو ما يُصطلح عليه في المنطق بـ«التعريف الحقيقيّ» (Real definition)، وهو ما سيأتي الحديث عنه في أواخر بحوث التعريف.

أمّا ما سنركّز عليه في الأبحاث الآتية فهو لون آخر من ألوان التعريف، يسمّى اصطلاحًا «التعريف اللفظيّ». وسنتكلم في ما يأتي عن تعريفه، وبيان أهدافه، وأساليبه، وقواعده.

2ـ 4ـ 3ـ التعريف اللفظيّ وأهدافه

من المستحسن عند حديثنا عن أنماط التعريف أن نميّز أوّلًا بين هذه الأنماط من جهتي الغاية والأسلوب. فالغاية من التعريف هي ما نصبو إلى تحقّقه من خلال التعريف، أما أسلوب التعريف فهو الوسيلة لبلوغ تلك الغاية.

أهمّ أقسام التعريف هما: «التعريف الحقيقيّ» و«التعريف اللفظيّ». وهذا التقسيم مبنيّ على غايات التعريف؛ لأنّ الغاية في التعريف الحقيقيّ هي الحصول على أكبر قدر من المعرفة حول شيء ما؛ بينما ينشئ التعريف اللفظيّ علاقة بين اللفظ والمفهوم، أو قل: بين اللفظ ومدلوله. وهو تعريف نعتته بعض المصادر الغربيّة بـ«Word-thing Definition»[1]، وعرّفته بقولها: «تبيين ما يدلّ عليه لفظ معيّن». وبتعبير آخر: نحدد في التعريف اللفظيّ مقاصدنا؛ أي: نُفصح عمّا قصدناه أو نقصده من لفظ بعينه.

وجدير بالانتباه في هذا التعريف: **أوّلًا**: أنّ هذا التبيين يمكن له أن يكون «لفظيًّا» (Verbal)، أو «غير لفظيّ» (verbal_Non)، من خلال الإشارة مثلًا.

---

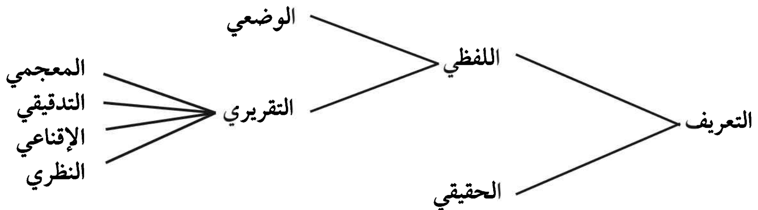
(1) وُيعرف هذا التعريف بالإنكليزيّة بأسماء أخرى أيضًا، منها: Nominal Definition (التعريف الاسميّ أو الصوريّ)، وكذا: Lexical Definition (التعريف المعجميّ أو المفرداتيّ).

وثانيًا: من الممكن أن يكون اللفظ المنظور اسمًا، أو صفةً، أو ضميرًا، أو حرفًا، أو ما شاكل ذلك. **وثالثًا**: قد يكون الشيء الذي يدلّ عليه ذلك اللفظ «معناه» أو «مفهومه»، أو «مدلوله الخارجيّ».

والتعريف اللفظيّ من حيث الغاية على ضربين:

فتارةً يبين الشخص مدلول لفظ ما لأوّل مرّة، فتكون الغاية من التعريف هنا، التسمية (Naming). وبعبارة أخرى: قد تكون الغاية من التعريف تأسيس (Establish) علاقة بين اللفظ ومفهومه. وهو ما يسمّى «التعريف الوضعيّ» (Stipulative definition).

وتارةً أخرى يقدّم تقريرًا (Reportive) عن معنى موجود وُضع له لفظ مسبقًا. وهو ما يمكن تسميته «التعريف التقريريّ» (Report). ويتابع التعريف التقريريّ غايات متنوّعة أخرى؛ فتوجد تبعًا لذلك أنماط جديدة من التعريف تتناسب وتلك الغايات، منها: التعريف المعجميّ، والتعريف التدقيقيّ (الكاشف عن الغموض)، والتعريف الإقناعيّ، والتعريف النظريّ.



وفي ما يأتي نقدّم بعضًا من التفصيل حول أنماط التعريف اللفظيّ الخمسة:

2- 4- 3- 1- التعريف الوضعيّ

يُستخدم التعريف الوضعيّ عند تعريف مفردة ما بمعناها المنظور لأوّل مرّة؛ فمثلًا عندما يتمّ اختراع آلة أو جهاز ما، يُختار لها عادةً اسم معيّن. وقد تكون التسمية هذه تُطلق -لأوّل مرّة- بمفردة حديثة الولادة، أو من خلال

اختيار مفردة مستخدمة في الماضي لمعانٍ أخرى. وعلى أيّ حال، فإنّنا هنا أمام أمرين: **أوّلهما**: المفهوم أو المدلول الجديد (كالآلة أو الجهاز المخترع في مثالنا)، و**الثاني**: اللفظ الّذي نختاره لتسمية هذا المفهوم أو المدلول. وهنا نقول: إنّ التعريف الّذي يُقدَّم عن ذلك المفهوم أو المدلول الجديد هو ما يسمّى «التعريف الوضعيّ». فعلى سبيل المثال: اختير لفظ «الكمبيوتر» في يوم ما، ليكون اسمًا ومصطلحًا يدلّ على جهاز حديث الاختراع آنذاك، فعرّفه العلماء بأنّه:

«جهازٌ حاسبٌ يتحلّى بسرعة ودقّة وذاكرة فائقة».

وعلاوةً على ذلك، قد تُوضَع لبعض الظواهر البيّنة أو المفاهيم المعروفة عندنا مسبقًا تسميةٌ جديدة، وعندئذٍ فإنّنا أمام تعريف وضعيّ؛ وذلك مثل لفظ: «الحاسوب»، فهو نفسه ذلك الجهاز الحاسب الذي يتحلّى بسرعة ودقّة وذاكرة فائقة. والمعيار في التعريف الوضعيّ هو أن يُعرّف لفظ ما بمعناه المقصود لأوّل مرّة؛ سواء كان ذلك اللفظ أو المعنى (المفهوم أو المدلول) جديدًا أو غير جديد.

وعليه، يمكن تصوّر أربع حالات وفق التعريف الوضعيّ:

أوّلًا: أن يكون كلّ من اللفظ والمدلول جديدين، مثل: «الكمبيوتر» أو «الهيلوكوبتر» بعد اختراعهما لأوّل مرّة.

ثانيًا: أن يكون اللفظ جديدًا والمدلول قديمًا؛ يعني أن ننحت لمفهوم معروف اسمًا جديدًا غير مسبوق، مثل: «الحاسوب» للكمبيوتر أو «المروحيّة» للهيلوكوبتر.

ثالثًا: أن يكون اللفظ قديمًا والمدلول جديدًا؛ بما يعني استخدام لفظٍ قديمٍ لمدلول جديد، مثل: «الحافلة» للباص أو «الصاعقة» لطائرة مقاتلة.

رابعًا: أن يكون كلا اللفظ والمدلول قديمين، بينما تكون علاقتهما حديثة. وبعبارة أوضح: أن نسمّي مدلولًا قديمًا بلفظ كان يستخدم لمعنى

آخر، مثل: «روضة» لـ«المقبرة»، أو «مرتبة» لـ«الكرسي التي يجلس عليها العروسان».

2- 4- 3- 2- التعريف المعجميّ

لنفترض أنّنا عند قراءتنا لهذا البيت من شعر الشريف الرضيّ:

أرَى بَغدادَ قَدْ أخنَى عَلَيهَا وصبحُها بِغارتِهِ الجليدُ

واجهنا مفردة لا نعرف معناها، مثل: «أخنى»؛ فماذا نفعل في هذه الحالة؟

الإجابة لا تخلو من حالتين: إمّا أن نراجع لغويًّا أو أديبًا، وإمّا أن نستعين بمعاجم اللغة العربيّة. وفي الحالتين نصل إلى أنّ «أخنى» من «خَنَوَ»، ويُراد بقولك: «أخنى عليه الدهر» إذا «مال عليه الدهر وأهلكه».

فبيان معنى اللفظ الغريب إذن، يعني تحديد مفهومه أو مدلوله. وبعبارة أخرى: بيان تعريفه. ولأنّ تعريف المفردات ومعانيها مهمّة المعاجم والقواميس، فقد عُرف هذا النوع من التعريف بالتعريف المعجميّ. ولا بد من التنويه بأنّ المناط في تصنيف التعريف بالمعجميّ لا يتوقّف على وجوده في معجم أو قاموس ما، فلربّما احتوت المعاجم على أنماط التعريف الأخرى. أمّا الغاية الأساسيّة من التعريف المعجميّ فهي إثراء المخزون اللغويّ (To increase vocabulary) عند من يواجه ألفاظًا غريبة لم يأنسها من قبل، وهذا هو المعيار في تمييز هذا النمط من التعريف عن سائر أنماطه الأخرى.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنّ التعريف المعجميّ تعريف تقريريّ بامتياز؛ فهو ينطوي على جانبين نقليّ وإخباريّ، ويقدّم تقريرًا عن استخدام أشخاص ما، في زمن ومكان ما، للفظ ما في معنى بعينه. وإنّ التعريف المعجميّ لا يأتينا بمعنى جديد للفظ المراد تعريفه؛ وإنّما ينقل لنا المعنى الذي يمتلكه ذلك اللفظ مسبقًا على هيئة إخبار.

وبناءً على هذا، يمكن القول إنّ التعريف المعجميّ يُدخل ثلاثة أطراف إلى حلبته:

1ـ من يجهل معنى اللفظ ويتقصّاه.

2ـ من يبيّن معنى ذلك اللفظ.

3ـ من يمتلك لهذا اللفظ معنى معيّنًا وُضع له مسبقًا.

2ـ 4ـ 3ـ 3ـ التعريف التدقيقيّ (الكاشف عن الغموض)

نسمّي المفردة التي نتلقّاها ونعرف معناها لكنّنا لا نستطيع تحديد مقصود المتحدّث أو الكاتب من استخدامها بالضبط بالكلمة «المبهمة» أو المفردة «الغامضة». والتعريف الّذي يُستخدم لرفع الغموض والالتباس في هذه الحالة، يُعرف بـ«التعريف التدقيقيّ»، أو «الكاشف عن الغموض». وهو يُستخدم غالبًا في حالتين:

الحالة الأولى: استخدامه عند دلالة اللفظ الغامض على معنى مجمل، نجهل معناه الدقيق الكاشف عن مصاديقه؛ فمثلًا لو قيل لنا: «لا توجد أيّ مؤشّرات على الحياة في الكواكب الأخرى»، فإنّ مفردة «الحياة» في هذه العبارة تبدو غامضة؛ على الرغم من وجود معنى إجماليّ يُفهم منها؛ إذ لم يتّضح لنا المقصود بـ«الحياة» هنا بالضبط؛ هل هي الحياة «الإنسانيّة»، أم «الحيوانيّة»، أم «النباتيّة»؟ وهل يمكن عدّ «الفايروسات» و«الباكتيريا» مثلًا ضمن «الأحياء» التي تنفي هذه العبارة وجودها؟ وهلمّ جرًّا. وهنا، لو أزال أحدهم الغموض وقدّم تحديدًا دقيقًا لما يُراد به من «الحياة»، فقد جاء بتعريف تدقيقيّ رافع للغموض والإبهام (to eliminate ambiguity) عن معنى اللفظ؛ وليس لإثراء المخزون اللغويّ.

ولا يفوتنا أنّ هذا النوع من التعريف له استخدامات عدّة في النصوص القانونيّة والقضائية وإعداد شتّى أنواع العقود والاتفاقيّات. وللحساسية

القصوى الّتي تتّسم بها الألفاظ في هذه الأمور، يُركَّز فيها على إيضاح المفردات الغامضة من خلال الاستعانة بهذه التعاريف التدقيقيّة وتحديد المعاني والمصاديق بدقّة متناهية، منعًا للتلاعب بالألفاظ ودرءًا للخلاف والنزاع المحتمل.

الحالة الثانية: استخدام التعريف التدقيقيّ حين ينطوي اللفظ الغامض على أكثر من معنى ويدخل المشترك اللفظيّ على الخطّ. ولا يخفى أنّ غالبيّة الكلمات في مختلف اللغات تدلّ على أكثر من معنى، لكنّها بطبيعة الحال لا تحتاج بأسرها إلى تعريف تدقيقيّ يكشف النقاب عنها؛ وذلك لأنّ المعنى المقصود فيها ظاهر في الأعمّ الأغلب من سياق الكلام. أمّا في حال تعذّر الوصول إلى المعنى المقصود، فمن الممكن اللجوء إلى التعريف التدقيقيّ لمنع الالتباس وسوء الفهم الناتج عن هذا الاشتراك اللفظيّ. وعليه، تكون الغاية من التعريف التدقيقيّ -في هذه الحالة- تحديد المعنى المقصود ورفع الغموض عن الألفاظ المشتركة.

2- 4- 3- 4- التعريف الإقناعيّ (Persuasive definition)

تنطوي الكلمات غالبًا على جانبين: إرجاعيّ (Referential aspect) وعاطفيّ (Emotive aspect).

أمّا الجانب الإرجاعيّ للكلمة فهو معناها المعهود، أو مفهومها المصطلح، أو مصداقها الخارجيّ. وأمّا الجانب العاطفيّ فيها فهو مرتبط بانطباعات الأشخاص الذاتيّة إزاء الأمور المختلفة؛ حيث يحاولون إبراز مشاعرهم الإيجابيّة أو السلبيّة تجاه شيء ما باستخدام مفردات ذات شحنة عاطفيّة، إيجابيّة أو سلبيّة. فعلى سبيل المثال، تحمل مفردة «استُشْهِدَ» شحنة عاطفيّة إيجابيّة، بينما تتضمّن مفردة هَلَكَ شحنة سلبيّة واضحة. وما بين هذا وذاك، تؤدي كلمة «قُتِلَ» دور الحامل الوسيط الفاقد لأيّ شحنة عاطفيّة منحازة. وهنا، لا شكّ في أنّ هذه المفردات الثلاث لها

جانب إرجاعيّ ومفهوم واحد؛ لكنّها -في الوقت ذاته- تختلف من حيث جوانبها العاطفيّة.

وهنا نقول: إذا استخدم التعريف الجانب العاطفيّ للألفاظ؛ أي وظّف كلمات محمّلة بشحنة عاطفيّة إيجابيّة أو سلبيّة، فهو تعريف إقناعيّ.

وفي ما يأتي بعض الأمثلة:

1- **التعريف الإقناعيّ الإيجابيّ**: مثل قولك: «الحجاب تجسيد لروح العفاف والطهارة في الشخصيّة الاجتماعيّة للمرأة».

2- **التعريف الإقناعيّ السلبيّ**: مثل قولك: «الحجاب سبب رئيسيّ في بؤس المرأة وتخلّفها عن اكتساب الفضائل الاجتماعيّة».

وهذان التعريفان إقناعيّان بقوّة عاطفيّة (Emotive force) إيجابيّة وأخرى سلبيّة.

3- **التعريف المحايد غير الإقناعيّ**: كما لو قلت: «الحجاب يعني ستر أعضاء المرأة غير الوجه والكفّين».

أمّا الغاية من التعريف الإقناعيّ فهي عادةً ما تكون التأثير على الرؤى والمواقف (To influence attitudes). فلا يخفى ما لهذا اللون من التعريف من أثر بالغ في توجيه المخاطب وسوقه نحو اتّخاذ موقف معيّن تجاه ظاهرة ما، فيصوّرها بهذا التعريف بالحُسن أو القُبح كيف يشاء. هذا، ويُستخدم التعريف الإقناعيّ بشكل واسع في ساحات الأدب، والفنّ، والأخلاق، والسياسة الّتي تُتناول فيها موضوعات متنوّعة ضمن أطر قِيميّة معيّنة، وهو أمر طبيعيّ لا ينبغي الإشكال عليه؛ لما تتّسم به طبيعة هذه الموضوعات. وعلى الرغم من هذا، يتوجّب الحذر من التعريفات الإقناعيّة والجانب العاطفيّ للمفردات بنحو عامّ؛ كي لا تحلّ شُحناتها العاطفيّة وإثاراتها للمشاعر بديلاً عن الدليل المؤيّد أو المعارض لحقيقة ما.

2ـ 4ـ 3ـ 5ـ التعريف النظريّ (Theoretical definition)

تُقسّم المفاهيم ـفي أحد تقسيماتهاـ إلى قسمين: المفاهيم التجريبيّة (الحسّيّة) (Empirical terms) والمفاهيم النظريّة (العقليّة) (Theoretical terms):

فإذا أدركنا مصداقَ مفهومٍ ما من خلال الحسّ الظاهريّ (Perception) أو الحسّ الباطنيّ (Introspection)، فالمفهوم ـعندئذٍـ «تجريبيّ»، كما في: «الأبيض»، و«الساخِن»، و«الفَرَح»، وما إلى ذلك؛ فإنّ مصاديق هذه المفاهيم لها جانب عينيّ (Objective) بتجسّد خارجيّ (Concrete).

أمّا إذا لم يكن ذلك المفهوم ذا مصاديق حسية؛ لكنّنا اضطررنا إلى افتراضه من أجل تبيين بعض الظواهر أو تبريرها، فالمفهوم «نظريّ»، كما في أمثال: «الذرّة» و«الجينات الوراثيّة»، و«الكهرباء»، و«الذكاء»، وما شاكل ذلك.

فالتعريف النظريّ يعني الرؤية والنظريّة المعيّنة التي تُقدّم حول مفهوم نظريّ على هيئة تعريف، كما لو قلنا في تعريف «الذرة»:

«أصغر مكوّنات العنصر الكيميائيّ، وتتشكّل من ثلاثة أجزاء هي: الإلكترون (بشُحنته السالبة)، والبروتون (بشُحنته الموجبة)، والنيوترون (معدوم الشحنة)».

نواجه في هذا التعريف رؤيةً معيّنةً لعلماء الفيزياء حول الذرّة، عُرضت في إطار تعريف محدّد. ولا يخفى أنّ التعريف النظريّ ليس حكرًا على المفاهيم النظريّة وحدها؛ بل من الممكن وضع تعاريف نظريّة لمفاهيم تجريبيّة أحيانًا، و«الضوء» خير مثال على ذلك، فهو مفهوم تجريبيّ، لإمكانيّة مشاهدة مصاديقه بأعيننا. لكنّ وجهات النظر حول طبيعته منقسمة؛ فيصنّفه بعضٌ تحت فئة «الذرّات»، ويرى آخرون انخراطه تحت صنف «الأمواج». وبالتالي، فإنّ أيّ تعريف نقدّمه تبعًا لهذا الرأي أو ذاك سيكون تعريفًا نظريًّا؛ كما لو قلنا مثلًا: «الضوء ذرّات مرئيّة منتشرة في الفضاء، تتسبّب في رؤية سائر الأشياء».

2ـ 4ـ 4ـ أساليب التعريف اللفظيّ

يرتبط جميع ما ورد حتّى الآن (عن أنماط التعريف اللفظيّ) بغايات التعريف. ويمكن تصنيف التعريف وفق أساليب مختلفة، والهدف معرفة سبل تحقّق التعريف اللفظيّ؛ إذ أساليب التعريف هي في الحقيقة سبل توفّر الغاية المذكورة.

يُعبّر بعضٌ أحيانًا عن التعريف اللفظيّ بـ«الشيء ـبما هو كلمة». ويُظهر هذا المصطلح بوضوح أنّنا أمام أمرين في التعريف اللفظيّ: **أحدهما**: الكلمة (أو المفردة) الّتي ننوي تعريفها. **والثاني**: ما يُقدَّم على أنّه المعنى لتلك المفردة. أمّا ما يحدث في أنماط التعريف اللفظيّ المتنوّعة فهو أن نسترعي انتباه المخاطَب إلى دلالة لفظ معيّن على شيء معيّن. فعلى سبيل المثال: لنفترض شخصًا يجهل ما تدلّ عليه مفردة «المروحيّة»، ولا يسعه تحديد معناها. فلو تساءل قائلًا: «ما المروحيّة؟» أمكن لنا في معرض الإجابة عن سؤاله، الإشارة إلى مروحيّة (هليكوبتر) أو إلى صورتها، لنقول: «هذه هي المروحيّة».

ولا شكّ في أنّ عمليّة لفت نظر المخاطب من خلال الألفاظ عمليّة سهلة جدًّا؛ إذ يكفي النطق بأيّ لفظ ليتمكّن المخاطب من الانتقال إلى معناه. وهذا على عكس لفت النظر من خلال الأشياء فهو لا يتمّ بهذه السهولة واليسر؛ فليس كلّ شيء يُمكن الإشارة إليه أو إلى صورته. وهذه الإشكاليّة تنبّهنا إلى حقيقة مفادها أنّنا إذا أردنا في التعريف اللفظيّ أن نسترعي الانتباه إلى شيء ما، فعلينا سلوك شتّى السبل إلى ذلك، منها استخدام كلمة أو كلمات واضحة ومعلومة عند المخاطب على عكس حال المعرَّف.

إنّ سبل الإشارة إلى شيء ما (بما يعمّ المعاني، والمفاهيم، أو الأشياء الخارجيّة)، وكذا طرق وأساليب بيان دلالات اللفظ، تؤسّس إلى أساليب متنوّعة للتعريف، نستعرضها ونوضحها في ما يأتي من أبحاث.

2- 4- 4- 1- التعريف المصداقيّ (Extensional definition)

يُراد بهذا اللون من التعريف تقديم مصاديق ونماذج متعدّدة للمخاطَب؛ بغية توجيهه نحو الغاية المنشودة. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال الاستعانة باللغة والألفاظ، أو من دون توظيف الألفاظ؛ فيسمّى في الأوّل «تعريفًا لغويًّا» (Verbal)، وفي الثاني: «تعريفًا غير لغويّ» (Nonverbal). والتعريف غير اللغويّ هو التعريف الذي نُطلق عليه أيضًا اسم «التعريف الإشاريّ». أمّا التعريف اللغويّ فعلى قسمين؛ ونشير للجميع في ما يأتي بإيجاز:

أوّلًا: التعريف الإشاريّ (Ostensive /demonstrative definition): ويُراد به الإشارة نحو المصاديق الملموسة عند تعريفها، كالإشارة إلى الشيء أو صورته. وهذا هو الأسلوب الذي يستخدمه الآباء والأمّهات عادةً لتعليم أطفالهم الألفاظ والمفاهيم الجديدة. وعلى الرغم من أنّ هذا التعريف يستخدم الأسلوب غير اللغويّ، فإنّه يتّسم بقدر كبير من الأهمّيّة، ويمكن عدّه ضمن التعاريف الناجحة والناجعة. وإلى جانب فوائده في تعليم الأطفال، فإنّ لهذا التعريف استخدامات أخرى، منها: توظيفه في المعاجم اللغويّة؛ إذ لا يزال الكثير من مؤلّفي هذه الكتب يرجّحون إدراج الصور والرسوم بدلًا عن التفصيل المملّ عن أنواع النباتات، أو الحيوانات، وما شابه ذلك. ومع هذا، توجد قيود ونقاط خلل تعتري هذا الأسلوب من التعريف نشير إليها لاحقًا.

ثانيًا: التعريف الأفراديّ: ويُراد به بيان مسمّيات أفراد المعرَّف ومصاديقه، بدلًا من الإشارة الملموسة إليها. فإذا سأل أحدهم: «ما الكوكب»؟ نُجيب: «الكوكب هو: الأرض، والمرّيخ، والزهرة، وعطارد... إلخ». وهو أسلوب لفظيّ خلافًا للتعريف الإشاريّ، وهو يحتوي على مواطن ضعف على الرغم من أسلوبه الناجح والمؤثّر.

ثالثًا: التعريف الصنفيّ: وفي هذا التعريف نسرد أسماء الأصناف الفرعيّة

المكوِّنة للمعرَّف. فلو سأل سائل: «ما الحيوان؟» قلنا في هذا التعريف: «الحيوان هو: الفرس، والشاة، والعصفور، والسمك... إلخ».

2ـ 4ـ 4ـ 2ـ نقاط الضعف في التعاريف المصداقيّة

على الرغم من رواج التعريف المصداقيّ وكفاءته، فثمة قيود ونقاط ضعف تعتريه، يتوجّه بعضها إلى جميع التعاريف الثلاثة المذكورة، ويتوجّه بعضها الآخر إلى قسم منها.

وفي ما يأتي مرور ببعض هذه النقاط:

أوّلًا: لا تتسنّى عادةً في التعاريف المصداقيّة الإشارة إلى جميع أفراد المعرَّف ومصاديقه، أو التفوّه بها كافّةً، ولا مفرّ من الاكتفاء بذكر بعضها. وفي هذا الحال، يُحتمل كثيرًا ـجرّاء اتصاف هذه المصاديق المعيّنة بصفة معيّنة تخصّها، ولا ترتبط بمجموعة المصاديق بشكل عامّ، ولا بتعريف الشيء المقصودـ أن يلتبس الأمر على المخاطب، فيظنّ أنّ لها مدخليّة في التعريف. ومثال ذلك: لو قلنا في تعريف «الحيوان» أنّه: «فرس، وشاة، وغزال... إلخ»؛ فمن الممكن أن يتوهّم المستمع أو القارئ أن اتّصاف المصاديق بكونها «ذات أَربعة قوائم» هو صفة من صفات المعرَّف وجزء من تعريف «الحيوان»!

ثانيًا: تتناسب هذه التعاريف مع المفاهيم التجريبيّة ذات المصداق الملموس الخارجيّ، ولا يمكن الاعتماد عليها في المفاهيم النظريّة أو التجريديّة البحتة ذات المصاديق التي تمتنع الإشارة الحسيّة إليها، أو المفاهيم الّتي يتعذّر إحصاء مصاديقها؛ كما في مفاهيم: «الذكاء»، و«الطاقة»، و«العلّة»، و«الواجب»، وما إلى ذلك. ومع هذا، فإنّ بعض المفاهيم النظريّة الّتي تحمل أفرادها أو مصاديقها مسمّيات معيّنة، يمكن فيها استخدام التعريف المصداقيّ؛ كما لو قلت مثلًا: «العمل يعني قيادة السيّارات، والبقالة، والفلاحة، والجزارة، و.. »، أو قلت: «اللغة تعني: العربيّة، والإنجليزيّة، والفارسيّة، والفرنسيّة... إلخ».

ثالثًا: يُعاني التعريفان الأفراديّ الصنفي من قيود ونقاط ضعف أخرى؛ ففي الأعمّ الأغلب لا تمتلك أفراد تلك المفاهيم أو مصاديق ذلك المعرَّف مسمّيات معيّنة. فعلى سبيل المثال، من الممكن تعريف «المدينة» بقولك: إنها «بغداد، ولندن، وباريس، ودمشق، وما إلى ذلك»؛ لكن يتعذّر تعريف «الكرسيّ» أو« الدولفين» على هذا النحو.

رابعًا: يُعاني التعريف الإشاريّ من قيود تخصّه أيضًا، فقد يحدث الخطأ أحيانًا عند الإشارة نحو الشيء المراد تعريفه، فيتصوّر المخاطب شيئًا آخر غيره، كما لو أشار أحدهم إلى جزء معيّن (كعقارب الساعة)، وتصوّر المخاطب أنه يشير إلى الكلّ (الساعة مثلًا)، ومثله فيما لو أشار الشخص إلى العرَض (لون الجدار مثلًا)، وانتقل ذهن المخاطب إلى الجوهر (الجدار)، والعكس وارد أيضًا. وكذا الحال فيما لو كان المراد من التعريف أمرًا كلّيًّا (كالحيوان مثلًا)، وتلقّاه المخاطب بجزئيّه (كحيوان معيّن أو حيوانات معيّنة عدّة). هذا، ناهيك عن امتناع استخدام هذا التعريف أيضًا للدلالة على أمور غير موجودة بذواتها أو صورها.

2ـ 4ـ 3ـ التعريف العمليّ (Operational definition)

يُستخدم التعريف العمليّ عند اقتراح القيام بعمل واختبار ما لتحديد إمكانيّة إطلاق لفظ معيّن على شيء بعينه. ولمزيد من الإيضاح تتوجّب الإشارة إلى الأمثلة الآتية:

1ـ «الحمض»: محلول يُغيِّر لون ورق عبّاد الشمس من الأزرق إلى الأحمر.

2ـ الجسم «الأكثر خشونة»: هو الذي يخدش الجسمَ الآخرَ عند احتكاكه به.

3ـ يؤدي اختلاف الجهد الكهربائي بين جسمين إلى اختلاف حركة عقرب جهاز الفولتميتر.

وقد اشتهر التعريف العمليّ وراج بعد ما ألّف الفيزيائيّ الأمريكيّ

بريجمان كتابًا تحت عنوان «منطق الفيزياء الحديث»[1]؛ حيث استهدف هذا التعريف إقصاء المفاهيم التجريديّة والعرفيّة الغامضة من ساحة العلوم التجريبيّة، ولا سيّما الفيزياء، لتحلّ محلّها التعاريف العلميّة الدقيقة.

2- 4- 4- 4- نقاط الضعف في التعريف العمليّ

مع أنّ التعريف العمليّ قد حقّق نجاحًا وتأثيرًا إلى حدّ ما، غير أنّه يعاني من بعض القيود ونقاط الضعف أيضًا، منها ما يأتي:

أوّلًا: ليس من الممكن تقديم تعريف عمليّ للمفاهيم كافّةً، حتّى في إطار العلوم التجريبيّة؛ فعلى سبيل المثال عندما نقول في تعريف «الحمض» إنّه «محلول يُغيِّر لون ورق عبّاد الشمس من الأزرق إلى الأحمر»، قد نواجه غموضًا في مفهوم «الأحمر»، لكنّهم قدّموا لمفهوم «الأحمر» نفسه تعريفًا عمليًّا قالوا فيه إنّه «لونٌ لو وضع أمام جهاز المطياف، لأظهر الجهاز أعدادًا تتراوح ما بين 4190 إلى 4900 أنغستروم». أمّا لو قلنا إن غموضًا يلفّ مفهوم «اللون» أيضًا فلن يتسنّى هذه المرّة اللجوء إلى التعريف العمليّ من أجل شرحه وتعريفه!

ثانيًا: يدلّنا هذا النمط من التعريف على جانب صغير من المفهوم المراد تعريفه، ليس إلاّ؛ فمثلًا، لمصطلح «الحمض» مفهومًا وحقيقةً تتعدّى تغيير ورق عبّاد الشمس من الأزرق إلى الأحمر؛ فقد عرّفوه بأساليب شتّى، منها: قولهم إن الحمض «محلول يحتوي على ph أقلّ من 7»، وغيره من التعاريف. أضف إلى ذلك، أنّ هذه الإشكاليّة تبدو أكثر تعقيدًا في مجال العلوم غير التجريبيّة؛ فلو فُرض أنّ التعريف العمليّ يمكن له أن يقدّم تعاريف لمفاهيم مثل: «الحبّ»، و«الكراهيّة»، و«الحرّيّة»، و«العدل»، فمن الواضح أنّه سيواجَه بالرفض؛ لأنّ هذا النمط من التعريف لن يقدّم سوى زاوية ضيّقة من واقع هذه المفاهيم.

(1) Percy William Bridgman, **The Logic of Modern Physics**, 1972.

2ـ 4ـ 4ـ 5ـ التعريف المفهوميّ (Intentional definition)

نستخدم في هذا النمط من التعريف مجموعة من التصوّرات والمفاهيم الأخرى بدلًا من الإشارة إلى أفراد المعرَّف أو تسميته، ودون حاجة إلى أيّ ضرب من ضروب الاختبار. ويمكن تعريف «التعريف المفهوميّ» بأنه: «مجموعة من التصوّرات المعلومة المؤدّية إلى اكتشاف تصوّر مجهول».

والتعريف المفهوميّ على أقسام، نتعرّف على أهمّها في ما يأتي:

أوّلًا: التعريف بالمرادف (Synonymous definition): إذا ما وُضع لفظان مختلفان ـأو أكثرـ لمعنى وموضوع واحد، فهذا هو «الترادف اللغويّ»، وتسمّى الألفاظ تلك بـ«المترادفات»؛ مثال ذلك: «الإنسان»، و«البشر»، أو تعبير العرب عن «الحظيرة» بأنها: «الكنيف»، و«العُنّة»، و«الحَظِر». ومن شروط التعريف بشكل عام أن يكون المعرِّف أجلى وأظهر من المعرَّف؛ وعليه، يجب في التعريف بالمرادف الالتزام بهذا الشرط، وهو أمر يُعدّ من نقاط الضعف أو القيود المفروضة عليه؛ فليس كلّ الكلمات والألفاظ تمتلك مرادفات أجلى وأظهر منها.

النقطة الأخرى الجديرة بالاهتمام إنكار بعضٍ لأصل الترادف، وعدم إذعانه بوجود لفظين مترادفين متساويين في المعنى على نحو الدقّة. وبطبيعة الحال، يسهل ردّ هذا الرأي إذا ما ادّعى العموميّة والشموليّة في حكمه هذا، بيد أنّ الذي علينا أن نلحظه هنا هو احتمال وجود لفظين متقاربين في المعنى، أو متباعدين بعدًا شاسعًا لكنّنا نخال أنّهما مترادفان، فلا يصحّ عندها استخدام أيّ منهما معرِّفًا للثاني؛ فعلى سبيل المثال، غالبًا ما نستخدم مصطلحي: «الدليل» و«البرهان» كلفظين مترادفين؛ غير أنّهما ليسا كذلك؛ فالدليل عامّ، يشمل مختلف ضروب الدليل «العقليّ» و«غير العقليّ» وكذا «المعتبر» و«غير المعتبر»، بينما ينحصر استخدام البرهان في الدليل «العقليّ اليقينيّ»! نعم، التعريف بالمرادف أسلوب سهل ومؤثّر في التعريف بألفاظ

لغة أجنبيّة، وعادةً ما يُستخدم في القواميس ثنائيّة اللغة؛ حيث يوضع لفظ أو أكثر، وما يعادله في الجهة الأخرى باللغة الأجنبيّة.

ثانيًا: التعريف بالعامّ والخاصّ: ويُعرَف هذا التعريف أحيانًا باسم «أسلوب التعريف التحليليّ» (Analytical method of definition). والمقصود بـ«التحليل» بيان ما يتضمّنه مفهوم ما. وطريقته أن يُذكر ـبدايةًـ اسم المجموعة الكبرى التي يندرج المفهوم المذكور تحت مسمّاها، ثمّ يُميِّزه عن سائر مفاهيم المجموعة ومندرجاتها بذكر صفة من صفاته، أو قل: قيدًا من قيوده؛ كما لو قلتَ مثلًا: «القرآن: الكتاب السماويّ المنزَّل على نبيّ الإسلام». فإنّ «الكتاب السماويّ» في هذا التعريف مفهوم عامّ يبيّن مرتبة «القرآن» بين الأشياء، فلا يمكن وفق التعريف اعتبار القرآن «طقسًا دينيًّا»، أو «أسلوبًا أدبيًّا». وبعد ما تحدّدت معالم القرآن، يُضاف على التعريف مفهوم: «المنزَّل على نبيّ الإسلام»؛ ليتميّز عن سائر الكتب السماويّة الأخرى.

ولعلّ بإمكاننا القول: إنّ «التعريف بالعامّ والخاصّ» أو «أسلوب التعريف التحليليّ» أجود أساليب التعريف وأكثرها دقّةً، حتّى ذهب بعضٌ إلى إنكار ما عداه من الأساليب الأخرى. ومع هذا، فثمة ملاحظتان تجدر الإشارة إليهما: **الأولى**: أنّ غايتنا من التعريف أو إلقاء الضوء على مفهوم لفظ ما أو مدلوله، قد يحصل أحيانًا عبر أساليب أفضل وأنجع. **والثانية**: أنّ التعريف بالعامّ والخاصّ يواجه قيودًا؛ من أهمها: صعوبة ـبل استحالةـ العثور على مفهوم عامّ أو خاصّ لبعض المفاهيم، ومنها على سبيل المثال: «الوجود»، و«الشيء»، و«الكلّيّ»، و«العلّة»... إلخ.

ثالثًا: التعريف بسلسلة القيود: فلنلاحظ هنا التعريف الآتي: «الخُفّاش طائر ثدييّ» وهنا نتساءل: هل يمكن عدّ هذا التعريف تعريفًا بالعامّ والخاصّ؟ ما هو المفهوم العامّ هنا، وما هو الخاصّ؟ الحقّ أنّ التعريف المتقدّم وما يشابهه من تعاريف لا يُقدِّم لنا تحليلًا للمعرَّف، ولا مفهومًا عامًّا أو خاصًّا؛ بل يُعدّد لنا مجموعة من القيود والصفات التي لا تنطبق إلا

على المعرَّف؛ وهذا ما يسمّى «التعريف بسلسلة القيود». ولهذا الأسلوب في التعريف استخدامات كثيرة؛ لا سيّما في مجال العلوم التجريبيّة؛ ومثاله: التعاريف التي يسوقها الأطبّاء حول الأمراض المختلفة؛ حيث تُذكر أعراض وعلامات تخصّ نوعًا معيّنًا من الأمراض.

رابعًا: التعريف بالمضاف إليه: قد لا يتسنّى في بعض الأحيان تبيين معنى المعرَّف من خلال تركيب وصفيّ أو سلسلة من القيود والصفات؛ بل يفهم المعنى من خلال تركيب إضافيّ معيّن أو من خلال ذكر «المضاف إليه»، وعندئذٍ لا مناص من الإتيان بذلك التركيب الإضافيّ إذا ما أردنا تعريف ذلك المفهوم؛ وهذا هو المقصود بأسلوب «التعريف بالمضاف إليه». وأمثلته أن تقول: «الأتون: حجرة النار في الحمّام»، و«القُلّة: قمّة الجبل»، و«البَأْبَأَةُ: هدير الفحل».

وهذا الأسلوب يقترب كثيرًا من الأسلوبين السابقين (العامّ والخاصّ، وسلسلة القيود)، دون أن يندرج تحت أحدهما.

خامسًا: التعريف بالإرجاع إلى الأجزاء: أشرنا في ما تقدّم إلى تركيب الألفاظ والمفاهيم. وهنا نضيف أنّ أفضل أسلوب لتعريف الألفاظ المركّبة هو الإشارة والإرجاع إلى الأجزاء والمفردات المكوّنة لها. وقد يكون معنى بعض تلك العناصر واضحًا، فيكفي للوصول إلى معنى المركّب مجرّد الإشارة إلى الأجزاء؛ كما في بعض ألفاظ المركّب المزجيّ في العربيّة، مثل مثل: «برمائيّ»؛ فهو يعني النسبة إلى «البرّ» و«الماء». وفي حال عدم وضوح معنى أحد الأجزاء، يتطلّب اللفظ المركّب التعريفَ من خلال الإرجاع إلى عناصره، وتقديم معادل أو مرادف للجزء المجهول منه، ومن ثمّ تقديم التعريف الأساسيّ للفظ المركّب؛ كما في الألفاظ المنحوتة التي يُحذف من بعض أجزائها حرف أو أكثر، مثل: «زمكانيّ»؛ فهو يعني النسبة إلى «الزمان» و«المكان»، أو: «الجوقلة» التي تعني النقل الجويّ، نُحتت من «الجوّ» و«النقل».

سادسًا: التعريف بالعناصر: أشرنا في بدايات بحث التقسيم أنّ لهذا المصطلح ثلاثة معاني: التحليل (أو التقسيم العقليّ)، والتقسيم الخارجيّ، والتقسيم المنطقيّ. وكلّ من هذه التقسيمات الثلاثة أسلوب من أساليب الشرح والإيضاح، يمكن استخدامه تحت ظروف معيّنة كلون من ألوان التعريف. أمّا التعريف من خلال توظيف التقسيم المنطقيّ فيجري حين يُعرَّف المفهوم الكلّيّ بمصاديقه وأفراده، وقد تعرّفنا إلى هذا الأسلوب عند الحديث عن التعاريف المصداقيّة. وأمّا التقسيم الذي يعني التحليل فهو أسلوب التعريف بالعامّ والخاصّ المارّ آنفًا، وسوف نلقي مزيدًا من الضوء عليه عند التطرّق لأبحاث التعريف الحقيقيّ. وأمّا التقسيم الخارجيّ فيُقسّم فيه الكلّ إلى أجزائه؛ كتقسيم «الماء» إلى: «الهيدروجين»، و«الأكسجين». وفيه حالات:

* فقد تكون الأجزاء في بعض الأحيان أكثر شهرة من الكلّ، ما يستوجب تعريف الكلّ بإحصاء أجزائه؛ فنقول مثلًا: «الكتاب المقدّس عند الديانة المسيحيّة هو: العهد القديم، والعهد الجديد»، أو «المملكة المتّحدة: دولة اتحاديّة تتكوّن من: إنجلترا، وإيرلندا الشماليّة، واسكتلندا، وويلز».
* وتوجد حالة أخرى تشكّل فيها مجموعة من مفاهيم عدّة ـوليس أشياءً خارجيّةـ عناصر المفهوم الآخر، ويمكن إحصاء هذه العناصر للتعريف بذلك المفهوم؛ كما يُقال مثلًا في علم الأخلاق: «العدالة ناتجة من اجتماع صفات ثلاث: الشجاعة، والعفّة، والعقل».
* وقد تكون عناصر المجموعة محدودة تارةً، وغير محدودة تارةً أخرى.

وعلى أيّ حال، فإنّ التعريف وفق هذا الأسلوب يتسنّى من خلال إحصاء مباشر لجميع العناصر واحدةً واحدةً، أو من خلال الاكتفاء بسرد بعض تلك العناصر؛ حيث تكون البقيّة ـبعد ذلكـ واضحةً معروفةً؛ كما في تعريفنا للأعداد الطبيعيّة بالقول: هي: 1، 2، 3، 4، وهكذا....

سابعًا: التعريف الضمنيّ: إذا لاحظنا مقولة: «للمستطيل قطران يُقسِّم كلٌّ منهما المستطيلَ إلى مثلثين قائمَي الزاوية»، لوجدنا أنّ هذه العبارة لا تُقدّم

تعريفًا للفظ ما بعينه. ومع هذا، فلو كنّا نفهم معاني جميع الألفاظ الواردة في العبارة إلا لفظ «القُطر»، لاستطاعنا أن نكتشف المقصود من القطر من خلال باقي المفاهيم. وعليه، يمكن توظيف هذا الأسلوب غير المباشر في تعليم بعض المفاهيم وتعريفها، مثل: معنى «القُطر» في هذا المثال.

ويتميّز التعريف الضمنيّ عن سائر أنماط التعريف بفارقين أساسيّين:

1ـ يُستخدم المعرَّف في «التعريف الضمنيّ» ضمن سياق العبارة، دون الإشارة إليه صراحةً؛ بينما يُشار إلى المعرَّف بشكل واضح في التعاريف الأخرى دون استخدامه في سياق العبارة. ويمكن تتبّع أثر هذا الفرق في المثالين الآتيين:

* «الإسكان» يعني توفير مكان للسكن. [الإشارة إلى مفردة «الإسكان»]

* يُمكن في هذا الفندق «إسكان» 120 شخصًا. [استخدام مفردة «إسكان»]

2ـ تقدِّم التعاريف الأخرى مفردةً أو عبارةً تعادل (أو: تساوي) المعرَّف؛ بينما لا يستخدم التعريف الضمني أيّ مفردة للمعرَّف أو عبارة تعادلها.

هذا، وتستفيد القواميس اللغويّة كثيرًا من هذا الأسلوب في التعريف، لا سيّما المعدَّة للمبتدئين في تعليم اللغة؛ حيث تعمد فيه إلى ضرب أمثلة تطبيقيّة مفيدة.

ثامنًا: التعريف التشبيهيّ: يُصار في هذا التعريف إلى إيجاد صلة قرابة وشبه بين الشيء المراد تعريفه (المعرَّف) وبين الشيء الآخر، لتتّضح من خلال ذلك بعض جوانب المعرَّف للمخاطب؛ ومثاله قولنا: «الوجود مثل النور، فهو ظاهرٌ في نفسه ومُظهرٌ لغيره». وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التعريف التشبيهيّ هذا لا يُعدّ تعريفًا كاملًا، ولا يسعه ـبمفردهـ تقديم تعريف دقيق عن مفردة أو مفهوم ما؛ لكنّ هذا لا يمنع من أن يُعين ويكمّل للتعاريف الأخرى؛ فمثلًا: يؤدّي اللجوء إلى التشبيه عند التعريف بالأمور العقليّة (غير المحسوسة)

-بمعيّة أساليب التعريف الأخرى- إلى إفادة المخاطب ومساعدته في رسم صورة أجلى عن المعرَّف. فعلى سبيل المثال: لو أردنا تعريف المفهومين المتباينين لأمكننا الإفادة من التعريف التشبيهيّ بالقول: «المتباينان مفهومان لا يشتركان في المصداق؛ كدائرتين منفصلتين دون نقطة اشتراك».

تاسعًا: التعريف بالضدّ: الضدّان أمران اختلفا غاية الاختلاف؛ فلا يجتمعان في موضوع ولا في مكان واحد؛ كما في «الحرّ والبرد»، و«البياض والسواد»، و«الخفّة والثقل». والتعريف بالضدّ هو أن نستخدم مفهومًا مضادًّا للتعريف بالمفهوم المقصود؛ فنقول مثلًا: «البرد ضدّ الحرارة» عند الإجابة على سؤال«ما البرد؟». والتعريف بالضدّ شأنه شأن التعريف التشبيهيّ، تعريف غير كامل، لا يرقى لتقديم صورة شاملة عن المعرَّف. ويعاني أيضًا من عدم وجود أضداد لكثير من المفاهيم، فينتفي دوره فيها. كما إنّ المفهومين المتضادّين عادةً ما يتساويان من حيث الشهرة والظهور والوضوح؛ فيتعسّر بذلك تعريف أحدهما بالآخر. ومع هذا كلّه، لا تُعدم الاستخدامات المفيدة لهذا الأسلوب في بعض الحالات؛ ومنها عند استخدام التعريف التدقيقيّ، فكما أسلفنا، يُؤتى بالتعريف التدقيقيّ لرفع الغموض عن معنى مفردة في إطار النصّ، فعندما نقول مثلًا: «شاعريّة الإنسان أمر عَرَضيّ له»، يأتي السؤال عن معنى «العَرَضي»؟ فنجيب عندئذٍ: «العَرَضيّ ضدّ الذاتيّ»، وبذلك نكون قد قدّمنا تعريفًا تدقيقيًّا، مستعينين بأسلوب التعريف بالضدّ؛ حيث وضعنا «العَرَضيّ» في مقابل «الذاتيّ»، وليس في مقابل «الجوهريّ» أو سائر المعاني الأخرى له.

2- 4- 4- 6- التعريف النصّيّ (Contextual definition)

قد لا يشتمل المعرَّف اللفظيّ على معنى مستقلّ أحيانًا، ولا يمكن تعريفه من خلال الإتيان بلفظ أو ألفاظ مترادفة عدّة؛ فمثلًا الحروف والأدوات اللغوية، مثل: «مِن»، و«إلى»، و«في»، وغيرها، لا تشتمل على معنى خاصّ بمفردها واستقلالها؛ بل ينحصر تحقّق معناها ضمن النصّ وفي

سياق الكلمات الأخرى. وعليه، فإنّ التعريف المقدّم لها وفق هذا المعنى، هو التعريف النصّيّ. ومن أساليب التعريف النصّيّ ما يأتي:

أوّلًا: أن نذكر عبارة مماثلة أو جملة معادلة للعبارة التي وردت فيها المفردة المجهولة، ليتّضح معنى تلك المفردة من خلال ذلك، وقد نضطرّ لاستخدام أكثر من عبارة لتحقيق ذلك؛ كما لو أردنا مثلًا إلقاء الضوء على معنى أداة الشرط «إذا»، في العبارة التي تقول:

1ـ «إذا كان زيد طالبًا في الدكتوراه، فهو حائز على شهادة الماجستير إذن».

فنُعرِّف المتلقّي بهذه الأداة عن طريق الإتيان بإحدى العبارتين الآتيتين:

2ـ «إمّا ألا يكون زيدٌ طالبًا في الدكتوراه، وإمّا أن يكون حاملًا لشهادة الماجستير».

3ـ «إنّه حائز على شهادة الماجستير، إلا في حالة لم يكن طالبًا في الدكتوراه».

وهنا نجد أنّ هاتين العبارتين تعادلان المعنى المقصود في العبارة الأولى المتقدّمة، ومن الطبيعيّ أن يستبين معنى أداة الشرط «إذا» بعد اتضاح مضمون العبارة الأولى.

ثانيًا: أن يُستخدم اللفظ المراد تعريفه في حالات مختلفة؛ ليتّضح من مجموعها المعنى المقصود منه. مثال ذلك: استخدام العبارات الآتية للتعريف بحرف «مِنْ»:

1ـ «أتيتُ من البيت إلى الجامعة».

2ـ «قرأتُ هذا الكتاب من البداية إلى النهاية».

3ـ «سأخلد إلى الراحة من اليوم، لمدّة أسبوع».

ومن هنا، يتكوّن التصوّر الذهني عن معنى هذا الحرف.

ولايخفى أنّ بعض الحروف والأدوات اللغوية، قد تُعرف من خلال الاستعانة بالحروف المشابهة لها في المعنى، مثل حرف العطف «و»؛ فيُقال إنّه يعني «هكذا»، «أيضًا»، «مع»، «مضافًا إلى»، وما إلى ذلك. وبطبيعة الحال، فإنّ لهذا الأسلوب قيوده ونقاط ضعفه أيضًا، منها: أنّه لا يصلح لجميع الحروف، والمثال على ذلك: «مِن» التي يُراد بها الابتداء الزمانيّ والمكانيّ، فلا يوجد لها لفظ يرادفها تمامًا؛ وإن كانت تمتلك المرادف لها في معانيها الأخرى، مثل: «مِن» السببيّة، فمرادفها أن تقول: «بسبب»؛ كما في قولك: «يسقط بعض الناس في مستنقع الفساد من شدّة الفقر».

وليست الحروف والأدوات وحدها التي تحتاج إلى تعريف نصّيّ؛ بل الأمر يعمّ كلّ مفردة لا تنطوي على معنى مستقلّ، سواءً كانت تُعدّ حرفًا في قواعد اللغة أو لا. هذا، ويمكن تعريف المفردات المستقلّة من حيث المعنى بهذا الأسلوب التعريفيّ أيضًا؛ وإن كانت توجد طرق أخرى للتعريف بها.

2– 4– 5– قواعد التعريف اللفظيّ (Rules of word- thing definition)

يهدف التعريف اللفظيّ إلى إيضاح مفاهيم الألفاظ؛ كي لا يتسبّب الغموض المخيّم عليها في إحداث خطإٍ في التفكير. وقد تطرّقنا في ما مضى من أبحاث إلى غايات التعريف وأساليبه، ما يساعدنا في التعرّف على أنماط التعريف. أمّا الحاجة الأكثر إلحاحًا في هذا المضمار فهي الوقوف على معايير التعريف الصحيح وغير الصحيح. من هنا، سنسعى في هذا القسم إلى بيان قواعد التعريف. وهي أصول تعيننا في نقد التعاريف التي تردنا من الآخرين، وتحدّد لنا مواطن ضعفها المحتملة؛ كما تساهم أيضًا في ازدياد دقّة التعاريف التي نصوغها ونقدّمها.

وكما مرّ معنا، فإنّ التعريف اللفظيّ على قسمين: التعريف الوضعيّ (التسمية) والتعريف التقريريّ. ولكلّ من هذين القسمين قواعد تخصّه وتميّزه عن الآخر.

2ـ 4ـ 5ـ 1ـ قواعد التعريف الوضعيّ

أوّلًا: أن ينحصر استخدام التعريف الوضعيّ عند اقتضاء الحاجة إلى ذلك؛ وعليه، يجب التقليل قدر المستطاع من المبادرة إليه.

ثانيًا: أن ينحصر استخدامنا للتعريف الوضعيّ في الحالات التي تتعسّر فيها الإشارة إلى المقصود من خلال العبارة (وليس في التسمية).

ثالثًا: أن نتأكّد قبل المبادرة إلى هذا التعريف من عدم وجود اسم لما نبتغي تسميته.

رابعًا: أن نتجنّب وضع اسمين على شيء أو موضوع واحد؛ فلا نضع مثلًا تسمية «الحاسب» و«الحاسوب» كبديلين عن «الكمبيوتر».

خامسًا: أن نتجنّب وضع اسم واحد لشيئين؛ فلا نضع مثلًا تسمية «ناسوخ» على جهاز« الاستنساخ» وجهاز «الفاكس» على حدّ سواء.

سادسًا: أن نمتنع عن وضع اسم يحمل شحنةً عاطفيّة لأمور فاقدة للجانب العاطفيّ، أو لأمور تمتلك شحنةً عاطفيّة مخالفة لما نسمّيه، كما في تسمية «التلفاز» بـ«الصندوق السحريّ» أو تسمية «السيّارة» بـ«الحبّابة».

سادسًا: أن نمتنع عن وضع اسم يحمل شحنةً عاطفيّة لأمور فاقدة للجانب العاطفيّ، أو لأمور تمتلك شحنةً عاطفيّة مخالفة لما نسمّيه، كما في تسمية «التلفاز» بـ«الصندوق السحريّ» أو تسمية «السيّارة» بـ«الحبّابة»[1].

سابعًا: ألّا يؤدّي التعريف الوضعيّ والتسمية الجديدة إلى المغالطة والخداع.

ونظرًا إلى أنّ استيعاب القواعد المبيّنة أعلاه ليس بالأمر العسير،

---

(1) يصح الالتزام بهذه القاعدة في تسمية الموضوعات والمفاهيم الكلّيّة، وليس في تسمية الأشخاص والموضوعات والمفاهيم الجزئيّة.

وأنّ استخدامات التعريف الوضعيّ قليلة ومحدودة جدًّا مقارنةً بالتعريف التقريريّ، فسنُعرض عن سرد مزيد من التفاصيل بشأن هذه القواعد، ونهتمّ في ما يأتي ببيان قواعد التعريف التقريريّ.

2- 4- 5- 2- قواعد التعريف التقريريّ

أوّلًا: الالتزام بقواعد اللغة: الإطار العامّ لبيان التعريف هو أن يُقال فيه: «س يعني ص». فإنّ «س» هو ما ننوي تعريفه، وهو ما أطلقنا عليه اسم: «المعرَّف»، و«ص» هو المعرِّف أو ما اصطُلح على تسميته بـ«القول الشارح». ويُقال أحيانًا إنّ المعرِّف (أو: القول الشارح) يجب أن يكون مركّبًا ناقصًا؛ ما يعني أن يكون مفهومًا مركّبًا أوّلًا، ومن ثَمّ يؤتى به بشكل عبارة وليس على هيئة جملة كاملة. ويبدو أنّ القيدين غير ضروريّين؛ لإمكانيّة أن يكون المعرِّف لفظًا مترادفًا، أو أمثلة ومصاديق عدّة على هيئة مفهوم غير مركّب، كما يمكن أن يكون التعريف ضمنيًّا أو نصّيًّا، ما يستوجب تقديم جملة كاملة. فعلى أيّ حال من هذه الأحوال، ومع تنوّع سبل التعريف وأساليبه، يجب الالتزام بقواعد اللغة وأطرها في الحالات كافّةً، فبدلًا من أن نقول مثلًا: «الغضب يعني عندما تكون ساخِطًا على شخص أو شيء ما»، نقول: «الغضب يعني حالة الغيظ والسّخط تجاه شخص أو شيء ما».

ثانيًا: الجامعيّة والمانعيّة: يجب أن يكون التقسيم جامعًا للأفراد ومانعًا للأغيار. وبعبارة أخرى: يجب أن تتساوى وتتعادل مصاديق المعرِّف مع مصاديق المعرَّف؛ فلا يجوز على هذا الأساس التعريف بالمتباين أو بالأعمّ أو الأخصّ. ومن الواضح أنّ التعريف بالمتباين يتنافى مع غاية التعريف، وهي تبيين الشيء؛ وذلك لأنّ تعريف الشيء بالأمر المباين له، إنّما هو -في الواقع- تعريف بالشيء الآخر. وبالطبع، فإنّ احتمال الوقوع في خطإٍ مثل هذا ضئيل جدًّا؛ لكنّ احتمال الوقوع في الخطإ يتزايد في التعريف بالأعمّ والأخصّ.

والتعريف بالأعمّ يعني أن نقول في تعريف «الإنسان» مثلًا إنّه «حيوان ذو رجلين»، فهذا التعريف، وإن كان جامعًا للأفراد، بيد أنّه لا يمنع الأغيار، فهو يسمح لبعض الحيوانات ـ كالطيور التي هي خارجة عن دائرة الإنسان ـ أن تدخل ضمن دائرته. والتعريف بالأخصّ مثل قولنا في تعريف «الإنسان» إنّه «حيوان شاعر»، فهذا التعريف مانع للأغيار، لكنّه لا يشمل أو يجمع مصاديق الإنسان بأسرها.

ثالثًا: الوضوح والشفافيّة: فعلى التعريف أن يكون واضحًا وشفّافًا؛ فهو يهدف إلى تبيين المعرَّف، وهذه الغاية لا تتماشى مع الغموض والضبابية فيه. ومن هنا، ينبغي أن نقف على أسباب الغموض الذي قد يكتنف التعريف، وأن نسعى لاجتناب الوقوع فيها. ويمكن الإشارة هنا إلى بعض هذه الأسباب كالآتي:

1ـ استخدام ألفاظ مهملة، لا تنطوي على معنى يُعرف.

2ـ استخدام ألفاظ غريبة وغير مأنوسة أو مصطلحات تخصصية؛ كما لو قيل: «أسطقسٌّ فوق أسطقسّات» في تعريف بعضهم لله سبحانه وتعالى أو تعريف المنطق بأنّه «آلة قانونيّة تكشف أخطاء الفكر». وقد تأتي هذه النقطة كقاعدة مستقلّة، فيقال فيها: إنّ المعرِّف يجب أن يكون أجلى وأظهر من المعرَّف.

3ـ استخدام لفظ مشترك دون وجود قرينة، ما يسبب الغموض، كتعريف «الزَبَد» بـ«رغوة البحر»، فلا يُعرف هل هي الرغوة التي تطفو على سطح الماء أم التي قد توجد في ما دون ذلك.

4ـ استخدام مفاهيم مبهمة ونسبيّة تحتمل تفسيرات عدّة؛ كتعريف «الماء الفاتر» بـ«الماء الذي ليس باردًا ولا حارًّا»، والبرودة أو الحرارة مفهومان نسبيّان. وتزداد أهمّيّة الاحتراز عن المفاهيم النسبيّة عند محاولة التعريف بمفاهيم غير نسبيّة.

5ـ تقديم شرح غامض وغير واضح عن المفهوم المنظور، كما في قولك: «المثقَّفون أشخاص من أهل العلم بتفكير خاصّ».

6ـ الإبهام التركيبيّ، ويعني استخدام عبارة أو جملة حمّالة ذات وجوه، يمكن تأويلها بأشكال مختلفة.

7ـ استخدام التعابير المجازيّة أو الخياليّة، كالتعاريف الآتية: «الإبل تعني سفن الصحراء»، و«العمارة تعني الموسيقى المتجمّدة»، و«الحياة تعني التحليق إلى ما لا نهاية»، وهلمّ جرًّا.

رابعًا: عدم اشتمال التعريف على الدَّوْر: ويحدث «الدور» عندما نستخدم في التعريف لفظًا يتوقّف تصوّره على تصوّر المعرَّف نفسه. وللتعريف الدوريّ ألوان عدّة، منها:

1ـ استخدام ذات اللفظ المراد تعريفه ضمن التعريف، كقولنا: «الدوام الكامل يعني أن يعمل الموظّف في منصبه بدوام كامل».

2ـ التعريف بمترادف لا تختلف درجة وضوحه عن المعرَّف؛ كالقول مثلًا: «الهِزَبْر يعني الضِرْغام»، و«الضِرْغام يعني الهِزَبْر».

3ـ أن يُستخدم في تعريف لفظٍ ما لفظٌ آخر يتطلّب تعريف الأخير منّا استخدامًا للفظ الأوّل؛ كما لو قلت مثلًا: «الوقت: حقيقة مجهولة نقيسها باستخدام الساعة، والساعة تعني جهاز ضبط الوقت»، أو كما لو قلت: «الحركة خروج الشيء من حالة السكون، والسكون يعني انعدام الحركة».

4ـ أن تتعدّد المفاهيم والألفاظ الوسيطة في التعريف الدوريّ، فيُعرّف لفظ «س» مثلًا بواسطة «ص»، ثمّ «ص» بواسطة «ع»، و«ع» بواسطة «س» الأولى، وهكذا دواليك؛ كما لو قلت: «النهار يعني الوقت الذي ليس بليل، والليل يعني غياب الشمس، والشمس نجم يسطع نوره في النهار».

أمّا اللون الأوّل من التعريف الدوريّ فهو «التعريف بالمعرَّف نفسه»، وأمّا الثاني والثالث فيسمّيان بـ«الدور الصريح»، ويُطلق على الرابع اسم «الدور المُضمَر».

هذا، وقد يُقال -أحيانًا- إنّ التعريف الدوريّ جائز عند تعريف لفظ بمرادفه، مثل قولك: «الإنسان يعني البشر» و«البشر يعني الإنسان»، أو «الليث يعني الأسد» و«الأسد يعني الليث»، وهكذا. لكن يجب الالتفات إلى أنّ هذه الحالة إنما تجوز وتكون -عندئذٍ- مفيدةً ولا غبار عليها، في حال عرفنا معنى أحد اللفظيّن المترادفين أو كليهما. أمّا لو كنّا نجهل معنى اللفظين معًا فلا جدوى من هذا التعريف، إذ ستظهر فيه إشكاليّة الدور بشكل أجلى، كما لو استخدمنا مثلًا مترادفات أخرى للأسد، غريبة عنّا؛ كقولنا: «الهِزَبْر يعني الضِرْغام»، و«الضِرْغام يعني الهِزَبْر».

خامسًا: اجتناب المفردات ذات الشحنة العاطفيّة: فكما أسلفنا في التعريف الإقناعيّ، يؤدّي استخدام المفردات العاطفيّة إلى إثارة المشاعر (السلبيّة أو الإيجابيّة)، كما إنّ التعريف بهذا الأسلوب يكشف النقاب عن آراء صاحب التعريف وانطباعاته الشخصيّة في ذلك الموضوع، إيجابًا أو سلبًا. وبالتالي، سيؤدّي إقحامُ تلك الانطباعات في التعريف إلى نشوء تعاريف مختلفة -بل متضاربة- لموضوع واحد، وهذا ما يتنافى أساسًا مع غاية التعريف.

وعلى الرغم من أنّ استخدام الجانب العاطفيّ للمفردات في التعريف الإقناعيّ يُعدّ واحدًا من أهداف التعريف، بيد أنّ هذا الأسلوب -على العموم- ليس بالأسلوب الصحيح الناجع. ونؤكّد أنّ هذه القاعدة ترد عندما نسعى إلى إقامة دليل أو برهان يؤيّد أو يردّ دعوى ما، فيُخشى من أن تحلّ الشحنات العاطفيّة (الإيجابية أو السلبيّة) بديلة عن الدليل المؤيّد أو المعارض، كتعريف «الديمقراطيّة» من قِبل داعمها ومؤيّدها بالقول: «الديمقراطيّة هي شكل من أشكال الحكم السياسيّ المنشود والناجح، يستوي في ظلّه الناس على أسس من الحرّيّة والحقوق المتكافئة».

سادسًا: الاشتمال على ذاتيّات المعرَّف وسماته الأساسيّة (قدر الإمكان): تتركّز غاية التعريف اللفظيّ في فصل مفهوم ما وتمييزه عن غيره من المفاهيم، فتارةً يكون هذا التمايز ذاتيًّا كقولنا في تعريف «الإنسان»: «حيوان له القدرة على الاستدلال والتحدّث»، وقد يكون غير ذاتيّ كقولنا فيه: «حيوان ذو رجلين عديم الأجنحة والريش». والتعريف الأخير قد يكون جامعًا للأفراد، ومانعًا للأغيار ويميّز الإنسان عن سائر الكائنات الأخرى بشكل سليم، لكنّه ليس مستحسنًا؛ لأنه لم يتطرّق إلى بيان الصفات الرئيسيّة في الإنسان.

وكما ألمحنا سابقًا في «التعريف المصداقيّ»، فإنّ المصاديق المشار إليها، أو التي وردت أسماؤها قد تنطوي على صفات تُغاير ذات المعرَّف، فتُؤخذ خطأً على أنها جزء من ذاته. كما إنّ «التعريف العمليّ» لا يقدّم عادةً سوى جانب من جوانب المفهوم المعرَّف. أمّا «التعريف النصّيّ» فهو مفيد للتعريف بالحروف والمعاني غير المستقلّة. وعليه، لا يبقى من أنماط التعريف وألوانه ـبعد ذلكـ تعريف يتناول ذاتيّات الشيء ويتمكّن من تحقيق مضمون هذه القاعدة، غير «التعريف المفهوميّ»؛ ولاسيّما «التعريف بالأعمّ والأخصّ» و«التعريف بسلسلة القيود» في بعض الأحايين.

وقد قيّدنا عنوان هذه القاعدة بقيد «قدر الإمكان» لسببين: **أوّلهما**: تعذّر بيان ذاتيّات الأشياء أحيانًا. **والثاني**: أنّ التعريف اللفظيّ في بعض الأحيان ـحتّى عندما لا تُبيِّن ذاتيّات الأشياءـ مفيد ويحقّق الغاية من التعريف.

سابعًا: تجنّب استخدام المفاهيم السلبيّة (قدر الإمكان): يلزم الامتناع عن استخدام الألفاظ والمفاهيم السلبيّة (المعدولة) طالما أمكن التعريف المشتمل على الألفاظ والمفاهيم الإيجابيّة (المحصّلة)، كما في قولك مثلًا: «الوفاق يعني الوئام»، بدلًا من: «الوفاق يعني عدم الخلاف». ويكمن السرّ وراء الدعوة إلى تجنّب ذلك في كون السلب مركّبًا وكون الإيجاب بسيطًا. وعليه، تتقدّم المفاهيم الإيجابيّة على السلبيّة من الأساس، علاوةً على أنّ فهمها أيسر وأسهل من المفاهيم السلبيّة. نعم؛ يوجد بعض المفاهيم المبتنية ذاتًا على

المعنى السلبيّ، مثل: «الأعمى»، و«الأصلع»، و«الظُلم»، و«الظَلام»، وفي تعريف مثيلاتها لا ضير من استخدام المفاهيم السلبيّة. هذا، ولا تُنكر الفائدة المترتّبة على استخدام التعريف السلبيّ في بعض الحالات الأخرى أيضًا، كما في التعريف التدقيقيّ (الكاشف عن الغموض).

ثامنًا: الإيجاز (قدر الإمكان): وهنا ننوّه بأنّ «كون التعريف موجزًا» صفة نسبيّة يصعب تحديد معيار دقيق لها. ومع هذا، فلا غبار على القاعدة التي تقضي بضرورة اجتناب الإطناب والتفصيل في التعريف عند إمكانيّة الإيجاز والاختصار. كما ينبغي للالتزام بالإيجاز أن لا يتسبّب في غموض التعريف ويعود السبب الذي يقف خلف اقتراح هذه القاعدة إلى أنّ الغاية من التعريف بالشيء ـعادةً- هي تسهيل التعرّف إليه، وهذا ما يدعو بدوره للإيجاز. ولا يخفى أنّ الإطناب والإسهاب في التعريف والاستخدام المفرط للمفاهيم، كلها تزيد من تحدّيات التعريف ومن المنزلقات التي قد تؤدّي إلى وقوعه في الخطإ.

2ـ 4ـ 6ـ التعريف الحقيقيّ (Real definition)

على الرغم من أنّنا في التعريف الحقيقيّ نعرف مفهوم اللفظ ومدلوله ومعناه بشكل جيّد؛ بل نميّز بين مصاديق ذلك المفهوم والمفاهيم الأخرى ـبخلاف ما يجري في التعريف اللفظيّ- فإننا نعرّفه مجدّدًا. ومن البديهيّ أن أيًّا من غايات التعريف اللفظيّ ليست موضع اهتمامنا في هذا الإطار؛ لأنّنا على علم باللفظ ومدلوله ولا شأن لنا بالألفاظ؛ بل غايتنا من التعريف الحقيقيّ هي التعرّف الأدقّ على المعرَّف، أو قل: تحليل ذلك المفهوم والوقوف على مكوّناته وعناصره ومندرجاته.

ويمكن ـمن خلال رؤية فلسفيّة منطقيّة- أن نعدّ لكلّ شيء خصوصيّتين؛ فنقول: تنطوي الأشياء الخارجيّة على حقيقة معيّنة، وعلى سمات خارجة عن تلك الحقيقة؛ فنقول في «زيد» مثلًا: إنّ حقيقته تكمن في إنسانيّته؛ لكنّه يمتلك سمات عرضيّة أخرى، مثل: طوله، أو أسلوب حياته،

أو كونه شاعرًا، وما إلى ذلك.. وبهذه الرؤية الفلسفيّة المنطقيّة تتضّح ملامح التعريف الحقيقيّ أكثر؛ إذ يُقال -بناءً على ذلك- إنّ التعريف الحقيقيّ أداة للوصول إلى ذوات الأشياء وماهيّاتها وحقائقها. ومن ضمن أولئك الذين تبنّوا هذه الرؤية على سبيل المثال الشيخ الرئيس ابن سينا (428هـ)؛ حيث يقول عن التعريف الحقيقيّ -أسوةً بأرسطو-:

«الحدّ [1]: قول دالّ على ماهيّة الشيء، ولا شكّ في أنّه يكون مشتملاً على مقوِّماته أجمع»[2].

ونظرًا إلى احتمال وجود بعض الغموض في المراد من مفهومي «الماهيّة» و«المقوِّمات»، فيُستحسن هنا أن نلقي بعض الضوء عليهما وعلى عدد آخر من المصطلحات الضروريّة في البحث حول التعريف الحقيقيّ في ما يأتي:

2- 4- 6- 1- الماهيّة

يتّضح معنى مصطلح «الماهيّة» بشكل أجلى عند مقارنته بمصطلح «الوجود»؛ لأنّنا قد نسأل تارةً عن الوجود؛ فنقول مثلًا: «هل يوجد شيء في الصندوق؟»، وقد نسأل في أحيان أخرى عن الماهيّة؛ فنقول مثلًا: «ما هذا الشيء في الصندوق؟». يقول الفلاسفة وعلماء المنطق: «الماهيّة هي ما يقال في جواب ما هو؟»؛ وعليه، فإنّ الإجابة عن ذلك السؤال -كما لو قلت مثلًا في الردّ على: «ما هو ذاك الشيء في الصندق؟»: «كتاب»، أو «تفاح»، أو «طير»، أو غير ذلك- تمثّل ماهيّة معيّنة.

2- 4- 6- 2- مقوِّمات الماهيّة (ذاتيّات الماهيّة)

عند تصور ماهيّة ما (مثل: الإنسان، أو الشجر، أو الماء، أو غير ذلك)

(1) ويقصد به التعريف الحقيقيّ.

(2) ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، ص 204.

نلاحظ استيعابها لمواصفات كثيرة وخصائص شتّى. تصنف هذه الصفات في المنطق والفلسفة إلى قسمين؛ فعلى سبيل المثال: يمكن عند ملاحظة صفات الإنسان، التمييز بين قسمين منها:

1- صفات من قبيل: «الجسميّة»، و«النموّ»، و«الشعور»، و«الناطقيّة» (التفكير).
2- صفات من قبيل: «السمنة» أو «النحافة»، «الطول» أو «القصر»، «الشباب» أو «الشيخوخة»، «إجادة الكتابة» أو عدمها، وما إلى ذلك.

أمّا الصفات من النوع الأوّل فتعرف بـ«الصفات الذاتيّة»، وأمّا الصفات من النوع الثاني فهي ما يسمّى «الصفات العَرَضيّة».

وتنطوي الأمور الذاتيّة على خصائص تتميّز بها:

منها: امتناع تصوّر الماهيّة دون تصور الأمور الذاتيّة فمثلًا: يمكن تصوّر إنسان دون تصوّره «طويل القامة»، أو «كاتبًا»، أو «شابًّا»، بينما يستحيل تصوّر إنسان من دون صفة «الجسميّة»، أو كونه «ناميًا»، أو «ناطقًا»، أو«ذا شعور».

ومنها: أنها لا تقبل التعليل، بينما يمكن السؤال عن العلة أو السبب في الأمور العَرَضيّة، كسؤالنا مثلًا: «لماذا يشيخ الإنسان؟»، أو: «لماذا يُصاب الإنسان بالسمنة؟»، وغير ذلك، بيد أنّ السبب منتفٍ في الأمور الذاتيّة؛ فلا يمكن السؤال مثلًا: «لماذا الإنسان جسم؟» أو «لماذا الإنسان ناطق؟»، وهلمّ جرًّا.

بناءً على ما تقدّم نقول: إنّ مقوِّمات الماهيّة تعني ذاتيّات الماهيّة.

2- 4- 6- 3- الكلّيّات الخمس

أسلفنا أنّ كلّ ماهيّة لها صفات وسمات كثيرة. وهنا نقول: لو قارنا أيًّا من تلك الصفات الكلّيّة بماهيّتها، فإنّ ذلك سينحصر في خمس حالات لا سادس لها:

أوّلًا: أن يكون الكلّيّ عين ذات الفرد (أو الأفراد) وماهيته عينها؛ وهذا هو النوع.

ثانيًا: أن يكون الكلّيّ جزءًا من ذات الفرد (أو الأفراد) وماهيّته، لكنّه الجزء الأعمّ، وهذا هو الجنس.

ثالثًا: أن يكون الكلّيّ جزءًا من ذات الفرد (أو الأفراد) وماهيّته، لكنّه الجزء المتساوي، وهذا هو الفصل.

رابعًا: أن يكون الكلّيّ خارج من ذات الفرد (أو الأفراد) وماهيّته، لكنّه أعمّ من الماهيّة، وهذا هو العَرَض العام.

خامسًا: أن يكون الكلّيّ خارجًا عن ذات الفرد (أو الأفراد) وماهيّته، لكنّه يتساوي والماهيّة، وهذا هو العَرَض الخاصّ.

وللتفصيل: نتصوّر فردًا من الإنسان ـوهو سعيدـ، ثمّ ننسب إليه صفات وسمات كلّيّة مختلفة؛ وبمقارنة هذه الصفات به نرى:

1ـ من صفات «سعيد» أنّه «إنسان»، ولأنّ معنى الإنسانيّة يكشف عن ذات «سعيد» وماهيّته بشكل كامل، أو قل: تندرج كافّة ذاتيات «سعيد» (والآخرين من أمثاله) ومقوّماته في إطار مفهوم الإنسانيّة، فإنّنا نطلق على صفة «الإنسان» في هذه الحالة «النوع».

2ـ الوصف الآخر لـ«سعيد» أنّه «حيوان». وصفة الحيوان تُبرز جانبًا من ذاتيّات «سعيد»، مثل: الجسميّة، والنموّ، والشعور؛ لكنّها لا تكشف عن جميع ذاتيّاته؛ إذن، فصفة «الحيوان» جزء من ذات «سعيد»، وهي صفة يشترك معه فيها أنواع أخرى (كما هو الحال في: الخيل، والسنونو، والدولفين، وغيرها من الحيوانات). ووفقًا لما تقدّم، فإنّ صفة «الحيوان» جزء من ذات «سعيد»، وهي أعمّ من ماهيّته؛ فهذا هو ما يُعرف بـ«الجنس».

3ـ من صفات «سعيد» الأخرى: أنهّ «ناطق» أو «مفكّر». والناطقيّة ـهنا ـ تُظهر لنا جانبًا واحدًا من ذاتيّات «سعيد» وليس جميع ذاتيّاته. وعلى صعيد آخر، تتساوى صفه «النطق» هذه بين «سعيد» وبين سائر أفراد الإنسان، ما يعني أنّ هذه الصفة تنحصر بنوعِ الإنسان ولا يشاركه فيها سائر أنواع الحيوان؛ فالنطق جزء من ذاَت أفراد ذلك النوع ومساوٍ لماهيّتهم؛ وهذا ما نسمّيه «الفصل».

4ـ من صفات «سعيد» ـأيضًا ـ أنه يمشي. ولا شكّ في أنّ صفة «المشي» هذه ليست ذاتيّة ـحسب ما تقدّم من معايير بهذا الشأن ـ؛ بل عَرَضيّة. وهي صفة لا تقتصر على الإنسان وحده، فيوجد العديد من الحيوانات التي تشترك مع الإنسان في صفة المشي؛ إذن، فالمشي خارج عن ذات «سعيد» وأعمّ من ماهيّته؛ وهذا ما نطلق عليه «العَرَض العامّ».

5ـ الوصف الأخير الذي نذكره لـ«سعيد» أنّه «كاتب». وهو وصف عَرَضيّ يختصّ به الإنسان دون شتّى أنواع الحيوان؛ فالكتابة نسبةً إلى «سعيد» (وسائر أفراد البشر) خارجة عن الذات؛ لكنّها تتساوى معها. وهذا هو ما يُعرف بـ«العَرَض الخاصّ».

ويُطلق على النوع والجنس والفصل والعرض العامّ والعرض الخاصّ مصطلح «الكلّيّات الخمس»، حيث لا تخرج الصفات التي أطلقناها على «سعيد» عن هذه الحالات.

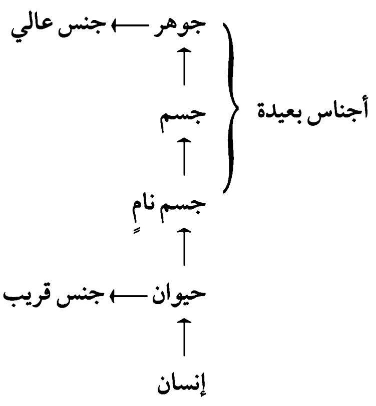
هذا، ولا بدّ هنا ـقبل البدء في شرح أنماط التعريف الحقيقيّ ـ من التنويه بما يأتي:

أوّلًا: يُعدّ كلّ من العرضين العامّ والخاصّ من المفاهيم النسبيّة؛ وهذا يعني أنّه من الممكن كون الوصف عرضًا عامًّا لموضوع ما وكونه عرضًا خاصًّا لموضوع آخر، مثل صفة «السواد» مثلًا فهي عرض عامّ للإنسان وعرض خاصّ للجسم.

ثانيًا: يُعدّ الجنس نوعًا للمفهوم الذي هو أعمّ وأشمل منه، ويكون ذلك المفهوم الأعمّ جنسٌ يفوق الجنس المتقدّم عليه. فلو افترضنا «الإنسان» ـعلى سبيل المثالـ باعتباره نوعًا لما يندرج تحته من أفراد، فإنّ كلّيّ «الحيوان» وهو الكلّي الأعمّ منه، سوف يكون جنسًا للإنسان، وهو ما يُصطلح على تسميته بـ«الجنس القريب». وأمّا «الحيوان» فله جنس أعمّ وأشمل؛ وهو «الجسم النامي». أمّا جنس «الجسم النامي» فهو «الجسم»، وجنس الأخير هو «الجوهر»؛ وهو ما يطلق عليه مسمّى «الجنس العالي» أو «جنس الأجناس».

ثالثًا: يُطلق على الأجناس الأخرى التي تقع بعد الجنس القريب مسمّى «الجنس البعيد» كما في الأجناس التي تقع بعد جنس «الحيوان»، بالنسبة إلى «الإنسان».

رابعًا: الفصل الذي يفصل بين النوع وغيره من الأنواع الأخرى التي شاركته في الجنس القريب، يُطلق عليه مسمّى «الفصل القريب»، ومثاله: «الناطق» بالنسبة إلى «الإنسان»؛ حيث يميّزه هذا الفصل عن الأنواع الأخرى من جنس «الحيوان».



وبعد أن تعرّفنا إلى المصطلحات الضروريّة في البحث، يمكن الولوج في

شرح أنماط التعريف الحقيقيّ ضمن الأبحاث الآتية[1]:

2ـ 4ـ 7ـ أنماط التعريف الحقيقيّ

أوّلًا: الحدّ التامّ: وهو تعريف ناتج عن اجتماع الجنس القريب والفصل القريب؛ كتعريف «الإنسان» بـ«الحيوان الناطق». ويُعدّ الحدّ التامّ أكمل أنماط التعريف لسببين:

1ـ لأنّه يدلّ على كامل حقيقة الماهيّة ومقوِّماتها.

2ـ لأنّه يبيّن سماتها ومميّزاتها الذاتيّة.

ثانيًا: الحدّ الناقص: وهو تعريف ناتج عن الدمج بين الجنس البعيد والفصل القريب؛ كتعريف «الإنسان» بـ«الجسم النامي الناطق». وفي الحدّ الناقص يظهر مميز الماهيّة الذاتيّ، أي: الفصل؛ لكنّه لا يشتمل على جميع ذاتيّاتها.

ثالثًا: الرسم التامّ: وهو تعريف ناتج عن اجتماع الجنس القريب إلى العَرَض الخاصّ؛ كتعريف «الإنسان» بـ«الحيوان الكاتب» أو «الحيوان الضاحك» وما شابه ذلك. ويدلّ الرسم التامّ على ماهيّة الإنسان بالعَرَض، ويميّزها أيضًا عمّا سواها.

رابعًا: الرسم الناقص: وهو تعريف ناتج عن الدمج بين الجنس البعيد

(1) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ القدماء كانوا يتعاملون مع الحدّ التامّ والحدّ الناقص على أنّهما تعريفان يُقدّمان معرفةً بتمام ماهيّة الشيء المطلوب وذاتيّاته أو لجزء منها، فيمكن عدّهما تعريفين حقيقيّين. أمّا الرسم التامّ والرسم الناقص، فيتناولونهما على أساس أنهما تعريفان يبيّنان الأحكام والأعراض النسبيّة، وغاية ما يثمر عنهما: تمييز ذلك الشيء عن غيره من الأشياء. وبالتالي: ينبغي عدّ هذين التعريفين من قبيل التعاريف اللفظيّة. ومع ذلك، فقد يُعدّ التعريف الحدّيّ دالًّا على ماهيّة شيء بالذات، والتعريف الرسميّ دالًّا على ماهيّته بالعَرَض؛ بمعنى أنّ كلا التعريفين يُعدّ تعريفًا للماهيّة ومقوّماتها. من جانب آخر، استعرضنا التعاريف الأربعة كافّة، بوصفها تعاريف حقيقيّة، نظرًا إلى أنّ هذه الأنواع الأربعة من التعريف جاءت ضمن أسلوب التحليل المفاهيميّ للقدماء.

والعَرَض الخاصّ؛ كتعريف «الإنسان» بـ«الجسم الكاتب» أو «الجسم الضاحك». وهو تعريف بالأمور العَرَضيّة، ويساهم في تمايز الأشياء عن بعضها.

2- 4- 8- ما لا يقبل التعريف (Indefinable)

من المواضيع المرتبطة بالتعريف: موضوع «ما لا يقبل التعريف». وهنا يجب التذكير في البداية بأنّ هذا البحث يخصّ «التعريف الحقيقيّ» وليس «التعريف اللفظيّ»؛ إذ لا يوجد أمر غير قابل للتعريف اللفظيّ؛ وذلك لأنّ الألفاظ -كلّها- متوافرة في المعاجم والقواميس بلا استثناء، وقد عُرّفت -بشكل أو بآخر- هناك، ضمن أحد الأساليب سالفة الذكر[1]، واستبانت هناك معانيها ومدلولاتها وتمايزت عما سواها. وبالتالي، فإنّ البحث عن أمور غير قابلة للتعريف متصوّر في إطار بحثنا عن التعاريف الحقيقيّة.

وننوّه هنا أيضًا بأنّنا نستهدف في التعريف الحقيقيّ كشف حقيقة الشيء من خلال تحليلنا لمفهومه. ويجري التحليل المفهوميّ من خلال استعراض مفهوم ذاتيّ عامّ (جنس)، ينضمّ إليه مفهوم ذاتيّ خاص (الفصل)؛ لكنّ بعض المفاهيم تفتقر إلى مفهوم أعمّ منها لما تتّسم به من سعة في المعنى، كما في مفاهيم مثل: «الوجود»، و«العدم»، و«الشيء»، و«الوحدة»، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من ذلك، ترشدنا بعض القواعد العقليّة إلى أنّ دائرة المفهوم العامّ كلّما اتسعت، ازداد علم الإنسان بها واتسمت بمزيد من الوضوح والاكتمال[2].

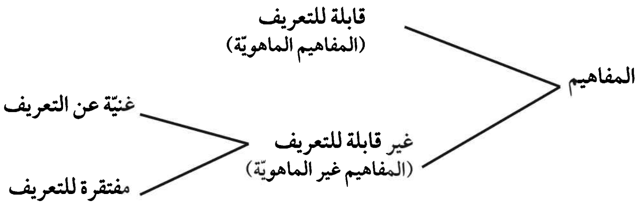
وتأسيسًا على ما تقدّم: لا يصحّ عدّ بعض المفاهيم العامّة -مثل: الوجود والعدم والشيء وما شابهها- بأنها مفاهيم غير قابلة للتعريف؛ بل الأحرى

---

(1) كما تقدّم بيانه في التعريف المصداقيّ، أو المفهوميّ، أو النصّيّ، أو العمليّ.

(2) كلّما كان أعمّ، كان علمُنا به أتمّ.

أن نسمّيها بالمفاهيم الغنيّة عن التعريف[1]؛ لأنّ الغاية من التعريف الحقيقيّ هي الوقوف على حقيقة المفهوم من خلال تحليله بمفهومين، أحدهما خاصّ والآخر عامّ. وطالما كانت هذه المفاهيم بسيطة وشديدة العموميّة بحيث يستعصي علينا تصوّر مفهوم أعمّ منها؛ فعلمنا بها -إذن- تامّ وكامل؛ ونحن في غنى عن العثور على تعريف حقيقيّ لها. وبناءً عليه، يمكن تصنيف أنواع أشكال المفاهيم -من حيث إمكانيّة التعريف وعدمها- حسب الرسم البيانيّ الآتي:



المفاهيم القابلة للتعريف هي ذاتها المفاهيم الماهويّة، والمفاهيم التي لا تقبل التعريف هي المفاهيم غير الماهويّة؛ والتي يمكن التمثيل لها بنماذج عدّة:

* **منها**: المفاهيم الجزئيّة أو الأمور الشخصيّة، مثل: سقراط، وبغداد، وبرج إيفل... إلخ.
* **ومنها**: المفاهيم الاعتباريّة والوضعيّة، مثل: الواجب، والمستحبّ، والرئيس... إلخ.
* **ومنها**: المفاهيم أو المعقولات المنطقيّة والفلسفيّة، مثل: الكلّيّ، والجزئيّ، والقضيّة، والوجوب، والإمكان، والحدوث... إلخ.
* **ومنها**: المفاهيم النسبية، مثل: الصغير، والكبير، وفوق وتحت... إلخ.

وبالنظر إلى ما تقدّم، يتّضح لنا أنّ نطاق التعاريف الحقيقيّة أضيق من التعاريف اللفظيّة، ويقتصر التعريف الحقيقيّ على بعض المفاهيم وليس كلّها.

---

(1) والمقصود التعريف الحقيقيّ بطبيعة الحال.

مذاكرة واختبار (5)

أ- كيف يُسفر الغموض والإبهام في لفظ أو مفهوم عن نشوء جدل لفظيّ عقيم؟ قدّم مثالًا لتبيين الجواب.

ب- التعريف اللفظيّ وإلقاء الضوء على ما تعنيه المفردات اللغويّة، موضوع يرتبط أساسًا بعلوم اللغة والدراسات الأدبيّة وليس بعلم المنطق؛ فما هو تبريرك -إذن- لإدخاله نطاق المنطق التطبيقيّ، وجعله كأحد أنماط التفكير في نطاق التصوّرات؟

ج- يمكن افتراض حالة يكون فيها التعريف المعجميّ تعريفًا نظريًّا في الوقت ذاته، ما يعني إصابة هدفين أو أكثر بتعريف واحد. ويبدو -بناءً على هذا- أنّ تقسيم التعريف اللفظيّ وفقًا للغايات المذكورة لم يتّسم بالدقّة؛ لأنّ اقسامه ليست متباينة في ما بينها. **فأوّلًا**: ماذا تقترح في تقسيم دقيق لغايات التعريف تفاديًا لهذه الإشكاليّة؟ و**ثانيًا**: قدّم عشر حالات متصوَّرة تجتمع فيها غايتا التعريف اللفظيّ، واشرح السبب في تعذّر إمكانيّة الجمع في حالات لا يمكن فيها الجمع، وقدّم مثالًا للحالات الممكنة.

د- عيِّن في العبارات الآتية التعريف المناسب (من حيث الغاية) للألفاظ التي بالخط الأسود العريض:

1- قد ينشب أحيانًا صراع بين **غرائز** الإنسان و**فطريّاته**.

2- غالبًا ما يُستعان بـال«**كلوزأب**» في التصاوير الملتقطة في استوديوهات التصوير.

3- إذا كان من غير التأدب عرض الفضل أمام الحبيب
فلساني صامت ولكن فمي مليء ببلاغة **العرب**[1]

4- يعتقد العلماء أنّ **نسبة الذكاء** عند الأشخاص قابلة للارتفاع.

5- تُعدّ الضفادع أشهر الحيوانات **البرمائيّة** التي تعيش على سطح الأرض.

---

(1) ترجم هذا الشعر إبراهيم أمين الشواربي.

6ـ التزام المواطنين بالقوانين يقضي على أيّ شكل من أشكال **الأنارشيزم** في المجتمع.

7ـ يخضع بعض الإدراكات لبعض الشروط **الزمكانيّة**، بخلاف بعضٍ آخر.

8ـ ليس من الصحيح الإيمان بصدقيّة جميع **القراءات** المختلفة للدين.

9ـ تُعدّ **الجينة** السبب الرئيسيّ في نقل الخصائص الوراثية.

10ـ يجب مراجعة **الإندكس** بدلًا من فهرس المحتويات في هذه الدراسة.

هـ ـ هل يمكن أن نتصوّر نصًّا وسياقًا معيّنًا أو ظروفًا خاصّة يمكن في إطارها تصنيف الألفاظ المدرجة أدناه (من حيث الغاية) ضمن نوع التعريف المذكور أمامها؟ اذكر السبب فيما لو كانت الإجابة بالسلب، واذكر ذلك النصّ أو تلك الظروف فيما لو كانت بالإيجاب:

1ـ الأمر (المعجميّ). 2ـ الأمر (الوضعيّ). 3ـ الأمر (التدقيقيّ).
4ـ الأمر (الحقيقيّ). 5ـ الماء (التدقيقيّ). 6ـ الماء (الإقناعيّ).
7ـ الماء (المعجميّ). 8ـ الماء (الحقيقيّ). 9ـ الذكاء (المعجميّ).
10ـ الذكاء (النظريّ).

وـ تشكّل مجاميع اللغة العربيّة أحد أهمّ مصاديق التعريف الوضعيّ البارزة، حيث يُصار فيها إلى البحث عن المفردات العربيّة المناسبة لتحلّ محلّ المفردات الأجنبيّة المعادلة لها. وهنا سنأتي على ذكر بعض ما صادقت عليه هذه المجاميع لاستخدامها بدلًا من المقابل الأجنبيّ. حدّد في ما يأتي مصداق المفردة العربيّة الجديدة من حيث حالات التعريف الوضعيّ الأربع المذكورة آنفًا (اللفظ الجديد، المدلول الجديد... إلخ.

1ـ أب تو ديت: مُحدَّث. 2ـ أرشيف: ربيدة. 3ـميكروفون: مِصْدَح.
4ـ سوبسيد: دعم حكوميّ. 5ـديكور: تزيين داخليّ. 6ـ تِست: اختبار.
7ـ بروجكتر: جهاز إسقاط. 8ـ إديت: تحرير. 9ـ إديتور: مُحرِّر.
10ـ هليكوبتر: مروحيّة. 11ـ كُوبُون: قسيمة. 12ـ بريك: مِكبح.

ز- ضع أو اكتشف لكلّ لفظ أجنبيّ أدناه، معادلًا باللغة العربيّة:

1- **فانتازي**: (غير مألوف، غير عاديّ، غير ضروريّ).

2- **إسكورت**: (فريق يرافق الشخصيّات السياسيّة والحكوميّة إجلالًا لهم أو لحمايتهم).

3- **جارد**: (جماعة مسلّحة تتولّى حراسة مكان أو مسؤول أو تشارك في إقامة الحفلات الرسميّة).

4- **بديجارد**: (الحارس الشخصيّ).

5- **كوبون**: (إعانة غير نقديّة لتسلّم السلع، تمنحها الحكومة للموظّفين على شكل أوراق مطبوعة).

6- **ژتون**: (كرة معدنيّة أو بلاستيكيّة أو ورقيّة تُستخدم في المعاملات الداخليّة لمكان ما؛ نحو: المطعم، والجامعة... إلخ.

7- **فيش**: (ورقة تُعطى للمشتري مقابل تسديد مبلغ السلعة ولها رصيد ماليّ).

8- **فاكتور**: (ورقة تحتوي على قائمة السلع المبيعة وأسعارها، يقدّمها البائع للمشتري).

9- **كابل**: (أسلاك عدّة مفتولة مغطّاة أو غيرمغطّاة لنقل التيّار الكهربائيّ أو لرفع الأثقال).

ح- **أوّلًا**: عرّف كلًّا ممّا يأتي من الألفاظ بالأنواع الثلاثة للتعريف المصداقيّ إن أمكن. **ثانيًا**: اشرح سبب عدم قبول بعض الألفاظ للتعريف بأحد المناهج الثلاثة المذكورة. **ثالثًا**: اذكر الإشكاليّات المحتملة لتعاريفك نظرًا إلى قيود التعاريف المصداقيّة:

1- سيجارة، 2- التصوير الفوتوغرافيّ، 3- الدولة، 4- الدمعة.

ط- قارن بين التعريف الضمنيّ والتعريف النصّيّ ذاكرًا الشبه والفرق بينهما.

ي- استبدل التعاريف الإقناعيّة أدناه بالتعريف غير الإقناعيّ، والتعاريف غير الإقناعيّة بالتعريف الإقناعيّ:

1- **السجود**: هو الوضع الذي تقع فيه الجبهة، والكفّان، ورأسا الركبتين، ورأسا إبهامي القدمين على الأرض.

2- **الموت**: طيران طائر الروح من قفص الجسم والتحليق إلى ما لا نهاية.

3- **التوبة**: الندم على الأعمال الماضية، والسعي لتداركها، والسير في الطريق الصحيح.

4- **الذاكرة**: القدرة على حفظ المعلومات.

5- **الصلاة**: إظهار العبوديّة للمحبوب والانقطاع عمّا سواه.

ك- عرّف كلًّا ممّا يأتي من الألفاظ التي عُرّفت بالأسلوب الضمنيّ، بأسلوب آخر، وعرّف كلّ لفظة عُرّفت بأساليب أخرى، بالأسلوب الضمنيّ:

1- لتسجيل الاسم: يلزم اصطحاب نسخة عن «إخراج القيد» (إفادة عن الهويّة).

2- الموسيقى: هي علم تركيب الأصوات وفنّ عرضها، بحيث تطيب للسامع.

3- لم يقبل حكّام المسابقة رقمه القياسيّ لتعاطيه المنشّطات.

4- فلتر: أداة للتصفية.

5- يتوجّب على الباعة أن يلصقوا تيكت على كافّة سلعهم.

6- الإعلانات: نشر الآراء أو المعلومات أو الإشاعات من أجل تغيير الرأي العامّ.

7- التوابل: نتاجات نباتيّة تُستعمل لتنكيه الطعام.

ل- عرّف كلًّا من الحروف والمعاني الحرفيّة الآتية بأسلوبَي المنهج النصّي:

1- مِن، 2- مع، 3- إلى، 4- لأنّ، 5- خلال

م- هل يمكن تعريف الألفاظ الآتية من خلال الأساليب المقترحة المذكورة أمامها؟ إذا كانت الإجابة «لا»، فلماذا؟ وإذا كانت «نعم»، فما هو التعريف الذي تقترحه أنت؟

1- البوّاب (سلسلة القيود، الإرجاع إلى المفردات).

2- الفطرة (ضمنيّ، العدّ الفرديّ).

3- الكنيسة (التعريف بالضدّ، سلسلة القيود).

4- الدمعة (تشبيهيّ، التعريف بالعناصر).

5- الإرهاب (ضمنيّ، مرادف).

6- الشارع (نصّيّ، عامّ وخاصّ).

7- كرة القدم (الإرجاع إلى المفردات، العدّ الفرديّ).

8- الإبداع (إشاريّ، تشبيهيّ).

9- أولتيماتوم (مرادف، سلسلة الأوصاف).

10- الكبريت (إشاريّ، التعريف بالضدّ).

ن- في كلّ من الألفاظ الآتية، عيّن **أوّلًا**: ما هو منهج التعريف؛ **وثانيًا**: أيّ من قواعد التعريف يُحتمَل أنها لم تُراعَ؟

1- الباطون: إحدى أفضل موادّ البناء التي صنعها الإنسان.

2- القلب: محرّك الجسم.

3- السكّر: يُسمّى كلّ من الغلوكوز، والسكروز، واللاكتوز، والفركتوز «السكّر».

4- الماسونيّة: جماعة سرّيّة في بعض الدول.

5- راديو أكتيف: مادّة لها إشعاعات ذرّيّة.

6- الإيكولوجيا: معرفة العلاقة بين الإنسان والبيئة.

7ـ الجدريّ: نوع من الأمراض الجلديّة يسبّبه فيروس.

8ـ [البوغ]: تتكاثر النباتات التي ليست لها زهور بواسطة البوغ.

9ـ الأنسولين: دواء لعلاج مرض السكري.

10ـ البحيرة: كمّيّة من الماء أكبر من البركة.

11ـ البركة: كمّيّة من الماء أصغر من البحيرة.

12ـ الزلزال: هزّة جزء من سطح الأرض.

13ـ الحمّى: ارتفاع حرارة الجسم.

14ـ أولتيماتوم: الإنذار الأخير؛ آخر ما تقترحه دولة على دولة أخرى، وعدم قبوله يسفر عن اندلاع الحرب.

15ـ البوغ: خليّة لتكاثر النباتات التي ليس لها زهور.

16ـ الأنثروبولوجيا: علم الإنسان.

17: العين:  .

18ـ المعدن: مادّة يجذبها المغنطيس.

19ـ العاج: سنّ الفيل.

20ـ السلطة: مركّب من الخيار، والطماطم، والبصل، وورق الخسّ، والخلّ أو ماء الليمون.

21ـ الكتاب: غذاء الروح.

22ـ حمار الطاحونة: حمار يدير الرحى.

23ـ البطريق: الطائر السبّاح.

24ـ الكنيسة: بناء يقصدها النصارى للدعاء والعبادة.

25ـ الخان: منزل القوافل؛ منشأة كان أفراد القافلة يتوقّفون عندها خلال سفرهم للاستراحة والاستجمام.

26ـ العمل: الاشتغال مقابل مبلغ من المال.

27ـ اللهيب: جمرة النار.

28ـ المشاة: ضدّ الخيّالة.

29ـ الماء: سائل يغلي عند 100 درجة مئويّة ويتجمّد عند درجة الصفر المئويّ.

30ـ الماء: H_2O.

31ـ الماء:  .

32ـ الماء: السائل الرافع للعطش.

33ـ الماء: سائل لا لون له، ولا رائحة، ولا طعم.

34ـ الاقتصاد: علم يبحث الظواهر الاقتصاديّة.

35ـ الفاكهة: تفّاح، وكمّثري، وخوخ، ومشمش... إلخ.

36ـ دماوند: أعلى قمم إيران.

37ـ الجبيرة: قال الطبيب إنه «يمكنني فكّ الجبيرة عن رجلي بعد مرور يومين».

38ـ الصحّة: عدم المرض.

39ـ التلفون: الهاتف.

40ـ الصرح: القصر العالي.

41ـ السلّ: مرض معدٍ.

س- راجع معجمًا أحاديّ اللغة (عربيّ-عربيّ، إنجليزيّ-إنجليزيّ... إلخ، وحاول **أوّلًا**: أن تجد أنموذجًا لكلّ أسلوب من أساليب التعريف، في المعجم؛ و**ثانيًا**: انقد خمسة من تعاريف المعجم، مستعينًا بقواعد التعريف اللفظيّ. (ملاحظة: اكتب اسم المعجم اللغويّ وترجم الكلمات

غير العربيّة والتفت إلى أن المعاجم اللغويّة التي قد أُلِّفت للمبتدئين ستساعدك أكثر).

ع- عيّن الأوصاف الذاتيّة والأوصاف العرضيّة المذكورة لكلّ ماهيّة من الماهيّات الآتية:

1- المثلّث (ذو زوايا داخليّة تعادل 180، متساوي الأضلاع، قائم الزاوية، ذو ثلاثة أضلاع، شكل).

2- الذهب (صلب، أصفر، عيار 18، ثمين، معدن، موصل).

3- الكلب (عقور، حيوان، مسعور، عاوٍ، ذو حواسّ، ذو حركة، ذو أنياب حادّة).

4- الرقم (زوجيّ، كمّيّة، ذو جذر، ذو مجذور).

5- اللون (نوعيّة، غامق، مرئيّ، عرض، أخضر).

ف- ميّز المفاهيم المستغنية عن التعريف (الحقيقيّ)، والمفاهيم القابلة للتعريف، والمفاهيم غير القابلة للتعريف ذاكرًا السبب:

1- الله. 2- الوجود. 3- الدائرة. 4- الحجر.

5- الثقيل. 6- الرقم. 7- العدم. 8- الزوج.

9- المحال. 10- النحل.

***

3ـ الفكر في نطاق التصديقات

3ـ 1ـ الجملة والقضيّة

تمتاز موضوعات هذا الفصل بالأهمية البالغة قياسًا لما مرّ علينا في الفصل السابق حول التفكير في نطاق التصوّرات والمفاهيم؛ وذلك لأننّا نواجه هنا الجمل أو القضايا. وتدخل الجمل أو القضايا في دائرة البحث المنطقيّ من أجل معرفة كيفية الوصول إلى المدعّى المجهول من خلال تصديق أو تصديقات معلومة، واستنتاجه منها.

وكما يقال في علوم اللغة فإنّ للجملة صيغًا مختلفة، منها على سبيل المثال:

الجملة الخبريّة: «الإنسان عجول».

والجملة الأمريّة: «اقرأ ما شئت من الكتب».

والجملة الاستفهاميّة: «هل سافرتَ يومًا إلى بغداد؟».

والجملة الدالة على التمني: «ليتني لم أتفوّه بتلك الكلمة!».

والنقطة المهمّة التي نسترعي الانتباه إليها طوال هذا الفصل أنّ الاستنتاج المنطقيّ هنا، لا يجري إلا في نطاق الجُمَل الخبريّة، ولا تدخل

سائر صيغ الجُمَل في هذا النطاق أساسًا[1]. وكما أشرنا في الفصل الأوّل، فإنّ التصديق يعني حكم الذهن بوجود نسبة بين أمرين. فلو جرى هذا الحكم الذهنيّ على اللسان ظهر على صيغة جملة خبريّة.

وهنا نضيف: صحيح أنّ كلّ تصديق يظهر عند الإفصاح عنه في حُلّة جملة خبريّة، لكنّ الذي يجب الالتفات إليه أنّ هذا لا ينفي الفرق بين مصطلحي «التصديق» و«الجملة الخبريّة»، فهما لا ينطويان على مصداق مشترك دومًا؛ **فأوّلًا**: يمكن لنا أن نتصوّر حالة يُعبَّر فيها عن تصديق واحد بجملتين أو أكثر (وحدة التصديق وتعدّد الجملة)، مثال ذلك: «الكلب أصغر من الفيل» ≡ «الفيل أكبر من الكلب» ≡ «فيل از سگ بزرگتر است» ≡ «Elephant is bigger than dog». **وثانيًا**: يمكن لنا أن نعثر على حالات يُدرك فيها من الجملة تصديقان أو أكثر (وحدة الجملة وتعدّد التصديق)؛ مثال ذلك قول الشاعر:

حظيتَ يا عود الأراك بثغرها ... ما خفت منّي يا أراكُ أراكَ
لو كان غيركَ يا سِواكُ قتلتُهُ ... ما فاز منها يا سِواكُ سِواكَ

أو قوله:

يا عاذلي فيه قلْ لي ... إذا بَدَا كَيْفَ أَسْلُو
يمُرُّ بي كل وقْتٍ ... وكلَّما مرَّ يحلُو

ويكمن الفرق بين «التصديق» و«الجملة» في اختلاف عالميهما؛ ففي حين يتعلّق التصديق بعالم الذهن، تتعلّق الجملة بعالم اللغة. ومن هنا، يجب الانتباه إلى أنّ قضيّة «الصدق والكذب» ـ التي سوف نشير إليها لاحقًا ـ ترتبط أساسًا بالتصديق. أمّا الجملة فتنقسم في الوهلة الأولى إلى قسمين: «مفيدة» و«غير

---

(1) ثمة منطق مدوّن خُصّصت أبحاث فيه للجمل غير الخبريّة؛ كمنطق الجمل الأمريّة الذي يُعرف أيضًا باسم «منطق التكاليف» أو «deontic logic».

مفيدة»، والمفيدة تكون على ضربين: خبريّة وإنشائيّة. والجملة الخبريّة فقط ـمن حيث كونها مبيّنة للتصديقـ هي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب.

وكما أسلفنا فإنّ المناط في التعرّف إلى الجملة الخبريّة من سائر صيغ الجمل الأخرى هو احتمالها للصدق والكذب؛ فمثلًا: لا يمكن للجملة التي تقول: «التزموا الهدوء» أن تعدّ ممّا يحتمل الصدق والكذب؛ لكنّ الجمل الآتية تحتمل الصدق والكذب:

ـ الطقس عاصف.
ـ للجدار آذان.
ـ النجوم تومض.

وكما لاحظنا، فإنّ للجمل الخبريّة أقسامًا مختلفة من حيث المضمون والشكل والمظهر، بيد أنّه يمكن الإشارة إليها جميعًا في إطار عامّ هو: «س هو ص». فاستخدام هذا الإطار العامّ في الجمل الخبريّة من شأنه التسهيل في تطبيق القواعد المنطقيّة، مضافًا إلى دقته الكافية؛ فعلى سبيل المثال، نشير إلى جملة: «للجدار آذان» بجملة: «الجدار له آذان». ويصطلح على تسمية هذا النوع من الجمل في هذا الإطار بـ«القضيّة». وهنا يتحتّم التنويه بنقطتين:

أوّلًا: يجب التنبّه في قضيّة «س هو ص» إلى أنّها «قضيّة بسيطة»[1]، يمكن لها أن تكوّن قضايا مركّبة؛ كقولك: «إذا كان س هو ص، فإنّ ع هو ج».

ثانيًا: إنّ لهذه القضيّة البسيطة (أي «س هو ص») ركنًا أساسيًّا يمكن على أثره ـمن خلال إيجاد تغييرات وجيزةـ انتزاع أشكال أخرى للقضية.

ومن الضروريّ ـقبل البدء في شرح أشكال القضيّة البسيطة والمركّبةـ أن نسلّط مزيدًا من الأضواء على تركيبة القضيّة وأركانها.

(1) تُعرف القضيّة البسيطة في المصادر المنطقيّة التقليديّة باسم «القضيّة الحمليّة».

3ـ 1ـ 1ـ أركان القضيّة البسيطة

تتكوّن قضيّة «س هو ص» من ثلاثة أجزاء:

1ـ «س»: وهو ما يدور الحديث عنه ويصدر الحكم عليه، ويسمّى «الموضوع» (Subject).

2ـ «ص»: وهو ما يبيّن حكمنا وموقفنا إزاء «س»، ويسمّى «المحمول» (Predicate).

3ـ «هو»: وهو ما يُصطلح على تسميته بـ«الرابط» (Copula)، ودوره في الجملة بيان علاقة الموضوع بالمحمول؛ حيث ينقلهما من وضعهما كمفهومين مستقلّين إلى حكم أو تصديق بالجملة الخبريّة.

3ـ 1ـ 2ـ نقاط حول الرابط

أوّلًا: يمكن للرابط علاوةً على دلالته على زمن الحال أن يدلّ على الماضي أو المستقبل؛ كما لو قيل مثلًا: «كان الطقس عاصفًا»، أو «سيصبح الطقس عاصفًا».

ثانيًا: يمكن للرابط أن يكون موجبًا كما في المثالين السابقين، أو سالبًا كما لو قيل مثلًا: «ليس الطقس عاصفًا». ويسمّى السلب والإيجاب اصطلاحًا بـ«كيف» (Quality) القضيّة.

ثالثًا: القضيّة الموجبة (Affirmative) قضيّة يكون رابطها موجبًا، والقضيّة السالبة هي تلك التي تحمل رابطًا سالبًا (Negative).

3ـ 1ـ 3ـ نقاط حول الموضوع والمحمول

أوّلًا: يسمّى الموضوع والمحمول في كلّ قضيّة باسم «الحدّ» (Term).

ثانيًا: قد يكون موضوع القضيّة أو محمولها أحيانًا لفظًا أو مفهومًا مفردًا،

كما في الأمثلة التي مرّت، وقد يكون الموضوع أو المحمول لفظًا أو مفهومًا مركّبًا من الممكن إرجاعه إلى المفرد؛ أي يمكن لنا في تلك الحالات الخاصّة إدراجها تحت إطار: «س هو ص»؛ كما في قولك مثلًا: «صدق الذي قال: الصبر مفتاح الفرج» ≡ جملة: «الصبر مفتاح الفرج» «صادقة» ≡ «س هو ص».

ثالثًا: قد يكون الموضوع أو المحمول مفهومًا موجبًا، مثل: «العلم نور»، وقد يكون الموضوع أو المحمول سالبًا، مثل: «اللاعالم غير مهذّب». ويُعرف السلب والايجاب في الموضوع والمحمول من أدوات السلب والنفي، مثل: «لا» و«غير» وما إلى ذلك. وعليه، فإنّ مفاهيم مثل: «لاعالم»، و«غير ممكن»، و«غير مهذّب» مفاهيم «سالبة» أو «معدولة»، كما تشكّل مفاهيم أخرى مثل: «الجاهل»، و«المستحيل»، و«الوقح»، مفاهيم «موجَبة» أو «محصَّلة»[1]. ولا يخفى أنّ إيجاب القضيّة أو سلبها يعود إلى وضع الرابط فقط، ولا تأثير للسلب أو الإيجاب الذي يطال الموضوع أو المحمول في ذلك؛ فمثلًا، تُعدّ قضيّة «الدنيا غير وفيّة» موجبة، بينما تُصنّف قضيّة «الدنيا ليست بوفيّة» على أنها سالبة.

رابعًا: المحمول في القضيّة مفهوم كلّيّ دومًا إلا في القضايا الاتحاديّة (كما في: ذاك زيدٌ). ومثال ذلك قولك: «المتنبّي كوفيّ المولد»، أو: «الخفّاش ليس بحيوان بَيوض». أمّا موضوع القضيّة فمن الممكن أن يأتي بحالات مختلفة تتسبّب في ظهور أنواع عدّة من القضايا نتطرّق إليها في ما يأتي من أبحاث.

3- 1- 4- أنواع القضيّة البسيطة

تقدّم أنّ موضوع القضيّة هو ما يدور الحديث عنه ويصدر الحكم عليه. وقد يكون موضوع القضيّة أمر متعلّق بعالم اللغة، أو بعالم الذهن، أو بالعالم الخارجيّ. وبتعبير آخر: من الممكن أن يكون المقصود بقولنا: «س هو ص»

---

(1) إذا كان موضوع القضيّة مشتملًا على أدوات السلب تسمّى القضيّة «معدولة الموضوع»، أما إذا كان السلب في المحمول فتسمّى «معدولة المحمول».

إحدى الحالات الثلاث الآتية:

أوّلًا: «لفظ س هو ص»؛ ومن أمثلة ذلك أن يُقال:

* «أحمد» يتكوّن من أربعة أحرف.
* «شكوى المدّعي» تركيب إضافي.
* «الفعل» اسمٌ.
* «عِطْر» على وزن فِعْل.

وفي هذه القضايا نجد أنّ كلًّا من «أحمد» و«شكوى المدّعي» و«الفعل» و«عطر» يشغل موقع الموضوع في القضيّة، وقد صدر حول كلّ منها حكم؛ ولهذا من الأرجح إدراج هذا الموضوع بين مزدوجين «».

ثانيًا: «مفهوم س هو ص»؛ ومن أمثلة ذلك أن يُقال:

* غارُ حراء جزئيّ.
* الجزئيّ كلّيّ.
* ليس الحيوان أعمّ من الجسم.
* ليس للجبل الذهبيّ مصداق.

وفي هذه القضايا نجد أنّ كلًّا من «غار حراء» و«الجزئيّ» و«الحيوان» و«الجبل الذهبيّ» يشغل موقع الموضوع في القضيّة؛ لكنّنا -وبالنظر إلى الأحكام الصادر في القضيّة حيال تلك الموضوعات- نفهم أنّ المقصود في كلّ قضيّة هو «مفهوم» الموضوع المشار إليه؛ وليس شيئًا آخر. وهذه هي القضايا التي تُسمّى «القضايا الطبيعيّة».

ثالثًا: «مصداق س هو ص»؛ ومن أمثلة ذلك أن يُقال:

* قِمّة إيفرست مغطّاة بالثلوج.

* لا يشكو زيدٌ من أيّ داء.
* السلحفاة حيوانٌ برمائيّ.
* بعض الشُبّان طائشون.

وفي هذه القضايا نجد أنّ كلًّا من «قمّة إيفرست» و«زيد» و«السلحفاة» و«بعض الشُبّان» يشغل موقع الموضوع في القضيّة. والمقصود في جميعها المصداق أو المصاديق التي ينطوي عليها ذلك الموضوع المنظور. ويمكن تصنيف هذه القضايا على قسمين أساسيّين:

1ـ القضايا التي موضوعها مفهوم جزئيّ.

2ـ القضايا التي موضوعها مفهوم كلّيّ.

وإذا ما راجعنا الأمثلة أعلاه لوجدنا أنّ موضوع القضيّتين الأولى والثانية مفهوم جزئيّ، ويُصطلح على هذا النوع من القضايا ـالتي يُقصد فيها مصداق الموضوع ويكون الموضوع فيها جزئيًّا، يدلّ عليه اسم خاصّ أو ضميرـ اسم «القضايا الشخصيّة» (Singular proposition). ومن هنا، يمكن اعتبار القضايا التي يُقصد فيها «لفظ» الموضوع ـمثل: «العِطْر على وزن الجِسْر»ـ في عِداد القضايا الشخصيّة؛ لأنّ مآل كلامنا أنّ «هذا اللفظ كذا وكذا».

وأمّا القضايا التي موضوعها مفهوم كلّيّ، ويستعمل المفهوم للإشارة إلى المصاديق، فتكون على قسمين: مُهمَلة ومُسوَّرة؛ أمّا القضيّة المهملة (Indefinite proposition) فهي القضيّة التي لم تحدّد فيها كمّيّة (Quantity) مصاديق الموضوع وعدد أفراده؛ فليس من الواضح فيها أنّ الحكم يشمل جميع أفراد الموضوع أو يقتصر على بعضهم؛ كما في قولك مثلًا:

* المطاعم المتواجدة على قارعة الطرق ليست صحّيّة.
* دخل الطلبة إلى صفوفهم.
* المعدن موصل للكهرباء.

وأمّا القضيّة «المسوّرة» (Quantified proposition) ـأو ما قد تسمّى «المحصورة»ـ فهي قضيّة أفراد موضوعها واضحة الكمّيّة، وقد صُرّح فيها بشمول الحكم لجميع أفراد الموضوع أو بشموله لبعض منهم. ويشار إلى الكمّ في هذا النوع من القضايا بألفاظ، مثل: «جميع»، و«كلّ»، و«كافّة»، و«أيّ»، أو مثل: «بعضُ»، و«مقدارٌ من»، و«جانبٌ من»، وما إلى ذلك. وهي ما يُطلق عليها «سور القضيّة» (Quantifier). أمّا الطائفة الأولى[1] كما في قولك مثلاً: «كلّ مسلمٍ موحِّد»، أو «جميع البوذييّن نباتيّون»، فتُسمّى بالقضايا الكلّيّة (Universal propositions). وأمّا الطائفة الثانية[2] كما في قولك مثلاً: «بعض المعلّمين حادّون»، أو «بعض النباتات سامّة»، فتُسمّى بالقضايا الجزئيّة (Particular propositions).

هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ القضيّة المسوّرة هي أكمل أنواع القضايا وأدقّها، وهي تُستعمل في جميع العلوم، وهو ما يُفسّر اهتمام المنطق بها.

ونشير هنا أيضًا إلى أنّ القضيّة المسوّرة ـسواء الكلّيّة منها أو الجزئيّةـ يمكن أن تكون موجبة أو سالبة. وبالتالي، يمكن تصوّر الأقسام الأربعة الآتية كنماذج أساسيّة لأنواع القضايا المنطقيّة البسيطة:

1ـ «كلّ س ص»: وهي قضيّة موجبة كلّيّة، مثل: «كلّ لاعبي السلّة طوال القامة».

2ـ «لا شيء من س ص»: وهي قضيّة سالبة كلّيّة، مثل: «لا شيء من المُسكِر بنافع».

3ـ «بعض س ص»: وهي قضيّة موجبة جزئيّة، مثل: «بعض الفلاسفة شعراء».

---

(1) أي: ما يسوّر بألفاظ، مثل: «جميع»، و«كلّ»، و«كافّة»، و«أيّ»، أو ما شاكل ذلك.

(2) أي: ما يسوّر بألفاظ، مثل: «بعضُ»، و«مقدارٌ من »، و«جانبٌ من»، وما إلى ذلك.

4- «بعض س ليس ص»: وهي قضيّة سالبة جزئيّة، مثل: «بعض الطلبة ليسوا بمجتهدين».

3- 1- 5- القضايا المركّبة

ينحصر كلّ ما أوردناه حتّى الآن بالقضايا البسيطة. وهي التي لا يمكن اختزالها بقضايا أصغر. ومن أجل الحصول على «قضيّة مركّبة» يكفي أن تولّف بين قضيّتين أو أكثر. ولا يخفى أن القضايا المركّبة لها استعمالات كثيرة ضمن أشكال الاستدلال، نكتفي هنا بتقديم بعض أنماطها:

أوّلًا: التركيب العطفيّ (Conjunction): والمقصود به تركيب قضيّتين باستخدام حرف العطف «و» مثل قولك:

* الطقس غائمٌ والجوّ باردٌ.
* كلّ طالب في الدكتوراه حائز على شهادة الماجتسير، وكلّ حائز على شهادة الماجتسير يستطيع التحدّث بلغتين.

وفي بعض الأحيان قد تدمج التركيبات العطفيّة في قضيّتين تحملان كلمات مشتركة، لترد في صيغة قضيّة واحدة؛ كقولك مثلًا: «أفلاطون وأرسطو يونانيّان»، وهي اختزال لقضيّتين؛ هما: «أفلاطون يونانيّ»، و«أرسطو يونانيّ». أو قولك مثلًا: «كان ابن سينا طبيبًا وفيلسوفًا»؛ وهي تعادل القضيّتين: «كان ابن سينا فيلسوفًا»، و«كان ابن سينا طبيبًا».

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ حرف العطف «و» لا يُحصر استعماله للعطف بين جملتين فقط؛ فيُستخدم -أحيانًا- للعطف بين اسمين، مثل: «حميد وسعيد أخَوَان»؛ وهذه القضيّة بسيطة لا يمكن تبديلها إلى تركيب عطفيّ.

ومن الطبيعيّ والممكن أن يتكوّن التركيب العطفيّ من ثلاث قضايا أو أكثر، ومثاله:

* أنا أستاذ جامعيّ، ووالدي عامل، وأخي طالب.

* سعدي وحافظ وملّا صدرا إيرانيون.

* القرآنُ الكريمُ نورٌ لا تُطفأ مصابيحه، وسراج لا يخبو توقّده، وبحرٌ لا يُدرك قعره، ومنهاجٌ لا يضلّ نهجه.

ثانيًا: التركيب الفصليّ (Disjunction)[1]: وهو حصيلة تركيب قضيّتين يفصل بينهما حرف العطف «أو»؛ كما في قولك مثلًا:

* الطقس باردٌ أو الجوّ ممطرٌ.

* هذا الجسم معدنيّ أو هذا الجسم خشبيّ.

وكما كان الحال في التركيب العطفيّ، يمكن هنا دمج تركيبين فصليّين في قضيّة واحدة لوجود كلمات مشتركة؛ فمثلًا يمكن دمج القضيّة المركبة الأخيرة وإعادة صياغتها بالقول: «هذا الجسم إمّا أن يكون معدنيًّا أو خشبيًّا».

وخلافًا للتركيب العطفيّ، فلا ينطوي التركيب الفصليّ بين قضيّتين على معنى واحد؛ لأنّ معنى التركيب الفصليّ قد يشير -أحيانًا- إلى صحّة إحدى القضيّتين دون الأخرى. وبعبارة ثانية: إذا كانت إحدى القضيّتين صحيحة فهذا يعني أنّ القضيّة الأخرى غير صحيحة قطعًا. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

* هذا العدد إمّا زوج أو فرد.

* يوم الغد إمّا يوم الجمعة وإمّا ليس بيوم الجمعة[2].

وقد يشير التركيب الفصليّ -أحيانًا- إلى أنّ إحدى القضيّتين صحيحة

(1) تُسمى القضية الحاصلة من هذا التركيب في المنطق التقليدي «القضية الشرطية المنفصلة».

(2) تسمّى هذه القضايا في المنطق التقليديّ «المنفصلة الحقيقيّة» (Exclusive disjunctive proposition).

على أبعد تقدير، ولعلّ القضيّتين معًا غير صحيحتين؛ كما في قولك مثلًا:

* قميصه إمّا أبيض أو أزرق.

* ذلك الشبح البعيد إمّا شاة أو حجر[1].

وأخيرًا: يمكن للتركيب الفصليّ أن يشير إلى صحّة إحدى القضيّتين على أقلّ تقدير، وربّما إلى صحّة كليهما؛ كما في قولك مثلًا:

* السبب في عدم الإنجاب إمّا الرجل أو المرأة.

* الإنسان الشرّير إمّا أن يضرّ بنفسه أو بالآخرين[2].

ومن الممكن أن يتكوّن التركيب الفصليّ من ثلاث قضايا أو أكثر، مثل: «هذا الشكل إمّا مثلّث أو مربّع أو دائرة أو..».

ثالثًا: التركيب الشرطيّ (Conditional proposition): وهو حصيلة تركيب قضيّتين نحكم فيها بصحّة القضيّة الأولى في فرض صحّة القضيّة الثانية[3]، كما لو قلت مثلًا:

* إذا ازداد هطول الثلج تُعطّل المدارس.

والملاحظ أنّنا حكمنا بتحقّق عطلة المدارس في حال ازدياد هطول الثلج.

وتسمّى القضيّة التي تأتي بعد حرف الشرط «إذا» وما شابهها في التركيب الشرطيّ بـ«المقدّم» (Antecedent)، أمّا القضيّة الثانية التي تلي المقدّم وتقع جوابًا للشرط فتسمّى «التالي» (Consequent /Successor). ويُطلق على

---

(1) تسمّى هذه القضايا في المنطق التقليديّ «المنفصلة مانعة الجمع» (Disjunctive proposition).

(2) تسمّى هذه القضايا في المنطق التقليديّ «المنفصلة مانعة الخلوّ» (Inclusive disjunctive proposition).

(3) وتسمّى هذه القضايا في المنطق التقليديّ «القضيّة الشرطيّة المتّصلة».

الحرف «إذا» أو غيره من الألفاظ الدالّة على الشرط ـ مثل: «لو» أو «إنْ» وما شاكلهما ـ «حروف الشرط» أو «أدوات الشرط» (Conditional connective).

والأساس في التركيب الشرطيّ الحكم على صحّة القضيّة الثانية بافتراض صحّة القضيّة الأولى؛ فيجب الانتباه إلى أنّ من الممكن خلوّ القضيّة الشرطيّة من أدوات الشرط مع وجود علاقة شرطيّة بين القضيّتين؛ كما في قولك مثلًا:

* تتحرّك، أُطلق النار فورًا ≡ إذا تحرّكت فسأطلق النار فورًا.
* سأذهب من هنا شئتَ أم أبيتَ ≡ إذا شئتَ فسأذهب من هنا، وإذا لم تشأ فسأذهب من هنا أيضًا.

من جانب آخر، يمكن أن تَضُمَّ جملة ما أداة الشرط دون وجود تركيب شرطيّ؛ كما في قولك مثلًا:

* والله لو كنتُ تفوّهت بهذا الكلام! ≡ لم أتفوّه بهذا الكلام.
* لو كان الربّ ربًّا فسيعاقبه على صنيعه ≡ إنّ الله سيعاقبه على صنيعه.

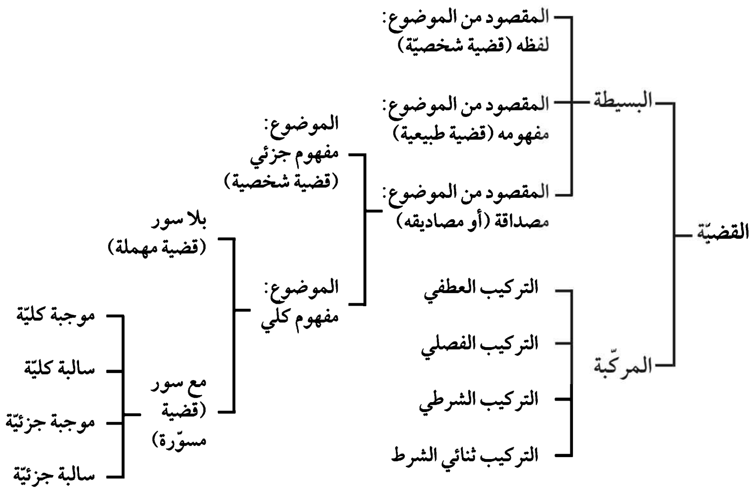
رابعًا: التركيب ثنائيّ الشرط (Biconditional proposition): وهو تركيب مكوّن من مركّبين شرطيّين، يكون المقدّم في المركّب الأوّل، تاليًا في الثاني، والتالي في الأوّل مقدّمًا في الثاني؛ ومثاله:

* إذا أشرقت الشمس كان النهار، وإذا كان النهار أشرقت الشمس.

ويمكن دمج هذين المركّبين الشرطيّين وعرضهما بصيغة تركيب ثنائيّ الشرط بالقول:

* إذا، وفقط إذا أشرقت الشمس كان النهار.

إلى هنا، وقفنا على أنواع القضايا البسيطة والمركّبة، ومن الممكن عرضها بإيجاز في الرسم البيانيّ الآتي:



3- 1- 6- ترجمة جُمل اللغة الطبيعيّة إلى القضايا المنطقيّة

تختلف الجُمل والتعبيرات التي تجري على الألسن في اللغة الطبيعيّة؛ أي: في المحاورات والمحادثات الاعتياديّة -ملفوظةً أو مكتوبةً- في أطرها وتركيباتها عن الأطر والتركيبات في القضايا المنطقيّة، وعادةً ما يشوبها الإبهام، أو الاختصار، أو التعقيد، أو سوء التأويل[1]. ومن جانب آخر، فإنّ القواعد المنطقيّة للاستدلال التي نتناولها في هذا الفصل، لا يتسنّى توظيفها وتنفيذها إلا عند تطبيقها على قضايا المنطق الأساسيّة مع التركيبات المذكورة، وإلا تزايد احتمال الوقوع في الخطإ وارتكاب شتّى ألوان المغالطات.

وطالما أمكن لنا إعادة صياغة مضمون جُمل اللغة الطبيعيّة وترجمة معانيها، ثمّ صبّها في قوالب القضايا المنطقيّة وأطرها، فمن اللازم هنا أن نشير إلى نقاط عدّة من شأنها الإسهام في رفع مستوى الدقة في توظيف القوانين المنطقيّة وتطبيقها، وكذا المساعدة على تحويل جُمل اللغة الطبيعيّة وترجمة

(1) في المنطق التقليديّ، تسمّى الجُمل التي لم تدخل إطار قضايا المنطق الأساسيّة وقواعدها «القضايا المنحرفة».

معانيها إلى قضايا منطقيّة:

أوّلًا: القضيّة المهملة: ترد غالبيّة القضايا في اللغة الطبيعيّة بصورة مهملة ومن دون سور، وإن كانت مسوَّرة في الأصل. فإذا أردنا مزيدًا من الدقّة، تحتّمَ إضافة السور المحذوف إلى القضيّة. وهنا، يجب تحديد القضيّة من حيث الجزئيّة والكلّيّة في الأصل:

* الذهب أصفر ≡ كلّ ذهب أصفر.
* مرضى الطاعون موبوؤن ≡ بعض مرضى الطاعون موبوؤن.
* الأطفال مرحون ≡ كلّ الأطفال مرحون.
* الناس في هذه المدينة بخلاء ≡ بعض الناس في هذه المدينة بخلاء.

أمّا إذا لم نعلم بأنّ أصل القضيّة كلّيّ أو جزئيّ، فيجب أن نبني على أنه جزئيّ:

* دخل الطلبة قاعة الدرس ≡ بعض الطلبة دخلوا قاعة الدرس.

ثانيًا: السور غير المتداول: يُستعمل السور الكلّيّ بصيغ: «كلّ»، و«جميع»، و«لاشيء من»، وما إلى ذلك، كما قد يأتي السور الجزئيّ بتعابير: «بعض»، و«قليل من»، وما شاكل ذلك. وفي حال بيان سور القضايا بشكل يتنافى مع الصيغ المذكورة، فيجب عند الترجمة تبديله إلى صيغ السور الأصليّة؛ كما في الأمثلة الآتية:

* مجموعة سيّارات في الورشة ≡ بعض السيّارات في الورشة.
* عامة أولئك الذين يقترعون تفوق أعمارهم السادسة عشرة ≡ كلّ المقترعين هم فوق السادسة عشرة من أعمارهم.
* لا يُكتب الخلود حتّى لإنسان واحد ≡ لا أحدٌ من الإنسان خالد.

ثالثًا: سلب الكلّيّة: القضايا التي ترد بصيغة «ليس أيّ س هو ص»، وإن

كانت سالبةً تتضمّن السور الكلّيّ، غير أنّنا لا يمكن أن نعدّها سالبة كلّيّة؛ لأنّ السور في السالبة الكلّيّة هو: «لاشيء من» لا « ليس أيّ»! فعندما نقول: «ليس أيّ س هو ص» فقد سلبنا كلّيّة القضيّة، وكأنّنا قلنا: «ليس كلّ س هو ص». والقضيّة الأخيرة ـكما سنشير لاحقًاـ تعادل قضيّة «بعض س ليس ص». لاحظ ما يأتي:

* ليس أيّ كتاب مفيد ≡ ليس كلّ كتاب مفيد ≡ بعض الكتب ليست مفيدة.

رابعًا: قيود الزمان والمكان: لو اشتملت الجملة على قيد كلّيّ للزمان أو المكان، مثل: «دائمًا»، «أبدًا»، «قطُّ»، «أينما»، «لن»، وما شاكل ذلك، يظهر هذا القيد كسور كلّيّ لموضوع الزمان والمكان في القضيّة، مثل قولك:

* دائمًا ما يرتدي زيدٌ معطفًا رماديًّا في الاحتفالات ≡ كلّ أوقات الاحتفالات أوقات يرتدي فيها زيدٌ معطفًا رماديًّا.
* لا أكذب أبدًا ≡ لا شيء من الأوقات وقت أكذب فيه.
* أينما تذهب فالموت يلاحقك ≡ كلّ مكان تذهب فيه فهو مكان يلاحقك فيه الموت.

خامسًا: الموصولات: الجُمَل التي تحتوي على موصولات، مثل: «الذي»، «مَن»، «ما»، وما شاكل ذلك، تُترجم بالأشخاص والأشياء الكلّيّة؛ كقولك مثلًا:

* من يسعَ ينجحْ ≡ كلّ من يسعى ينجح.
* يشتري زيدٌ ما يشتهيه ≡ زيدٌ يشتري جميع الأشياء التي يشتهيها.

سادسًا: القضيّة الشخصيّة: يمكن للقضيّة الشخصيّة أن تُستعمل بشكلها الأصليّ، كما يمكن تبديلها إلى قضيّة كلّيّة. وللقيام بهذا نضع أمرًا كلّيًّا يتضمّن مصداقًا واحدًا فقط بدلًا من موضوع القضيّة الجزئيّ؛ كما في قولك مثلًا:

* ذهبَ أحمد إلى البيت ≡ كلّ من كان أحمد هذا ذهبوا إلى البيت.

* هذا القلم ليس على الطاولة ≡ لا شيء ممّن كان القلم هذا على الطاولة.

سابعًا: الحدّ دون الاسم: يجب أن يدلّ كلّ من الموضوع أو المحمول على اسم محدّد؛ ليتبيّن أيّ مقولة من المقولات يندرج تحتها المفهوم المقصود، فلو وردت صفة في الموضوع والمحمول بدلًا من الاسم، فمن الأرجح إدخال الاسم المحذوف إلى تلك الصفة. وهذا يُسهم في الحدّ من الوقوع في المغالطة. لاحظ ما يأتي:

* المصاب بالذهان (Psychosis) مجنون، ومجنون هو عشيق ليلى؛ إذن المصاب بالذهان عشيق ليلى!

ويمكن للحدّ دون وقوع هذه المغالطة، ذكر المحمول الكامل مع الاسم المحذوف في القضيّة الأولى؛ أي أن نقول: « المصاب بالذهان شخصٌ مجنون» بدلًا من قولنا: «المصاب بالذهان مجنون». وكمثال آخر على ذلك قد يُقال:

* الريحان أخضر، والأخضر لون؛ إذن الريحان لون!

وفي هذا المثال أيضًا لو قلنا في القضيّة الأولى: «الريحان نبات أخضر»، لتلافينا الوقوع في هذا الخطإ.

ثامنًا: اللفظ غير الرابط: تقدّمت الإشارة إلى أنّ أداة الربط في القضايا المنطقيّة هي لفظة «هو» وتصريفاتها في العربيّة، أو ما يوازيها في اللغات الأخرى، في حين أن اللغة الطبيعية تنطوي على ألفاظ عدّة ومتنوّعة في هذا المجال. وهنا، من أجل الاحتراز عن الوقوع في الخطإ يجب ترجمة هذه الألفاظ كلّها إلى لفظة «هو». ولأجل القيام بهذه المهمّة يتحتّم الالتفات إلى النقطة السابقة (الحدّ دون الاسم) أيضًا. لاحظ ما يأتي:

* كلّ الإوزّ تجيد السباحة ≡ كلّ الإوزّ [هي] سبّاحة ≡ كلّ الإوزّ [هي] من الحيوانات التي تجيد السباحة.

* كلّ طيور السنونو تهاجر في الشتاء نحو الجنوب ≡ كلّ طيور السنونو [هي] من الحيوانات التي تهاجر نحو الجنوب في الشتاء.

* بعض الطلبة لا يتخرّجون ≡ بعض الطلبة ليسوا [هم] من المتخرّجين.

تاسعًا: تركيب «إلّا إذا كان»: يربط هذا التركيب بين مضمون قضيّتين، وهي تبيّن على النحو الآتي: «القضيّة 1 إلّا إذا القضيّة 2». ويعني هذا التعبير استثناء مضمون القضيّة الأولى من مضمون القضيّة الثانية؛ ولهذا، يمكن لنا في سياق ترجمة هذا التعبير إلى لغة المنطق العمل على النموذجين الآتيين:

* إذا تحقّقت القضيّة 2، لا تتحقّق القضيّة 1.

* إذا لم تتحقّق القضيّة 2، تتحقّق القضيّة 1.

ومثال ذلك أن تقول:

* سنذهب غدًا لتسلّق الجبل إلا إذا كان الطقس ممطرًا ≡:

* إذا كان الطقس ممطرًا لا نذهب غدًا لتسلّق الجبل.

* إذا لم يكن الطقس ممطرًا سنذهب غدًا لتسلّق الجبل.

وفي مثل هذه العبارات تبين القضيّة الثانية أحيانًا أحد الشروط والأسباب التي تحقّق القضيّة الأولى. فدائمًا ما تكون القضيّة الأولى سالبة في هذه الحالة، وتعني أنّ القضيّة الأولى لا تتحقّق إلّا بتحقّق القضيّة الثانية (أي أنّ القضيّة الأولى تبقى سالبة).

مثال ذلك:

* لا تتحرّك السيّارة إلا إذا كانت تحتوي على وقود ≡ إذا لم تحتوِ السيارة على وقود لا تتحرّك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تركيب «إلّا إذا»، أو لفظة «إلّا» قد ترد مع القضيّة الثانية في البداية، ثمّ تليها القضيّة الأخرى مع لفظة «وإلّا»؛ كما في قولك:

* إلّا إذا كان الطقس ممطرًا، وإلّا سنذهب غدًا لتسلّق الجبل ≡ سنذهب غدًا لتسلّق الجبل إلّا إذا كان الطقس ممطرًا.

عاشرًا: لفظة «فقط»: إذا أُضيفت لفظة «فقط» إلى قضيّة «س هو ص» فمن الممكن عدّها معادلة للتركيب العطفيّ القائل: «س هو ص، وغير س ليس ص»؛ كما في قولك مثلًا:

* الله فقط قادر على فعل هذا ≡ الله قادر على فعل هذا، وغيره ليس بقادر على فعله.

* الزئبق هو المعدن السائل فقط ≡ الزئبق معدن سائل، وغيره ليس بمعدن سائل.

وفي حالات كحالة المثال الثاني ـ والتي يكون موضوع القضيّة فيها مفهومًا كلّيًّا ـ يمكن الحصول على قضيّة موجبة كلّيّة؛ وذلك بتبديل موقع الموضوع والمحمول:

* الزئبق فقط هو المعدن السائل ≡ كلّ معدن سائل زئبق.

وقد ترد الجملة المتضمّنة للفظ «فقط» بصورة قضيّة مفادها: «لا شيء غير س هو ص»، وتحمل المعنى ذاته؛ كما في قولك مثلًا:

* لا أحد وليد الكعبة إلا عليّ بن أبي طالب (ع) ≡ عليّ بن أبي طالب (ع) وليد الكعبة فقط.

حادي عشر: الاستثناء: يمكن ترجمة القضايا والجُمل المشتملة على أدوات الاستثناء أو ألفاظه ـ مثل: «باستثناء»، و«دون»، و«غير»، وما شاكل ذلك ـ إلى قضايا منطقيّة باستخدام قاعدة «إلّا إذا كان». لاحظ الأمثلة الآتية:

* كلّ طائر بائض باستثناء الخفّاش ≡ كلّ طائر بائض إلا إذا كان خفّاشًا ≡ إذا لم يكن الطائر خفّاشًا فهو بائض.

كما يمكن ترجمة هذا النوع من الجُمل على النحو الآتي أيضًا:

* كلّ طائر بائض دون الخفّاش ≡ كلّ طائر غير الخفّاش بائض.

ثاني عشر: الغموض التركيبيّ (Syntactic Ambiguity): والمراد به أن تُصاغ عبارة أو جملة بشكل يحتمل أكثر من معنى، ولا تتوافر قرينة يستدلّ بها على غاية المتحدّث. كما لو قيل مثلًا: «لقد خدم الأستاذ التلميذ من حيثُ لا يَعلَم». ففي هذه العبارة قد لا يُفهم المقصود من الذي «لا يعلم»، هل هو الأستاذ أم التلميذ؟! وكذلك قد نجد هذا اللبس عندما يُقال مثلًا: «ليس الطهرانيون مِضيافون كأهل يزد»، فقد يلتبس الأمر على المتلقّي؛ فيتساءل: هل أهل يزد عند المتحدّث مِضيافون أم لا؟!

وسوف نتناول الغموض التركيبيّ ومواقعه المتعدّدة في الفصل (4ـ1) أمّا النقطة الأساسيّة في ترجمة اللغة الطبيعيّة إلى القضايا المنطقيّة فتتركّز في الانتباه إلى موطن هذا الغموض، فلا نستبعد أيّ معنى محتمل للجملة عند غياب القرينة الدالّة على المقصود.

❍ مذاكرة واختبار (6)

أ- كم عدد الجمل في أبيات الشعر الآتية؟ وأيّ هذه الجمل يمكن استعمالها في المنطق؟ ولماذا؟

1- أيها الساقي أبارك لك مجيء العيد، ولا تنسَ كلّ المواعيد التي أعطيت قبل مجيئه.

2- الصدر يحترق من نار القلب شوقًا إلى الأحباب وثمّة نارٌ في هذه الحجرة أحرقت البيت كلّه.

3- يا حافظ لا أحد يعرف الأسرار الإلهيّة فاصمت، ومن المؤهّل لسؤاله عن حوادث الأيام ومجرياتها.

4- على الرغم من أنّي لا أخطر على بال الأحبّة، فلهم منّي ألف سلام.

5- العمر موصول بشعرةٍ فكن حذرًا، التفت إلى نفسك ودع التفكير في الدهر وأحواله.

6- ربّ قومٍ يصلون إلى مقصدهم دون جهدٍ، وربّ محثّي الخطى لا يصلون إلى حيث يبتغون.

7- كل من يحكم عليه في هذه المحكمة يكون ذليلًا مطأطئ الرأس محرومًا.

ب- أيّ الجمل الثنائيّة الآتية تحمل تصديقًا واحدًا (وحدة في التصديق وكثرة في الجملة)؟

1- بغداد أكبر من البصرة / البصرة أصغر من بغداد.

2- مصطفى أستاذ وحميد موظّف / حميد موظّف ومصطفى أستاذ.

3- لقد تصالحا وعادا إلى البيت / لقد عادا إلى البيت وتصالحا.

4- الكتاب المُلقى على الطاولة غلافه أزرق / غلاف الكتاب المُلقى على الطاولة أزرق.

5- رياضة كرة القدم أكثر شعبيّة من المصارعة، والمصارعة أكثر شعبية من

رفع الأثقال / رياضة كرة القدم أكثر شعبيّة من رفع الأثقال.

6ـ هو إمّا يَدرُس اللغة الإنكليزيّة أواللغة الفرنسيّة / هو إمّا يَدرُس اللغة الفرنسيّة أو اللغة الإنكليزيّة.

ج- حدّد أيّ الجمل الآتية تحمل أكثر من تصديق (وحدة في الجملة وكثرة في التصديق)؟

1ـ لم يكن أهل أوروبا عاطفيّين كالأفارقة.

2ـ كان يعمل بمثابرة مع شدّة الإرهاق.

3ـ دائمًا ما يكون الصفّ السابع والأخير من الكراسي محجوزًا من قبل.

4ـ لسانه سيفه.

5ـ يشارك حسن وفريد في حفل الليلة.

6ـ يمكن القول إنّ علم الكلام فلسفة؛ لكنه ليس بعرفان.

7ـ هو يعلم إلى أيّ حدّ يمكن حلب البقرة الواحدة.

د- حدّد أنواع الجمل والقضايا الشخصيّة والطبيعيّة والمهملة في العبارات الآتية:

1ـ الإنسان مخبوء تحت لسانه.

2ـ الإنسان على وزن فِعلان.

3ـ الأسكتلنديّون بخلاء.

4ـ أيها الأسكتلنديّون! لا تكونوا بخلاء!

5ـ لا معنى لخط بطول 3 سنتم.

6ـ يوجد مصداق لمبنى من 100 طابق.

7ـ إفرست أعلى قمّة في العالم.

8ـ لقد ذهبت قيم الثورة أدراج الرياح.

9ـ قيم الثورة أعمّ من قيم الثورة الإسلاميّة.

10ـ كلّ البغداديّين ثمانية ملايين نسمة.

هـ ـ ترجم الجُمل الآتية من اللغة الطبيعيّة إلى قضايا منطقيّة:

1ـ عليّ بن أبي طالب (ع) فقط هو وليد الكعبة.

2ـ هو في ذكر مستمرّ على الدوام.

3ـ ليس كلّ ما يلمع ذهبًا.

4ـ المسؤولون الكبار فقط هم من يمتلكون سكرتارية.

5ـ من عرف نفسه فقد عرف ربه.

6ـ ليست جميع الأفاعي سمّيّة.

7ـ الغالبيّة العظمى في جمهوريّة نيجيريا مسلمون.

و ـ قدّم مثالًا واحدًا لكلّ حالة من الحالات الاثنتي عشرة الواردة في بحث «ترجمة جمُل اللغة الطبيعيّة إلى قضايا منطقيّة» (غير الأمثلة الواردة في النصّ).

ز ـ قدّم مثالين تطبيقيّين لكلّ من الحالات الآتية:

1ـ وحدة في الجملة وكثرة في التصديق.

2ـ وحدة في التصديق وكثرة في الجملة.

3ـ قضيّة شخصيّة.

4ـ قضيّة طبيعيّة.

5ـ قضيّة مهملة.

6ـ قضيّة موجبة كلّيّة.

7ـ قضيّة موجبة جزئيّة.

8ـ قضيّة سالبة كلّيّة.

9ـ قضيّة سالبة جزئيّة.

10ـ تركيب شرطيّ.

11ـ تركيب شرطيّ دون حرف الشرط «إذا» وما يرادفه.

12ـ جملة مشتملة على الحرف «إذا» فاقدة لمعنى الشرط.

13ـ تركيب شرطيّ مزدوج.

14ـ تركيب فصليّ حقيقيّ.

15ـ تركيب فصليّ على نحو مانعة الجمع.

16ـ تركيب فصليّ على نحو مانعة الخلوّ.

❋ ❋ ❋

3- 2- الاستدلال المباشر

ما تطرّقنا إليه حتّى الآن من أشكال القضايا البسيطة والمركّبة، وترجمة جُمل اللغة الطبيعيّة إلى القضايا المنطقيّة، يشكّل بأجمعه مدخلًا تمهيديًّا للولوج في بحث الاستدلال. أمّا المقصود من «الاستدلال» (Reasoning, Argument, Inference) فهو التفكير في نطاق التصديقات؛ أي كيفيّة استخلاص قضيّة جديدة من قضيّة أو من قضايا معلومة عدّة. وتسمّى في الاستدلال كلّ قضيّة من القضايا المعلومة الأوّليّة بـ«المقدّمة» (Premise)، كما تسمّى القضيّة الجديدة المستخلصة بـ«النتيجة» (Conclusion).

وينقسم الاستدلال -في تقسيم عامّ- إلى ضربين: مباشر وغير مباشر:

أمّا «الاستدلال المباشر» (Immediate Inference) فهو استدلال يُسفر عن النتيجة من خلال قضيّة أخرى تُعرف بالمقدّمة؛ ومثاله أن تقول:

* بعض الأوروبيّين مسلمون؛ إذن بعض المسلمين أوروبيّون.

وأمّا «الاستدلال غير المباشر» (Mediate Inference) فهو: استدلال تستخدم فيه أكثر من قضيّة لتكون مقدّمة للاستنتاج؛ كما في قولك مثلًا:

* هذا موظّفٌ، وكلّ موظّف يتمتّع بحقّ التأمين، إذن: فهذا يتمتّع بحقّ التأمين.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ إحدى مقدّمات هذا اللون من الاستدلال قد تحذف أحيانًا؛ ما يوهم بأنّ نتيجته جاءت من جرّاء مقدّمة واحدة؛ كما لو قلنا:

* النحاس من المعادن؛ إذن النحاس موصل كهربائيّ.

لكنّ هذا استدلال غير مباشر؛ وصورته الكاملة بعد تثبيت المحذوف كالآتي:

* النحاس من المعادن، والمعدن موصل كهربائيّ؛ إذن النحاس موصل كهربائيّ.

ونظرًا إلى هذه النقطة المهمّة يجدر بنا ـهناـ أن نقدّم معيارًا واضحًا للتمييز بين الاستدلال المباشر والاستدلال غير المباشر، مضافًا إلى التعريف المقدّم لهما. والمعيار هو: أنه من الممكن في الاستدلال المباشر تغيير مقدّمة القضيّة من حيث الكمّ والكيف، كما يمكن أن يتبدّل موقع الموضوع والمحمول أو أن ينتقضا؛ أي أن نأتي مثلًا بـ«لا س» أو «لا ص» بدلًا من «س» أو «ص»؛ فلو انحصر التغيير في الاستدلال في اختلاف المقدّمة والنتيجة، فسيكون الاستدلال مباشرًا؛ لكن لو حُذف الموضوع أو المحمول وأضيف حدّ جديد، فسيكون الاستدلال غير مباشر؛ كما في قولك مثلًا:

* كلّ سائق بصير؛ إذن لا يوجد أيّ ضرير سائق. (استدلال مباشر)
* هذا طالب في الدكتوراه؛ إذن فهو يحمل شهادة ماجستير. (استدلال غير مباشر)

هذا، وينطوي الاستدلال المباشر وغير المباشر على أشكال وأنواع شتّى، وسوف نلقي بعض الضوء في هذا الفصل على أنواع الاستدلال المباشر.

تتعادل في بعض أنواع الاستدلال المباشر القضيّة الأصليّة مع القضيّة الناتجة من حيث القيمة (الصدق والكذب)؛ بخلاف ما نجده في بعض الأنواع الأخرى، لكن يمكن من خلال صدق القضيّة الأصليّة أو كذبها التثبّت من صدق القضيّة الناتجة أو كذبها. وتكمن فائدة الاستدلال المباشر في هذه النقطة أساسًا؛ لأنه يلزم أحيانًا في الاستدلال أن نضع قضيّة ما بدلًا من القضيّة الأولى، تعادلها أو تختلف معها من حيث القيمة (الصدق والكذب). ويمكن عدّ التغييرات التي قد تنفّذ على القضيّة الأصليّة لاستخلاص قضيّة جديدة، على النحو الآتي:

أوّلًا: التغيير الكمّيّ: وهو يعني تغيير القضيّة الأصليّة إلى جزئيّة عندما تكون كلّيّة، وتغييرها إلى كلّيّة إذا كانت جزئيّة.

ثانيًا: التغيير الكيفيّ: وهو يعني تبديل القضيّة الموجبة إلى السالبة، والسالبة إلى الموجبة.

ثالثًا: تبديل الموضوع والمحمول: وهو يعني القول بـ«ص هو س» بدلًا من قضيّة «س هو ص».

رابعًا: نقض الموضوع أو المحمول: وهو يعني ادخال أداة النفي والسلب على الموضوع أو المحمول؛ كأن نستعيض عن «س» أو «ص» بـ«لا س» أو «لا ص».

3- 2- 1- القلب (نقض المحمول)

أمامنا من أجل قلب القضيّة طريقان: تغيير الكيف ونقض المحمول. والقضيّة الناتجة من هذا الأسلوب ستكون معادلة للقضيّة الأولى من حيث القيمة؛ كما في قولك:

* كلّ طالب في الدكتوراه حامل لشهادة الماجستير ⊣⊢[1] لا طالب في الدكتوراه غير حامل لشهادة الماجستير.
* لا إنسان مخلّد ⊣⊢ كلّ إنسان غير مخلّد.
* بعض الكلاب كلاب صيد ⊣⊢ بعض الكلاب ليست بغير كلاب صيد.
* بعض الرياضيّين ليسوا بمبصرين ⊣⊢ بعض الرياضيّين غير مبصرين.

ويمكن الحصول على مقلوب قضيّة شخصيّة من خلال هذا الأسلوب كالآتي:

(1) هذه العلامة تعني أنّ كلًّا من القضيّتين يمكن لها أن تُستنتج من الأخرى.

* الله عالم ⊣⊢ الله ليس بغير عالم.

3- 2- 2- العكس المستوي

العكس المستوي لقضيّة ما يعادل أصل القضيّة من حيث القيمة. ولاستحصال عكس القضيّة أو معكوسها نغيّر محلّ الموضوع أو المحمول. وهنا، يجب أن ننوّه بأنّ وجود العكس المستوي من بين أنواع القضيّة المسوَّرة الأربعة الآتية:

1- الموجبة الكلّيّة: كلّ س هو ص.

2- السالبة الكلّيّة: لا شيء من س هو ص.

3- الموجبة الجزئيّة: بعض س هو ص.

4- السالبة الجزئيّة: بعض س ليس ص.

ينحصر فقط في القضيّتين الثانية والثالثة (السالبة الكلّيّة والموجبة الجزئيّة)؛ كقولك مثلًا:

* لا شيء من الحافلات بقطار ⊣⊢ لا شيء من القطارات بحافلة.

* بعض المعلّمين رياضيّون ⊣⊢ بعض الرياضيّين معلّمون.

ولا يمكن استحصال العكس المستوي من القضيّة الرابعة (السالبة الجزئيّة)؛ فمثلًا: لا يمكن من قضيّة: «بعض الأسيويين يابانيّون» استحصال قضيّة: «بعض اليابانيّين ليسوا بأسيويين». أمّا في القضيّة الأولى (الموجبة الكلّيّة)، فيجب تغيير الكمّ من الكلّيّة إلى الجزئيّة للحصول على عكس القضيّة الصادق، مثل قولك:

* كلّ شيعيّ مسلم ⊢ بعض المسلمين شيعة[1].

---

(1) وهنا ننوّه بأنّ المنطق الجديد -نظرًا إلى تحليله الخاصّ عن القضايا الكلّيّة والجزئيّة- لا يقرّ بصحّة استنتاج عكس جزئيّ من قضيّة كلّيّة.

3ـ 2ـ 3ـ عكس النقيض

يختلف عكس النقيض لقضيّة ما تعادله في القيمة مع تلك القضيّة نفسها في نقطتين: **أوّلًا**: في تبديل محلّي الموضوع والمحمول، **وثانيًا**: في نقضهما.

وبهذا التعريف ـخلافًا لما ورد في العكس المستويـ ينحصر عكس النقيض في القضيّتين الأولى (الموجبة الكلّيّة)، والرابعة (السالبة الجزئيّة)؛ كما لو قلت مثلًا:

* كلّ عالم قادر ⊣⊢ كلّ لاعالم لاقادر.

* ليس بعض العلماء بصيرين ⊣⊢ ليس بعض اللابصيرين لاعلماء.

ويمكن عدّ القضيّة الأخيرة ـوفق قانون القلبـ معادلة للقضيّة الآتية:

* بعض اللابصيرين علماء.

3ـ 2ـ 4ـ النقيض (contradiction)

عندما تكون القضيّة صادقة وصحيحة، فنقيضها يكون خاطئًا وكاذبًا، والعكس صحيح أيضًا. وتُعرف القضيّتان المبنيتان على هذا اللون من العلاقة بالقضايا «المتناقضة». وبطبيعة الحال، فلا يُنظر إلى وجود نقيض لقضيّة ما على أنّه نوع من الاستنتاج والاستدلال؛ ومع ذلك، تُدرس طريقة استحصال نقيض القضيّة في ذيل أبحاث الاستدلال المباشر، نظرًا إلى الأهمّيّة التي تتحلّى بها علاقة التناقض.

وللعثور على نقيض قضيّة ما، توجد أمامنا طريقتان:

أوّلًا: إدراج عبارة «ليس صحيحًا أنّ» في مطلع القضيّة، فتصبح القضيّة الحاصلة ناقضة للقضيّة الأولى؛ إذ لو كانت القضيّة الأولى صادقة، فستكون الثانية كاذبة لا محالة، والعكس صحيح؛ كما لو قلت مثلًا:

* الجاحظ مؤلّف كتاب البخلاء —|~|—[1] ليس صحيحًا أنّ الجاحظ مؤلّف كتاب البخلاء.

* بعض الأعداد الأولى مفردة —|~|— ليس صحيحًا أنّ بعض الأعداد الأولى مفردة.

ثانيًا: التغيير في كمّ القضيّة وكيفها؛ كقولك مثلًا:

* كلّ بجع أبيض —|~|— بعض البجع ليس بأبيض.

* لا شيء من الطيور ثدييّ —|~|— بعض الطيور ثدّيّة.

* بعض المؤمنين مذنبون —|~|— لا أحد من المؤمنين مذنب.

* بعض الأمّهات لسن حنونات —|~|— كلّ أم حنون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ اختلاف القضيّتين المتناقضتين يقتصر على الكمّ والكيف، ويجب أن يشتركا في سائر الجهات الأخرى؛ ليتسنّى استنتاج صدق قضيّة من كذب قضيّة أخرى. وبعبارة أخرى: من الضروريّ التطابق التامّ بين الموضوع والمحمول في القضيّتين؛ فمثلًا لو عدّلنا في المثال الأخير وقلنا: «بعض الأمّهات لسن حنونات مع كنّاتهن» مقابل عبارة: «كلّ أمّ حنون على أبنائها»، فاختلف المحمول في القضيّتين علاوة على اختلاف الكمّ والكيف، فلن تعدّ القضيّتان عندئذٍ متناقضتين[2].

وللحصول على نقيض قضيّة شخصيّة يمكن الاكتفاء بتغيير الكيف كما في قولك:

---

(1) هذه العلامة تعني أنّ كلًّا من القضيّتين نقيض للأخرى.

(2) ذكرت بعض مصادر علم المنطق أنّ القضيّتين المتناقضتين تختلفان في «الكمّ» و«الكيف»، لكنّهما تتحدان في ثماني جهات أخرى وهي: «الموضوع»، و«المحمول»، و«المكان»، و«الشرط»، و«الإضافة»، و«الجزء والكلّ»، و«القوّة والفعل»، و«الزمان». لكن عند التأمّل والتدقيق يتبين أنّه لا ضرورة لذكر هذه الجهات ويكفي القول إنّ القضيّتين المتناقضتين تختلفان في الكّم والكيف، وتتّحدان في الموضوع والمحمول؛ لأنّ مرجع الوحدة مهما تعدّدت جهاتها المطردة إنما هو الموضوع والمحمول.

* الجاحظ مؤلّف كتاب البخلاء / الجاحظ ليس مؤلّف كتاب البخلاء.

3- 2- 5- عكس النقيض الشرطيّ (Transposition)

يمكن العثور على الاستدلال المباشر في القضايا المركّبة، علاوةً على حضوره في القضايا البسيطة[1]. ومن بين هذه القضايا المركّبة، قضيّة «عكس نقيض التركيب الشرطيّ»؛ فحينما نأتي بنقيض المقدّم والتالي في تركيب شرطيّ ونغيّر محلّهما، نحصل على عكس النقيض. وسيكون عندئذٍ التركيب الشرطيّ الناتج معادلًا للتركيب الشرطيّ الأوّل من حيث الصدق والكذب[2]:

* إذا كان سعيد طالبًا في الدكتوراه، فهو حامل لشهادة الماجستير ⊣⊢ إذا لم يكن سعيد حاملًا لشهادة الماجستير، فهو ليس طالبًا في الدكتوراه.
* إذا حلّ الربيعُ، اخضرَّتِ الأرض ⊣⊢ إذا لم تخضرّ الأرضُ، فلم يحلّ الربيع.
* إذا كان كلّ السوريِّين عربًا، فعندئذٍ لا أحد من الأكراد سوري ⊣⊢ إذا كان بعض الأكراد سوريِّين، فعندئذٍ بعض السوريِّين ليسوا عربًا.

3- 2- 6- تبديل التركيب الشرطيّ إلى التركيب الفصلي والعكس

يكفي لتبديل تركيب شرطيّ إلى تركيب فصليّ نقض المقدّم وإلحاقه

(1) التركيب الشرطيّ والتركيب الفصلي (المسميان في المنطق التقليدي «القضيّة الشرطيّة المتصلة والقضية الشرطية المنفصلة») المنضويان تحت مظلة القضايا المركبة، وإن تكوّنا من قضيّتين بسيطتين إلا أن الذهن يحكم فيهما بحكم واحد؛ ومن هنا، يجوز عدّ كلّ منهما قضيّة واحدة. أما في التركيب العطفي والتركيب الشرطيّ المزدوج فلدينا حكمان وقضيّتان مستقلتان. من هنا، يُدرس الاستدلال المباشر في القضايا المركبة ضمن دائرتي التركيب الشرطيّ والتركيب الفصلي فقط. ويُعلم حال الاستدلال المباشر في التركيب العطفي والتركيب الشرطيّ المزدوج ممّا يُذكر في سائر القضايا الأخرى.

(2) يمكن عرض هذه المعادلة على النحو الآتي: $(p \rightarrow q) \dashv\vdash (\sim q \rightarrow \sim p)$
(إشارة (~) ترمز إلى النقيض). (المحرر).

بالتالي باستخدام حرف «أو»[1]؛ كما في هذا المثال:

* إذا كان سعيد طالبًا في الدكتوراه، فهو حامل لشهادة الماجستير ⊣⊢ إمّا ألا يكون سعيد طالبًا في الدكتوراه، أو أنه حامل لشهادة الماجستير.

* إذا حلّ الربيعُ اخضرَّتِ الأرض ⊣⊢ إمّا ألا يكون الربيع قد حلّ، أو أنّ الأرض اخضرَّت.

* إذا كان كلّ السوريّين عربًا، فعندئذٍ لا أحد من الأكراد سوريّ ⊣⊢ إمّا ألا يكون بعض السوريّن عربًا، أو لا أحد من الأكراد سوريّ.

كما يكفي لتبديل تركيب فصليّ إلى تركيب شرطيّ، نقض إحدى القضيّتين وجعلها المقدّم، ثمّ وضع الأخرى في محلّ التالي؛ كما في قولك مثلًا:

* سبب انطفاء المصباح إمّا أن يكون انقطاع التيّار الكهربائيّ، أو عطب في المصباح ⊣⊢ إذا لم يكن سبب انطفاء المصباح انقطاع التيّار، فالسبب هو عطب في المصباح.

* الأحكام الإسلاميّة إمّا مبتنية على دليل عقليّ، أو مبتنية على دليل نقليّ ⊣⊢ إذا لم تكن الأحكام الإسلاميّة مبتنية على دليل نقليّ، فهي مبتنية على دليل عقليّ.

ولا ننسى هنا أن ننوّه بأنّ التركيب الفصليّ المقصود في هذه القاعدة هو التركيب الذي يكون على نحو مانعة الخلوّ. أمّا لو كان التركيب على نحو مانعة للجمع، فيجب عندئذٍ جعل أحد القضيّتين المقدّم، ثم جعل النقيض في محلّ التالي؛ كما لو قلت مثلًا:

* قميصه إمّا أبيض أو أزرق ⊣⊢ إذا كان قميصه أبيض، فهو ليس أزرق.

ومن الواضح إمكان استخدام القاعدتين المذكورتين في التركيب الفصلي الحقيقيّ.

---

(1) يمكن عرض هذه المعادلة على النحو الآتي: $(p \to q) \dashv\vdash (\sim p \vee q)$ (إشارة (V) تدلّ على الإلحاق، ومعناها «أو»).

3- 2- 7- نقيض التركيب العطفيّ

يمكن أحيانًا نقض تركيب عطفي بعينه، ومعناه عدم صحّة القضيّتين المكونتين لتركيب عطفي مجتمعتين. إن هذه العبارة تعادل تركيب فصلي مكوّن من نقيض قضيّتين منظورتين[1]:

* ولادته في نيسان، وفي آذار $\dashv\sim\vdash$ ليس صحيحًا أنّ ولادته في نيسان وآذار معًا $\dashv\vdash$ إمّا ألا تكون ولادته في نيسان، أو لا تكون في آذار.
* هذا الجسم خشبيّ وحديديّ $\dashv\sim\vdash$ ليس صحيحًا أنّ هذا الجسم خشبيّ وحديديّ في آن واحد $\dashv\vdash$ هذا الجسم إمّا ألا يكون حديديًّا، أو لا يكون خشبيًّا.

3- 2- 8- التركيب الشرطيّ في التالي

قد يكون التالي في بعض التركيبات الشرطيّة تركيبًا شرطيًّا بحدّ ذاته. هكذا قضيّة مركّبة تعادل تركيبًا شرطيًّا يكون مقدّمه تركيبًا عطفيًّا للمقدّمين السابقين، ويكون تاليه تالي التركيب الشرطيّ الثاني[2]:

* إذا كان الطقس مشمسًا يوم غد، فعندئذٍ إذا كانت صحّتي جيّدة، فسأذهب للرياضة $\dashv\vdash$ إذا كان الطقس مشمسًا وصحّتي جيّدة يوم غد، سأذهب للرياضة.

---

(1) يمكن عرض هذه المعادلة على النحو الآتي: $\sim(p \land q) \dashv\vdash \sim p \lor \sim q$
(إشارة (∧) تدلّ على العطف، ومعناها «و»).

(2) يمكن عرض هذه المعادلة على النحو الآتي: $p \to (p \to r) \dashv\vdash (p \land q) \to r$

○ مذاكرة واختبار (7)

أـ حدّد المباشر وغير المباشر من بين الاستنتاجات الآتية، واذكر السبب في ذلك:

1ـ كلّ مسلم موحّد؛ إذن، لا أحد من غير الموحّدين مسلم.

2ـ محيي الدين بن عربي عارف؛ إذن، هو ليس بكافر.

3ـ زيد عاشق؛ إذن، هو مجنون.

4ـ ذلك الرجل غير لبنانيّ؛ إذن، فهو ليس لبنانيّ.

5ـ ذلك الرجل غير لبنانيّ؛ إذن، هو عربيّ.

6ـ هذه الغِربان سود؛ إذن، كلّ غراب أسود.

7ـ ليس صحيحًا ألا شيء من الدول أرخبيليّ؛ إذن، بعض الدول أرخبيليّة.

8ـ كلّ هزيمة بداية للانتصار؛ إذن، هذه الهزيمة بداية للانتصار.

ب ـ احصل على مقلوب القضايا الآتية:

1ـ كلّ إنسان باحث عن الله.

2ـ بعض الرجال عديم الغيرة.

3ـ لا رخيص من دون سبب.

4ـ بعض السيارات مجهّز بجرس إنذار.

5ـ جزيرة قِشْم جزءٌ من إيران.

6ـ بعض سائقي المركبات لا يحمل رخصة قيادة.

7ـ كلّنا مسؤولون أمام الله.

8ـ لا قلب يخلو من حبّ.

9ـ ليس ابن سينا شاعرًا كبيرًا.

10ـ بعض الأحزاب غير سياسيّ.

ج ـ احصل على العكس المستوي للقضايا الآتية (لو أمكن ذلك):

1ـ بعض أنواع البكتيريا أبيض.

2ـ لا كائن يستغني عن الله.

3ـ كلّ مزارع يحصد أخيرًا ما زرعه أوّلًا.

4ـ غالبيّة الشباب الغربيّ لا يولي قيمة للأسرة.

5ـ لا شيء من أعمال الخير يخلو من ثواب.

6ـ بعض الأحجار ثمين.

د ـ احصل على عكس نقيض القضايا الآتية (لو أمكن ذلك):

1ـ كل كائن مخلوق لله.

2ـ كلّ الأنبياء معصومون.

3ـ بعض الأميّين ليس عديم المال.

4ـ بعض المثقّفين القدامى كان ينتمي إلى الماسونيّة.

هـ ـ سجّل نقيض كلّ من القضايا الآتية:

1ـ بعض الحبّ ليس حقيقيًّا.

2ـ كلّ صوم عبادة.

3ـ بعض اليهود ليس صهاينة.

4ـ بعض الصهاينة ليس بيهود.

5ـ كلّ من رأى المحبوب اضطرب.

6ـ كلّ كائن حيّ لا يستطيع الحياة دون الأوكسجين.

7ـ بعض المدن الكبرى غير مناسب للعيش.

8ـ كلّ طلب العلا سهر الليالي.

9ـ لا شيء من الأشجار دائم الاخضرار.

10ـ لا أحد من سائليك يعود إلى أهله محرومًا.

11ـ كلّ من أكل من كدّ يمينه لم يحتج لمنّة الناس.

12ـ مات حسن كامل الصبّاح عام 1935م.

وـ احصل على عكس نقيض التركيبات الشرطيّة الآتية:

1ـ إذا عَلِمَ العاقلُ عَمِل.

2ـ إذا كنتُ قد تسببت في إزعاجك فأرجو المعذرة.

3ـ إذا داومت على الحمية تتماثل للشفاء.

4ـ إذا أحَبّ اللهُ العبدَ ألهَمَهُ الصّدق.

5ـ إذا حَلُمتَ عن الجاهل فقد أوسَعتَه جوابًا.

زـ بدّل التركيبات الشرطيّة الآتية إلى تركيبات فصليّة:

1ـ إن كنت ناصري فلا أخشى الأعداء.

2ـ إذا لم تنحدر مياه الأمطار إلى الوديان تجفّ الأنهار خلال أيّام.

3ـ العافية إذا دامت جُهِلت.

4ـ عُد إلى ربّك وإن نقضت التوبة مئة مرة.

5ـ إذا استولى اللئام اضطُهد الكرام.

حـ حوّل التركيبات الفصليّة الآتية إلى تركيبات شرطيّة بعد تحديد معانيها:

1ـ مكافأة العمل إمّا أن تكون في الدنيا، أو في الآخرة.

2ـ الحروف الإنكليزية إمّا أن تكون مصوّتة، أو غير مصوّتة.

3ـ الفائز في مباراة الغد إمّا نادي الأهلي، أو نادي الزمالك.

4ـ إمّا أن يحصل زيد على أقلّ من درجة 7 من 10، أو ينجح.

5ـ إمّا أن أحصل على درجة 7 أو درجة 8.

6ـ ذلك المصلّي إمّا أن يكون مسلمًا حقيقيًّا، أو منافقًا.

7ـفصيلة دمه إمّا أن تكون +A، أو +O.

8ـ إمّا أن يكون زيد هو البادئ في الشجار، أو يكون عمرو.

9ـ أي تصديق إمّا أن يكون موجبًا، أو سالبًا.

10ـ إمّا أن يكون هذا الرجل رياضيًّا، أو شاعرًا.

11ـ الحبّ إمّا أن يكون متبادلًا من الطرفين، أو أن يكون مصيبة.

ط ـ اكتب معادلًا مناسبًا لكلّ جملة من الجمل المركّبة الآتية:

1ـ إذا قلّ مالي فما خِلّ يصادقني وفي الزيادة كلّ الناس خِلاّني.

2ـ ليس صحيحًا بأن زيدًا ولد في أنقرة، وولد في فلسطين.

3ـ ليس صحيحًا بأنه لم يولد في تركيا، ولا في فلسطين.

4ـ إذا رأيت من هو أسفل منك بدرجة فارفعه إليك برفق.

ي ـ اكتب عكس نقيض التركيبات الشرطيّة الآتية:

1ـ إذا قابلتُ سعيدًا غدًا، وكانت صحّته جيّدة، فسوف أدعوه للعشاء.

2ـ إذا كان العمل مريحًا، وكان أجره معقولًا، فسوف أباشره الأسبوع المقبل.

ك ـ قدِّم مثالًا تطبيقيًّا للحالات المطلوبة أدناه:

1ـ قضيّة ومقلوبها. (5 أمثلة)

2ـ قضيّة وعكسها المستوي. (مثالين)

3ـ قضيّة وعكس نقيضها. (مثالين)

4ـ قضيّة ونقيضها. (5 أمثلة)

5ـ تبديل تركيب شرطيّ إلى تركيب فصليّ. (مثالين)

6ـ تبديل تركيب فصليّ إلى تركيب شرطيّ. (3 أمثلة)

7ـ تركيب شرطيّ في التالي.

8ـ نقيض تركيب عطفيّ.

* * *

3- 3- الاستدلال غير المباشر

يشكّل بحث الاستدلال -وموضوع الاستدلال غير المباشر على الخصوص- أهمّ الأبحاث المنطقيّة؛ حتّى وصف بعضُ المنطق بعلم الاستدلال. وللاستدلال غير المباشر أنواع عدّة؛ يمكن من خلال الأمثلة الآتية تكوين فكرة عامّة عنها:

* كلّ النباتات كائنات حيّة، وكلّ كائن حيّ يحتاج إلى الماء؛ إذن، كلّ النباتات تحتاج إلى الماء.
* أظهر استطلاع للرأي جرى بين عشرة آلاف من الناس في الولايات المتّحدة أنّ الغالبيّة الساحقة منهم يدعمون الاقتصاد الرأسمالي؛ إذن، الاقتصاد الرأسمالي يحظى بشعبيّة ساحقة من قبل غالبيّة الشعب الأمريكيّ.
* كلّ مجتمع يحتاج إلى من يدير أنشطة مختلف شرائحه؛ لأنّ المجتمع الإنسانيّ يعمل كالجسد الإنسانيّ، وجسد الإنسان الحيّ يحتاج إلى عقل مدبّر لإدارة أنشطة أعضائه.

تُقدّم هذه الأمثلة الثلاثة أهمّ ألوان الاستدلال المباشر؛ فالمثال الأوّل يعبِّر عمّا يسمّى في المنطق «القياس» (Deduction)، والثاني يعبّر عن «الاستقراء» (Induction)، بينما الثالث يعبّر عن «التمثيل» (Analogy). سنخصّص هذا الفصل لإيضاح الاستدلال القياسيّ وأنواعه؛ وذلك للأهمّيّة التي يمتاز بها هذا اللون من الاستدلال غير المباشر، وسوف يأتي الحديث عن الاستقراء والتمثيل في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب.

3- 3- 1- الاستدلال القياسيّ

القياس مجموعة مكوّنة من قضيّتين -أو قضايا عدّة- تنتج منها قضيّة صادقة، بافتراض صحّة تلك القضايا وصدقها. مثال ذلك أن نقول:

كلّ معدن موصل.
الفضّة معدن.

إذن: الفضّة موصلة.

في هذا المثال: إذا صحّت القضيّتان الأولى والثانية، يُجزم بصحّة القضيّة الثالثة. وتُعرف القضيّتان الأولى والثانية بـ«مقدّمات القياس»، وهما يشكّلان أصل القياس وأساسه، أمّا القضيّة الثالثة فهي ليست جزءًا من القياس؛ بل هي حصيلته، وتسمّى «النتيجة». ومن البديهيّ أنّ الغاية من التركيب والتوليف في قضايا القياس تكمن في بلوغ النتيجة، باعتبارها القضيّة الجديدة التي نصبو إليها. هذا، وترتهن صحّة نتيجة القياس ومصداقيّته بعاملين هما: صدق المقدّمات وصحّة تركيب القياس. ولأجل الوقوف على مدى تأثير هذين العاملين في النتيجة، لاحظ المثالين الآتيين:

المثال الأوّل

كلّ طائر بائض.
الخفّاش طائر.

إذن: الخفاش بائض.

وهنا، نجد أنّ نتيجة هذا القياس باطلة؛ وذلك لأن؛ المقدّمة الأولى (القضيّة الموجبة الكلّيّة) خاطئة.

المثال الثاني

لا أحد من الآسيويين أوروبيّ.
لا أحد من الأوروبيّين يابانيّ.

إذن: لا أحد من الآسيويين يابانيّ.

هنا، نلاحظ أنّ المقدّمتين في هذا القياس صحيحتان، وعلى الرغم من ذلك، فالنتيجة خاطئة وباطلة! وذلك لأنّ الخطأ أتى من خطإٍ في تركيب موادّ

القياس وهيكلتها. وبعبارة أخرى: فإنّ تركيب القياس لا يتّسم بالصحّة.

وهنا نُضيف: إنّ ما يرد في كتب علم المنطق ــوخاصّة الأبحاث التي تنضوي تحت مظلّة «المنطق الصوريّ»ــ عادةً ما يتناول أحكام تركيب القياس الصحيح وبنيته، والقواعد المرتبطة بذلك. وهذا ما سنحاول الإشارة إليه في ما يأتي بإيجاز واختصار.

تنقسم القياسات المبنيّة على تركيب صحيح إلى قسمين أساسيّين:

القسم الأوّل: قياسات تنطوي مقدّماتها على نتيجة القياس ــأو نقيضهاــ بعينها؛ كما لو قلتَ في صيغة القياس مثلًا:

إذا كانت دول المنطقة تبحث عن السلام فإنّها سوف توقّع على هذه المعاهدة.

تبحث دول المنطقة عن السلام.

إذن: سوف توقّع دول المنطقة على المعاهدة.

ويُعرف هذا القسم الذي يختصّ بالبحث عن هذا اللون من القياسات في المنطق الحديث بـ«منطق القضايا» (Propositional Logic)، أمّا في المنطق التقليديّ فيُطلق على هذا القياس اسم «القياس الاستثنائيّ»[1].

القسم الثاني: قياسات تغيب فيها عين النتيجة ــأو نقيضهاــ من مقدّمات الاستدلال؛ إذ تُستنتج القضيّة الجديدة من خلال تحليل القضايا الموجودة في المقدّمات؛ كما لو قلتَ مثلًا:

كلّ بيروتيّ لبنانيّ.

كل لبنانيّ آسيوي.

إذن: كلّ بيروتيّ آسيوي.

(1) ويسمّى هذا القياس بالاستثنائيّ لحصول نتيجة القياس من خلال استثنائها من المقدّمة الثانية المشتملة عادةً على حروف الاستثناء، مثل: لكنّ، غير أنّ، وما شاكل ذلك.

ويُعرف هذا القسم الذي يختصّ بالبحث عن هذا اللون من القياسات في المنطق الحديث بـ«منطق المحمولات» (Predicate Logic)، أمّا في المنطق التقليديّ فيُطلق على هذا القياس اسم «القياس الاقترانيّ».

وفي ما يأتي نلقي مزيدًا من الأضواء على هذين اللونين من الاستدلال القياسيّ:

3ـ 3ـ 1ـ 1ـ منطق القضايا (القياس الاستثنائيّ)

سنقدّم في هذا القسم نماذج الاستدلال الصحيحة في منطق القضايا. ولكن من المفيد بدايةً التذكير بنقطة في هذا المجال، مفادها: أنه يمكن إدراج العلائم والرموز بدلًا من القضايا في أيّ استدلال يقع ضمن إطار منطق القضايا؛ نظرًا إلى أنّ القضيّة البسيطة تشكّل أصغر وحدة لغويّة في هذا النوع من الاستدلال. وسنعرض صورة الاستدلال الرمزيّ إلى جانب الصورة اللغويّة عند تقديمنا لأيّ نموذج قياسيّ صحيح في هذا القسم:

أوّلًا: وضع المقدّم (Modus Ponens): أشرنا سابقًا إلى أنّ الحكم بصدق التالي في التركيب الشرطيّ متوقّف على صدق المقدّم. ولو أضفنا افتراضًا آخر على التركيب الشرطيّ مفاده إثبات صدق المقدّم، فمن الطبيعيّ إمكان استنتاج صدق التالي.

وفي ما يأتي الصورة الرمزيّة لهذا النموذج:

$A \rightarrow B$ ‏ | إذا A فعندئذٍ B
$\underline{A}$ ‏ وتُقرأ بهذا الصيغة: ‏ A
$\therefore B$ ‏ | النتيجة: B

ومثال ذلك أن تقول:

لو كان الرجل حجازيًّا لكان عربيًّا.
الرجل حجازيّ.
إذن: الرجل عربيّ.

ثانيًا: رفع التالي (Modus Tollens): في هذا النموذج تكون القضيّة الأولى على شكل تركيب شرطيّ أيضًا؛ لكن القضيّة الثانية تكون نقيض التالي؛ حيث تصبح نتيجة المقدّمات نقيض المقدّم.

وفي ما يأتي الصورة الرمزيّة لهذا النموذج:

$$A \rightarrow B$$
$$\sim B$$
$$\therefore \sim A$$

وتُقرأ بهذا الصيغة:

إذا A فعندئذٍ B
ليس B
النتيجة: ليس A

مفاد هذا النموذج واضح أيضًا؛ لأنّ شرط صدق التالي في التركيب الشرطيّ هو افتراض صحّة المقدّم؛ إذ لو كان التالي خاطئًا، فمن الممكن حينئذٍ استنتاج خطإ المقدّم لا محالة.

ومثال ذلك أن تقول:

إذا كان المريض مصابًا بالتيفوئيد فهو يعاني من الحمّى.
لا يعاني المريض من الحمّى (أو: ليس صحيحًا أنه يعاني من الحمّى).
إذن: المريض ليس مصابًا بالتيفوئيد.

ثالثًا: تعدّي التركيبات الشرطيّة (Conditional Syllogism): يتكوّن هذا النموذج الاستنتاجيّ من تركيبات شرطيّة ثلاثة: تركيبين شرطيّين في المقدّمتين، وتركيب شرطيّ في النتيجة.

وصورته الرمزيّة كما يأتي:

$$A \rightarrow B$$
$$B \rightarrow C$$
$$\therefore A \rightarrow C$$

وتُقرأ بهذا الصيغة:

إذا A فعندئذٍ B
إذا B فعندئذٍ C
النتيجة: إذا A فعندئذٍ C

ووفقًا للمقدّمات المبيّنة أعلاه لو فرضنا صدق A فسيكون B صادقًا لا

محالة، وبفرض صحّة B سيكون C صادقًا أيضًا. بالتالي يمكن استنتتاج صحّة C بافتراض صحّة A.

ومثال ذلك أن تقول:

إذا كان الجوّ ممطرًا، فستصبح الطرق زَلِقة.
إذا أصبحت الطرق زلقة، فستزداد احتمالات وقوع حوادث السير.
إذن: إذا كان الجوّ ممطرًا، فستزداد احتمالات وقوع حوادث السير.

رابعًا: القياس الانفصاليّ (Disjunctive Syllogism): ترد المقدّمة الأولى في هذا النموذج على هيئة تركيب فصليّ، وتنطوي المقدّمة الثانية على نقيض لإحدى قضايا ذلك التركيب الفصليّ. ومن خلال هاتين المقدّمتين يتسنّى استنتاج القضيّة الأخرى من هذا التركيب الفصليّ.

وفي ما يأتي الصورة الرمزيّة لهذا النموذج:

$A \vee B$		A أو B
$\sim A$	وتُقرأ بهذا الصيغة:	ليس A
$\therefore B$		النتيجة: B

وهنا، تجدر الإشارة إلى أنّ منطق القضايا يُمكّننا ـباستخدام التركيب الفصليّـ من الحكم بـ«صدق إحدى القضيّتين على الأقلّ»؛ فإذا علمنا بكذب إحدى القضيّتين، أمكن لنا استنتاج صحّة القضيّة الأخرى؛ كما في قولك مثلًا:

أبوه إمّا أن يكون معلّمًا في الثانويّة، أو أستاذًا جامعيًّا.
أبوه ليس معلّمًا في الثانويّة.
إذن: أبوه ليس أستاذًا جامعيًّا.

ويصحّ ما تقدّم عندما يكون التركيب الفصليّ على نحو قضيّة مانعة الخلوّ؛ لأنّه يتحتّم صدق إحدى القضيّتين في هذه الحالة. أمّا لو كانت القضيّة

على نحو مانعة الجمع، فيكون نموذج القياس على النحو الآتي:

وتُقرأ بهذا الصيغة:	
$A \vee B$	A أو B
A	A
$\therefore \sim B$	النتيجة: نقيض B

ومثال ذلك أن تقول:

القميص الذي يرتديه في هذا الحفل إمّا أبيض، أو أزرق.
قميصه أبيض.
―――――――――
إذن: قميصه ليس أزرقًا.

أمّا لو كان معنى التركيب الفصليّ أنّ إحدى القضيّتين فقط صحيحة؛ لا غير (القضيّة الحقيقيّة)، فعندئذٍ سوف يحظى كلا النموذجين المذكورين أعلاه بالصحّة؛ كأن تقول:

*** المثال «أ»:**
إمّا أن يكون هذا العدد زوجيًّا أو فرديًّا.
هذا العدد زوجيّ.
―――――――――
إذن: هذا العدد ليس فرديًّا.

*** المثال «ب»:**
إمّا أن يكون هذا العدد زوجيًّا أو فرديًّا.
هذا العدد ليس زوجيًّا.
―――――――――
إذن: هذا العدد فرديّ.

خامسًا: ذو الحدّين: يتكوّن هذا النموذج من ثلاث مقدّمات، تأتي المقدّمة الأولى بصيغة تركيب فصليّ، وتليه المقدّمتان الثانية والثالثة على هيئة تركيبين شرطيّين، المقدّم فيهم على التوالي: القضيّة الأولى والقضيّة الثانية في التركيب الفصليّ. وينتج من هذه المقدّمات، تركيب فصليّ جديد تشكّل كلّ قضيّة من قضاياه تالي التركيبين الشرطيّين الواردين في المقدّمات. ويمكن استعراضه كالآتي:

$B \vee A$	زيد إمّا أن ينجح في الاختبار، وإمّا أن يرسب.
$A \rightarrow C$ ومثال ذلك	إذا نجح في الاختبار، فسيدخل الجامعة.
$B \rightarrow D$ أن تقول:	إذا رسب في الاختبار، فسيذهب إلى الخدمة العسكريّة.
$\therefore C \vee D$	إذن: إمّا أن يدخل الجامعة، أو يذهب إلى الخدمة العسكريّة.

ويمكن في هذا النموذج التلفيق بين المقدّمتين الثانية والثالثة بهيئة تركيب عطفيّ كما يأتي:

$A \vee B$	مولودهما إمّا أن يكون صبيًا، أو بنتًا.
$(A \rightarrow C) \wedge (B \rightarrow D)$ ومثاله:	إذا كان مولودهما صبيًا فسيسمّيانه «أحمد»، وإذا كان مولودهما بنتًا فسيسمّيانها «خديجة».
$\therefore C \vee D$	إذن: سيسمّيان المولود إمّا «أحمد» أو «خديجة».

سادسًا: حذف «أو» (Elimination of Disjunctive): وهي حالة خاصّة من حالات قياس ذي الحدّين يتّحد فيها التالي في تركيبين شرطيّين. والنموذج الحاصل من هذه الحالة يسمّى «حذف أو»[1]؛ لأنّ نتيجته لن تكون تركيبًا

(1) كما أسلفنا فإنّه يمكن لأيّ تركيب فصليّ أن يحتوي على ثلاث قضايا أو أكثر. وهذه الحالة مشهودة في نموذج «حذف أو»؛ كما في الاستدلال الآتي:

الكائن الحيّ إمّا أن يكون نباتًا، أو حيوانًا، أو إنسانًا.
إذا كان الكائن الحيّ نباتًا، فهو محتاج إلى الماء.
إذا كان الكائن الحيّ حيوانًا، فهو محتاج إلى الماء.
إذا كان الكائن الحيّ إنسانًا، فهو محتاج إلى الماء.
إذن: الكائن الحيّ محتاج إلى الماء.

ويمكن تناول الاستدلال الأخير والاستدلالات المشابهة من ناحية أخرى؛ لأننا ـ أحيانًا ـ نناقش موضوعًا عامًّا (كالكائن الحيّ)، وهو يتضمّن أفرادًا وأنواعًا معيّنة (مثل: النبات، والحيوان، والإنسان). وهنا، إذا تسنّى لنا الحصول على حكم واحد لجميع الأفراد والأنواع الداخلة في الموضوع، فستتمكن عندئذٍ من إثبات ذلك الحكم بشكل عامّ للموضوع نفسه.

يُعرف هذا اللون من الاستدلال ـ الذي يتمّ فيه الحصول على حكم عامّ لمجموعة ما، من خلال ملاحظة أحكام جميع الأفراد والأنواع المرتبطة بتلك المجموعة ـ «قياس المقسَّم» أو «الاستقراء التامّ».

فصليًّا، وإنّما قضيّة بسيطة هي التالي في التركيبين الشرطيّين. كما لو قلت على سبيل المثال:

$A \vee B$		مولودهما إمّا أن يكون ولدًا، أو بنتًا.
$A \rightarrow C$	ومثاله:	إذا كان مولودهما ولدًا فسوف يفرحان.
$B \rightarrow C$		إذا كان مولودهما بنتًا فسوف يفرحان.
$\therefore C$		إذن: سوف يفرحان.

3ـ 3ـ 1ـ 2ـ منطق المحمولات (القياس الاقترانيّ)

بعد الوقوف على النماذج الصحيحة والصادقة في منطق القضايا جاء دور التعرّف في هذا القسم على لون آخر من ألوان الاستدلال القياسيّ. ولأجل استيعاب هاتين الطريقتين من الاستدلال والمقارنة بينهما، نسترعي الانتباه إلى المثال الآتي:

هذا، ويمكن تحليل الأحكام الحاصلة من ملاحظة جميع الأفراد والأنواع المنضوية تحت مجموعة ما، من خلال نموذج استدلاليّ آخر. ونعرّف في هذا النموذج بداية المجموعة المقصودة عبر التعريف المصداقيّ إلى الأفراد والأنواع، ومن ثمّ بيان حكم الأفراد والأنواع كلّ على حدة، ثمّ جمعها من بعد ذلك في هيئة تركيب عطفيّ، مستبدلين مسمّى تلك المجموعة. ومثاله أن نقول مثلًا:

كواكب المنظومة الشمسية هي: عطارد، والزهرة، والأرض، والمرّيخ، والمشتري، وزحل، وأورانوس، ونبتون، وبلوتو.

لعطارد مدار بيضويّ.

للزهرة مدار بيضويّ.

للأرض مدار بيضوي.

...

لبلوتو مدار بيضويّ.

$\equiv$(لكلّ من: عطارد، والزهرة، والأرض، والمرّيخ، و..بلوتو مدار بيضويّ).

إذن: لكواكب المجموعة الشمسيّة مدار بيضويّ.

بعض الملابس مصنوع من مادّة البلاستيك.
كلّ مادّة بلاستيكيّة مصنوعة من النفط.

إذن: بعض الملابس مصنوع من النفط.

هذا الاستدلال صحيح ولا غبار عليه؛ لكنّنا نواجه فيه ثلاث قضايا مختلفة لو أردنا ترجمتها بلغة الرموز لنتج ما يأتي:

$$\frac{\begin{matrix}A\\B\end{matrix}}{\therefore C}$$

إنّ العرض الرمزيّ لهذا الاستدلال يظهر لنا تعذّر الوصول إلى صحّة المثال المذكور من خلال العلاقة القائمة بين تلك القضايا، وبتعبير أدقّ: من خلال قواعد الاستدلال ونماذجه المذكورة في منطق القضايا. ومن هنا، فنحن بحاجة إلى أحكام وقواعد أخرى للوقوف على هذا النمط من الاستدلال. وبالتالي: توجد ألوان أخرى من الاستدلال لا تنطوي مقدّماتها على عين النتيجة أو على نقيضها؛ بل يُؤخذ موضوعها من إحدى المقدّمتين، ويُستلّ محمولها من المقدّمة الأخرى (كما حدث في المثال أعلاه) هكذا، وخلافًا لمنطق القضايا الذي تشكّل القضيّة فيه أصغر وحداته، نواجه في منطق المحمولات أجزاء القضايا، ونركّز على النسبة بين الموضوع والمحمول. ويُسمّى هذا القسم من المنطق الذي يتناول أحكام هذا اللون من الاستدلال وقواعده بـ«منطق المحمولات».

وهنا، ننوّه بأنّ الاستدلالات التي يمكن بحثها في منطق المحمولات كثيرة، قد يبلغ عدد نماذجها الصحيحة العشرين نموذجًا، بيد أنّنا في هذا الكتاب سنتناول الموضوع في إطاره العامّ بدلًا من الخوض في النماذج المتعدّدة؛ حيث سنطبّق أحكام الاستنتاج الصحيح وقواعده ضمن هذا الاطار العامّ بعدما نقف على أجزائه ومصطلحاته.

يُصطلح على تسمية الإطار العامّ للاستنتاج في منطق المحمولات،

بـ«القياس الاقترانيّ» (syllogism)، ويتكوّن هذا اللون من الأقيسة من ثلاث قضايا: قضيّتان في المقدّمة، وقضيّة في النتجية. هذا، وتعرف أجزاء القياس الاقترانيّ ومكوّناته ضمن مصطلحات معيّنة، نتعرّف إليها على ضوء الأمثلة الآتية:

* **القياس «أ»**:	* **القياس «ب»**:
كلّ حديد معدن.	كلّ فرس حيوان.
كلّ معدن موصل.	بعض الفرس أبيض.
إذن: كلّ حديد موصل.	إذن: بعض الحيوانات أبيض.

من الأرجح بدايةً ـونحن نسعى لتحديد أجزاء القياس الاقترانيّـ أن نركّز توجّهنا على نتيجة القياس. نتيجة القياس الاقترانيّ قضيّة بسيطة يُؤخذ موضوعها من إحدى المقدّمتين، ويُستلّ محمولها من المقدّمة الأخرى:

يسمّى موضوع نتيجة القياس «الحدّ الأصغر» (Ninor Term)، مثل: «الحديد» و«الحيوان» في المثالين أعلاه.

ويسمّى محمول النتيجة «الحدّ الأكبر» (Major Term)، مثل: «الموصل» و«الأبيض» في المثالين.

ويُطلق على المقدّمة التي تشتمل على الحدّ الأصغر مصطلح «الصغرى» (Minor Premise)؛ ومثالها من القياسين المذكورين: «كلّ حديد معدن» و«كلّ فرس حيوان».

كما يُطلق على المقدّمة التي تضمّ الحدّ الأكبر مصطلح «الكبرى» (Major Premise)؛ ومثالها من القياسين: «كلّ حديد موصل» و«بعض الخيل أبيض».

أمّا الموضوع أو المحمول المتكرّر في المقدّمتين المحذوف من النتيجة،

فيسمّى «الحدّ الأوسط» (Middle Term)، مثل: «المعدن» و«الفرس» في ما تقدّم.

وآخر المصطلحات التي يجب التعرّف إليها فهو «الحدّ المنبسط» (Distributed Term)، وهو مفهوم يرد بشكل عامّ في كلّ القضيّة ضمن إحدى حالتين:

1ـ كموضوع للقضايا الكلّيّة (موجبةً كانت أم سالبة)، مثل:

* كلّ «س» هو «ص».

* لا شيء من «س» هو «ص».

2ـ كمحمول للقضايا السالبة (كلّيّة كانت أم جزئيّة)، مثل:

* لا شيء من «س» هو «ص».

* بعض «س» ليس «ص».

و«الحدّ المنبسط» ـسواء ورد كموضوع أو محمولـ، هو المفهوم الذي يتعلّق الحكم بجميع أفراده، فعلى سبيل المثال، يشكّل مفهومُ «الحديد» في قضيّة: «كلّ حديد معدن» موضوعَ هذه القضيّة الكلّيّة، ويصدق حكمنا في هذه القضيّة (معدنيّة الحديد) على جميع أفراد الحديد ومصاديقه. ومن هذا المنطلق نقرّر أنّ «الحديد» حدّ منبسط. هذا في حين أنّ محمول تلك القضيّة (المعدن) ليس هو الحدّ المنبسط هنا؛ لأنّ حكمنا لم يتناول المعادن كافّةً. ويجب الالتفات هنا إلى أنّ موضوع القضايا الشخصيّة هو حدّ منبسط؛ لأنّ هذه القضايا بحكم القضايا الكلّيّة. مثال ذلك: «الزمخشريّ» في قضيّة «الزمخشريّ هو مصنّف كتاب الكشّاف». وكما أسلفنا، فإنّ محمول القضايا السالبة يقع كحدّ منبسط أيضًا؛ كما في قولك مثلًا: «بعض الطلبة الجامعيّين ليس بمعلّم»، فالمقصود من هذه القضيّة أنّ بعض الطلبة الجامعيّين لا يمثّلون أيًّا من أفراد مفهوم المعلّمين أو مصاديقه؛ وما من شكّ في أنّ هذا الحكم موجّه لجميع

أفراد هذا المحمول (المعلّمين). ومن هنا، يُقال إنّ محمول القضيّة السالبة حدّ منبسط[1].

هذا، وإنّ تحديد الحدّ المنبسط في مقدّمات القياس الاقترانيّ ونتيجته، يُسهم في التعرّف إلى القياسات الصحيحة وتمييزها عن السقيمة. وسنتعرّف إلى قواعد ذلك في ما يأتي من أبحاث.

3ـ 3ـ 1ـ 3ـ أشكال القياس الاقتراني

نظرًا إلى ما تقدّم، وبملاحظة أنّ الحدّ الأوسط قد يقع في الموضوع أو المحمول في كلتا المقدّمتين، يمكن لنا أن نتصوّر أربع حالات أساسيّة للقياس الاقترانيّ، عُرفت بـ«الأشكال الأربعة»:

الشكل الأوّل: فيما لو وقع الحدّ الأوسط محمولًا للصغرى وموضوعًا للكبرى مثل:

بعض المعدن حديد.
كلّ حديد يتمدّد بالحرارة.

إذن: بعض المعدن يتمدّد بالحرارة.

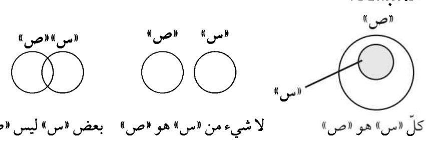
الشكل الثاني: فيما لو وقع الحدّ الأوسط محمولًا للصغرى والكبرى مثل:

كلّ ذهب معدن.
لا شيء من النبات بمعدن.

إذن: لا شيء من الذهب بمعدن.

---

(1) يتيسّر استعراض معنى الانبساط في الحدّ من خلال الرسوم البيانيّة الآتية؛ حيث تمثّل الدائرة الملوّنة الحدّ المنبسط:



الشكل الثالث: فيما لو وقع الحدّ الأوسط موضوعًا للصغرى والكبرى مثل:

بعض الذهب معدن.

لا شيء من الذهب بحديد.

إذن: بعض المعدن ليس بحديد.

الشكل الرابع: فيما لو وقع الحدّ الأوسط موضوعًا للصغرى ومحمولًا للكبرى مثل:

كلّ معدن يتمدّد بالحرارة.

كلّ حديد معدن.

إذن: بعض ما يتمدّد بالحرارة حديد.

ونظرًا إلى أنّ كلًّا من الصغرى والكبرى يمكن له أن يكون موجبة كلّيّة، وسالبة كلّيّة، وموجبة جزئيّة، وسالبة جزئيّة، فمن الممكن -إذا ما لاحظنا الحالات المختلفة للصغرى والكبرى- تصوّر ست عشرة حالة، يُصطلح على تسميتها بـ«الضروب الستة عشر». وهنا ننوّه بأنّ هذه الضروب الستة عشر قد تكون صحيحة ومنتجةً في بعض الأشكال، وعقيمة غير صحيحة في أشكال أخرى[1].

ونظرًا إلى التنوّع الموجود في أشكال القياس الاقترانيّ وتعدّد نماذجه، واحتواء كلّ شكل من أشكاله على ملاحظات وتعليمات خاصّة به، فإنّنا سنعرِض هنا عن التطرّق إليها جميعًا بشكل منفرد، ونكتفي ببيان قواعد عامّة، يمكن من خلالها تحديد صحّة أشكال القياس الاقترانيّ كافّةً.

ولا تفوتنا الإشارة إلى ما نبّهنا إليه سابقًا حيث ميّزنا بين قضيّة صحّة

---

(1) في دائرة القياس الاقترانيّ: ينطوي الشكلان الأوّل والثاني على أربعة ضروب منتجة، في حين يحظى الشكل الثالث بستّة، والشكل الرابع بخمسة.

تركيبة القياس وهيكله من جهة، وقضيّة صدق المقدّمات وصحّتها من جهة أخرى؛ ولذلك، إذا طبّقنا جميع القواعد المذكورة هنا في قياس اقترانيّ ما، فهذا يعني أنّ صادق وصحيح من جهة تركيبته وهيكله، ليس أكثر.

3- 3- 1- 4- قواعد القياس الاقترانيّ

القاعدة الأولى: يجب أن يكون الحدّ الأوسط منبسطًا، ولو لمرّة واحدة على الأقلّ.

ولأجل تكوين صورة أوضح عن هذه القاعدة، نلقي نظرةً على المثال الآتي:

كلّ معلّم يحمل شهادة الثانويّة.
كلّ طالب جامعيّ يحمل شهادة الثانويّة.
____
إذن: كلّ معلّمٍ طالبٌ جامعيّ.

يتضمّن هذا المثال جميع أجزاء القياس الاقترانيّ وشروطه؛ بيد أنّه لم يراعِ القاعدة الأولى المذكورة؛ وذلك لأنّ مفردة «شهادة الثانويّة» تشكّل الحدَّ الأوسط لهذا القياس، وقد وقعت محمولًا في المقدّمتين؛ في حين أنّ الحدّ المنبسط يقع موضوعًا في هذه القضايا وليس محمولًا. وبالتالي، لم يرد الحدّ الأوسط حدًّا منبسطًا في أيّ من المقدّمات، وهذا كافٍ في سقوط القياس المذكور عن الصحّة.

القاعدة الثانية: إذا كان الحدّ منبسطًا في النتيجة، فيجب أن يكون كذلك في المقدّمات.

إن القاعدة الأولى كانت عن الحدّ الأوسط بينما تتحدث هذه القاعدة عن الحدّين الأكبر والأصغر أو موضوع النتيجة ومحمولها. ووفقًا لهذه القاعدة، لو انبسط الحدّ الأكبر أو الحدّ الأصغر عند النتيجة، فيجب أن يأتيا منبسطين في المقدّمات. انتبه إلى المثال الآتي:

لا شيء من الكلب بهرّ.
كلّ هِرّ لاحم.

إذن: لا شيء من الكلب بلاحم.

يبدو من الاستدلال هذا أنه قياس اقترانيّ روعيت فيه القاعدة الأولى؛ لأنّ الحدّ الأوسط في هذا القياس (الهِرّ) منبسط في المقدّمتين معًا؛ فضلًا عن المقدّمة الواحدة. أمّا ما يخصّ القاعدة الثانية فيظهر من نتيجة الاستدلال ـ وهي قضيّة سالبة كلّيّة ـ انبساط الحدّ في الموضوع والمحمول (الحدّ الأصغر والأكبر). والحدّ الأصغر في الصغرى (= المقدّمة الأولى) يشكّل موضوع القضيّة الكلّيّة، فهو إذن منبسط في المقدّمات؛ لكن الحدّ الأكبر وقع محمولًا في الكبرى لقضيّة كلّيّة وموجبة، وهو ليس بمنبسط؛ فنستنتج أنّ القاعدة الثانية لم تطبَّق في هذا القياس؛ وبالتالي نحكم بعدم صحّته من حيث التركيبة والهيكليّة.

القاعدة الثالثة: لا نتيجة من مقدّمتين سالبتين. وبعبارة أخرى: من الضروريّ أن يتوافر القياس على قضيّة موجبة واحدة على الأقلّ في إحدى مقدّمتيه، ومن دونه لا يمكن الوصول إلى نتيجة صحيحة. لاحظ القياس الآتي:

لا أحد من طلبة الجامعات بتلميذ ابتدائيّة.
لا أحد من تلامذة الابتدائيّة بمدرّس ابتدائيّة.

إذن: لا أحد من طلبة الجامعات بمدرّس ابتدائيّة.

وهذا القياس قياس اقترانيّ صحيح بمقدّماته، ملتزم بما ورد في القاعدتين الأولى والثانية؛ لأنّ الحدّ الأوسط منبسط في المقدّمات **أوّلًا**؛ ولأنّ الحدّ الأصغر والحدّ الأكبر منبسطان في النتيجة والمقدّمات **ثانيًا**؛ لكنّ نتيجة القياس مرفوضة وفق القاعدة الثالثة؛ لوجود السلب في مقدّمتيه.

القاعدة الرابعة: إذا كانت إحدى مقدّمتي القياس سالبةً، فيجب أن تكون النتيجة سالبة أيضًا. مضمون هذه القاعدة في غاية الوضوح، ولمزيد من الشرح لاحظ هذا المثال:

كلّ الموادِّ البلاستيكيّة مصنوعات نفطيّة.
بعض الأقشمة ليس بموادَّ بلاستيكيّة.

إذن: بعض المصنوعات النفطيّة أقشمة.

نلاحظ في هذا القياس الاقترانيّ التزامه بالقواعد الثلاث الماضية، وصدق مقدّماته، لكنّنا في الوقت ذاته لا نحكم بصحّة النتيجة؛ لأنّ المقدّمة الثانية (صغرى القياس) قضيّة سالبة، ووفقًا للقاعدة الرابعة كان من اللازم أن ترد النتيجة سالبةً أيضًا؛ لوجود السلب في إحدى القضيّتين، بيد أنّها وردت على نحو الإيجاب.

القاعدة الخامسة: لا يمكن استنتاج سالبة من مقدّمتين موجبتين. ولمزيد من الضوء على هذه القاعدة يمكن تصور قياس روعِيَ فيه جميع ما ورد في القواعد الأخرى، لكنه ليس صحيحًا، مثلما يأتي في النموذج الآتي:

كلّ كائنٍ فانٍ هو جائز الخطإ.
كلّ إنسان هو كائنٌ فانٍ.

إذن: بعض جائزي الخطإ ليس بإنسان.

وفي هذا القياس نجد التزامًا بجميع القواعد المذكورة آنفًا. ومع هذا، لا نذعن بصحّة النتيجة؛ لأنّها وردت سالبة على الرغم من كون مقدّمتيه موجبتين. وبناءً على مضمون القاعدة الخامسة لا يصحّ استنتاج نتيجة سالبة من مقدّمتين موجبتين.

3- 3- 2- الاستقراء (Induction)

أسلفنا في ما تقدّم أنّ القياس مجموعة مركّبة من قضيّتين أو أكثر، إذا افتُرض صدقها وصحّتها يُستحصل منها قضيّة أخرى نقطع بصدقها وصحّتها. ويتميّز القياس عن سائر أنواع الاستدلال غير المباشر بقطعيّة النتيجة فيه؛ إذ لا يتسنّى في باقي أنواع الاستدلال غير المباشر الأخرى

(الاستقراء والتمثيل) القطع بصحّته النتائج وصدقها فيها. ونظرًا إلى هذه الميزة الخاصّة، سنستعرض ـبعد وقوفنا على الاستدلالين الاستقرائيّ والتمثيليّـ سبل نقدهما بشكل مستقلّ.

«الاستقراء» لون من ألوان الاستدلال، يُعتمد فيه على تعميم حكم ناتج من دراسة عدد من أفراد مجموعة ما على جميع أفراد تلك المجموعة[1].

ويتمّ الاستدلال الاستقرائيّ عبر مرحلتين:

1ـ اختبار الأفراد؛ بمعنى مشاهدة بعض المصاديق المنشودة ودراستها.

2ـ استنتاج الأحكام الجزئيّة الحاصلة وتعميمها لإصدار حكم كلّيّ.

لاحظ المثال الآتي:

* أنتج البستان أعدادًا كبيرة من التفّاح، عُلّبت في صناديق معيّنة. عندما فتحنا أحد تلك الصناديق، شاهدنا أنه ممتلئ بالتفاح الناضج الطازج. وكان الحال هكذا عند ملاحظة الصندوقين الثاني والثالث؛ فاستنتجنا أنّ كلّ التفّاح المقتطف من هذا البستان ناضج وطازج.

قد يكون تعميم الحكم الحاصل أحيانًا نتيجةً لملاحظة أمور وأحداث وقعت في الماضي، نحكم بصدقها في الحاضر والمستقبل وجميع الظروف.

شاهد المثال الآتي:

* ارتفعت نسبة البطالة في الستينيات من القرن الماضي نتيجة لازدياد أعداد الحروب على مستوى العالم، وحصل هذا في السبعينيات من

(1) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الاستقراء في المصادر المنطقيّة التقليدية عادةً ما يعرّف بـ«السير من الأحكام الجزئيّة نحو حكم كلّيّ»، ويصنّف إلى قسمين: تامّ وناقص. والاستقراء التامّ يعتمد على ملاحظة جميع مكوّنات المجموعة المنظورة، بينما يكتفي الاستقراء الناقص بإصدار حكم كلّيّ من خلال ملاحظة عيّنات من المجموعة. وكما نوّه المنطقيّون ـوأشرنا إليه آنفًاـ، فإنّ قطعيّة النتيجة في الاستقراء التامّ تجعله في عداد الأقيسة.

ذلك القرن أيضًا، كما نلاحظ عودة هذا الوضع في عقد الثمانينيّات. إذن، دائمًا ما يتسبّب اتّساع رقعة الحروب في العالم في تفاقم نسبة البطالة.

ويمكن عرض الهيكلّيّة المنطقيّة لأنواع الاستدلال الاستقرائيّ على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مشاهدة أن:

المصداق 1 من «س» هو ص».
المصداق 2 من «س» هو «ص».
المصداق 3 من «س» هو «ص».

إذن: المصاديق 1 و2، و3 و... إلخ من «س» ـوليس جميع مصاديقهـ هي «ص».

المرحلة الثانية: التعميم والاستنتاج في حكم كلّيّ مفاده:
النتيجة: «س» هو «ص».

هذا، وتنبع المرحلة الثانية في الاستقراء من حالةٍ وشعور نفسانيّ ولا تأخذ طابع البرهنة؛ ما ممّا يُضعف جانب القطع والصدق الكامل في النتيجة المكتسبة. من هنا، فإنّ العثور على مواطن الضعف المحتملة أمر ضروريّ يفوق الأهمّيّة التي تحظى بها عمليّة الاستدلال الاستقرائيّ نفسها. وفي ما يأتي سنتعرّف إلى سبل شتّى لنقد الاستدلال أو التعميم الاستقرائيّ.

3ـ 3ـ 2ـ 1ـ سبل نقد التعميم الاستقرائيّ

يمكن نقد الاستدلال الناتج من تعميم أحكام الأمور الجزئيّة عبر ثلاثة سبل:

1ـ بيان خطإ بعض المقدّمات التي استُند عليها في التعميم.

2ـ بيان أنّ أدلة التعميم الاستقرائيّ غير كافية وغير متعارفة.

3ـ التشكيك في النتيجة وبيان سقمها (عدم صحّتها).

وقبل البدء بشرح السبل الثلاثة، يتحتّم التنبيه إلى أنّ النقد الدقيق والناجح للاستدلال الاستقرائيّ يرتهن -إلى حد كبير- بنسبة معلومات الناقد حول الموضوع المطروح على طاولة النقد. ومع هذا، فإنّ الإلمام بسبل النقد هذه يتيح للناقد المبتدئ أن يوظّف ما لديه من معلومات متواضعة بشكل أفضل:

أوّلًا: الطعن في صحّة المقدّمات (Disputing the data): يُعدّ التشكيك والطعن في صحّة المقدّمات من أنجح سُبل نقد الاستدلال القائم على أساس التعميم وأنجعها. ومعنى ذلك أن نبيّن في عمليّة الطعن هذه عدم وجود الأدلّة والشواهد التي استُند إليها أو وقوع خطإ ما في تفسيرها، وهو ما سيحول دون استنتاج الحكم من تلك الأدلّة والشواهد. لقد حكمنا -في مثال سابق- بنضج التفّاح المقتطف من البستان ونضارته من خلال ملاحظتنا ومشاهدتنا لصناديق عدّة منه. وهنا نقول: يمكن لمختصّ في شؤون الزراعة والبستنة تفنيد استدلالنا بكلّ سهولة؛ فيكفي أن يفيدنا بأنّ استخدام الأسمدة الكيماويّة يتيح لنا اليوم استحصال تفّاح يبدو ناضجًا وطازجًا في النظرة الأولى، بينما لا يكون واقعه على هذا الحال عند التدقيق والتفحّص. وكما لاحظنا، فقد استُهدفت في نقد هذا الاستدلال الاستقرائيّ، من الأساس، صحّة المقدّمات ومصداقيّة الأدلّة والشواهد التي استُند إليها.

ثانيًا: الطعن في تمثيل الأدلّة والعيّنات (Questioning the representativeness of the sample): السبيل الثاني للنقد هو دراسة مدى تأييد العيّنات والأدلّة المقدَّمة لنتيجة الاستقراء الكلّيّة. ويجب التنويه هنا إلى وجود عاملين يفضيان إلى خطإ الاستنتاج عند استخلاص حكم كلّيّ من أحكام جزئيّة، هما: كمّيّة الأدلّة والشواهد ثمّ كيفيّة انتقائها. وفي ما يأتي توضيح لهذين العاملين:

1ـ **كمّيّة الأدلّة والشواهد** (The size of the sample): والمقصود هنا

أن نتثبّت عن الحجم الذي تمثّله العيّنات والأدلّة المقدَّمة؛ هل هو كافٍ لتأييد النتيجة ودعمها على نحو العموم والكلّيّة، أم لا؟ خذ على سبيل المثال ما يأتي:

* دخل سائح إلى مدينة غريبة وذهب إلى متجرين لشراء بعض مستلزماته؛ وصدفةً، لم ينصفه البائعان وحاولا الاحتيال عليه وأخذ مبلغ يفوق ما يستحقّانه. انصدم السائح من سوء التصرّف هذا، وانصرف من المدينة وقد خرج بنتيجة مفادها أنّ جميع باعة هذه المدينة لصوص محتالون.

لا شكّ في أنّ استنتاج هذا السائح يُنقَد بكلّ بسهولة؛ لأنّ الأدلّة التي استند إليها في الحكم على الباعة لم تكن بالمقدار الذي يتيح لها تأييد حكمه وتعميمه على المدينة بأسرها. ومن جهة أخرى، فإنّ كفاية الأدلّة أو عدم كفايتها رهينان بأسباب عدّة، منها:

موضوع البحث: ففي بعض الموضوعات يجب أن تتراوح نسبة الأدلّة بين 40 أو 50 أو 60 بالمئة من مجموع الأفراد، بينما يمكن الاكتفاء في بعض الموضوعات الأخرى بنسبة أقلّ من الواحد بالمئة. على سبيل المثال:

* يرى علماء الاجتماع أنّ عيّنة مكوّنة من عشرة آلاف نسمة من أصل 75 مليون نسمة (عدد سكّان دولة كبيرة)، تكفي للوقوف على السمات العامّة لذلك الشعب. كما إنّ عيّنة قوامها 100 شخص تلبّي الحاجة لدراسة نسبة النموّ أو لمعرفة طول القامة في بلد ما.

قيمة النتيجة وخطرها: وهذا سبب آخر في كفاية الأدلّة أو عدم كفايتها؛ فأحيانًا يمكن في دراسة إحصائيّة التغاضي عن احتمال خطإ تصل نسبته إلى 10%؛ لكنّ نسبة احتمال خطإ الأدلّة والشواهد في مجالات أخرى ـ كالطبّ وصناعات الأدوية مثلًا ـ لا يمكن لها أن تتجاوز 1% لما لها من دور مصيريّ في حياة الإنسان.

2ـ **كيفيّة انتقاء الأدلّة**: والمراد من ذلك أنّ كثرة الأدلّة لا تكفي وحدها لتعميم نتائج الاستقراء وتمثيل أفراد المجموعة كافّةً؛ بل يجب من أجل الحصول على حكم كلّيّ صحيح أن تراعَى بعض النقاط منها:

استيعاب الخصائص العامّة: فمن الضروريّ أن تُنتقى العيّنات بصورة تتضمّن جميع الخصائص العامّة والأساسيّة للأفراد، بعيدًا عن تمثيل شريحة أو فئة خاصّة من بين المجموع.

على سبيل المثال:

* عند دراسة السلوك العامّ لمجتمع ما، لا يجوز مثلًا الاكتفاء بدراسة سلوك عدد من الناس حين قيادة السيّارات، أو حين حضورهم مباراة كرة القدم في ملعب مكتظّ بالمتفرّجين؛ وإن كانت الشواهد والأدلّة كثيرة جدًّا.

الانتقاء العشوائيّ للعيّنات: فلكي تكون العيّنات اعتياديّة وغير شاذّة، يتحتّم اختيار العيّنات بصورة عشوائيّة (Random) من بين جميع أفراد المجموعة، منعًا من وقوع الخطإ في كيفيّة اختيار الشواهد وانتقاء الأدلّة، ودرءًا لتوجّه النتائج نحو فئة خاصّة من أفراد المجموعة.

على سبيل المثال:

* أُجري استطلاع للرأي حول الانتخابات الرئاسيّة في الولايات المتّحدة في عام 1932م بين 5ـ2 المليون من المواطنين، قامت به صحيفة Literary Digest، وأظهرت النتائج أنّ فرانكلين روزفلت لم ينجح في حملته الانتخابيّة. وعلى الرغم من هذا، فقد فاز روزفلت بالانتخابات بشكل مدهش.

على الرغم من احتواء هذا التعميم الاستقرائيّ على عدد كبير من العيّنات، يتوجّه الإشكال إليه لأجل اقتصاره على فئة خاصّة من الناخبين؛

فقد كان معظم الذين شاركوا في الاستطلاع من طبقة الأغنياء والمثقّفين من قرّاء الصحيفة؛ ولهذا لم يعكس آراء جميع فئات الناس.

استيعاب شتّى الجوانب: إذ ينبغي في اختيار العيّنات أن تكون مستوعبة لظروف وجوانب مختلفة تمامًا؛ فبالنسبة إلى الإنسان مثلًا يجب التنويع في: الجنس، واللون، والعِرق، والفئة العمريّة، وما إلى ذلك. على سبيل المثال:

* من أجل التنبّؤ بنتيجة الانتخابات يجب العمل وفق ما يأتي: إذا كانت الأعمار بين الثلاثين والأربعين عامًا تشكّل نسبة 20% من مجموع عدد المقترعين، فيجب -إذن- الاحتفاظ بالنسبة نفسها في النماذج؛ أي يتحتّم أن تكون نسبة 20% من نماذج الإحصاء من بين أفراد هذه الفئة العمريّة (بين 30 إلى 40 عامًا)، وكذلك الحال بالنسبة إلى سائر العوامل والعناصر الأخرى.

ويعوزنا -في مثل هذه الحالة- الحصول على قائمة كاملة تبيّن لنا نقاط الاختلاف بين أفراد ذلك المجتمع؛ فإذا علمنا بما ينطوي عليه من فئات وتصنيفات، ووقفنا على نسبة أفراد هذه الفئات الفرعيّة نظرًا إلى مجموع أفراد المجتمع، تسنّى لنا بسهولة اختيار العدد المناسب من العيّنات. لكنّ إعداد هذا النوع من القوائم أو مجرّد الوقوف عليها، عادةً ما يقترن بصعوبات جمّة؛ الأمر الذي يفرض علينا اللجوء إلى القيام بعمليّات تخمين وتنبّؤ؛ لنتمكّن -قدر المستطاع- من الموازنة بين الفئات.

على سبيل المثال:

* إذا عزمنا على اختيار عدد من أرقام الهاتف بصورة عشوائيّة لاستفسار آراء المواطنين حول قضيّة اجتماعيّة من خلال رسائل نصيّة عبر الهاتف النقّال مثلًا، فهذا يعني أنّنا تجاهلنا شرائح المجتمع التي لا تمتلك أو لا تجيد استخدام هذه الخدمة. وهم يشكّلون -بالعادة- الفئات الاجتماعيّة الأكثر فقرًا. وبالتالي، ستقتصر نتيجة الإحصاء على آراء

الطبقة الوسطى فصاعدًا دون غيرها من باقي أفراد المجتمع. وفي حالات كهذه، سوف نحتاج إلى معلومات تكميليّة يمكن لشركات الاتصالات أن تزوّدنا بها؛ لنعلم نسبة الذين لم يدخلوا نطاق دراستنا الاجتماعيّة هذه من الأساس.

اتّضح -إلى هنا- أنّ السبيل الثاني لنقد التعميم الاستقرائيّ هو الطعن في تمثيل الأدلّة والشواهد. وهذا يعني أنّنا لن نتمكّن من قبول استدلال استقرائيّ يتضمّن عيّنات قاصرة (غير كافية) أو مدبّرة (غير عشوائيّة). لكنّنا نواجه مشكلة أخرى هنا، وهي: كيف يتّضح لنا أنّ عيّنات الاستقراء كافية وعشوائيّة؟ وكما أسلفنا، فإنّ الجانب الأهمّ في هذه القضيّة يكمن في إلمام الباحث بحيثيّات الموضوع ووفرة المعلومات لديه.

مثلًا:

* يمكن لعالم أحياء أن يعمّم حكمه على فصيلة من الكائنات لمجرّد إجراء اختبار على عيّنة أو عيّنتين من الفصيلة ذاتها (مثل: عدد خفقات القلب عند حيوان ما)؛ لأنّه يعلم بشمول هذه الصفة لجميع أفراد المجموعة، ولأنّ إجراء الاختبار على عدد من النماذج يكفي للوصول إلى هذه النتيجة. وكذا الحال في عالم اجتماع يرى أنّ المجتمعات حديثة الثورة تتشابه في الأزمات الاقتصاديّة التي تعقب أحداث الثورة، فمن الممكن له إصدار حكم كلّيّ يخصّ الأزمات الاقتصادية في البلدان الثوريّة، وذلك من خلال دراسة نموذجين فقط من بين النماذج المتاحة.

هذا، ولا يُشترط في المعلومات الجانبيّة (Background Knowledge) والعلميّة دائمًا أن تكون احترافيّة وتخصّصيّة؛ فقد تكون الاستدلالات بنحو يكتفي فيها الفرد بمعلوماته العامّة للتأكّد من صحّة حكمه.

على سبيل المثال:

* لو افترضنا شخصًا فظًّا عنيفًا سَريعَ الغضبِ ذميمَ الأخلاقِ، فشل

في تجربتي زواج سابقتين أفضى كلّ منهما إلى الطلاق، فإنّ هذين النموذجين كافيان في التنبّؤ بفشله في محاولات زواجه المقبلة.

ثالثًا: الطعن في صدق النتيجة (Challenging the truth of the conclusion):

قد يكون الطريق سالكًا أمام مزيد من نقد التعميم الاستقرائيّ حتّى لو افترضنا صحّة المقدّمات، وكفاية العيّنات أو كفاءتها من حيث الكمّ والكيف، واختيارها بعشوائيّة. وهنا، نشير إلى بعض النقاط المرتبطة بهذا البحث:

النقطة الأولى: يجب أن تتّحد العبارات والمفردات الواردة في النتيجة مع مثيلات لها في المقدّمات، ولا تكون مغايرة لها من حيث المفهوم والدلالة. وفي غير هذه الحالة، لا يمكن القبول بولادة النتيجة من رحم المقدّمات.

مثال ذلك:

* خضعت 30 مدرسة ثانويّة من أصل 150 في إحدى المدن للاختبار والدراسة، ولوحظ فيها ارتفاع نسبة الفشل أو التعثّر الدراسيّ في 23 مدرسة منها طوال السنوات الأخيرة؛ إذن، يمكن لنا أن تستنتج ممّا تقدّم أنّ غالبيّة مدارس هذه المحافظة تعاني من الفشل أو التعثّر الدراسيّ.

نتيجة هذا الاستدلال مرفوضة؛ لأن مقدّمات الاستدلال تحدّثت عن الفشل أو التعثّر الدراسيّ في «بعض المدارس الثانويّة في إحدى المدن»؛ بينما تناولت النتيجة: «غالبيّة مدارس المحافظة»؛ وهو تعميم خاطئ في غير محلّه.

النقطة الثانية: إذا استُخلصت نتيجة «كلّيّة» ـبكلّ ما تعنيه الكلمةـ من مجموعة أحكام جزئيّة استُعين فيها بعيّنات كافية وعشوائيّة، فانطوت النتيجة على مفردات تعميميّة مثل: «كلّ» و«لا شيء»، فإنّ السبيل الأمثل لنقد هذا اللون من الاستدلال هو العثور على مثال النقض؛ فالحكم الكلّيّ يسقط عن كلّيّته بمجرّد تقديم حالة ناقضة واحدة.

مثال ذلك:

* يرى أحد علماء النفس، وفقًا لأبحاث استندت إلى معلومات إحصائيّة، أنّ جميع الأبناء في الأسر الأموميّة يتأخّرون في الزواج إلى ما بعد العقد الثالث من أعمارهم، مقارنةً بأقرانهم الذين يعيشون في أسر لا تترأسها الأمّهات.

ويمكن نقد هذا الاستدلال بسهولة؛ حيث بإمكاننا العثور على أسرة واحدة أو أسر كثيرة تزوّج أبناؤها الشباب قبل الثلاثين أو الخامسة والعشرين من أعمارهم على الرغم من هيمنة اتصافها بالأموميّة.

النقطة الثالثة: إذا قُدّم التعميم لا بنحو الاستنتاج الكلّيّ؛ بل على هيئة قاعدة أكثريّة، فإنّ نقده لا يتمّ بمجرّد العثور على «أمثلة النقض». وفي هذه الحالة، لا محيص في نقده عن الإتيان بـ«دليل النقض» (Counter Evidence). ودليل النقض هنا يعني المبادرة إلى دراسة جديدة تبرهن على خطإ التعميم المذكور.

مثال ذلك:

* إذا حاولت وسائل إعلام عالميّة عدوّة البرهنة على فتور الشعب عن شعارات ثورته وعزوفهم عنها، وقدّمت ـ من أجل تدعيم ذلك ـ مجموعةً من الشواهد والأدلّة، فمن الممكن نقض هذا الاستدلال بمجرّد خروج مسيرات جماهيريّة كبرى (تعبّر عن غالبيّة الشعب) في شتّى المناسبات الوطنيّة للتدليل على تمسكّهم بقيم الثورة وشعاراتها.

3ـ 3ـ 2ـ 2ـ التعميم السببيّ (Generalization Causal) (حالة خاصّة من التعميم الاستقرائيّ)

أتينا على ذكر هذا التعميم الاستقرائيّ الخاصّ بشكل مستقلّ لما يمتاز به من أهمّيّة كبيرة في القرارات التي تُتّخذ بخصوص أيّ موضوع مطروح

على طاولة البحث؛ فعلى سبيل المثال، قد تتوصّل دراساتنا إلى نتيجة تكشف عن فشلٍ أو تعثّرٍ دراسيّ متفشٍّ في إحدى المدن، وهي نتيجة مهمّة وترفع من مستوى معلوماتنا حول هذا الموضوع؛ لكنّ دراسة العيّنات والأدلّة قد تؤدّي بالبحث -أحيانًا- إلى نتيجة تكشف عن علاقة السبب والمسبَّب بين ظاهرتين أو أكثر، كما في المثال الآتي:

* وفقًا للدراسات الإحصائيّة التي جرت في أكثر من مدرسة ثانويّة، فقد توصّلنا إلى نتيجة مفادها أنّ الفشل أو التعثّر الدراسيّ الذي يعاني منه الطلاب قد حدث بسبب تعيين مدرّسين فاقدين للكفاءة العلميّة والإداريّة.

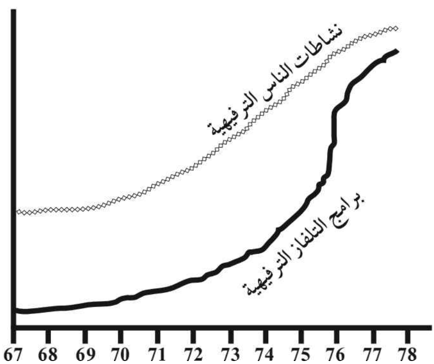
فهذا المثال علاوةً على ما يضيفه إلى معلوماتنا حول الأوضاع الدراسيّة التي تمرّ بها المدارس في تلك المدينة، فإنّ نتيجته المستخلصة تؤثّر على قراراتنا اللاحقة. وبالأساس، فإنّ تكوين علاقة السبب والمسبَّب بين ظاهرتين، عادةً ما يحصل جرّاء هذه التعميمات الاستقرائيّة. ويكفي للتدليل على مكانة التعميم السببيّ ومنزلة نقده، الوقوفُ على أهمّيّة علاقة السببيّة بين الظواهر المتنوّعة في شتّى المجالات الطبيعيّة والثقافيّة؛ بل حتّى الاقتصاديّة والنفسانيّة، وما إلى ذلك.

لا يختلف التعميم السببيّ بشكل جوهريّ مع سائر ألوان التعميم الاستقرائيّ الأخرى؛ لأنّنا في هذا التعميم -كما في غيره- نعثر بعد ملاحظة عدد من العيّنات على وجود نوع من العلاقة الترابطيّة المتبادلة بين الظاهرة «س» والظاهرة «ص»؛ فمثلًا نشاهد في جميع الحالات المختلفة حضور الظاهرة «ص» بمجرّد حضور الظاهرة «س»، وغيابها عند غياب الظاهرة «س»؛ ولذلك، نبادر إلى التعميم السببيّ ونتبنّى حكمًا كلّيًّا مفاده: «س» هو سبب «ص».

مثال ذلك:

* لنفترض أنّ العلماء -بعد دراسة موسَّعة استغرقت أعوامًا عدّة، واتّصفت بالدقّة والرصانة من حيث كمّيّة الشواهد والعيّنات وكيفيّاتها- توصّلوا إلى وجود علاقة السببيّة بين برامج التلفاز

الترفيهيّة ونشاطات الناس الترفيهيّة؛ أي إنّ الإحصاءات انتهت إلى معادلة مفادها: كلّما ازدادت برامج التلفاز الترفيهيّة (الأفلام، والمسلسلات، والمسابقات، والكوميديا، وما إلى ذلك)، ازدادت معها نشاطات الناس الترفيهيّة (الرحلات السياحيّة، حضور صالات السينما، والمنتزهات، وما إلى ذلك). وقد دُرست هذه العلاقة السببيّة في الفترة ما بين عامي 1986 و1996م، ومن الممكن تعميمها للسنوات الأخرى واستخدام معطياتها في دوائر صنع القرار.



3- 3- 2- 3- سبل نقد التعميم السببيّ

من الممكن أن نعمد إلى نقد التعميم السببيّ بسلوك سُبل أخرى علاوةً على السبل الثلاثة التي تطرّقنا إليها في باقي مصاديق التعميم الاستقرائيّ. ويؤسَّس نقد التعميم السببيّ على افتراض التسليم بأصل العلاقة بين الظاهرة «س» والظاهرة «ص»، ثمّ توجيه إصبع النقد نحو سببيّة «س» لـ«ص». وبعبارة أدقّ: نحاول القول هنا: مهما أظهرت نتائج الدراسات العلاقة بين الظاهرتين «س» و«ص»، لكنّ هذه العلاقة ليست من صنف «العلاقة السببيّة»، فلعلّها تكون من صنف آخر، هو أحد ما يأتي:

أوّلًا: صدفيّة الترابط (Coincidental Correlation): ربّما تكون العلاقةُ

بين ظاهرتين ظنّنا أنهما سبب ومسبَّب علاقةً اتفاقيّةً تحقّقت على نحو الصدفة؛ فمجرّد وجود تزامن بين ظاهرتين أو ثبوت علاقة تقدّم وتأخّر بينهما ليس دليلًا على وجود علاقة سببيّة في البين. مثلًا:

* عادةً ما يختلق الأطفال أو الأقوام المؤمنة بالخرافة أسبابًا موهومة لظواهر يجهلون أسبابها الحقيقيّة، فيعتقد هؤلاء مثلًا أنّ الفريق الرياضيّ الذي يشجّعونه يفوز حينما يرتدي قميصًا معيّنًا. فيستنتجون ضرورة ارتداء ذلك القميص دائمًا إذا ما أرادوا الفوز.

يتّضح في هذا المثال كيف يمكن لعلاقة مبنيّة على الصدفة أن تحلّ محلّ علاقة السبب والمسبَّب. وفي المثال المذكور عن علاقة برامج التلفاز بنشاطات الناس الترفيهيّة، يمكن أيضًا افتراض أن الصلة المتبادلة بين الظاهرتين علاقة حدثت عن طريق الصدفة خلال عشرة أعوام، وإنكار أيّ صلة بينهما في أيّ وقت آخر؛ فيُمنع على هذا الأساس دعوى تسبّب هذه البرامج في ارتفاع مستوى النشاطات الترفيهيّة عند الناس.

ثانيًا: وجود سبب رئيسيّ آخر (Joint effect of an underlying cause): من الممكن أن تكون الصلةُ بين الظاهرتين صلةً حقيقيّة لم تنجم عن الصدفة، بيد أنّها -في الوقت ذاته- ليست علاقة سببيّة؛ لوجود سبب خارج عنهما. وبعبارة أخرى: ربّما عُدّت الظاهرة «س» سببًا للظاهرة «ص» لوجود نوع من الترابط والصلة بينهما؛ لكن من الممكن أيضًا أن يكون العامل «ع» هو السبب في وجود «س» و«ص»، وكلّما وُجد العامل «ع» وُجدت الظاهرتان «س» و«ص»؛ لكنّ الملاحظ لم يلتفت إلى «ع» بعد ملاحظته التقارن بين «س» و«ص»، فظنّ أنّ العلاقة بينهما علاقة السبب والمسبَّب.

وعودًا إلى مثال التلفاز وعلاقة برامجه الترفيهيّة بنشاطات الناس الترفيهيّة نقول: لعلّ الصلة التي تربط الظاهرتين ببعضهما ليست علاقة السبب والمسبَّب؛ بل يكون عامل «النمو الاقتصاديّ» مثلًا هو السبب

الحقيقيّ الذي يقف خلف ذلك؛ بمعنى أنّ النمو الاقتصاديّ هيّأ المناخ المناسب لمنتجي البرامج التلفزيونيّة لإنتاج برامج ترفيهيّة بكلفة عالية وجودة فائقة، والسبب نفسه وفّر للناس مدخولًا ماليًّا متصاعدًا مكّنهم من الإنفاق المتزايد على تأمين وسائل الراحة والترفيه والاستجمام.

ثالثًا: الإذعان بالسببيّة مع التقليل من شأن تأثيرها (Genuine but insignificant cause): قد نؤمن أحيانًا بوجود علاقة السببيّة بين ظاهرتين؛ لكن التأمل في هذه العلاقة يُظهِر لنا مدى هشاشتها وضعف تأثيرها. وفي مثل هذه الحالة، لا يمكن الاكتفاء عند التحليل ببيان علاقة السبب والمسبَّب السائدة بينهما. فعلى سبيل المثال: لو افترضنا وجود عشرة عوامل أخرى ـعلى الأقلّـ تقف إلى جانب العامل «س» وتسبّبت في ظهور المسبَّب «ص»، أو التاثير عليه؛ فبالتالي، لا يمكن في ظروف مثل هذه ـمع هذا الكمّ من الأسبابـ التعامل مع «س» وحده بصفته سببًا لـ«ص». وفي كلمة واحدة: مع افتراض وجود علاقة السببيّة بين «س» و«ص»، يمكن التساؤل عن وجود أسباب أخرى لعلّها تكون أثّرت على ذلك المسبَّب.

وفي المثال المذكور عن الاستقراء حول علاقة البرامج التلفزيونيّة بنشاطات الناس الترفيهيّة يمكن القول وفق المبدإ الموضّح أعلاه:

إنّ الاستدلال المذكور غير تامّ؛ لأنّ مشاهدة الناس لبرامج التلفاز الترفيهيّة قد يؤثّر تأثيرًا محدودًا وضئيلًا في تحفيز بعضهم على القيام بنشاطات ترفيهيّة؛ إلا أنّ هذا المستوى الضعيف من التأثير لا يسمح لنا أن نعتبره علاقة أساسية وحصريّة؛ بل يجب ـفي هذا السياقـ ملاحظة الكثير من الأسباب الجوهريّة والأساسيّة الأخرى، مثل: «النموّ الاقتصاديّ» و«انتهاء ظروف الحرب»، وغيرها من الأسباب والعوامل. فإذا وقفنا على تأثير هذه الأسباب في إقبال الناس على الترفيه والتنزّه، فلا يجوز بعدئذٍ الاستناد إلى سبب واهن وعديم الأهمّيّة مثل تزايد برامج الترفيه التلفزيونيّة وما شاكلها.

رابعًا: الجهة المعاكسة (Wrong Direction): من الممكن أن توجَد علاقة سببيّة حقيقيّة بين شيئين، لكنّ خطأ ما قد يقع في تمييز السبب عن المسبَّب بينهما؛ فكما يمكننا القول إنّ «س» سبب لـ«ص»، يمكننا القول أيضًا إنّ «ص»؛ وبالتالي، «س» فبالتالي: يمكن في بعض الحالات أنّ نعدّ «س» سببًا؛ في حين أنه المسبَّب، كما يمكن أن نعدّ «ص» مسبَّبًا في حين أنّه السبب. وفي مثال البرامج الترفيهيّة المتلفزة، يستطيع المرء أن يعكس الجهة، مستبدلًا موضعي السبب والمسبَّب مع إذعانه بوجود العلاقة السببيّة بينهما، فيقول: إنّ ما تسبَّب في ارتفاع نسبة هذه البرامج هو إقبال الناس المطّرد على النشاطات الترفيهيّة المتنوّعة، وإلحاحهم على مسؤولي البرامج في التلفزيون لعرض المزيد من البرامج الترفيهيّة.

خامسًا: تعقيد علاقة السببيّة (Causal Complexity): من الممكن أن تكون الظاهرة «س» سببًا حقيقيًّا للظاهرة «ص»، ولكن ليس بصورة مباشرة وبارتباط بسيط؛ بل في إطار معقّد ومكوّن من علاقات أخرى عدّة. فمثلًا، تتسبّب الظاهرة «س» في وجود الظاهرة «ع»، و«ع» في وجود «ج»، ثمّ «ج» في وجود «ص». وقد تؤثّر «ص» على الظاهرة «س» أيضًا. وعودًا إلى المثال المشار إليه آنفًا، يمكن أن نقول:

توجد علاقة سببيّة معقّدة بين الظاهرتين؛ فارتفاع نسبة برامج التلفزيون الترفيهيّة تتسبّب -بدايةً- في شدّ انتباه الأطفال نحو هذه البرامج واستغراقهم فيها، وهو ما يؤدّي إلى إهمالهم للدروس وانفتاحهم على مزيد من عوامل الترفيه المتنوّعة والمختلفة. وقد أفضى هذا الانفتاح بدوره إلى حدوث بعض الانحرافات السلوكيّة لدى الأطفال والأحداث؛ ما دفع الأُسر والأهالي إلى التحرّك من أجل تدارك الموقف، والسيطرة على وضع أبنائهم، وتلبية متطلباتهم الترفيهيّة، والقيام بنشاطات ورحلات ترفيهيّة، وترغيبهم في برامج التلفزيون الوطنيّ، بدلًا من أفلام الفيديو أو الفضائيّات، ومواقع الإنترنت؛ كما دعاهم ذلك إلى مطالبة المسؤولين بالمزيد من البرامج التلفزيونيّة الترفيهيّة.

سادسًا: تطبيق الحكم الاستقرائيّ: أشرنا في ما تقدّم إلى عدم قطعيّة النتيجة الحاصلة من الاستقراء. وبطبيعة الحال، فإنّ عدم القطعيّة هذا مشروط بما لو كانت نتيجة التعميم الاستقرائيّ على نحو القضيّة الكلّيّة. لكنّ نتيجة الاستقراء قد ترد أحيانًا في إطار قضيّة مسوّرة بألفاظ غامضة، تقترب من الكلّيّة، مثل: «الغالبيّة»، و«الأكثر»، و«معظمُ»، أو «الأقلية»، و«قليلٌ من»، و«نادرًا ما»، وما إلى ذلك؛ كما في قولك:

* الغالبيّة العظمى من الحوادث المروريّة تنجم عن مخالفة القوانين المروريّة.
* عدد قليل جدًّا من المصابين بالاكتئاب والعزلة ينجحون في إدارة فريق عمل ما.

ومن الممكن أن نجد حالات مشابهة أخرى لهذا النوع من القضايا، عندما يُعرض الحكم الناتج بصيغة قضيّة إحصائيّة؛ حيث تُستخدم الأعداد والأرقام لبيان سعة شموليّة الحكم ورقعته؛ كما في قولك مثلًا:

* 4 من بين 5 كتب نُشرت في العام الفائت، صدرت من قِبَل ناشري القطاع الخاصّ.
* 99 بالمئة من الشعب الإيراني صوّت لصالح إقامة نظام جمهوريّ إسلاميّ في ايران.

ومع غضّ الطرف عن كيفيّة الوصول إلى هذه القضايا، ومع القبول بصحّتها، فقد تقع هذه الأحكام ـ أحيانًا ـ كمقدّمة لاستدلال ما، ثمّ تُضاف مقدّمة أخرى تتعلّق بفرد من مصاديق موضوع ذلك الحكم في محاولة لتطبيق الحكم المنشود على ذلك الفرد أيضًا؛ كما في المثال الآتي:

غالبيّة الشعب الصينيّ تدين بالبوذية.

هذا الرجل صينيّ.

(يُحتمل أنّ) هذا الرجل يدين بالبوذيّة.

ومن الممكن في الاستدلال أيضًا أن يستخدم ـبصورة متوالية ـ أكثر من حكم يوهم المستمع بالكلّيّة، كقولك مثلًا:

* هذا الرجل من أهالي الفاتيكان، وإنّ الغالبيّة العظمى من أهالي الفاتيكان مسيحيّون، وغالبيّة المسيحيّين من الكاثوليك، وغالبًا ما يمتلك الكاثوليك ثروات طائلة؛ إذن، (يُحتمل أنّ) هذا الرجل شخص ثريّ.

ومن الواضح أنّ إطالة تسلسل العلاقة بين هذه الأحكام الموهمة بالكلّيّة، تحدّ من مستوى احتمالات صدق النتيجة.

وإذا ما رمنا نقد أيّ استدلال يسعى إلى تطبيق حكم استقرائيّ على مصاديق معيّنة، وينبني على مقدّمات موهمة بالكلّيّة، فمن الممكن لنا أن نستعين بدليل ناقض لذلك، يتبيّن من خلاله أنّ المصداق المشار إليه ـوإن كان من ضمن أفراد موضوع الحكم الاستقرائيّ ـ إلّا أنّه يتميّز بسمةٍ خاصّةٍ، تمنع من قبول ترتّب الحكم الاستقرائيّ وصدقه عليه. من أمثلة ذلك أن نقول:

الغالبيّة العظمى من الذين يجرون عمليّات جراحيّة للزائدة الدوديّة لا يواجهون أيّ أعراض جانبيّة تُذكر.

هذا الرجل سيخضع لعمليّة جراحيّة لزائدته الدوديّة.

(يُحتمل أنّ) هذا الرجل لا يواجه أيّ أعراض جانبيّة تُذكر.

وهنا نقول: إذا كانت المعلومات المتاحة لدينا حول الرجل الذي سيخضع للعمليّة بهذا القدر، فإنّ الاستدلال قد يبدو للوهلة الأولى متينًا وسديدًا، لكن إذا عرفنا أنّ هذا الشخص رجل طاعن في السنّ، وثبت لنا وفق معلوماتنا الطبيّة أنّ جميع (أو غالبيّة) الطاعنين في السنّ يعانون من أعراض جانبيّة للعمليّات الجراحيّة، فإنّنا سنأتي باستدلال آخر يمثّل دليلًا ناقضًا للاستدلال الأوّل، كما في قولنا مثلًا:

غالبيّة (أو جميع)[1] الطاعنين في السنّ من الذين يخضعون للعمليّات الجراحيّة يعانون بعدها من أعراض جانبيّة.
هذا الرجل شيخ طاعن في السنّ.

(يُحتمل أنّ) هذا الرجل سيعاني من أعراض جانبيّة بعد العمليّة الجراحيّة.

وكمثال ثانٍ على ذلك قد يقال:

*** الاستدلال الأوّل**

في غالبيّة البلدان تدلّ النسبة المتدنّية للبطالة على مدخول مرتفع عند الشعب.
عدد العاطلين في أفغانستان قليل جدًّا.

(يُحتمل أنّ) مدخول الشعب في أفغانستان مرتفع.

*** الدليل الناقض**

غالبيّة (أو جميع) البلدان التي تتعرّض لحرب أهليّة تعاني شعوبها من الفقر.
أفغانستان تتعرّض لحرب أهليّة.

(يُحتمل أنّ) الشعب يعاني من الفقر في أفغانستان.

3ـ 3ـ 3ـ التمثيل (analogy from Argument)

«التمثيل» هو أحد أقسام الاستدلال غير المباشر. ويمكن تعريف «التمثيل» أو «الاستدلال التمثيليّ» بالقول: «هو تسرية حكم أمر إلى أمر آخر؛ لوجود ضرب من الشبه بينهما». وكمثال على ذلك نقول:

* يحتاج الإنسان إلى التنفيس عن مشاعره، والتخلّص من الضغوط التي يتعرّض لها بشكل أو بآخر، وإلّا فسينفد صبره ويقضي حنقًا؛ لأنّ الإنسان كالمِرْجَل (وعاء الضغط)، إذا أُغلقت جميع منافذه وتعرّض

(1) إذا استخدمنا هنا قضية كليّة فإن الدليل الناقض سيكون قياسًا تنتج عنه مقدمة قطعية. أما لو استخدمنا قضية موهمة بالكلية، فإنّ هذا الدليل الناقض سيكون هو أيضًا تطبيقًا لحكم استقرائيّ، لا تتصف نتيجته بالقطعيّة.

للضغط العالي، فسينفجر عاجلًا أو آجلًا.

نرى في هذا النصّ تمثيل الإنسان بالمِرْجَل وتسرية حالة انفجار المرجل بسبب الحرارة والضغط العالي وإغلاق المنافذ إلى حال الإنسان أيضًا. ويمكن الإشارة إلى وجوه الشبه بين الإنسان والمرجل في أمور، منها: وجود ظرف (وعاء) لمظروف معيّن، وقدرة استيعاب محدودة، وإمكانيّة ازدياد مستوى المظروف إلى أقصى الحدود والضغط على الظرف، وإمكانيّة التخلّص من الضغط الداخليّ، وأخيرًا العجز عن تحمّل الضغط، وتضرّر الظرف؛ بل تحطّمه.

وإذا قصدنا صياغة هذا التمثيل وإعادة هيكلته على هيئة استدلال، فإنّ إطاره العامّ سينطق بما مفاده: طالما أنّ المرجل والإنسان متشابهان في الصفات المذكورة، فصفة العجز عن تحمّل الضغط الزائد في المرجل موجودة لدى الإنسان عند تصاعد مستوى الضغوط النفسيّة الحادّة في داخله، والأمر صادق عليه أيضًا.

وهنا، يمكن التمثيل بمثال آخر كذلك:

* قال نائب الرئيس الأمريكيّ ذات مرّة: «إنّني لا أجادل الرئيس أبدًا؛ لأنّ لاعب خطّ الهجوم لا يجب أن يُجادَل».

وهنا نجد أن هذا الاستدلال التمثيليّ بُني على المقارنة والتشبيه بين «الحكومة» و«فريق كرة القدم»، وقد أُخذ فيه رئيس الجمهوريّة كلاعب خطّ الهجوم. وهنا -كما في الاستدلالات التمثيليّة الأخرى- تقع مسؤوليّة إحصاء أوجه الشبه على عاتق السامع أو القارئ. ويمكن الإشارة إليها في هذا المثال ضمن النقاط الآتية: تمتلك الحكومة -كما هو حال فريق كرة القدم- أعضاءً، نيطت بكلّ واحد منهم واجبات محدّدة تنسجم مع مهمّة سائر أعضاء الفريق؛ كما إنّ كلّ فريق منهما يمتلك عضوًا حُدّدت له وظيفة التدخّل السريع والحاسم إذا ما طرأت بعض الحالات أو الظروف، وهلمّ جرًّا.

وقد استُنتج من هذا المثال وأوجه الشبه فيه أنّ الجدال والسجال مع لاعب خطّ الهجوم ما دام يحدّ من قدرة الفريق الهجوميّة أثناء المباراة، فإنّ الجدال والسجال مع رئيس الجمهوريّة والمناقشة في مهامّه تحدّ أيضًا من قدرة حكومته وتُعرقل حركتها أثناء ولايته الرئاسيّة.

ومع أخذ هذين المثالين بالاعتبار، يمكن أن نعرض الصيغة العامّة والرمزيّة للاستدلال التمثيليّ على النحو الآتي:

الظاهرة «س» والظاهرة «ص» يتشابهان في الميزات «a» و«b» و«c» ... إلخ.
الظاهرة «س» لها أيضًا الميزة «z».

(يُحتمل أنّ) الظاهرة «ص» لها الميزة «z» أيضًا.

3- 3- 3- 1- نقاط حول الاستدلال التمثيليّ

أوّلًا: من الواضح -كما نجد في المثالين أعلاه- أنّ استخدام التمثيل في اللغة الطبيعيّة والحواريّة يختلف بشكل كبير عن الصيغة العامّة والرمزيّة للاستدلال التمثيليّ؛ وذلك لأنّ المقدّمة الأولى (المقدّمة التي تضمّ أوجه الشبه بين الظاهرتين) عادةً ما تُحذف في الحوار، كما إنّ المقدّمة الثانية وكذا نتيجة الاستدلال التمثيليّ لا يُصرّح بها بصورة دقيقة. وبطبيعة الحال، يمكن لأيّ استدلال تمثيليّ أن تُعاد صياغته بعد تحريره بصيغة رمزيّة.

ثانيًا: أسلفنا في ما مضى أنّ نتيجة الاستقراء والاستدلال التمثيليّ -خلافًا للاستدلال القياسيّ- لا تتمتع بالقطعيّة والحتميّة؛ وبالتالي، لا يُتوقّع القطع بصدق نتيجة الاستدلال من خلال صدق مقدّماته. ومن هنا، تصدّر لفظ يُحتمل أنّ نتيجة الاستدلال، عند بيان الصيغة الرمزيّة للاستدلال التمثيليّ. وإنّ هذا الترديد أو اللاتأكّد في الاستدلال التمثيليّ يفتح المجال أمام نقده، وهو ما سنتناوله -قريبًا- عند الحديث عن سبل نقد الاستدلال التمثيليّ.

ثالثًا: يُستخدم التمثيل بأوسع مجالاته في الشعر، والأدب، والفنّ،

والوعظ، والخطابة، والأخلاق، والسياسة، والدعاية، والفنّ الساخر، وغيرها. وممّا يجب الانتباه إليه في النقد عند مواجهة مختلف ألوان التمثيل هو استخدام التمثيل في مقام الاستدلال أحيانًا، واتخاذه أداةً لتقريب الصورة إلى الذهن أحيانًا أخرى. والقصد من تقريب الصورة محاولةُ المتحدّث أو الكاتب تشبيه الموضوع المقصود إيصاله إلى ذهن المتلقّي بتشبيهه بموضوع أكثر قربًا ووضوحًا. والتمثيل في مثل هذه الحالات لا يؤدي دور الاستدلال والاستنتاج، وإنما يوجّه قوّة تفكير المخاطب ويثير تأمّله حول موضوع ما عند استعراضه لأوجه الشبه. وفي ما يأتي أمثلة لهذا اللون من التمثيل:

* العالم بلا عمل كالشجر بلا ثمر.

* المؤمن مرآة المؤمن.

وفي بعض الحالات، قد يُستخدم التمثيل لتقريب الصورة إلى الذهن، وقد تُستخلص منه نتيجة معيّنة؛ لكنّ الوصول إلى تلك النتيجة المستخلصة لا ينحصر في هذا التمثيل بالذات؛ بل يكون أصل البرهنة عليها حاصلًا من طريق آخر، وما استخلاص النتيجة من التمثيل هنا إلا من باب تقريب الصورة إلى ذهن المتلقّي ومساعدته على فهم أكبر. والحال هنا كحال الفلاسفة الذين يؤمنون بأنّ مفهوم «الوجود» مفهوم مشكّك ينطوي على مراتب تختلف في ما بينها في الشدّة والضعف، وأنّ ما به الاشتراك وما به الامتياز في هذه المراتب أمر واحد، ثمّ يمثّلون لرؤيتهم هذه ـبعد الاستدلال عليهاـ بتشبيه الوجود بالنور؛ بغية تيسير فهم هذا المدّعى للمتلقّي.

هذا، وتتضاعف أهمّيّة التمثيل بنحو أجلى، وتتزايد ضرورة نقده وتقييمه عند ظهوره في جلباب الدليل، حينما يفقد المدّعى المساق أيّ برهنة تدعمه، ولا يجد المتحدّث بديلًا عن التمثيل لتعزيز مدّعاه. ولعلّ آراء العالم الألمانيّ شبنغلر (1936م) حول التاريخ خير مثال على هذه الحالة؛ إذ نجده يقول في إحدى نظريّاته:

«التاريخ كنبات ينبت وينمو ويغدو شجرةً ضخمةً مزدهرةً. لكنّه بعد حين يبلغ مرحلة الشيخوخة والتحلّل، فيجفّ تدريجيًّا وينعدم الأمل بعودة الحياة إليه. إنّ الثقافات تشكّل مرحلة شباب الأمم، والحضارة تأتي في مرحلة الشيخوخة، وتتلو هاتين المرحلتين مرحلة الاستِحجار (تَحَجُّرُ الأحافير)؛ حيث تقف الأمم حينئذٍ موقف المترقّب لقبره. إنّ التاريخ مقبرةٌ للأمم، مقبرةٌ لا تشهد بعثًا أو قيامةً».

وتعليقًا على آراء شبنغلر، يقول المؤرّخ البريطانيّ الشهير أرنولد توينبي (1975م)، في «كتابه دراسة للتاريخ»، إنّ آراءه ـمع ما تتحلّى به من بلاغة وفصاحةـ لا تستند إلا على تمثيل وتشبيه وحيد! فإذا أفرغنا رؤيته من هذا التمثيل، سُقط في يده وباتت نظريّته خالية الوفاض.

رابعًا: وقفنا في ما سبق على الصيغة الرمزيّة للاستدلال التمثيليّ. وهنا نضيف أنّه إذا كانت العلاقة التي تربط بين الميزات المشتركة التي تتحلّى بها الظاهرة «س» والظاهرة «ص» (أي: الميزات «a» و«b» و«c»... إلخ من جهة، والميزة «z» من جهة أخرى)، علاقة السببيّة أو الشموليّة، فالاستدلال حينئذٍ استدلال قياسيّ وليس تمثيليًّا. مثال ذلك أن يُقال: «الزئبق موصل كهربائيّ؛ لأنّه من المعادن، كالحديد». فمع أنّ هذا المثال ورد على هيئة استدلال تمثيليّ، لكن يمكن إعادة صياغته على النحو الآتي:

الحديد والزئبق من المعادن.
الحديد موصل كهربائيّ.

(يُحتمل أنّ) الزئبق موصل كهربائيّ.

في هذا الاستدلال، يشكّل «المعدن» وجه الشبه بين «الحديد» و«الزئبق»، وأمّا الميزة التي ننوي تسريتها من الحديد إلى الزئبق فتتمثّل في «التوصيل الكهربائيّ». ومن جهة، فإنّ العلاقة القائمة بين الصفتين هي السببيّة، وهذا

يجيز لنا القول: «كلّ معدن موصل كهربائيّ». وبهذا، يتّضح -بشكل أجلى- ما أسلفناه بشأن اتّصاف هذا اللون من الاستدلال بكونه قياسًا بحدّ ذاته؛ وأنه ليس من باب التمثيل. إن القياس الخفي في هذا المثال يكون على الشكل الآتي:

كلّ معدن موصل كهربائيّ.

الزئبق معدن.

إذن: الزئبق موصل كهربائيّ.

إنّ نتيجة هذا الاستدلال، وإن جاءت على هيئة تمثيل، لكنّها تتمتّع بقطعيّة القياس وقيمته.

خامسًا: استكمالًا لما تقدّم في النقطة السابقة، من المفيد هنا التنويه بأنّ الذي يعزّز متانة الاستدلال واستحكامه ليس عدد الميزات المشتركة بين الظاهرتين «س» و«ص» (الميزات «a» و«b» و«c»... إلخ)؛ بل وجود علاقة حقيقيّة بين تلك الميزات المشتركة من جهة، بين الميزة المنشودة «z»، وذلك ليتسنّى من خلال وجود هذه الميزات المشتركة في الظاهرتين «س» و«ص» التأكّد من وجود الميزة «z» في الظاهرة «س» كما هي موجودة في الظاهرة «ص». وعلى هذا الأساس:

* يمكن تصوّر حيوان اصطناعيّ يشبه الحيوان الحقيقيّ في اللون، والشكل، والقياس، والوزن، والمظهر، وما إلى ذلك؛ لكن لا يمكن القول -حتّى وفقًا للشبه الموجود- إنّ الحيوان الاصطناعيّ يتنفّس كالحيوان الحقيقيّ على الإطلاق.

والنقطة الأساسيّة في قيمة الاستدلال التمثيليّ واعتباره تكمن في البحث عن الصلة بين ميزات الظاهرتين المشتركة والميزة المنشودة؛ فإذا كانت الصلة والعلاقة سببيّة، فالاستدلال ضرب من ضروب القياس. أمّا إذا كانت مجرّد علاقة حقيقيّة متينة فهو تمثيل مقبول ومحتمل. وفيما لو كانت العلاقة واهنة ضعيفة، فلا محيص عن وضعه في خانة المغالطات.

3- 3- 3- 2- سبل نقد الاستدلال التمثيليّ

قبل كلّ شيء، يجب التنويه هنا بخروج ضربين من التمثيل عن دائرة النقد: **أوّلهما**: التمثيل الذي يُساق لتقريب أمر ما إلى الذهن، فنسعى من خلاله إلى تعريف المخاطب إلى موضوع فاقد لأيّ برهنة أو استدلال. **وثانيهما**: التمثيل الاستدلاليّ القابل للتحوّل إلى قياس. والسبب في ذلك أنّ الأوّل دون مستوى النقد، وأنّ الثاني يفوقه ولا يقف عنده؛ بمعنى أنّ الاستدلال الأوّل لا يتمتّع بقيمة تؤهّله للوقوع تحت مجهر النقد والدراسة؛ فالطرف الثاني لا ينشد الاستدلال من الأساس، وبمعنى أنّ الثاني لا يخضع للنقد؛ لأنّه يتضمّن نتيجةً قطعيّة كما هو الحال في القياس.

ويمكن القول في كلمة واحدة: يُنقد ويُناقش الاستدلال التمثيليّ من خلال سلوك أحد السبيلين الآتيين **الأوّل**: الطعن في مقدّمة التمثيل الأولى. **والثاني**: الطعن في المقدّمة الثانية. وفي ما يأتي بعض الأضواء على هذين السبيلين:

أوّلًا: الطعن في الشبه: تقدّم أنّ السبيل الأوّل هو الطعن في مقدّمة التمثيل الأولى؛ وهو يعني أن يدبّ الشكّ والترديد في نفوسنا بما يخصّ الشبه بين ظاهرتي «س» و«ص» في الميزات «a» و«b»و «c»... إلخ. وهنا، فلنلاحظ المثال الآتي:

* إنّ نائب المدير العامّ في المديريّة كالدولاب الاحتياطيّ؛ يُلجأ إليه في الظروف الطارئة.

ولمناقشة هذا الاستدلال يمكن لنا أن نقول: إنّ حال نائب المدير العامّ في المديريّة يختلف عن حال الدولاب (إطارة السيارة) الاحتياطيّ؛ لأنّ نائب المدير العامّ -وخلافًا للدولاب- عنصر مفيد ومؤثّر ليس فقط في الظروف الطارئة؛ بل في الظروف الاعتياديّة أيضًا.

وكما مرّ معنا سابقًا، فإنّ معظم التمثيلات لا يُؤتى فيها بذكر لأوجه الشبه، ويحال أمر استنباطها إلى المخاطب. وفي هذه الحالة، تتسنّى لنا الخدشة في التمثيل من خلال شكّنا وترديدنا المتوجّه إلى الفوارق القائمة بين المشبَّه والمشبَّه به. وبطبيعة الحال، لن يفيدنا التركيز على هذه الفوارق وإظهارها إلا إذا كانت مؤهّلةً للتقليل من احتمالات صحّة النتيجة، وإلاّ فلن يجدي سرد أيّ نقطة اختلاف قائمة بينهما. وبالعودة إلى مثال التشبيه بين الحكومة وفريق كرة القدم الذي قال فيه نائب الرئيس الأمريكيّ: «إنّني لا أجادل الرئيس أبدًا؛ لأنّ لاعب خطّ الهجوم لا يجب أن يُجادَل»، إذا حاولنا أن نناقش هذا التمثيل بالتركيز على قلّة عدد لاعبي فريق كرة القدم قياسًا بعدد الموظّفين الحكوميّين، فإنّ هذه المناقشة لن تجدي نفعًا؛ لأنّ الفارق المذكور بين الحكومة وفريق الكرة لا يؤثّر في تضعيف استدلال تمثيليّ يستند إلى ضرورة التناغم مع رئيس الجمهوريّة ولاعب خطّ الهجوم، وعدم الخروج عن رأيه. أمّا لو انصبّت مناقشتنا على فارق آخر مفاده مثلًا: أنّ أعضاء الحكومة يمتلكون وقتًا واسعًا وفرصةً كافيةً للوقوف على أيّ نقد أو وجهة نظر؛ خلافًا لما هو حال لاعبي فريق كرة القدم أثناء المباراة، فإنّنا بذلك قد ألمحنا إلى نقطة مهمّة محصّلها: أنّنا لا ننكر احتمال الضرر المترتّب على مناقشة لاعب خطّ الهجوم أثناء المباراة، فلربّما هذا يضرّ بمصلحة فريق كرة القدم، لكنّ هذا مختلف في النموذج الآخر! فتوجيه النقد لما يقوم به الرئيس من شأنه أن يلعب دورًا مهمًّا ومفيدًا في اتخاذ سياسات أدقّ وأفضل. وفي ما يأتي مثال آخر:

* الحكومة كالأسرة، لا يمكن لها أن تصرف ما يزيد على إيراداتها.

وهو تشبيه سقيم؛ لأنّ الحكومة تمتلك آليّات تسيطر بها على النظام الاقتصاديّ؛ خلافًا لحال الأسرة التي لا تملك أيًّا منها؛ إذ من الممكن مثلًا أن ترفع الحكومة مستوى الأرباح في قروضها التي تمنحها للناس ضمن خطّة نقديّة، أو أن تتلاعب بمستوى السيولة النقديّة من خلال إصدار عملات

ورقية أو غير ذلك من الخطوات. وهنا نضرب مثالًا آخر:

* الإنفاق المتزايد على الرعاية الصحّيّة للمسنّين هو كإهدار المال على سيّارة مستهلكة؛ فمن الواجب أن تُترك السيارة المستهلكة جانبًا بدلًا من إهدار المال عليها.

وهذا تشبيه سقيم أيضًا؛ لأنّ الإنسان ليس جهازًا كالسيّارة يمكن أن يُترك أو يُرمى به على قارعة الطريق لمجرّد أنه أصبح رثًّا باليًا مستهلك القوى! فالقيم الإنسانية تفرض علينا احترام الشيوخ والمسنّين، وأن نثمّن جهودهم برعايتهم والعناية بهم، كما إنّ الجسد والمظهر أو القدرات والطاقات لا تعبّر عن الشخصيّة الإنسانيّة، حتّى إذا فُقدت تلك القدرات أو زال بريق ذلك المظهر، حكمنا على الإنسان بأنه عديم الجدوى وبأنّ الإنفاق عليه إهدار للمال. ولا يختصّ رفض هذا التمثيل بأنصار القيم والمبادئ الإنسانيّة؛ بل يرفضه غيرهم أيضًا؛ لأنّ التصرّف الذي خلُصت إليه نتيجة هذا التمثيل قد لا يؤدّي إلى ردود أفعال في الآلات والماكنات، لكنّه إذا عُمّم على الإنسان الطاعن في السنّ، وشُرعنت هذه النتيجة، فقد يصبح القائل بها أيضًا في يوم ما ضحية لها، وعليه أن يستعدّ للرمي على قارعة الطريق!

ثانيًا: الإذعان بالشبه وإضافة وجه شبه جديد: السبيل والأسلوب الآخر في نقد الاستدلال التمثيليّ -والذي يتّسم عادةً بمتانة وفاعليّة أكبر- هو أن نقبل بوجود شَبَه بين الظاهرتين في مقدّمة التمثيل الأولى، لكنّنا بدلًا من المقدّمة الثانية نأتي بمقدّمة أخرى، لنوجد بذلك شبهًا جديدًا بين الموضوعين، وحينئذٍ نستخلص نتيجةً أخرى بدلًا عن النتيجة الحاصلة سابقًا من التشابه الأوّل؛ فمثلًا يمكن لنا في المثال المارّ معنا آنفًا في ما يخصّ تشبيه الحكومة بفريق كرة القدم، يمكن لنا أن نناقش التمثيل المذكور حسب هذا الأسلوب الثاني بشكل أدقّ، لنقول مثلًا: «لو خالف لاعب خطّ الهجوم خطّة الفريق التكتيكيّة، وقام بحركات أنانيّة متبجّحة، فهل يمكن السكوت عنه وعدم مؤاخذته؟». لقد وافقنا في هذا النقد على المقدّمة الأولى في وجود الشبه بين

الحكومة وفريق كرة القدم، لكنّنا أضفنا مقدّمة ثانية لنخرج بنتيجة ترمي إلى مؤاخذة الشخص المخطئ؛ وهذا يوحي بأنّ نائب الرئيس مُطالَب أحيانًا بنقد قرارات الرئيس وأعماله والدخول معه في نقاش أو جدال. ومن الملاحظ أنّ هذا الأسلوب في النقد والمناقشة ليس فقط يُفنّد النتيجة التي توصّل لها صاحب الاستدلال التمثيليّ؛ بل هو يقلب نتيجة الاستدلال رأسًا على عقب، لتتمخّض منه نتيجة أخرى معاكسة للنتيجة السابقة. وكمثال على ذلك نقول:

* الأقمار الصناعيّة والقنوات الفضائيّة وعالم الاتصالات كالنوافذ؛ تربطنا من دورنا بالعالم الخارجيّ. وعلينا الاستفادة من وسائل الاتّصال هذه، وألاّ نحرم أنفسنا منها بإغلاق النوافذ.

* نقد التمثيل المتقدّم: أجل! وجود هذه النوافذ مفيد ومرغوب فيه، لكنّ العقل السليم يحكم بإغلاق النوافذ عند وقوع العواصف خارج الدار.

وهنا، نضرب مثلًا شهيرًا في أجواء العرفان الإسلاميّ:

* يُروى أنّ أحمد بن خضرويه البلخيّ قَدِم يومًا عند أبي يزيد البسطاميّ. فقال له أبو يزيد: يا أحمد! لماذا كلّ هذا السفر والترحال؟ فأجابه أحمد: إنّ الماء يغدو آسنًا إذا توقّف عن السير. فردّ عليه البسطاميّ قائلًا: كن بحرًا كي لا تأسن.

3ـ 3ـ 3ـ تحديد الاستدلال ونقده في اللغة الطبيعيّة

«الاستدلال» هو أبرز أبواب علم المنطق، وهو أهمّ لون من ألوان الفكر، وإنّ الالتفات إلى التعقيد الذي يعتري عمليّة الاستدلال، والمزالق التي تترتّب على هذا التعقيد، يتطلّب منّا أيضًا مزيدًا من العناية والاهتمام. من بين أسباب هذه المزالق أنّ الاستدلالات التي تجري في اللغة الطبيعيّة ـأي المحادثات اليوميّة والمكتوبات الاعتياديّةـ لا تلتزم عادةً بالقواعد والأسس

التي تعرّفنا إليها حتّى الآن، فمثلًا: يُستغنى في هذه اللغة عن المقدّمات أو عن نتيجة الاستدلال في البنية الأساسيّة للقضايا الّتي تطرّقنا إليها سابقًا، فتُحذف مقاطع من المقدّمات أو أجزاء من نتيجة الاستدلال، أو تُدمج استدلالات عدّة ثمّ تُعرض في إطار استدلال مركّب واحد.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ عمليّة نقد الاستدلال وتقييمه في اللغة الطبيعيّة تنطوي على جوانب واسعة، عادةً ما تتطرّق إليها المصادر والمؤلّفات المسمّاة «التفكير النقديّ»[1]. ومع هذا، لا بدّ لنا في نهاية هذا الفصل -ونحن نصبو إلى بثّ مزيد من الروح التطبيقيّة- من أن نشير بإيجاز إلى ستّ خطوات تُعيننا على معرفة أنماط الاستدلال وأساليب نقده.

أوّلًا: تحديد المقدّمات ونتيجة الاستدلال: يتكوّن كلّ استدلال -في حالته المعتادة- من مقدّمات تتصدّره ونتيجة مستخلصة تلي تلك المقدّمات. ودرجت العادة في ذكر النتيجة على استخدام عبارات، مثل: «إذن»، «لهذا»، «لذا»، «بناء على ذلك»، وما شاكل هذه التعبيرات في مستهلّ نتيجة الاستدلال. لكن قد يصدف وتسبق النتيجة مقدّمة الاستدلال، وفي مثل هذه الحالة تتصدّر مقدّمات الاستدلال ألفاظ مثل: «لأنّ»، «باعتبار أنّ»، «بما أنّ»، وما شاكلها.

* هذا رجل ثريّ؛ لأنّه يستقلّ سيّارة فخمة يتنقّل بها.

وفي بعض الحالات والظروف قد لا نجد في العبارات المستخدمة أيّ مفردة دالّة على نتيجة الاستدلال؛ ما يستدعي بذل جهد حثيث لتمييز المقدّمات عن نتيجة الاستدلال؛ كقولك مثلًا:

* هذا خرّيج جامعة أجنبيّة وهو يجيد اللغة الإنكليزيّة.

(1) وإنّ الأمل ليحدوني أن أقدّم للقارئ الكريم في المستقبل القريب -وبعون من الله (سبحانه وتعالى)- كتابًا شاملًا حول التفكير النقديّ أو أساليب نقد الفكر.

ويجب الانتباه أيضًا إلى أن الألفاظ المشار إليها أعلاه قد تُستخدم أحيانًا للدلالة على معانٍ أخرى، وهذا يستوجب التدقيق في الألفاظ ومعانيها في آن واحد.

ثانيًا: ترجمة جُمل اللغة الطبيعيّة إلى قضايا منطقيّة: لاحظنا في القسم (3ـ1ـ6) أنّ العبارات في اللغة الطبيعيّة لا تتأطّر بالبُنى والأطر التي تلتزم بها القضايا المنطقيّة. وطالما أنّ التطبيق الصحيح لأسس الاستدلال لا يتأتّى إلا على القضايا المبنيّة على أسس منطقيّة، فيجب إذن تحوير جُمل اللغة الطبيعيّة وترجمتها إلى قضايا منطقيّة.

ثالثًا: ضمّ الأجزاء المحذوفة إلى الاستدلال: نجد في بعض الحالات أنّ إحدى مقدّمات الاستدلال أو نتيجته غير مصرّح بها؛ كما في قولك مثلًا:

* سعيد تلميذ ممتاز في هذه المدرسة، إذن فهو تلميذ مثابر.

* سعيد تلميذ ممتاز في هذه المدرسة، والتلميذ الممتاز محبوب لدى المعلّمين.

وبطبيعة الحال، ليس من السهل -في معظم الأوقات- الكشف عن القضيّة المحذوفة، وقد يتطلّب الأمر أحيانًا مزيدًا من التدقيق في مجموع ما قاله المتحدّث، ثمّ تحليله. وعلى أيّ حال، علينا في مثل هذه الحالة أن نضمّ القسم المحذوف من مقدّمة الاستدلال أو نتيجته إلى ذلك الاستدلال؛ بغية مزيد من التدقيق في عمليّة التقييم.

رابعًا: تحديد شكل الاستدلال: تعرفنا في ما تقدّم إلى أنماط الاستدلال المباشر وغير المباشر. وقد أشرنا في هذا الكتاب إلى أنماط الاستدلال المباشر الستّة، وأنماط الاستدلال غير المباشر الثلاثة. ولا مناص من تحديد نمط الاستدلال لغرض تقييمه، نظرًا إلى اختلاف هاتين المنظومتين في قطعيّة الاستدلال أو عدمها، وفي قواعد صدقيّتها واعتبارها.

خامسًا: تمحيص صدقيّة المقدّمات: ترتهن صحّة نتيجة الاستدلال

بصحّة المقدّمات وصدقيّتها؛ فبعد القيام بالخطوات الأربع المذكورة أعلاه، والمرتبطة بتحليل الاستدلال والتعرّف إليه، يأتي دور النقد والتقييم. وعند المبادرة إلى هذه الخطوة، علينا بدايةً التأكّد من صحّة المقدّمات في الاستدلال. وقد أسلفنا في ما مضى أنّ صحّة المقدّمات أو سقمها لا يرتبط بالمنطق المادّيّ؛ بل يتوجّب اللجوء في ذلك إلى ميثودولوجيا العلوم المختلفة، أو ربّما إلى المنطق المادّيّ؛ أمّا المنطق الصوريّ والتفكير النقديّ فيمكن أن يعينانا ـإلى حدّ ماـ في النقد الدقيق للمضمون.

سادسًا: تمحيص اعتبار بنية الاستدلال: إذا أردنا التثبّت من صحّة نتيجة الاستدلال، فعلينا ـعلاوةً على إحراز صدق المقدّماتـ أن نتثبّت من صحّة هيكليّة الاستدلال وبنيته؛ فبعد التاكّد من صحّة المقدّمات، يصل الدور إلى دراسة بنية الاستدلال استنادًا على ما أوردناه في هذا الفصل.

وسوف نتعرّف في الفصل الأخير من الكتاب ـوهو مخصّص للمغالطاتـ وخاصّة في الأقسام (5ـ4) و(6ـ4) و(7ـ4) إلى نماذج من الاستدلالات الفاقدة للصحّة والاعتبار. ومع هذا، فإننا سنشير في ما يأتي إلى بعض الأمثلة، ليس من منطلق التعرّف إلى معايير الصحّة والاعتبار في الاستدلالات؛ بل بهدف مذاكرة ما أوردناه في هذا الفصل، ولأجل تطبيق الخطوات الستّ المذكورة:

المثال الأوّل

* ليس كلّ الرياضيّين يفوزون بالجوائز؛ لأنّ الجميع لا يحوزون لقب البطولة.

الخطوة الأولى: ليس كلّ الرياضيّين يحوزون لقب البطولة.

إذن: ليس كلّ الرياضيّين يفوزون بالجوائز.

الخطوة الثانية: بعض الرياضيّين لا يحوز لقب البطولة.

إذن: بعض الرياضيّين لا يفوزون بالجوائز.

الخطوة الثالثة: 1ـ بعض الرياضيّين لا يحوز لقب البطولة.

2ـ كلّ الفائزين بالجوائز حائزين على لقب البطولة.

(مقدّمة محذوفة من الاستدلال ثمّ ضمّت إليه لاحقًا)

3ـ إذن: بعض الرياضيّين ليسوا فائزين بالجوائز.

الخطوة الرابعة: هذا الاستدلال قياس اقترانيّ تطرّقنا إلى أسس صحّته واعتباره في منطق المحمولات.

الخطوة الخامسة: مقدّمات هذا الاستدلال صادقة وصحيحة.

الخطوة السادسة: التزم هذا الاستدلال بجميع أسس صحّة القياس الاقترانيّ واعتباره؛ لأنّ الحدّ الأوسط انبسط مرّة واحدة في الصغرى (القضيّة 1) **أوّلًا**، ثمّ تكرّر انبساط الحدّ الأكبر (الفائز بالجائزة) في النتيجة وفي الكبرى (القضيّة 2) **ثانيًا**، ثمّ وردت النتيجة سالبة على غرار سلبيّة إحدى المقدّمتين **ثالثًا**، وينتفي الاستدلال من مقدّمتين سالبتين كما ينتفي أيضًا استنتاج سالبة من مقدّمتين موجبتين.

المثال الثاني

* لا أحد من تلاميذ الابتدائيّة بمعلّم؛ لأنّ مهنة التعليم منحصرة بحملة شهادة الثانويّة.

الخطوة الأولى: مهنة التعليم منحصرة بحملة شهادة الثانويّة.

إذن: لا أحد من تلاميذ الابتدائيّة بمعلّم.

الخطوة الثانية: كلّ معلّم يحمل شهادة الثانويّة.

إذن: لا أحد من تلاميذ الابتدائيّة بمعلّم.

الخطوة الثالثة: لا أحد من تلاميذ الابتدائيّة يحمل شهادة الثانويّة.

كلّ معلّم يحمل شهادة الثانويّة.

إذن: لا أحد من تلاميذ الابتدائيّة بمعلّم.

الخطوة الرابعة: هذا الاستدلال قياس اقترانيّ.

الخطوة الخامسة: مقدّمات هذا الاستدلال صادقة وصحيحة.

الخطوة السادسة: التزم هذا الاستدلال بجميع أسس صحّة القياس الاقترانيّ.

المثال الثالث

* ليس صحيحًا أن يكون هذا المثلث متساوي الساقين وقائم الزاوية في آن واحد. ويُظهر القياس أنّ هذا المثلث متساوي الساقين.

الخطوة الأولى: إذا كان هذا المثلث متساوي الساقين، فهو ليس بقائم الزاوية.

هذا المثلث متساوي الساقين.

إذن...

الخطوة الثانية: هذا الاستدلال مسبوك بصيغة القضايا المنطقيّة.

الخطوة الثالثة: إذا كان هذا المثلث متساوي الساقين، فهو ليس بقائم الزاوية.

هذا المثلث متساوي الساقين.

إذن: هذا المثلّث ليس بقائم الزاوية.

الخطوة الرابعة: هذا الاستدلال هو أحد مصاديق وضع المقدّم المشار إليه آنفًا في منطق القضايا.

الخطوة الخامسة: المقدّمة الأولى لهذا الاستدلال غير صحيحة؛ لعدم وجود ما يمنع من أن يكون المثلث متساوي الساقين وقائم الزاوية في آن واحد.

الخطوة السادسة: بنية هذا الاستدلال وهيكليّته صحيحة ومعتبرة. وهي تتبع النموذج المشار إليه أدناه؛ لكنّ بطلان المقدّمة الأولى أدّى إلى سقم الاستدلال وبطلان نتيجته.

$$\begin{array}{l} A \rightarrow \sim B \\ A \\ \hline \therefore \sim B \end{array}$$

تنبيه: يمكن ترجمة الجملة الأولى في إطار تركيب فصليّ مضمونه: هذا المثلّث إمّا أن يكون متساوي الساقين، وإمّا قائم الزاوية.

وسيكون نموذج الاستدلال عندئذٍ على النحو الآتي:

$$\begin{array}{l} \sim A \vee \sim B \\ A \\ \hline \therefore \sim B \end{array} \qquad \begin{array}{l} \sim (A \wedge B) \\ A \\ \hline \therefore \sim B \end{array}$$

المثال الرابع

* أعرف شخصيًّا خمسة أشخاص أو ستة من طلاب هذه الجامعة. وللأسف، فإنّ معظمهم أشخاص أميّون تقريبًا. سمعتُ أنّ زميلك الجديد هو من طلاب هذه الجامعة. كُن على ثقة بأنه شخصٌ أميّ!

الخطوة الأولى: يشتمل هذا المثال على استدلالين كما يأتي:

الاستدلال 1: تقريبًا، كلّ الأشخاص الخمسة أو الستّة الذين أعرفهم من بين طلبة هذه الجامعة أُميّون.

إذن: كلّ طلبة هذه الجامعة أُميّون.

الاستدلال 2: هذا من طلبة هذه الجامعة.
كلّ طلبة هذه الجامعة أُميّون.

إذن: هذا شخص أُمّيّ.

الخطوة الثانية: كلا الاستدلالين مسبوك بصيغة القضايا المنطقيّة.

الخطوة الثالثة: كما تبيّن في الخطوة الأولى، فإنّ نتيجة الاستدلال الأوّل استُخدمت كمقدّمة للاستدلال الثاني. ولم يُحذف أيّ جزء من شكل الاستدلالين الأخير.

الخطوة الرابعة: الاستدلال الأوّل لون من ألوان الاستقراء، عُمّم فيه الحكم الناتج من خلال مشاهدة موارد جزئيّة؛ بينما يُشكّل الاستدلال الثاني قياسًا اقترانيًّا.

الخطوتان الخامسة والسادسة: الاستدلال الثاني صحيح ومعتبر من حيث البنية، لكنّ النتيجة فاسدة؛ لأنّ الكبرى جاءت نتيجةً للاستدلال الأوّل الذي يحمل قضيّة فاسدة. وبناء على هذا، نوجّه النقد إلى الاستدلال الأوّل.

ومع غضّ الطرف عن الغموض الذي يكتنف مفردة «أُمّيّ» في الاستدلال الأوّل، يُمكن تسجيل المناقشات الآتية عليه:

أوّلًا: لعلّ الأشخاص المشار إليهم لم يكونوا أمّيّين في الحقيقة، وإنّما أُخذت بعض المؤشّرات الخاطئة دليلًا على أُمّيّتهم.

ثانيًا: لا يمكن الحكم بأُمّيّة جميع طلبة جامعة ما من خلال أُمّيّة خمسة أشخاص أو ستة (كمّيّة الشواهد).

ثالثًا: لعلّ الأشخاص الخمسة أو الستّة يمتازون بمواصفات تمنعهم من الدراسة، فكان ذلك هو العامل الذي أدّى إلى أُمّيّتهم (نوعيّة الشواهد).

رابعًا: هل أُمّيّة طلبة هذه الجامعة أمر كلّيّ ومطلق ولا يمكن تقديم مثال

نقض أو دليل يثبت عكس ذلك؟

وهنا، تجدر الإشارة إلى إمكانيّة أن تأتي نتيجة الاستدلال الأوّل لا على نحو كلّيّ مطلق؛ بل بلفظ «تقريبًا كلّ»؛ بمعنى أن يقال: «تقريبًا، كلّ طلبة هذه الجامعة سيكونون أُميّين». وفي مثل هذه الحالة، لن يكون الاستدلال الثاني قياسًا؛ بل سيصبح تطبيقًا لحكم استقرائيّ. وعلى أيّ حال، فإنّ النتيجة النهائيّة المستخصلة من صورتي الاستدلالين المركبين أعلاه (أي أن يكون الشخص المشار إليه أُمّيًّا) ليست قطعيّة ولا يقينيّة.

❍ مذاكرة واختبار (8)

أ- هل يمكن -بالنظر إلى النماذج المعتبرة في منطق القضايا (القياس الاستثنائي)- استخلاص نتيجة صحيحة ومعتبرة من القياسات الآتية؟ إذا كانت الإجابة بالسلب، اذكر السبب. وإذا كانت بالإيجاب، بيّن النتيجة الصحيحة مع الإشارة إلى نمط الاستدلال:

1- لو كان أحد في البيت لفتح الباب. لم يفتح البابَ أحدٌ.

2- هذا الشيء إمّا أن يكون طاهرًا، وإمّا أن يكون نجسًا. هذا الشيء طاهر.

3- هذا الشيء إمّا أن يكون طاهرًا، وإمّا أن يكون نجسًا. هذا الشيء ليس بطاهر.

4- إذا كان شخصًا ملتزمًا بالدين، فسيفي بوعده. قد وفى بوعده.

5- إمّا أن نكون بحاجة إلى التنمية السياسيّة، أو نحتاج إلى التنمية الاقتصاديّة. فإذا كنّا بحاجة إلى التنمية السياسيّة، لَزِمتنا المشاركة الشعبيّة، وإذا احتجنا إلى التنمية الاقتصاديّة لَزِمتنا المشاركة الشعبيّة.

6- لو كان في الكون إله غير الله لفَسَد العالَمَ. لم يفسد العالَمَ.

7- إذا خفضت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إنتاجها، فسترتفع أسعار النفط. وإذا ارتفعت أسعار النفط، هبطت معدّلات التضخّم. وإذا انخفض معدّل التضخّم فسيتمكّن حارس المدرسة من شراء ثلاّجة لبيته.

8- إذا تناولت أدويتك بانتظام، فستتماثل للشفاء قريبًا. لكنّك لم تتناول أدويتك بانتظام.

9- السبب في هذا الحادث المروريّ إمّا أن يكون سائق الحافلة، وإمّا أنه سائق الشاحنة. سائق الشاحنة تسبّب في الحادث.

10- إمّا أن يدرس زيد الطبَّ العامّ، وإمّا أن يدرس طبّ الأسنان. إذا كان فرعه الدراسيّ الطبّ، فسوف يصبح طبيبًا، وإذا لم يكن فرعه الدراسي

طبّ الأسنان، فسوف يتعلّم طبّ الأسنان بصورة تجريبيّة.

11ـ إن لم يكن الطقس ماطرًا، فأنتَ لا تحتاج إلى مِظلّة. إنّك لا تحتاج إلى مِظلّة.

12ـ إمّا أن نذهب نحن العشرة جميعًا لعيادته، وإمّا لا يذهبُ أيّ منّا. إذا ذهبنا جميعًا فسوف نسبّب له الإحراج، وإذا لم يذهب أيّ منا فسوف نتسبّب في امتعاضه.

13ـ إن لم تحصل على درجة جيّدة في اختبار اللغة الإنكليزيّة، فلن تجتاز الاختبار السنويّ العامّ. سوف تحصل على درجة جيّدة في اختبار اللغة الإنكليزيّة.

14ـ إذا أَحسنت إلى الناس، أَحسَنُوا إليك. إنّك تُحسن إلى الناس.

ب ـ هل يمكن ـبالنظر إلى أُسس القياس الاقترانيّـ استخلاص النتيجة الصحيحة والمعتبرة من القياسات الآتية؟ إذا كانت الإجابة بالسلب، اذكر السبب. وإذا كانت بالإيجاب، قرِّر النتيجة الصحيحة:

1ـ بعضُ المتسوِّلين غنيّ، ولا يستحقّ أيُّ غنيٍّ الصدقةَ.

2ـ كلُّ يابانيّ آسيوي، وكلّ يابانيّ أصفر البشرة.

3ـ بعضُ الكتبِ مُقدَّسة، وكلّ الأنبياء مُقدَّسون.

4ـ ليس من الرُّضَّع من هو أب، ولا أبَ أعزب.

5ـ كلُّ القِططَ من الحيوان، وبعضُ الحيوان عاشب.

6ـ حوافرُ كلِّ مجترٍ مشقوقة، ولا طير مشقوق الحوافر.

7ـ بعض أبناء خالتي من المصارعين، ولِبعضِ المصارعين آذانٌ منكسرة.

8ـ بعض المعادن من الزئبق، ولا عازل من الزئبق.

9ـ كلُّ سائل يتبخَّر، وليس من الحديد سائل.

10ـ لا دجاجة من الحمام، وكلُّ حمام بائض.

11ـ كلُّ موظَّف يحمل شهادة الثانويّة، وبعضُ حاملي شهادة الثانويّة عاطل عن العمل.

12ـ الخلُّ من العِنَب، والعِنَبُ لا يَضرُّ المُصابَ بالزكام.

13ـ كلُّ طلبة الجامعات معافون من الخدمة العسكريّة، وبعض الفتيات لسن بطالبات.

14ـ كلُّ يابانيّ ليس بأسمر، وكلُّ يابانيّ ذو عيون لوزيّة.

ج ـ حدّد الاستدلالات المدرجة أدناه وقدّم تقييمًا لها، وفقًا للخطوات الستّ المذكورة في هذا الفصل:

1ـ مسعود رجلٌ ثريّ؛ لكنّه ليس بذكيّ. إذن، لا يشكّل الذكاء شرطًا لازمًا للثراء. (إرشاد: إذا كان الذكاء شرطًا لازمًا للثراء، لـ...).

2ـ **الطالب الأوّل:** هل حضرتَ درسَ اللغة الإنكليزيّة يوم أمس؟

الطالب الثاني: لا؛ وماذا عنك؟ يا إلهي! لو كنتَ قد حضرتَ لما سألتني!

3ـ إنه يعتقد بأن لا فرق بين الإنسان المتقي والإنسان المذنب. فلو كان يؤمن بما يقول فهو لا يمتلك الضمير الأخلاقي وإن كان لا يؤمن به فهو كاذب إذن، فإما أن يكون كذابًا وإما أن يكون عديم الضمير الأخلاقي وفي كلتا الحالتين لا يمكن الثقة به.

4ـ المسافر: مطار بغداد.

سائق سيارة الأجرة: تفضل وهل تذهب لاستقبال أحد؟

ـ أجل ولكن كيف عرفت هذا؟

ـ إنه أمر بغاية البساطة. فأولًا إنك لم تنوِ السفر إلى مكان ما لأنك لا تحمل معك حقائب؛ إذن، يجب القول إنك إما أن تكون من موظفي المطار وإما أن تكون ذاهبًا لاستقبال أحد ما. **وثانيًا**

ولأنك لم تعرف السيارات الخاصة بالمطار، يصبح من الواضح بأنك ذاهب لاستقبال أحد ما.

5ـ استدلال شخص غبي: لو كنت مزجت الشاي، فالملعقة رطبة ومن جانب آخر إن لم أمزج الشاي فلم يكن حلوًا. إن ملعقتي جافة؛ إذن فالشاي لم يكن حلوًا.

6ـ ليس صحيحًا أن جميع الأحاديث الموجودة في الكتب الروائية معتبرة؛ لأن جميع الأحاديث المعتبرة تطابق تعاليم القرآن الكريم؛ في حين أن بعض الأحاديث الموجودة في الكتب الروائية لا تطابق تعاليم القرآن الكريم.

7ـ إن كل موجود يعمل وفق آلية معدة مسبقًا، فهو جهاز أو ماكينة. أما الإنسان فلا يحتوي على عمل آلياتي معدّ مسبقًا إذن، فالإنسان ليس ماكينة.

8ـ لأن المقال المطبوع في هذا الصحيفة مترجمًا، فلا يمكن أن يكون مقالة؛ لأن مقالاته لم تترجم قط.

9ـ للاستدلاليين أرجل من خشب والرجل الخشبية لا تتمكن من التحرك.

10ـ دليل ديفيد هيوم في ردّ المعاد والآخرة: لو وجدت العدالة في الدنيا، فلا حاجة للآخرة ومن جانب آخر لو لم توجد عدالة في الدنيا فلا دليل للتفكير بعدالة الربّ. ولو لم نجد دليلًا على التفكير بعدالة الرب، فلا دليل للتفكير بأن الله أعدّ آخرة إذن، فإما لا حاجة بالآخرة وإما أن لا يوجد دليل للتفكير بأن الله أعدّ آخرة.

11ـ إما أن يتم بيع جميع شقق هذا الشارع مسبقًا وإما لن تباع إحداها. إن شقق هذا الشارع بنيت للاستخدام الشخصي وما أنشئ للاستخدام الشخصي لم يعرض للبيع المسبق. إذن، فلا تباع أي من شقق هذا الشارع مسبقًا.

12ـ **الطالب الأول**: كيف تتصور أن يصحح الأستاذ أوراق اختبار نهاية الفصل الدراسي؟

الطالب الثاني: جيد كاختبار منتصف الفصل.

ـ وطبعًا لو أجاد الطلبة في الإجابة على الأسئلة.

ـ وطبعًا لو أجاد الأستاذ في طرح الأسئلة.

13ـ لو آذى الابن والديه فقد عقّهما وإن عقّهما تسوء علاقته بهما. كذلك نعلم أن العلاقة السيئة بين الابن والوالدين تنم عن عيوب لدي الوالدين. ومن الواضح أن وجود العيوب عند الوالدين ترشحهما للعقوبة أيضًا؛ إذن فلو آذى ابن والديه فقد استحقا العقوبة أيضًا.

14ـ كيف يمكنك الوقوف على حقيقة الكون وما زلت أسيرًا بيد الطبيعة؟

15ـ استدلال طفل في الرابعة من عمره: لقد سمعت من برنامج الأطفال أن القردة تحب الموز كافة وأنا أحب الموز أيضًا؛ إذن فأنا قرد.

16ـ لا نهاية لقصتي مع المحبوب، فلا نهاية لما كان أزليًّا.

17ـ الماء قابل للاشتعال؛ لأنه يتكوّن من الأوكسجين والهيدروجين، وكلاهما قابل للاشتعال.

18ـ تعلمون بأن جميع التجار يتمتعون بفكر اقتصادي؛ ولهذا فمن الواضح أن كل ربة منزل لا تمتلك فكرًا اقتصاديًا؛ لأنه ليس ثمة ربة منزل تاجرة.

19ـ كونوا على ثقة بأنه يعاني من عقدة النقص لأنه لا يشارك في البحوث والنشاطات الجماعية، وكما تعلمون فقد أثبت علم النفس أن من يعاني من عقدة النقص لا يشارك في الأبحاث والفعاليات الجماعية.

20ـ طوال التاريخ والحضارة الإسلاميّة لم يكن بعض الفقهاء فلاسفة؛

ولكن جميع الفلاسفة اتخذوا موقفًا نقديًّا من الفقه؛ إذن فبعض الفقهاء اتخذوا موقفًا نقديًّا إزاء الفقه.

21ـ ومن العجيب أن العلماء القدامى لم يطلعوا على كروية شكل الأرض؛ لأن كل كرة تشكل ظلاّ منحنيًا، وظل الأرض منحنٍ عندما يقع على سطح القمر.

22ـ إن المظاهر النفسية لم تكن مظاهر دماغية؛ لأن المظاهر الدماغية فيزيائية، ويمكن توقع المظاهر الفيزيائية بينما يتعذر توقع المظاهر النفسية.

23ـ يقول الفيلسوف جورج بيركلي إن الأمور التي يدركها البشر كالشجر والبيت... إلخ. موجودة فعلًا، وإن كانت لا تدرك فهي غير موجودة. وهذا هو استدلاله:

إن البيت شيء يدركه الناس وتنحصر التصورات على ما يدركه الناس. ومن جانب آخر لا وجود لشيء لا يُدرك إذن، فلو تعذر إدراك البيت فإنه غير موجود.

24ـ لقد دعي الكثير لهذه المراسم، لكن لو لم يُدعَ السيد أحمد فلم تُدعَ حرمه، وإن لم تدعَ حرمه لم يدعَ أطفالهما حتمًا. وإني أعلم أن الدعوة وجهت للسيد أحمد ومن القطعي أن أطفاله من ضمن المدعوين. ستكون المراسم مزدحمة.

25ـ لا يحرم الإنسان من رحمة الله إلا باغترافه لكبائر الذنوب. لكن الكذب يحرم الإنسان من رحمة الله؛ إذن فالكذب من الذنوب الكبيرة.

26ـ بعض أعضاء المنتخب الوطني يفتقدون الخبرة، وللأسف لأنهم وكما تعلمون من الشباب والشباب، يفتقد الخبرة.

27ـ لو خاف بعض التلاميذ من الكلاب، فلا يجوز الإتيان بها إلى المدرسة؛ لكننا لا نعهد تلميذًا يخاف الكلاب؛ إذن يجوز الإتيان

بالكلاب إلى المدرسة.

28- استدلال شخص ما عند شروق الشمس إنه نهار الآن وليس نهارًا الآن. فيمكن القول حاليًّا إنه لو صح قوله نهار، فيصح قوله أن الآن إما أن يكون نهارًا وإما أن يكون الزبادي أسود. سلّمنا بأن الآن نهار؛ إذن فإما أن يكون الآن نهارًا وإما أن يكون الزبادي أسود. لكننا قلنا إن الآن ليس نهارًا؛ إذن فالزبادي أسود!

(إنه مثير للاستغراب بالنسبة إلى طالب المنطق أن يشاهد مقدّمتين متناقضتين في استدلال قياسي. ويمكن استخلاص أي نتيجة من ذلك الاستدلال القياسي. وقد يكون هذا القياس معتبرًا من حيث التزامه بأسس المنطق الصوري! كالاستدلال الذي ورد في الأعلي. والاستدلال التالي يؤيد هذه الحقيقة).

29- إن أي استدلال بمقدّمات متناقضة، يحتوي على مقدّمات لا يمكن القبول بصحّة جميعها. وأي استدلال يحتوي على مقدّمات لا يمكن القبول بصحّة جميعها، استدلال لا يمكن أن يحتوي على مقدّمات صحيحة ونتيجة فاسدة. لكن أي استدلال لا يمكن أن يحتوي على مقدّمات صحيحة ونتيجة فاسدة، فهو استدلال معتبر. إذن، فأي استدلال يحتوي على مقدّمات متناقضة، فهو استدلال معتبر.

30- لقد تم جمع معلومات كثيرة شكلت ملفًّا ضخمًا عن جريمة قتل. وهذا ملخص للمعلومات الصحيحة والموثقة المجموعة في الملف:

إن القاتل إما أن يكون «مجيدًا» أو «وحيدًا» أو «سعيدًا». وأداة القتل إما أن تكون سكينًا وإما أسلحة نارية. لو كان القاتل «وحيدًا» فأداة القتل هي الأسلحة النارية. لو كان القاتل «سعيدًا» فالأداة هي الأسلحة النارية. أما الدافع وراء الجريمة فإما أن يكون الانتقام وإما الحسد. ولو كان الدافع الانتقام، فقد اغتيل في قاعة الاستقبال. ولو كان الدافع من وراء الاغتيال

الحسد، فقد تم في القبو. وإن حدثت الجريمة في قاعة الاستقبال فأداة الجريمة هي السكين، وإن حدثت في القبو فأداة الجريمة هي السكين أيضًا.

وقد تولّي ضابط المباحث التحقيق حول الملف وكان على معرفة وافية بمبادئ المنطق التطبيقي ووجه أصابع الاتهام نحو «مجيد» وقال: «من الواضح بأن القاتل هو مجيد».

د- قيِّم وانقد الاستدلالات الاستقرائية الآتية:

1- يعتقد عدد من الناس أن الشيخوخة وارتفاع السنّ، سبب في تأزم سلامة الأشخاص. ويبدو أن ثمة معطيات تعارض هذا التصور. فقد أثبتت معطيات مؤسسة دراسية أن ما يقارب الربع من مجموع عدد المسنّين راجعوا المشافي خلال العام الماضي. وقد أظهرت نتائج دراسة هذه المؤسسة أن الشيوخ يراجعون عيادة الأطباء بنسبة 1.7 أضعاف الناس المنضوين تحت فئة 15-44 عامًا و0.9 أضعاف الناس المجموعين في فئة 45-64 العمرية فقط. ومن جانب آخر، فإن العجزة من السيدات والسادة يتلقون الدعم بشكل كبير من قبل أبنائهم.

2- لقد شوهد الخلل الفني في كافة منتجات مصنع إنتاج الأجهزة الإلكترونية هذا. لقد اشتريت في هذا الأسبوع جهاز هاتف من منتجات هذه الشركة، واكتشفت أنه ينقل الصوت بشكل ضعيف إلى الطرف الآخر؛ ما يسبب اللجوء إلى الصراخ ليسمع الأخير. وقد اشتريت في العام الماضي جهاز راديو من منتجات هذا المصنع واكتشفت أن الموجة المتوسطة لا تعمل. كما كانت تعبئة المنتج رديئة جدًّا.

3- لقد انتقلت عجوز في الطابق السفلي إلى شقتنا. وما مضت أسابيع على مجيئها حتى طرق الباب ساعي البريد. ذهبت العجوز نحو الباب واستلمت رسالة من الساعي. وبعد دقائق قرع جرس شقتنا؛ فكانت العجوز وتطلب من أحدنا قراءة الرسالة لأنها أمية. لقد حدث هذا إبان فترة عيد الأضحي، وقد تكرر المشهد منذ شهور أيضًا.

وكنت جالسًا أمام النافذة الأسبوع الماضي حين قرع الجرس. فقالت لي أمي متسائلة: «من الطارق؟». فنظرت من خلال النافذة وأجبت: «ساعي البريد». فقالت أمي: «إن صعود السلم يصعب على العجوز؛ فقم رجاء واذهب لتقرأ عليها الرسالة!»

4ـ لقد توصّل علماء اليابان وضمن سلسلة من الدراسات الموسعة إلى أن ارتفاع موجة السكن في الشقق في المدن اليابانية المختلفة، تسبب في ارتفاع معدلات الطلاق. ولقد اكتشف باحثون في مؤسسة دراسات يابانية تدرس مختلف مجالات الحياة الاجتماعية في اليابان وعن طريق الصدفة، أن الرسوم البيانية لارتفاع نسبة الحياة في الشقق تتطابق مع الرسم البياني لمعدلات الطلاق طوال العقدين الماضيين.

وقدّم باحثوا هذه المؤسسة وبعد إعداد تقريرهم النهائي والذي طبع في صحف عدّة، مشروعًا يطالبون من خلاله المسؤولين في اليابان بمنع إنشاء مجمعات سكنية والتوجه نحو إنشاء دور سكنية على الطريقة اليابانية التقليدية، للحؤول دون ارتفاع معدلات الطلاق، وجعل هذه السياسة في أولويات توجهاتهم المقبلة.

5ـ لقد طرحت مجلة، ذات 400 ألف مشترك، في أحد أعدادها، قضيّة الواجب المنزلي لدي التلاميذ، وقد نشرت المجلة تقريرًا عن طفل عانى من هبوط مستواه الدراسي بسبب صرامة المسؤولين في المدرسة وصعوبات إنجازه للواجب المنزلي. وطلبت المجلة من قرائها إرسال آرائهم حول موضوع الواجب المنزلي في المدارس إلى مكتب المجلة. أرسلت 372 إجابة إلى مكتب المجلة تطرق 59 بالمئة منها إلى بيان ذكريات ونكت في هذا المجال وعناوين أخرى لا ترتبط بموضوع السؤال بصلة. وقد قال 6 بالمئة من المشاركين إن الواجب المنزلي أمر لازم ويجب الاستمرار به بالطريقة المعمول بها حاليًّا، وقد عارض الموضوع 31 بالمئة من مجموع المشاركين، وقد ذهب الـ2 بالمئة المتبقين

إلى التمييز في هذه القضيّة وتناولوها من جوانب مختلفة. وقد طبعت المجلة على الصفحة الأولى من عددها التالي عنوانًا عريضًا في المانشيت يقول: «المعارضون للواجب المنزلي يتفوقون على مؤيديه بنسبة خمسة أضعاف».

6ـ أعدّ مساعد الأبحاث في إحدى الجامعات مشروعًا لسلسلة من الخطابات والمنتديات العلمية للعام الدراسي القادم. ولهذا الغرض أعدّ قوائم استطلاع للرأي أرسل 500 عدد منها إلى طلاب السنة الأولى. وفي هذه القائمة وبعد شرح الغاية من وراء إقامة جلسات علمية كهذه، طلب من الطلبة أن يجيبوا عن هذا السؤال بـ«نعم» أو «لا»: هل كنتم ترغبون المشاركة في هكذا جلسات على شكل محاضرة ومنتديات في بداية دخولكم الجامعة؟.

أرسلت 184 إجابة للسيد مساعد الأبحاث في الجامعة، أجاب من خلالها 128 شخصًا (أي ما يقارب الـ70 بالمئة) بـ«نعم». وقد استنتج السيد المساعد أن ما بين 70 و80 بالمئة من الطلاب القادمين، يودون المشاركة في المحاضرات والمنتديات المقامة من قبل الجامعة.

7ـ كلما ارتفعت وتيرة الدعايات الخاصة بالشاي في إيران، انخفض مستوى استهلاك الشاي من قبل الإيرانيين. وقد درست منظمة الشاي العالمية إحصائية ما بين عامي 1981 و1989 لدراسة كمية أشكال الدعاية (ومنها لوحات الشوارع، والإعلانات التجارية في الصحف والإذاعة والتلفزيون... إلخ). وأظهرت النتائج أن مبيعات الشاي في سوق المستهلك الإيراني (بشكل بيع الجملة في الأسواق والمتاجر وبيع المفرد من قبل الناس) تأثرت بشكل ملحوظ من شكل الدعاية؛ فقد انخفضت مع كثرة الدعاية وارتفعت بانخفاضها.

هـ ـ قدم تقييمًا ونقدًا لكل من الاستدلالات التمثيلية الآتية:

1ـ الآصفي الهروي من شعراء الفارسية في القرن التاسع الهجري، وكان

تلميذًا لمولانا عبد الرحمن الجامي. وعندما كان يأتي الهروي لعرض أشعاره على أستاذه لغرض الإصلاح والتصحيح، كان يؤخره الأستاذ لحين ينتهي الجميع من عرض أشعارهم. فانتابه يومًا شعور بالخيبة والاكتئاب، وقد فسّر الأمر بعدم التفات الأستاذ لأشعاره. فقال له جامي: «الأمر ليس كما يبدو لك؛ فيجب انتقاء اللقمة الطيبة بعد تذوق الأطعمة الأخرى كي يبقى الطعم الطيب الأخير في الفم والمذاق».

2ـ اغتنم فرصة المصاحبة، فإياك أن تكون كالشمس تشرق صبحًا وتغرب مساء.

3ـ أعتقد أن احتساء الشاي مضر لسلامة الجسد لاحتوائه على مادة النيكوتين المهدئة؛ ولهذا أقترح بأن يكتب على علب وأكياس الشاي تحذير صحي على الأقل، كما يكتب على علب السجائر عبارة «التدخين يضر بالصحة».

4ـ لقد عين السيد حمدون سكرتيرًا وناطقًا لمنظمة تحديد النسل. ومن المثير لو عرفنا بأن للسيد حمدون سبعة أولاد. ومثل هذا التعيين كتعيين جزار ليترأس جمعية حماية الحيوان.

5ـ لقد سأل أحد أقرباء الوزير أن يعينه الوزير حاكمًا لولاية كبيرة. ورفض الوزير ذلك الطلب وسأل القريب الذي صُدم من رفض طلبه عن السبب. فأجاب الوزير: «إن تسليمك مقاليد السلطة كوضع المصباح أمام الريح العاتية».

6ـ يا أيها الرجلُ المعلمُ غيرَه هلاّ لنفسك كان ذا التعليمُ
لا تنهَ عن خلقٍ وتأتي بمثله عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

7ـ المعلم: ألم أقل لكم لا تأتوا بأوراق الغش في جلسة الامتحان؟

التلميذ: سيدي! إنها ملاحظاتي التي دونتها قبل الامتحان؛ لكني لم أستفد منها الآن!

المعلم: قولك هذا كقول لص يدخل المصرف بمسدس ويقول حين اعتقاله بتهمة السطو المسلح: «إني لم أصب أحدًا بالمسدس!»

و- فكَّ شفرة الألغاز الآتية بعد شرح كامل لمراحل الاستدلال:

1- بافتراض أن أهالي حي الكذب يكذبون دائمًا، وأهالي حي الصدق يصدقون دائمًا، نفترض الآتي:

أ- تواجه الشخص «س» والشخص «ص» ويقول الشخص:

«كلانا من أهالي حي الكذب».

فلأي حي ينتمي كل منهما؟

ب- ثم تصادف الشخصان «ج» و«د» ويقول الشخص «ج»:

«أحدنا فقط من حي الكذب»

فلأي حي ينتمي الشخص «د»؟

ج- تتواجه مع الشخصين «ت» و«ث»، فيقول الشخص« ت»:
«لست أنا و«ث» من أهالي حي الصدق».

فلأي حي ينتمي الشخصان «ت» و«ث»؟

د- وأخيرا تلتقي الشخصين «س» و«ش» ويقول كل على حدة:

«س»: «نحن من أحياء مختلفة».

«ش»: ««س» ينتمي إلى حي الكذب».

فلمن ينتمي كل من هذين الاثنين؟

2- يدخل طفل ساحة للألعاب وينوي اختيار صديق يشاركه اللعب. إنه يعلم أن الأطفال الذين لم يدخلوا المدرسة بعد يكذبون. وأما الأطفال الذين دخلوا المدرسة لا يكذبون. ويذهب الطفل نحو

ثلاثة أطفال بعمره ويسأل الطفل الأول: «هل تذهب إلى المدرسة؟» فيجيب الطفل عن السؤال ولكن الضوضاء لم تسمح بسماع إجابته؛ فيتوجه نحو الطفل الثاني والذي يرد عليه: «قال الطفل الأول: «إني أذهب إلى المدرسة»؛ لكنه لم يدخل المدرسة بعد»، ثم يدور نحو الطفل الثالث والذي يجيب: «إن الطفل الثاني يذهب إلى المدرسة». فبعد هذه المعطيات والمعلومات حدد من يذهب إلى المدرسة من بين هؤلاء الأطفال.

3ـ شاركت ثلاث سيدات بمعرض زهور وكانت أسماؤهن: نرجس، وسوسن، وياسمين. ومن غريب الصدف أن الورود اللاتي عرضها هؤلاء السيدات كانت بالأسماء نفسها؛ أي: زهرة النرجس وزهرة السوسن وزهرة الياسمين؛ ولكن السيدات لم يحملن زهور أسمائهن. فلو عرفنا أن السيدة نرجس لم تحمل بيدها زهرة السوسن، فحدد نوعية الزهرة التي تحملها كل سيدة.

4ـ أعدّ ثلاثة طلاب يدعون: خليل، وابراهيم، ومحمد، تقارير عن ثلاثة من أعلام الأدب العربي: طه حسين، ونجيب محفوظ، وعباس محمود العقاد. وقد تقرر قراءة التقارير على شكل محاضرة في الصف في أيام: الأحد والاثنين والثلاثاء. فلو عرفنا أن كل طالب يقدم تقريرًا عن شخصية واحدة ويقرأ تقريرًا واحدًا في كل يوم، فعيّن الأيام التي يقدم فيها كل طالب تقريره مضافًا إلى تحديد الشخصية وذلك وفقًا للمعلومات الآتية:

1ـ إن التقرير حول العقاد يُقدم يوم الإثنين.

2ـ إن التقرير حول نجيب محفوظ لم يُقرأ الأحد.

3ـ إن تقرير الطالب محمد سيكون حول شخصية طه حسين.

4ـ إن تقرير الطالب خليل لم يُلقَ يوم الاثنين.

5ـ يقول معلم مخاطبًا التلاميذ: «سأجري اختبارًا في الأسبوع المقبل في أحد أيام الأسبوع: السبت، أو الأحد، أو الاثنين. ولكن لمزيد من الاستعداد لم أحدد يوم الاختبار وسيقام الاختبار في يوم لم تتمكنوا من توقعه». وبعد انتهاء الصف، قال أحد التلاميذ لأصدقائه: «كونوا على ثقة بأن السيد المعلم لن يجرِ أي اختبار لكم». واستغرب التلاميذ وطالبوا صديقهم بتقديم دليل على مدعاه. فقال في معرض الإجابة: «لو لم يكن الاختبار في يوم السبت ويوم الأحد، فيمكن توقعه في يوم الاثنين. إذن، فمن المؤكد بأن الاختبار لن يتم الاثنين. وفي حال عدم إقامته في يوم السبت، ومع افتراضنا المسبق بعدم إقامته يوم الاثنين، فمن المتوقع أن يقام الاختبار يوم الأحد ولن يقام الأحد بدليل توقعه. وأما الافتراض الآخر فهو أنه بفرض عدم إقامة الاختبار في يومي الاثنين والثلاثاء، سيبقى يوم السبت المرشح الوحيد لإجراء الاختبار ولن يقام في يوم السبت أيضًا لتوقعه». فوجد التلاميذ هذا الاستدلال سليمًا وصحيحًا وذهبوا إلى منازلهم فرحين مسرورين وقد نسوا الاختبار الموعود. ولكن أجري الاختبار في الأسبوع التالي وفي يوم الأحد وفي أجواء من الاستغراب والدهشة ودون أن يتوقعه أحد!

حدد وبيان منطقي الخطأ الموجود في استدلال التلميذ.

ز ـ قدم مثالين تطبيقيين لكل حالة من الحالات الآتية:

1ـ الوضع المتقدم.

2ـ رفع التالي.

3ـ القياس الانفصالي.

4ـ توالي التركيبات الشرطيّة.

5ـ قياس ذوالحدين.

6ـ حذف «أو».

7ـ الشكل الأوّل للقياس الاقتراني.

8ـ الشكل الثاني للقياس الاقتراني.

9ـ الشكل الثالث للقياس الاقتراني.

10ـ الشكل الرابع للقياس الاقتراني.

11ـ عدم الالتزام بقاعدة القياس الاقتراني الأولى.

12ـ عدم الالتزام بقاعدة القياس الاقتراني الثانية.

13ـ عدم الالتزام بقاعدة القياس الاقتراني الثالثة.

14ـ عدم الالتزام بقاعدة القياس الاقتراني الرابعة.

15ـ عدم الالتزام بقاعدة القياس الاقتراني الخامسة.

16ـ قياس اقتراني لم يتكرر فيه الحدّ الأوسط بعينه.

17ـ الاستدلال الاستقرائي.

18ـ الاستدلال التمثيلي.

19ـ الاستدلال المغالط.

❊ ❊ ❊

4ـ المغالطات (Fallacies)

مرّ بنا في ما سبق تشبيه الاستدلال بالبناية؛ فهو يتطلّب موادّ إنشائيّة سليمة؛ أي أن تكون مقدّماته صحيحة، كما يجب أن يُصاغ في قالب صحيح من حيث الشكل والمظهر. وقد أشرنا أيضًا إلى أنّ المنطق الصوريّ ـأو المنطق الأرسطيّـ يدرس الأسس والقواعد المرتبطة بصورة الاستدلال الصحيحة، وكلّ ما شرحناه في الفصل الثالث من الكتاب في باب أنواع الفكر في مبحث التصديقات هو أيضًا مرتبط بذات الجانب من علم المنطق.

وتتناول مصادر علم المنطق التقليديّ بعد بيان أنماط الاستدلال من حيث الشكل والصورة، بحثًا حول أنواع الاستدلال من جهة نوع القضايا، والمقدّمات المستخدمة فيها. وفي هذا البحث الذي يُطلق عليه اسم «الصناعات الخمس» (أي: المهارات والفنون الخمس) يُشار إلى الموضوعات الآتية:

أوّلًا: البرهان: وهو قياس يشتمل على أمور ومقدّمات يقينيّة؛ ولهذا السبب تكون نتيجته أيضًا قطعيّة ويقينيّة.

ثانيًا: الجدل: وهو مهارة علميّة تعين الإنسان على إقامة الدليل لأيّ نتيجة يرغب فيها، وذلك باستخدام مقدّمات مسلّمة ومقبولة عند الطرف الآخر، فيثبت على النحو المذكور أيّ دعوى يشاء إثباتها.

ثالثًا: المغالطة: وهي قياس ذو ظاهر معتبر وسليم، يُصاغ بقصد إحقاق دعوى باطلة، أو إبطال عقيدة حقّة.

رابعًا: الخطابة: وهو استدلال يهدف فقط إلى إيجاد قناعة قلبيّة لدى المخاطب، وإثارة مشاعره حول رأي أو عمل ما.

خامسًا: الشعر: استدلال خياليّ يؤثّر في تغيير مشاعر المخاطب وحالاته. وقد اشترط بعضٌ وجود القافية والوزن في الشعر.

ونظرًا إلى الجانب التطبيقي الملحوظ في موضوعات هذا الكتاب، فإنّنا سنحصر الشرح والتفصيل في موضوع المغالطة دون غيرها. ولا يخفى أنّ البرهان ذو قدر كبير من الأهميّة، لكنّه لا يكون ذا نتيجة حتميّة الصحّة إلا إذا افترضنا صحّة مقدّماته؛ وذلك لأنّه قياس استدلاليّ. وبناءً على هذا، فإنّ ما تعرّفنا إليه في باب أشكال القياسين الاستثنائيّ والاقترانيّ، وبافتراض صحّة المقدّمات ويقينيتها، يكفي لإقامة استدلالات برهانيّة. ومن جهة أخرى، فقد اتّبعنا في هذا الكتاب أسلوبًا يستعرض أنواع المغالطات وتصنيفاتها بنحو يغطّي في طيّاته، وإلى حدّ كبير، الموضوعات المرتبطة بفنّ الجدل.

ويأتي تأكيدنا على أهميّة مبحث المغالطة في الأغلب من جهة كونه أكثر موضوعات المنطق تطبيقيّة؛ لأنّ أهميّة المنطق -كما أشرنا في الفصل الأوّل- ناتجة في الأساس من كونه آلة علميّة لاجتناب الخطإ في التفكير، وقد كان السبب التاريخيّ في نشأة تدوين علم المنطق على أيدي العلماء -كأرسطو- هو الحيلولة دون وقوع الفكر في الخطإ، ومكافحة ما يثيره السفسطائيّون من مغالطات. ومن هذا المنطلق، كلّما ازداد اهتمامنا بالأخطاء والعثرات الفكريّة والتفاتنا إليها، ازدادت الظروف المواتية لجعل قوانين المنطق تطبيقيّة.

ومع ملاحظة التعريف المذكور للمنطق، فإنّ المقصود بالمغالطات أيضًا كلّ خطإٍ أو منزلق يقع فيه الفكر. وبناءً على هذا، بلغ عدد المغالطات المذكورة

في هذا الكتاب وتنوّعها أضعاف المغالطات المشهورة التي أشارت إليها كتب المنطق، وسنبدأ التعرّف إلى أقسامها وأصنافها تدريجيًّا[1].

4-1- البيانات المغالِطة (Fallacious explanation)

من الممكن وقوع المغالطة في بيان قضيّة بسيطة دون وجود جانب استدلاليّ. وبعبارة أخرى: أحيانًا يقدّم شخص ما دليلًا وبرهانًا على مدّعاه، ومن الممكن طبعًا أن يغالط في استدلاله. لكن أحيانًا لا يعتزم الشخص إثبات مدّعاه، وما يقوم به هو مجرّد بيان قضيّة ما؛ ومع هذا، فإنّ احتمالات وقوع الخطإ والزلل تبقى قائمة.

وما نرمي إلى بيانه في هذا الفصل تحت عنوان البيانات المغالِطة، يتناول هذه الأخطاء والهفوات. وتصنّف البيانات هذه إلى ثلاثة أقسام عامّة:

أوّلًا: قد يصدر الكلام أحيانًا وهو مشوب بغموض أو إبهام يتسبّب في وقوع بعض الأخطاء والهفوات. والإبهام في الحديث قد يأتي أحيانًا من إهمال المتحدّث أو الكاتب وهفوته، كما يمكن لشخص استعمال عوامل مبهمة متعمدًا وعن وعي مسبق، لتحقيق هدف سيء يريده. ومن هذه العوامل:

- استخدام ألفاظ متعدّدة المعاني، دون قرائن تدلّ على المعنى المقصود (مغالطة الاشتراك اللفظيّ).
- استخدام عبارة أو جملة تُصاغ بشكل تحتمل أكثر من معنى (مغالطة الغموض التركيبيّ).

---

(1) استعنّا في تنظيم محتويات هذا الفصل بالمصادر الآتية:

1- Pirie Madsen, **The Book of The Fallacy**, Routledge and kegan Paul plc, 1985.

2- Patrick J. Hurky, **A Concise Introduction To Logic**, 4th ed., Wadsworth Publishing Company, 1991.

3- مصطفى ملكيان، **تفكر نقدى** (كرّاسة تعليمية)، مكتبة مؤسسة طه الثقافية، الكراس رقم 44.

- استخدام مفردات غامضة تحتمل تفاسير عدّة (مغالطة المفردات الغامضة).
- إهمال ذكر سور القضيّة، واستعمالها كقضيّة كلّيّة (مغالطة إهمال السور).
- استخدام أسوار تشابه الأسوار الكلّيّة (مغالطة الأسوار شبه كلّيّة).
- تعريف لفظ أو شيء غامض، مثل: تعريف «س» بـ«ص»، في حين أنّنا نحتاج إلى «س» للتعرّف إلى «ص» (مغالطة التعريف الدوريّ).

ثانيًا: يُعدّ الإخبار والإفصاح غير الدقيق عن حقيقة خارجية قسمًا آخر من البيانات المغالِطة. وفي هذا النمط من الإخبار، يقدّم المتحدّث قسمًا خاصًّا من الحقيقة تتناسب مع ميوله ووجهة نظره ويموّه القسم الآخر؛ ما يتسبّب في تضليل المتلقّي. وفي ما يأتي نماذج من هذا القسم:

- تقديم صفة أو جانب عرضيّ من ظاهرة ما كحقيقة الظاهرة وذاتها (مغالطة الكنه والوجه).
- تقديم المسبَّب أو الجزء الضئيل من السبب بدلًا عن السبب الحقيقيّ (مغالطة السبب المزيَّف).
- تضخيم جانب أو جوانب خاصّة من واقع بأكثر من استحقاقه (مغالطة التضخيم).
- تحجيم جانب أو جوانب خاصّة من واقع بأقلّ من استحقاقه (مغالطة التحجيم).
- استخدام المصطلح الإحصائيّ «متوسّط»؛ للتعبير عن المعلومات المراد إعطاؤها (مغالطة المتوسّط).
- استخدام الرسوم البيانيّة لتقديم إحصاءات متناغمة مع التوجّهات الشخصيّة (مغالطة الرسوم البيانيّة المضلِّلة).
- الاستخدام الفاسد لقياسات الصور التي تعبّر عن معطيات إحصائية (مغالطة الصور أحاديّة الأبعاد).

ثالثًا: يمكن أن نعدّ حالة خاصّة من القسم السابق قسمًا آخر من البيانات المغالِطة. وهي ما يحصل عند نقل حدث أو حديث من قبل شخص (مغالطات النقل). ويمكن ارتكاب المغالطات الآتية عند نقل الحدث أو سرده على النحو الآتي:

- عدم انطباق الخبر المنقول مع الواقع (مغالطة الكذب).
- الإدلاء بحديث ظاهره صحيح، لكنّ الذي يفهمه المخاطب خاطئ وكاذب (مغالطة التورية).
- نقل مقتطفات من حديث الآخرين دون الالتفات إلى الرسالة الأساس أو إلى مجموع الكلام في الخطاب (مغالطة الاقتباس الناقص).
- الحذف أو الزيادة على مضمون النصّ (مغالطة التحريف).
- تفسير الكلام بما يتعارض مع غاية المتكلِّم (مغالطة التفسير الفاسد).
- التأكيد والتشديد على بعض ألفاظ القضيّة، واستنباط معانٍ معيّنة منها تتعارض مع غاية المتكلِّم (مغالطة التأكيد اللفظيّ).

وبعد هذه الإطلالة الموجزة على أقسام البيانات المغالطة، نتناول في ما يأتي شرحها على النحو الآتي:

4ـ 1ـ 1ـ اشتراك اللفظ (Equivocation)

توجد في جميع اللغات ألفاظ وكلمات كثيرة تتضمّن معانيَ عدّة؛ ما يتيح استعمال هذه الألفاظ على أوجه مختلفة. ومن المؤكّد أنّ الاستعمال المنفصل لأيّ من المعاني في النصوص المختلفة أمر طبيعيّ ولا غبار عليه؛ لكنّنا إذا أغفلنا الاختلاف القائم بين معاني أحد الألفاظ في نصّ ما، وانعدمت القرائن والشواهد التي تلفت انتباهنا إلى اختلاف المعاني، فسيؤدّي هذا إلى الوقوع في مغالطة الاشتراك اللفظيّ.

وقد درجت العادة على تطبيق هذه المغالطة في كتب المنطق القديمة على الاشتراك اللفظيّ الموجود في الحدّ الأوسط للقياس؛ كما في قولك مثلًا:

* السعادة غاية حياة الإنسان. الموت غاية حياة الإنسان. إذن: سعادة الإنسان هي الموت.

وسنوضّح في هذا الكتاب مغالطة الاشتراك اللفظيّ بمعناها الأخير، وفي القسم (4ـ5ـ2) تحت عنوان مغالطة «عدم تكرار الحدّ الأوسط». وأمّا ما نحن بصدد بيانه ههنا، فلا يشمل الجانب الاستدلاليّ والاستنتاجيّ؛ فالمقصود من اشتراك اللفظ كأحد أشكال البيانات المغالِطة استخدام شخص للفظ مشترك في قول أو نصّ، بحيث يتلقّى المخاطب منه معنى مغايرًا للمعنى الذي يقصده ذلك المتكلّم أو الكاتب. أو أن يتعمّد الشخص من الأساس انتقاء ألفاظ تحمل معانيَ مغايرة؛ ليدّعي قصد كلّ واحد منها وفقًا للظروف. وإليك هذا المثال:

* تصوّر أنّ صيادًا يلاحق سنجابًا ليصيبه ببندقيّته. ويختبئ السنجاب خلف شجرة ضخمة. والصيّاد يدور رويدًا رويدًا من مسافة بعيدة حول الشجرة؛ ليجعل السنجاب في مرمى بندقيّته. لكنّ السنجاب يدور بدوران الصيّاد؛ بحيث لا يتمكّن هذا الأخير من رؤيته. فهل يدور الصيّاد حول الشجرة، أم يدور هو حول السنجاب؟

يمكن الرد على هذا التساؤل بكلّ من الإيجاب والسلب في آن واحد؛ وذلك لأنّ «الدوران» حول الشيء مشترك لفظيّ يحمل معنين: الحركة في محيط الدائرة بشرط ثبات مركز الدائرة، أو دون اشتراط ثبات المركز. وتعدّد المعنى الحاصل في المثال المذكور، يفتح الباب أمام كلّ شخص لينقد الجواب أيًّا كان؛ وذلك باللّجوء إلى المعنى الآخر.

ووفقًا لما قرّرناه في مغالطة الاشتراك اللفظيّ، يمكن لكلّ من الاسم والفعل والحرف تمهيد الطريق لارتكاب مغالطة الاشتراك اللفظيّ. وإليك في

ما يأتي بعض الأمثلة:

* مثال لاشتراك الاسم: «لقد أخفى عينه عنّي»؛ فالاسم «عين» قد يعني عضو الإنسان، أو الجاسوس، أو نبع الماء.
* مثال لاشتراك الفعل: «يجوز للمطلّقة الزواج بعد أن تقرأ ثلاثة أشهر»؛ فالفعل «تقرأ» قد يعني دَرَسَت وطالَعَت، أو طهُرت من الحيض.
* مثال لاشتراك الحرف: «بوجود من هو مثلك لا يمكن لوضع الجامعة أن يتحسّن»؛ فالحرف «ب» قد يعني هنا: مع، أو على الرغم من.

4- 1- 2- الغموض التركيبيّ (Amphiboly)

تُشبه هذه المغالطةُ مغالطةَ الاشتراك اللفظيّ، وتختلف عنها في أنّ تكثّر المعاني واختلافها ليس ناتجًا من لفظ واحد؛ بل إنّ هيكل الجملة قد سُبك على نحو يفيد أكثر من معنى. ولا شكّ في زوال المغالطة عن الجملة إذا ما التفت المتكلّم أو الكاتب إلى تعدّد المعاني، فقدّم القرائن التي تساعد المخاطب على فهم غايته.

ومن هنا، فإنّ هذه المغالطة تحدث عندما يستخدم المتكلّم عبارةً تحتمل معانٍ عدّة، ويتلقّاها المخاطب وفق تفسير واحد دون غيره؛ حيث يتيح الغموض والتعدّد الموجود في معنى العبارة الفرصة للمتكلّم ليدّعي قصده لأحد المعاني وفقًا للظروف التي يواجهها.

أمّا الأسباب التي تؤدّي إلى وقوع مغالطة الغموض التركيبيّ -أو قل: العوامل التي تجعل الجملة الواحدة تفيد أكثر من معنى- فهي كثيرة، نشير هنا إلى أهمّها، ممثّلين لكلّ منها بمثال:

* **الغموض في مرجع الضمير**: اختلفت الأقوال في انتماء ابن الجوزيّ للمذهب الشيعيّ أو السنّيّ. فجاءه يومًا جمعٌ من الشيعة والسنّة

طالبين منه تحديد الخليفة الأوّل المباشر بعد النبي (ص). فقال لهم ساعيًا لاسترضاء الفريقين معًا: «من بنتُه في بيتِه». فلمّا كان الإمام عليّ (ع) صهر النبيّ (ص) والنبيّ (ص) صهر أبي بكر، لم يُعرف مرجع هاء الضمير في الكلمتين، فنتج عن ذلك أنّ كلًّا من الفريقين ظنّ بأنّ ابن الجوزيّ ينتمي لمذهبه.

* **عدم الالتزام بقواعد التنقيط**: قد تختلف القراءة أحيانًا بتغيير علامات التنقيط؛ كما في قوله تعالى مثلًا: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾؛ فالمعنى يختلف باختلاف وضع الفاصلة وسط الجملة؛ كما لو وضعت قبل «فِيهِ» أو بعدها.

* **غموض الموضع النحويّ للكلمة**: «ضَرَبَ عيسى موسى»، فلولا القاعدة النحويّة المتعارفة بوجوب تقديم الفاعل عند حدوث الالتباس، لما علمنا من الضارب ومن المضروب؟!

* **غموض تعلّق الصفة بالمضاف أو بالمضاف إليه**: «جون دان، مؤرخ علم الفلسفة اليهوديّ»؛ فلا ندري من هو الموصوف باليهوديّة؛ المؤرِّخ أم العلم؟!

* **غموض المثل في العبارات المنفيّة**: «إنّي لست ساذجًا مثلك»، فلا يُعلم، هل المخاطب ساذج أم لا؟!

* **غموض العبارة المحذوفة وصعوبة تقديرها**: «هل ترغب في الأكل معنا؟ لا، لا أرغب»؛ فلا يُعلم هنا؛ هل لم يرغب المجيب في الأكل ذاته أم في مشاركته لهم؟!

4ـ 1ـ 3ـ تركيب المفصّل

هذه المغالطة من أنواع المغالطات القديمة؛ فقد وردت في كتب المنطق الأرسطيّ التراثيّة. وتحدث مغالطة تركيب المفصّل عندما يكون لدينا جملتان منفصلتان غير مؤلّفتين صادقتين، إلا أنّهما لو تمّ توضيحهما على نحو تركيبيّ

وتأليفيّ في جملة واحدة لأدّى حاصلهما إلى معنى قد يكذب. مثال ذلك: لو فرضنا شخصًا كاتبًا إلا أنّ كتاباته ضعيفة جدًّا، ولكنّه رياضيّ ماهر. فيمكن في مقام الحكم عليه أن نورد حكمين منفصلين؛ فنقول: «هو كاتب»، و«هو رياضيّ ماهر». لكنّنا إن ركّبنا هاتين الجملتين في حكم واحد، فسيكون الحاصل موقعًا في المغالطة: «هو كاتب ورياضي ماهر»؛ فقد يتوهّم المتلقّي كون هذا الشخص ماهرًا في كلّ من الكتابة والرياضة.

هذا، ويمكن إدراج مغالطة تركيب المفصّل ضمن مصاديق مغالطة الغموض التركيبيّ.

4ـ 1ـ 4ـ تفصيل المركّب

هذه المغالطة عكس المغالطة السابقة تمامًا؛ وهي تحدث عندما تُنسب صفةٌ، أو شبه جملة، أو أيّ محمول مركّب إلى موضوع الجملة؛ فقد يكون الحكم في الجملة وهي مركّبة صادقًا، لكنّنا إذا أخرجنا الجملة من حالة التركيب، ونسبنا أحد جزئي المحمول المركّب إلى ذات الموضوع، فسنحصل على نتيجة غير صحيحة؛ كما لو قلنا مثلًا: «هذا شخص يابانيّ طويل القامة»، فمحمول هذه العبارة هو «يابانيّ طويل القامة»، وهو على نحو التركيب صادق على موضوعه، لكنّنا سنقع في المغالطة إذا ما ظننّا أنّ هذا المحمول هو في واقع أمره محمولان منفصلان لا محمول واحد مركّب، وقلنا: «هذا شخص طويل القامة».

نعم، يكون تمييز مغالطة تفصيل المركّب أمرًا مستصعبًا في بعض الحالات التي تكتب أو تقال فيها النصوص على نسق وقالب خارج عن الهيكل المنطقيّ؛ كما في قولك:

* يرى خبراء المراعي أنّ هذه المنطقة هي أكثر المراعي الجبليّة خضرة في البلد؛ وبناء عليه، لا تجد أفضل من هذه المنطقة لتربية المواشي.

ووجه المغالطة في هذه العبارة هو أن الخبراء يقولون: «أكثر المراعي الجبلية خضرة» ولا يقولون: «أكثر مراعي البلد خضرة».

4ـ 1ـ 5ـ المفردات الغامضة (Vague and ambiguous words)[1]

يُطلق على هذا النوع من المغالطات في اللغة الإنجليزية اسم «Hedging»؛ وتعني: «الطوق أو السياج الذي يوضع حول البستان أو المزرعة بقصد الحفاظ على المحصول». ويكمن سبب التسمية في المقصود من هذه المغالطة؛ فالهدف منها تطويق عباراتنا التي نتحدّث بها وتسييجها بهالة من الإبهام والإيهام؛ لكي نختبأ خلفها ونحفظ أنفسنا فلا ينالنا أيّ اعتراض أو انتقاد. وسبب الغموض في هذا النوع من المغالطات هو الكلمات والألفاظ التي تجعل من الحديث غير قابل للنقد؛ بل تُتوهَّم صحّته في جميع الظروف؛ وذلك لما يكتنف تلك المفردات من غموض وعدم تعيّن المعنى. وخير مثال له ما تكرّره الإدارة الأمريكيّة:

* إنّنا لا نتدّخل عسكريًّا في أيّ من الدول الأخرى، لكنّنا قد ننزع إلى شنّ حرب محدودة ضمن ظروف معيّنة.

المفردات الغامضة كثيرة، حيث تشمل الصفات النسبية من قبيل: بعيد، قريب و...، والكميّات الغامضة مثل: كثير، قليل، جدًّا... إلخ، وغيرها من المفردات الأخرى. وبطبيعة الحال، فإنّ استخدام هذه الكلمات لا يؤدّي دائمًا إلى الوقوع في المغالطة؛ بل قد تُرتكب المغالطة عندما يحاول المتكلّم أن يضع ـضمن استخدامه لهذه الكلماتـ ما يناقض كلامه في حواشي غموضها؛ ليُظهر نفسه صادقًا على الدوام. وهنا، نذكّر بتداول استخدام هذه المغالطة عند من يدّعي التنبّؤ بالمستقبل والتكهّن به، كأن يُقال مثلًا:

* قريبًا، سيحقّق أحد معارفك القريبين منك نجاحًا باهرًا.

---

(1) بمعنى: الكلمات الموهمة والمبهمة.

* يريد أحد أعدائك أن يؤذيك، لكنّك ستكشف مخطّطه وستبطله.

4ـ 1ـ 6ـ إهمال السور (Concealed quantification)

أوضحنا في ما مضى معنى سور القضيّة والقضايا المسوَّرة، مثل: «القضية الكلّيّة والقضية الجزئيّة»، والقضايا غير المسوَّرة، مثل: «القضية الشخصيّة والقضية المهملة»، كما أشرنا إلى وجوب عدم استخدام القضايا المهملة في النصوص العلميّة؛ لما يعتريها تلك القضايا من عدم الدقّة. هذا، على الرغم من أنّ استخدام هذا النوع من القضايا في المخاطبات اليوميّة والعادية أمر متداول. ويجب الانتباه إلى أنّ القضيّة المهملة في حدّ ذاتها ـوبلا شكّـ لا تتضمّن جوانب إيجاد المغالطة؛ لكنّ ما بها من غموض وعدم دقّة قد يؤدّي إلى الخطإ والالتباس؛ وذلك لما قد يتعمّد المتكلّمُ فعله من ذكر قضيّة مهملة؛ لكي يستغلّها ويُظهرها في هيئة قضيّة كليّة.

* المطاعم الواقعة في وسط الطريق لا تراعي التوصيات الصحّية.
* يعاني قصيرو القامة من عقدة الازدراء.

ويمكن استغلال هذه المغالطة أيضًا لإسناد صفة إلى شخص مدحًا أو قدحًا؛ وذلك بأن يلاحظ المغالِطُ انتماء الشخص المقصود إلى مجموعة معيّنة وإمكانيّة وصم أعضاء تلك المجموعة بتلك الصفة؛ فيستنتج بذلك أنّ الشخص المقصود واجد لتلك الصفة أيضًا؛ كما لو قال مثلًا:

* صهرهم خرّيج تخصّص الاقتصاد، وإنّ طلبة هذا التخصّص وخرّيجوه أناس لا يفقهون.

وقد أُطلق على هذه المغالطة اسم «إهمال السور»؛ لأنّ السور عندما يهمل ذكره في قضية ما، تتسبّب تلك القضية المهملة في إيجاد بيئة مناسبة لطروء المغالطة والخطإ في التفكير.

4ـ 1ـ 7ـ السور الشبيه بالكلّي (Half-concealed quantification)

تُشبه هذه المغالطةُ مغالطةَ «إهمال السور»، غير أنّ الأخيرة لم تنطوِ على أيّ سور، أمّا في هذه المغالطة فيُستخدم سور يبيّن حالة غامضة، بيد أنّها شبيهة بالكلّيّة، مثل: «غالبًا»، و«كثيرًا ما»، و«الغالبيّة العظمى»، وما شاكل ذلك، ومثل: «قليل جدًّا»، و«نادرًا ما»، وما إلى ذلك. فنمط استخدام قضيّة من هذا القبيل بأسوار كهذه، يكون على نحو بحيث يتبادر إلى ذهن المخاطب الكلّية أو الشموليّة. فاستخدام هذا النوع من القضايا لا يشكّل مغالطةً في حدّ ذاته؛ بل تُرتكب المغالطة عند استخدامها كقضايا كلّيّة، كما لو قيل مثلًا:

* نادرًا ما تنمو أشجار البلّوط هنا؛ إذن، لا توجد أيّ شجرة بلوط في هذه الغابة.

ويجب الالتفات إلى أنّ استخدام قضايا ذات سور مبهم وغامض عادة ما يؤدّي إلى تقريب مصاديق تؤيّد تلك القضيّة إلى الذهن وتبادرها إليه. ومن هذا المنطلق، وللحيلولة دون الوقوع في هذه المغالطة، يجب أن ننتبه دائمًا إلى أمثلة النقض على تلك القضيّة، وتحذير المستخدمين لتلك القضايا من الاستنتاج الخاطئ. فاستخدام السور الغامض في العلم والفلسفة غير جائز؛ لأنّ هذه العلوم لا تُعير أهمّيّة ووزنًا للقضايا غير الكلّيّة، فإن تعذّر إيجاد تعبير يدلّ على سور كلّي لقضيّة ما، وجب حينئذٍ استخدام البيانات الإحصائيّة، وإغلاق الباب أمام أيّ شكل من أشكال المغالطات؛ كأن يُقال مثلًا: «93.5% من أفراد تلك المجموعة يتحلّون بصفة كذا وكذا».

4ـ 1ـ 8ـ التعريف الدوريّ (Circular definition)

تناولنا في ما سبق، عند حديثنا عن أسس التعريف، مبحث التعريف الدوريّ وأنواعه. وقد أشرنا هناك إلى إنّ إشكالية التعريف الدوريّ تبرز عندما لا يكون المخاطب ملمًّا بمعنى المعرِّف والمعرَّف على حدّ سواء؛ كما في الأمثلة الآتية عند جهل المخاطب بمعنى اللفظين:

* الحاخام يعني الحبر، والحبر يعني الحاخام.
* الضيغم يعني الهزبر، والهزبر يعني الضيغم.
* الجوهر يعني ما ليس بعَرَضِيّ؛ والعَرَضُ يعني ما ليس بجوهريّ.
* سُئل أحد مدّعي العرفان: «ما الفتوّة؟» فقال: «ترك طلب الرفعة»، فقيل له: «وما الرفعة؟» فأجاب: «ترك الفتوّة».

وكما توضّح الأمثلة أعلاه، فإنّ التعريف الدوريّ لون من البيان الغامض المبهم؛ ولذا أُدرج ضمن البيانات المغالِطة. وتأتي المغالطة في التعريف الدوريّ من توجيه المخاطب الذي يسعى لكشف غموض أمر ما، نحو أمر غامض آخر؛ بينما يتوقّف فهم الأمر الثاني على معرفة الأمر الأوّل.

4- 1- 9- الذات والصفة (الكنه والوجه) (Misplaced concreteness)

تحدث هذه المغالطة عندما تُعدّ جهة معيّنة أو صفة مختصّة من ظاهرة، على أنّها هي ذات تلك الظاهرة وكنهها؛ بحيث يُعتقد أنّ تلك الصفة هي في الواقع صفة ذاتيّة وضروريّة، وأمّا ما عداها من صفات فليس لها أيّ دور في ذات الظاهرة المذكورة وهويّتها:

* زعم داروين -في بيان فرضيته حول التكامل وتطوّر الأنواع- أنّ الكائنات الناقصة تنال في سيرها التكامليّ المراحل العليا بالتدريج، وفي نهاية هذا السير التكامليّ، نجد الإنسان الذي هو موجود قد تكامل من مرحلته السابقة، وهي مرحلة القرد. وفي ذلك العهد، وقع كثير من الناس في مغالطة الكنه والوجه؛ حيث قالوا: «طالما أنّ شَعْر القرد قد تساقط فأصبح إنسانًا؛ نستنتج أنّ الإنسان ما هو إلا قرد أمرد».

وكما أشار العالم توماس هكسلي الذي عاصر داروين، يمكننا -بافتراض صحّة فرضيّة داروين- القول إنّ الإنسان كان في بادئ الأمر قردًا، ثمّ تطوّر فوصل إلى مرحلة الإنسانيّة. لكن لا يمكننا القول إنّ الإنسان ما هو إلا قرد ارتقى حتّى بلغ مرتبة الإنسانيّة!

والخطأ الأساسيّ في هذه المغالطة يكمن في اعتبار صفة لشيء -مهما كانت تلك الصفة ذات أهمّيّة- بديلًا عن ذاته. ولمّا كان الغالب في بيان هذه المغالطة أن يكون على هيئة: «الظاهرة «س» ما هي إلا الصفة «ص» نفسها»، عادة ما أطلق عليها في كتب المنطق اسم: «مغالطة: ما هي إلا».

والتفطّن لهذا النوع من المغالطات في نطاق العلوم التجريبيّة والطبيعيّة أمر ضروري، بيد أنّ الوقوع فيها في نطاق العلوم الإنسانيّة أكثر خطورة؛ فمع أخذ عمق مفاهيم العلوم الإنسانيّة وتعقيداتها؛ يمكن القول بعدم صدق دعوى: «الظاهرة «س» ما هي إلا الصفة «ص» نفسها» في أيّ من تلك المفاهيم. لاحظ المثال الآتي:

* جذور المعضلات الاجتماعيّة لبني البشر ما هي إلا مشاكلهم الاقتصاديّة.

4- 1- 10- السبب المزيَّف (False cause)

تظهر هذه المغالطة على نحوين كليّين:

النحو الأول: يظهر في استدلال ما عندما يُتَّخذ اتخاذ شيء بمثابة «السبب»، إلا أنّ ذلك الشيء في التحليل العقليّ والمنطقيّ ليس له أيّ تأثير، أو جانب عليّ سببيّ على الشيء المفروض معلوليّته له، وسبب الوقوع في هذه المغالطة هو عدم الإلمام بالعلل الحقيقيّة، أو كون الشخص مغرضًا ساعيًا إلى تعمية الحقيقة؛ كما لو قيل مثلًا:

* أثبتت التجارب اليوم أنّ كثرة تشريعات السلطة التشريعيّة، تؤدّي إلى ارتفاع نسب الجريمة ومخالفة القانون.

النحو الثاني: يحدث عند عدّ جزء من العلّة والسبب بمثابة العلّة كلّها؛ كما لو لزمنا لتحقق ظاهرة ما خمس أسباب، لكنّنا نسبنا تلك الظاهرة إلى أحد أسبابها الخمسة. ومن الملاحظ أنّ النحو الثاني من مغالطة السبب المزيَّف أكثر إضلالًا وتعمية للحقيقة من سابقه؛ لأنّ العلّة التي اتُّخذت كعلّة منحصرة

هي -في الواقع- ذات تأثير على المعلول، وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى خداع المستمع. والغاية من هذه المغالطة صرفُ ذهن المخاطب عن مجموعة من العلل، وتوجيه انتباهه نحو علّة واحدة:

* نلاحظ في السنين الأخيرة تدهورًا شديدًا في التعليم في بالمدارس الإعداديّة والثانويّة؛ فمن الواضح أنّ المعلّمين والمدرّسين يقصّرون جدًّا في تأدية مهامّهم.

لقد تجاهل هذا المثال العلل والأسباب الأخرى، من قبيل: اضمحلال الدافع والحافز العلميّ لدى التلاميذ، وتغيّر المقرّرات العلمية الدرسيّة، وازدياد البرامج الترفيهيّة في وسائل الإعلام... إلخ، فلم يأخذها في الحسبان.

4- 1- 11- مغالطة التضخيم (Magnifying)

المراد من مغالطة التضخيم إبراز جانب معيّن من شيء ما وإبدائه بشكل أكبر وأكثر أهميّةً ممّا هو عليه في حقيقة الأمر، بمعنى أن يوضَّح قسم من الواقع على نحو يغطّي على بعض الجوانب الأخرى بما تقتضيه أهداف المتكلّم. وبعبارة أخرى: فإنّ مغالطة التضخيم تعني: «السعي لإبراز بعض جوانب خبر ما ومضامينه على نحو يخرج ذلك الخبر عن حالته الطبيعيّة، ويضمّنه معاني خاطئة وغير حقيقيّة».

ولمغالطة التضخيم سبل شتّى، منها:

أوّلًا: نسبة عدد إلى تركيب عطفيّ لإبراز أهميّة أحد أجزاء ذلك التركيب وتقديمه بأكبر من حجمه.

* فلنفترض أنّ شخصًا يقوم بنشاطات علميّة عدّة، فقد كتب ثلاثة كتب و98 مقالًا إلى الآن. فإذا تقرّر أن يخوض هذا الشخص سباق الانتخابات، من المحتمل أن نشاهد مثل هذه الجملة على لائحته الدعائيّة: «باحث ومؤلّف لأكثر من مئة كتاب ومقال».

ثانيًا: بيان الموضوعات المعنيّة بطريقة تبرز أبعادها الإيجابيّة بأكمل وجه لتضعها في محل الأنظار، وتتغاضى عن أبعادها السلبيّة غير المرغوب بها:

* كان من بين السبعة الأوائل في سباق الجري في الألعاب الأولمبيّة، أربعة متسابقين يرتدون أحذية شركة «بوما» الرياضيّة.

قد يبدو من المثال أعلاه أنّ أحذية «بوما» الرياضيّة هي الأفضل لخوض سباقات الجري؛ لأنّها حظيت باهتمام أبطال هذه الرياضة، لكنّ المثير في الموضوع أن نعرف مثلًا أنّ الفائزين الثلاثة الأوائل لم يكونوا يرتدون أحذية «بوما»؛ بل كانوا يرتدون أحذية «أديداس» الرياضيّة!

ثالثًا: بيان الموضوعات المعنيّة باستخدام عبارات مختلفة ومن شتّى الجوانب، لأجل أن تظهر في مظهر أضخم وأكثر أهمّيّة مما هي عليه:

* سافروا مع خطوطنا الجويّة؛ فطائرات أسطولنا الجويّ تقوم برحلة واحدة في كلّ 200 ثانية، وفي كلّ ساعة تقلع 18 رحلة، فلدينا 432 رحلة يوميّة إلى شتّى أنحاء العالم، وتصل طائراتنا إلى 218 مطارًا في 94 دولة على امتداد القارّات الخمس.

رابعًا: توجد طريقة أخرى في هذه المغالطة والتي دائمًا ما نراها بكثرة في الصحف والإعلانات التجارية على الخصوص، وهي إبراز أهمّيّة القسم المقصود من المعلومات من خلال كتابته أو عرضه بخطّ أكبر حجمًا وأكثر بروزًا من ما عداها من مفردات الإعلان، كهذا الإعلان مثلًا:

تنزيلات

على الأثاث والأجهزة
المنزليّة من 5% حتّى

50%

فيُحتمل في هذا المثال أن يصل الخصم في 90% من البضائع إلى نسبة 5%، بينما يصل في 9% من البضائع إلى أكثر من نسبة 5%، وفي نوع واحد فقط من البضائع يصل إلى نسبة 50%.

4- 1- 12- مغالطة التحجيم (Trivializing)

تُشبه هذه المغالطة في مكانتها وصياغتها مغالطةَ التضخيم؛ غير أنّ الهدف في مغالطة التحجيم هو التهوين من أثر الشيء وإبداء بعض أبعاده على أنّها غير ذات أهميّة، إلا أنّ بيان الأمر في كلا المغالطتين يتمّ على نحو يضمّ بعض المعاني الخاطئة وغير الحقيقيّة. والأسلوب المتّبع في مغالطة التحجيم هو الأسلوب المتّبع في مغالطة التضخيم بعينه؛ غير أنّه يسعى إلى تخفيف البُعد السلبيّ وترقيق الجانب غير المرغوب فيه.

وتتمثّل إحدى الأساليب في هذه المغالطة في نسبة عدد إلى تركيب عطفّي بهدف تحجيم أهمّيّة أحد طرفي التركيب العطفيّ وتقديمه بأقلّ ممّا هو عليه؛ كأن يُقال مثلًا:

* جميع ساعات غيابي عن الدرس -سواءً ما كانت بإذن مسبق أو بدونه- لا تبلغ أكثر من 9 ساعات؛ أي أنّني غبت ساعةً واحدةً فقط أكثر من الحدّ المسموح به، فلماذا تضخّمون الموضوع إلى هذا الحدّ؟!

وفي هذا المثال: غاب التلميذ 7 ساعات بدون إذن مسبق؛ بل وتخطّى مجموع ساعات غيابه الحدّ المسموح به.

ومن الأساليب الأخرى لارتكاب مغالطة التحجيم، ما يكثر تداوله في الإعلانات التجاريّة؛ حيث يَكتب المُعلِن الكلمات السلبيّة أو يستعرض النقاط غير المرغوب فيها بأبعادٍ أصغر؛ كما هو الحال في هذا الإعلان:

إنّ كلًّا من التصغير والتكبير -هو في الواقع- مفهوم ينتمي إلى المفاهيم النسبيّة. ولذا، فإنّ السعي إلى التكبير والتضخيم أو التصغير والتحجيم في

تقديم بعض أبعاد الرسائل المراد إيصالها، سيؤدّي ـ لا محالة ـ إلى حدوث تصغير وتحجيم أو تكبير وتضخيم في عرض الأبعاد الأخرى.

ومن هذا المنطلق، تتلازم مغالطتا التضخيم والتحجيم في وقوعهما؛ لأنهما يحدثان معًا.

مساعد
طبيب أسنان
تجريبيّ

4 ـ 1 ـ 13 ـ المتوسّط (Statistical fallacies) (مغالطة إحصائيّة أولى) (Average)

تُستخدم مفردة «المتوسّط» للإشارة إلى أحد الأساليب الرائجة في عرض المعطيات الإحصائيّة، كما في قولنا مثلًا: «متوسّط طول أعضاء فريق رياضيّ»، «متوسّط المنتجات الزراعيّة في المنطقة»، «متوسّط دخل الأسر في المدينة»، وهلمّ جرًّا.

ويتناول علم الإحصاء البحث في مصطلحات ثلاثة: «الوسط الحسابيّ» (Average)، و«الوسيط» (Median)، و«المنوال» (Mode). ويمكن استخدام كلّ من المصطلحات الثلاثة المذكورة كأحد مترادفات مصطلح «المتوسّط». ولفهم هذه المصطلحات يمكن ملاحظة المثال الآتي:

* فلنفترض أنّ نسبة ساعات المطالعة الأسبوعيّة لتلاميذ أحد الصفوف الدراسيّة كانت مطابقة لما في الجدول المبيّن أدناه:

								المجموع
عدد الأفراد (شخص)	12	4	3	1	2	1	1	24
نسبة القراءة (ساعة في الأسبوع)	2	3.5	5	9	15	32	44	168

ففي هذا المثال، يكفي لحساب الوسط الحسابيّ لساعات مطالعة التلاميذ في الأسبوع، أن نقسّم مجموع ساعات مطالعة كلّ التلاميذ على عددهم: 168÷24= 7 ساعات.

لكنّ الوسيط في مطالعة التلاميذ هو ثلاث ساعات. ومعنى الوسيط: أنّ نصف التلاميذ في الصف المذكور ـأي: 12 تلميذًاـ يطالعون أسبوعيًّا لمدّة أكثر من ثلاث ساعات، بينما يطالع النصف الآخر لمدّة أقلّ من ثلاث ساعات في الأسبوع.

أمّا المنوال في مجموعة ما، فهو العدد الذي تكرّر أكثر من الأعداد الأخرى؛ لذا يكون المنوال في المثال أعلاه هو العدد 2؛ وذلك لأنّ 12 من التلاميذ يطالعون ساعتين في الأسبوع.

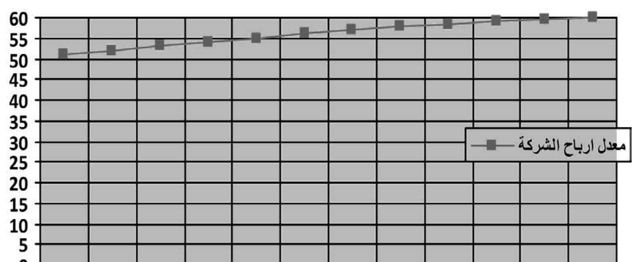
ويمكن وقوع المغالطة هنا لما يكتنف كلمة «متوسّط» من غموض، حيث يمكن لشخص ما تغيير مدّعاه حسب الظروف المحيطة به؛ فيقول إنّ متوسّط ساعات مطالعة التلاميذ هو ساعتان، أو 3 ساعات، أو 7 ساعات في الأسبوع. لذا ـوبأخذ ما ذكرناه بالاعتبارـ عندما يقال عن عيّنة إحصائيّة إنّ متوسّط شيء ما هو العدد كذا؛ فلا يعني هذا أنّنا حصلنا على معلومة دقيقة عن ذلك الشيء، إلا بعد أن يُحدّد المقصود من بين معاني مفردة «متوسّط».

وعندما ينخفض نطاق التغيّرات بين أفراد عيّنة إحصائيّة، يحدث تطابق تقريبيّ بين مقدار الوسط الحسابيّ والوسيط والمنوال، أمّا إن كان الاختلاف شاسعًا بين أعلى قيمة وأدنى قيمة، تكون هذه المقادير الثلاثة متفاوتة جدًّا، ويجب في هذه الحالة أن نتفطّن جيّدًا حتّى نقي أنفسنا شرّ الوقوع في هذا النوع من المغالطة.

4ـ 1ـ 14ـ الرسوم البيانيّة المضلّلة (The misleading graph) (مغالطة إحصائيّة ثانية)

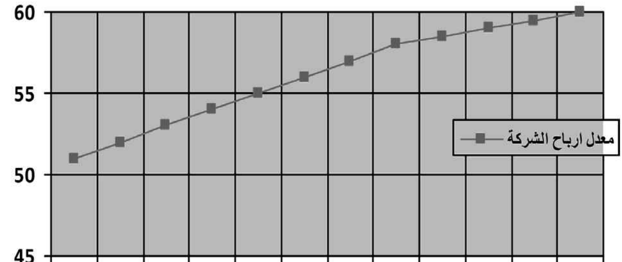
الأسلوب الآخر الذي يكثر شيوعه أيضًا في عرض المعطيات الإحصائيّة، هو استخدام الرسوم البيانيّة. ولمّا كان هذا الأسلوب مرشّحًا لأداء دور الوسيلة الفعّالة في التوضيح المفضي للمغالطة في البيانات الإحصائيّة؛ فقد لَزِم التعرّف إلى الجانب المضلّل من هذه الرسوم. وهنا، فلنلاحظ المثال الآتي:

* فلنفترض أنّ مصنعًا أو شركة تسعى إلى استقطاب تمويل استثماريّ من أشخاص حقيقيّين (رجال أعمال) أو جهات قانونية (مؤسّسات). ولهذا الغرض، حسب مجلس إدارتها النموّ في خالص الأرباح لطوال مدّة العام المنصرم؛ وذلك لكي تتمّ الدعاية به. فلو ارتفعت الأرباح الخالصة لهذه الشركة من 50 مليون دولار، لتصبح 60 مليون دولار مثلًا، فقد حقّقت نموًّا في الأرباح بنسبة 20 في المئة. وعلى الرغم من أنّ هذه النسبة تُعدّ جيّدة؛ إلا أنّها لا تلبّي رغبات هذه الشركة، ولا تحقّق أهدافها. وعليه، فإنّ الخطوة الأولى لزيادة البعد الإعلاميّ والدعائيّ للمعلومات المستخلصة هي رسم مُنحنى بيانيّ، تتدرّج فيه أشهر السنة في محوره الأفقيّ، بينما تتصاعد الوحدة الماليّة في محوره العامودي؛ حيث استخدمنا المليون دولار كوحدة ماليّة:



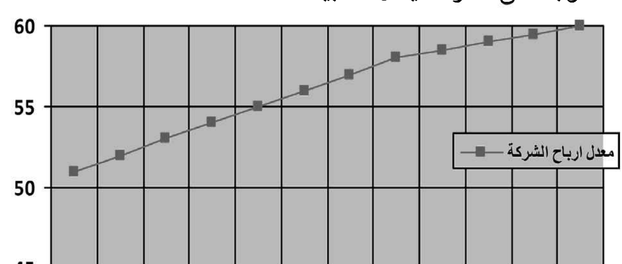
	jan	feb	mar	apr	may	jun	jul	aug	sep	oct	nov	dec
معدل ارباح الشركة	51	52	53	54	55	56	57	58	58.5	59	59.5	60

وهنا، نلاحظ أنّ الرسم البيانيّ أعلاه بيّن وصريح؛ حيث يعكس وتيرة النموّ التصاعديّ بنحو صادق. لكنّ الشركة لو عزمت على تجاهل القيم الأخلاقيّة، وأرادت عرض المعلومات بصورة مولّدة للمغالطة حتّى تزيد من أهمّيّته، وتضاعف التأثير الذي يوجده في من ينظر إليه، فما عليها إلاّ أن تتخّلص من الجزء الخالي من محوري الرسم البياني وزيادة طول المحور العامودي؛ وبالتالي، زيادة طول الخطّ الممتدّ بين كلّ درجتين منه؛ ليصبح المنحنى على الشكل الآتي:



	jan	feb	mar	apr	may	jun	jul	aug	sep	oct	nov	dec
معدل ارباح الشركة	51	52	53	54	55	56	57	58	58.5	59	59.5	60

وفي الرسم البيانيّ الأخير، لم تُقدّم أيّ معلومات مغلوطة أو غير صحيحة، لكنّ النظر إلى هذا الرسم يُحدث تأثيرًا نفسيًّا كاذبًا لدى المتلقّي؛ فهو يعرض النموّ في خالص أرباح الشركة على نحو أضخم ممّا هو عليه. وبطبيعة الحال، لن تكون هذه هي النهاية إذا ما فُتح الباب لتزييف الحقائق؛ لأنّهم قادرون على أن يجعلوا هذا الرسم أكثر تأثيرًا ومبالغة؛ وذلك بخفض نسبة التصاعد في درجات الوحدة الماليّة في المحور العامودي إلى عُشر (0.1) ما كانت عليه في الرسم البيانيّ السابق؛ حيث سيتسبّب هذا الأمر في تقديم النموّ بشكل أكثر أهمّيّة وجذّابيّة:



	jan	feb	mar	apr	may	jun	jul	aug	sep	oct	nov	dec
معدل ارباح الشركة	51	52	53	54	55	56	57	58	58.5	59	59.5	60

ومن المحتمل أن تُنهي الشركة المذكورة توضيحاتها بالمغالطة الأشدّ بأن تلزم الصمت في ما يتعلّق بنموّ خالص الأرباح في العام، وهو ما يصل إلى نسبة 20%، أو أن تُعلن بهدف إكمال مخطّطها لتضخيم بياناتها الإحصائيّة:

«نموّ فريد في خالص الأرباح فاق نسبة 20%».

ومن الواضح طبعًا أنّ مغالطة الرسوم البيانيّة المضلّلة تُستخدم لكلتا الحالتين؛ أي: التضخيم والتحجيم في تقديم البيانات الإحصائيّة.

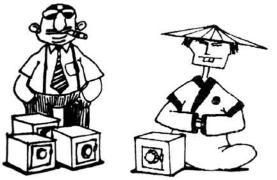
4- 1- 15- الصور أحاديّة البُعد (One dimensional picture) (مغالطة إحصائيّة ثالثة)

يمثّل استخدام الصور (أو المنحنيات التصويريّة) أحد أساليب عرض المعلومات الإحصائيّة؛ حيث ترمز صورة دمية إلى مليون شخص، وصورة الكوخ إلى مئة ألف وحدة سكنيّة، وكيس من النقود إلى متوسّط الراتب الشهري وغيره من الدّخل الماليّ، وأمّا صورة البقرة فترمز إلى نسبة استهلاك اللحوم، وهلمّ جرًّا.

وكما تُستخدم الصور لتقديم معلومات إحصائيّة، فإنّ لها أيضًا استخدامين آخرين؛ أحدهما صحيح والآخر مضلّل مسبّب للمغالطة.

يتّضح هذا الأمر بملاحظة المثال الآتي:

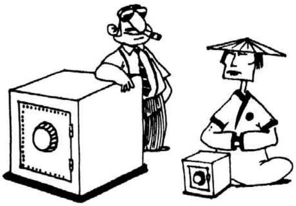
* فلنفترض أنّ مجلّة أوروبيّة تعتزم إعلام قرّائها بمتوسّط الدخل الأسبوعيّ للمطاعم في المدن الأوروبيّة، وهو ما يبلغ 1500 يورو، ومتوسّط الدخل الأسبوعيّ للمطاعم في المدن الآسيوية يصل إلى 500 يورو. ولتوضيح ذلك بواسطة استخدام صور أحاديّة البُعد، كان المقترح لذلك أن تنشر المجلّة المذكورة صورةً لطبّاخ آسيوي يضع أمامه خزنة أموال كإشارة للدخل في المطاعم الأسيوية، وصورة أخرى لطبّاخ أوروبّي يضع أمامه ثلاث خزنات مشابهة في حجمها لخزنة الآسيوي، وذلك للإشارة إلى المطاعم الأوروبّية ودخلها الذي يعادل ثلاثة أضعاف نظائرها في آسيا.



أصحاب المطاعم الآسيوية   أصحاب المطاعم الأوروبية

استخدام الصور على النحو المذكور أعلاه في هذا المثال صحيح، ولا وجود لأي جانب مغالطيّ فيها.

أمّا لو كان هدف المجلّة المذكورة ليس مجرّد نشر المعلومات؛ بل كانت تحاول تحقيق أهداف أخرى؛ كأن تعتزم مثلًا عرض الوضع الماليّ لدخل المطاعم الأوروبيّة على أنّه أفضل بكثير من دخل المطاعم الآسيوية، وذلك لأسباب عدّة، مثل: السياحة، والطبائع الاجتماعية للناس، والرونق الاقتصاديّ، وما شاكل ذلك، فيمكنها رسم الصور المقصودة على نحو خادع؛ كأن ترسم الطبّاخ الآسيوي ومعه خزنته الوحيدة تلك كإشارة إلى دخل المطاعم الأسيوية، وترسم الطبّاخ الأوروبيّ نفسه ومعه خزنة أموال يبلغ كلّ من طولها وعرضها وارتفاعها ثلاثة أضعاف حال الخزانة الآسيوية.



أصحاب المطاعم الآسيوية   أصحاب المطاعم الأوروبية

وفي ظاهر الأمر، فإنّ الصورة الثانية قد حافظت على نسبة الثلاثة أضعاف الموجودة بين خزنَتَي الأوروبيّ والآسيوي، لكنّ الواقع أنّ خزنة الأوروبّي تعادل تسعة أضعاف خزنة الآسيوي على الورق! أمّا لو أردنا أنّ نحسب حجم الخزنتين؛ لوجدنا أنّ خزنة الأوروبّي تعادل 27 ضعف خزنة

الآسيوي! أي إنّ خزنة الآسيوي لو وسعت مبلغ 500 يورو، فهذا يعني أنّ خزنة الأوروبيّ ستسع 13500 يورو!

وبناءً على ما ذكرناه، يجب التفطّن إلى أهمّ نقطة في الصور أحادية البُعد، وهي التأكّد من النسبة التي تلقيها الصور في وجدان المتلقّي؛ هل هي تكافئ النسب الحقيقيّة للأعداد، أم لا؟

4- 1- 16- الكذب (Lying)

للكذب -بمعزل عن جانبه الأخلاقيّ- جانب معرفيّ أيضًا، وهذا الجانب لا يتعلّق بالشخص الكاذب نفسها؛ بل بالذين يستمعون لقوله. ومن هذا المنطلق، يمكن عدّه ضمن مجموعة المغالطات ومنزلقات الفكر البشريّ:

* هذا الشخص من مسؤولي هذه المؤسّسة، والمسؤولون في هذه المؤسّسة يتقاضون مرتّبًا شهريًّا يزيد عن المليوني ليرة. إذن، يلزم من ذلك أن يكون مرتّبه الشهري أكثر من مليوني ليرة.

هذا الاستدلال صحيح ومعتبر من حيث هيئته والتزامه بقواعد الاستدلال، ولكن من الممكن أن تكون مقدّمته الأولى (كونه من مسؤولي هذه المؤسّسة) كاذبة ولا تنطبق مع الواقع. ومن هنا، سيكون عدم مطابقة هذه المقدّمة مع الواقع سببًا في فساد الاستدلال برمّته، وعدم اعتباريّته من الأساس. وبالتالي، ستكون النتيجة المستخلصة من الاستدلال أيضًا غير صحيحة وفاقدةً للاعتبار. وطالما أنّ المخاطب قد صدّق المقدّمة الأولى، واعتمد على صحّتها، فلن يتردّد في قبول صحّة النتيجة واعتباريّتها. فيجب أن نلتفت إلى هذا الأمر من حيث كونه مغالطة ومنزلقًا فكريًّا. والنقطة الجديرة بالتفطّن ههنا، هي أنّ تبعات قضيّة كاذبة قد تشمل الإقدام على أفعال ناتجة من الاعتماد على تلك القضيّة.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ

أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ ۝٢٠ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢١ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٖ ..﴾[1].

4ـ 1ـ 17ـ التورية (Truth with Economy)[2]

تُشبه مغالطة التورية مغالطة الكذب، ومن يرتكب هذه المغالطة يحذو حذو الشخص الكاذب، وذلك في تقديم المعلومات الكاذبة بقصد انخداع المخاطب. والفرق بين التورية والكذب أنّ ظاهر الكلام في التورية ذو معانٍ صحيحة، غير أنّ ما يفهمه المخاطب منها هو الأمر الكاذب الذي لا يتطابق مع الواقع. ومن هنا، فإنّ أحدَ أساليب ارتكاب مغالطة التورية استخدامُ الألفاظ الغامضة أو المشتركة:

* سأقف في فناء المنزل؛ فإن طلبني شخص على الهاتف، أُجيبه بأنّي لست في البيت.

والطريقة الأخرى هي بيان عبارة صادقة تؤدّي إلى أن يستنبط المتلقّي منها مفهومًا غير صحيح، والذي هو ـ في الواقع ـ ذات المفهوم الذي أراده المتكلّم:

* ضع النقود في جيبك، فإن طُلبت منك نقود، قل: للأسف لا أحمل معي محفظة نقودي.

4ـ 1ـ 18ـ مغالطة الاقتباس الناقص (quotation incomplete)

قد تكون لناقل الحديث ـ أحيانًا ـ ميول شخصيّة وغايات معيّنة، فيسعي لبلوغها باتخاذ أقوال الآخرين وسيلةً وأداةً لتحقيقها. فإن اختار الشخص الناقل للحديث من حديث المصدر الذي يستند إليه عبارات

(1) سورة الأعراف: الآيات 20ـ22.

(2) بمعنى: الاقتصاد في بيان الحقائق.

ليستشهد بها، وكان محتواها مغايرًا للآراء الأساسية والحقيقيّة لذاك المصدر؛ فقد ارتكب ناقل الحديث هذا مغالطة الاقتباس الناقص. على سبيل المثال: فلنفترض أنّ ناقدًا أبدى رأيه في ديوان شعر صدر حديثًا على النحو الآتي:

* ديوان الشعر هذا جيّد، وفيه مجموعة ممتعة من الأبيات. إلا أنّها لا تنافس أبدًا الأبيات الشعريّة الرائعة الراقية. وعلى أيّ حال، إن لم تكن دواوين الشعراء المجيدين في متناول أيديكم؛ فأوصيكم بقراءة هذه الأبيات في خلواتكم.

فإذا انتقى ناشر هذا الكتاب ـ لأجل تحقيق دعاية لهذا الديوان ورفع معدّل مبيعاته ـ جانبًا من حديث الناقد وطبعه خلف غلاف الكتاب على النحو الآتي، فقد ارتكب مغالطة الاقتباس الناقص:

* ديوان الشعر هذا جيّد، وفيه مجموعة ممتعة من الشعر،... فأوصيكم بقراءة هذه الأبيات في خلواتكم.

وفي بعض الأحيان، يُنقل الحديث الموجب لمغالطة الاقتباس الناقص بذات العبارة أو العبارات على نحو كامل وبلا نقص، لكنّنا قد نجد أنّ مضمون الحديث المنقول يغاير مجموع الآراء والنظريّات المطروحة في المصدر، وقد يحدث ذلك لأسباب عدّة، منها حذف صدر الكلام أو ذيله.

وتُعدّ الاستشهادات والتوثيقات الدينيّة من أهم مجالات ارتكاب هذه المغالطة، كما إنّ العديد من الاستشهادات بالقرآن الكريم لا تخلو من ذلك. وبطبيعة الحال، لا إشكال بتاتًا في أصل فكرة الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، غير أنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاب المغالطة هو غفلة الشخص أو جهله بمجمل النظريّة القرآنيّة في ذاك الموضوع، وسيتّضح هذا من خلال المثال الآتي:

* القول بفصل الدين عن السياسة قولٌ معقول جدًّا؛ ففحواه أن نعترف بأنّ الدين أمر شخصيّ وألا نسعى لإقحامه في المسائل الاجتماعيّة، لا سيّما في المسائل السياسيّة؛ فالتديّن علاقة شخصيّة بين الفرد وربّه. وهذا ليس ادعاءً نطرحه من قبيل الفرضيّة؛ بل هو نابع من صريح

القرآن الكريم؛ حيث قال (عز وجلّ) في الآية 105 من سورة المائدة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾؛ فعليكم إذن التمسك بدينكم وألا تبالوا بأفعال الآخرين؛ وهذا ليس إلا فصل الدين عن السياسة.

ومن الأمور التي يجب التفطّن إليها لدى مواجهة مغالطة الاقتباس الناقص تجنّب الوقوع فيها على وجه العموم -لا سيّما عند النقل من النصوص الدينيّة أو الاقتباس منها-، التدقيق فيما إذا كان النقل قد جرى على نحو تامّ، أو أنّ ثمة شيئًا حُذف من صدر الكلام أو ذيله. والأهمّ من ذلك التأكّد من أنّ رؤية ذاك المصدر في الموضوع المعنيّ بالاستشهاد هل هي منحصرة فقط بهذا القول؛ بحيث لا توصلنا عبارات المصدر الأخرى إلى نتيجة مغايرة، أم لا؟

4- 1- 19- مغالطة التحريف (Distorting)

التحريف يعني العمل على حرف الشيء عن مساره ووضعه الحقيقيّ، والمراد من مغالطة التحريف التغيير والتبديل والتدّخل والتصرّف في كلام الآخرين. وبعبارة أخرى: هو أن تتغيّر عبارة أو رسالة أو شعر أو كتاب إثر ما طرأ عليها من حذف وإضافة، بحيث يصبح معناها ومفهومها منافيًا للمعنى والمفهوم الأصلي.

لقد كان هذا النوع من المغالطة سببًا رئيسًا في حدوث كثير من الضلال والتضليل على مرّ التاريخ، وخاصّة عندما تقع مغالطة التحريف في الكتب المقدسة والنصوص الدينيّة. ولإدراك أهميّة التحريف الواقع في النصوص الدينية وخطره، نستعرض، على سبيل المثال، عينة من التحريفات التي وقعت في التوراة وبعضًا من الآثار المترتّبة عليها:

* وَأَخَذَ الرَّبُّ الإِلهُ آدَمَ وَوَضَعَهُ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ لِيَعْمَلَهَا وَيَحْفَظَهَا (16) وَأَوْصَى الرَّبُّ الإِلهُ آدَمَ قَائِلًا: «مِنْ جَمِيعِ شَجَرِ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ أَكْلًا (17)

وَأَمَّا شَجَرَةُ مَعْرِفَةِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فَلاَ تَأْكُلْ مِنْهَا، لأَنَّكَ يَوْمَ تَأْكُلُ مِنْهَا مَوْتًا تَمُوتُ»... 1ـ وَكَانَتِ الْحَيَّةُ أَحْيَلَ جَمِيعِ حَيَوَانَاتِ الْبَرِّيَّةِ الَّتِي عَمِلَهَا الرَّبُّ الإِلهُ، فَقَالَتْ لِلْمَرْأَةِ: «أَحَقًّا قَالَ اللهُ: لاَ تَأْكُلاَ مِنْ كُلِّ شَجَرِ الْجَنَّةِ؟»، 2ـ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ لِلْحَيَّةِ: «مِنْ ثَمَرِ شَجَرِ الْجَنَّةِ نَأْكُلُ، 3ـ وَأَمَّا ثَمَرُ الشَّجَرَةِ الَّتِي فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ فَقَالَ اللهُ: لاَ تَأْكُلاَ مِنْهُ وَلاَ تَمَسَّاهُ لِئَلاَّ تَمُوتَا». 4ـ فَقَالَتِ الْحَيَّةُ لِلْمَرْأَةِ: «لَنْ تَمُوتَا! 5ـ بَلِ اللهُ عَالِمٌ أَنَّهُ يَوْمَ تَأْكُلاَنِ مِنْهُ تَنْفَتِحُ أَعْيُنُكُمَا وَتَكُونَانِ كَالله عَارِفَيْنِ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ». 6ـ فَرَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ الشَّجَرَةَ جَيِّدَةٌ لِلأَكْلِ، وَأَنَّهَا بَهِجَةٌ لِلْعُيُونِ، وَأَنَّ الشَّجَرَةَ شَهِيَّةٌ لِلنَّظَرِ؛ فَأَخَذَتْ مِنْ ثَمَرِهَا وَأَكَلَتْ، وَأَعْطَتْ رَجُلَهَا أيضًا مَعَهَا فَأَكَلَ. 7ـ فَانْفَتَحَتْ أَعْيُنُهُمَا وَعَلِمَا أَنَّهُمَا عُرْيَانَانِ. فَخَاطَا أَوْرَاقَ تِينٍ وَصَنَعَا لأَنْفُسِهِمَا مَآزِرَ... وَقَالَ الرَّبُّ الإِلهُ: «هُوَذَا الإنسان قَدْ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنَّا عَارِفًا الْخَيْرَ وَالشَّرَّ. وَالآنَ لَعَلَّهُ يَمُدُّ يَدَهُ وَيَأْخُذُ مِنْ شَجَرَةِ الْحَيَاةِ أيضًا وَيَأْكُلُ وَيَحْيَا إِلَى الأَبَدِ»[1].

لقد وقع تحريفان في هذه القصّة، فأدّيا إلى وقوع نتائج مضلّلة:

التحريف الأوّل: هو تقديم الشجرة الممنوعة على أنّها شجرة العلم والمعرفة[2].

والتحريف الثاني: هو عرض المرأة على أنها عنصر الذنب والإثم؛ بل اعتبارها في الواقع هي الشيطان الأصغر؛ لأنّها ـ بحسب هذه القصة ـ هي من انخدعت أوّلًا. هذا، في حين أنّ الرجل مبرّأ في ذاته من الخطيئة والذنب!

والنقطة الجديرة بالذكر في موضوع مغالطة التحريف أنّنا ـ مضافًا

(1) **التوراة**، سفر التكوين، الإصحاح الثاني والثالث.

(2) يرى مطهري أن هذا التحريف هو من أشد التحريفات فداحة وأكثرها إيذاءً على مرّ التاريخ البشري، كما يرى أنّ جذور فكرة وجود التضادّ بين الدين والعقل، والتي راجت في المجتمعات الغربية منذ العصور الوسطى إلى عصرنا هذا، تمتدّ إلى هذا التحريف دون غيره. (انظر: مطهري، **مسئله شناخت**، ص26ـ28؛ مطهري، **انسان وايمان**، ص19ـ21).

إلى ما وقع من تحريف في الماضي وعلى مرّ التاريخ- نشهد في عصرنا الحالي للأسف الشديد سوقًا ساخنةً وموجةً عارمةً لرواج بضاعة التحريف والتدخّل والتصرّف في النصوص، والتعاليم، والتاريخ، والشخصيّات، لا سيّما في ما يرتبط بالأمور الإسلاميّة والدينيّة. ومن جانب آخر، نجد أنّ النموّ الهائل لتقنيات الاتصال والثورة المعلوماتيّة الجارية في العالم، وانتشار الثقافة المكتوبة، لم تمنع تحريف الأحداث؛ بل إنّ العمل يسير على نهج مخالف لذلك تمامًا؛ وذلك بسبب سيطرة أصحاب المعلومات والمصالح والأهداف الشخصيّة على هذا المجال. بناءً على هذا، يجب ألا نظنّ أنّ عملية إنتاج المعلومة وتوزيعها في زمان أُطلق عليه اسم «عصر الانفجار المعلوماتيّ» تتمّ دون وقوع أيّ تدخّل أو تصرّف، أو تبديل، أو تحريف؛ بل التحريف الذي يقع في عصرنا هذا أكبرُ عددًا وأكثر تعقيدًا ودقّة.

4- 1- 20- مغالطة التفسير الخاطئ (Misinterpretation)

هذه المغالطة على صلة قريبة بمغالطتي الاقتباس الناقص والتحريف؛ لأنّها ترتبط بنقل حديث الآخرين أو حكاية نصوصهم المكتوبة أو سلوكيّاتهم، إلا أنّها تختلف عنهما في أنّ نقل الحديث في هذه المغالطة لا يتعرّض لأيّ نوع من التغيير أو التدخّل أو التصرّف في الألفاظ، فالموضوع يُنقل كما كان في المصدر تمامًا، إلا أنّ المغالطة تقع عند تفسير الحديث المنقول أو تبريره؛ وذلك بأن تُنسب إليه مسألة أو موضوع ينافي المراد الأصليّ منه.

* فلنفترض أنّ مدير مصنع ما، يرى وفرةً في عدد عمّال أحد أقسام المصنع ونقصًا في القسم الآخر. وفقًا لهذه الحالة، من الطبيعي أن يعمد المدير على إضفاء حالة من التوازن بين الأقسام المختلفة؛ وذلك بنقل عدد من عمّال القسم الأوّل إلى القسم الثاني. ولنفترض هنا، أنّ شخصًا أراد أن يسرد لغيره ما قام به المدير من نقله لهؤلاء العمّال، فقال لهم: «أتدورن لماذا نقل المدير هؤلاء العمال؟ إنّه مستاء من أدائهم، وأراد من خلال هذا الإجراء التمهيد لفصلهم عن العمل بالمصنع».

وبهذا، يكون قد ارتكب هذا الشخص هنا مغالطة التفسير الخاطئ.

يتّسم هذا النوع من المغالطة ـ مقارنة بنوعي المغالطة السابقين؛ أي الاقتباس الناقص والتحريف ـ بكونه أكثر أهمّيّة وتعقيدًا، كما إنّ إمكانيّة وقوعه وتأثيره المخرّب يفوق قرينيه بمراحل. ويكمن أعظم أخطار مغالطة التفسير الخاطئ ـ مَثَلُه في ذلك مَثَلُ المغالطتين السابقتين ـ في النصوص التي لها دور مؤثر في تحديد مصير البشر؛ وأوّل هذه النصوص درجةً الكتبُ المقدّسة، لا سيّما القرآن الكريم، فهو على الرغم من أنه لم ولن يتعرّض لأيّ شكل من أشكال التحريف اللفظيّ ـ سواءً بالزيادة فيه أو النقصان منه ـ لكنّه عُرضة لوقوع التحريف المعنويّ؛ بأنّ تُفسّر آياته على نحو غير سليم.

4 ـ 1 ـ 21 ـ مغالطة التوكيد اللفظيّ (Accent)

تعرّفنا حتى الآن إلى مغالطة الكذب والمغالطات المشابهة لها من قبيل: الاقتباس الناقص، والتحريف، والتفسير الخاطئ. وكما أشرنا سابقًا، فإنّ جميع هذه المغالطات تطرأ عند نقل خبر أو عبارة أو نصّ؛ ولذا، يمكن إدراجها جميعًا تحت عنوان «مغالطات النقل».

ولكن عند بنقل حديث أو بيان سلوك، يمكننا تصوّر وقوع نوع آخر من المغالطة يختلف عن المغالطات السابقة. وفي هذه المغالطة الجديدة، لا يطرأ على فحوى الخبر أو النصّ أيّ شيء من الكذب أو الزيادة والنقصان، كما لا يُقدّم أيّ تفسير خاطئ لمضمون الخبر أو النص، بيد أنّ التوكيد على بعض الألفاظ من النصّ حين حكايته، يؤدّي إلى إلقاء مفاهيم إضافيّة وخارجة عن ما يريد المصدر أن يحضره في ذهن المخاطب وأن يفهمه إيّاه؛ حيث تنتقل هذه المفاهيم إلى ذهن المخاطب بنحو خفيّ دون الحاجة إلى أيّ ألفاظ إضافيّة تتكفّل ببيانها. يُطلق على هذه المغالطة اسم «مغالطة التوكيد اللفظيّ».

من الواضح أنّ مغالطة التوكيد اللفظيّ مغالطة لفظيّة شفويّة، وأمّا في

النصوص المكتوبة، فعادة ما يتمّ تُعيَّن مواضع التوكيد اللفظيّ بكتابتها على نحو مائل، أو كتابتها بالخطّ العريض، أو برسم خطّ تحتها.

في مغالطة التوكيد اللفظيّ وعند نقل جملة أو عبارة، يتمّ التأكيد على كلمة معيّنة ونطقها على نحو مختلف يميّزها عن غيرها؛ ما يوحي للمخاطب بأنّ القائل الأصليّ لهذه الجملة هو أيضًا كان يرى أهميّة هذه الكلمة، بينما لم تكن باقي الكلمات على ذات القدر من الأهميّة. وتُرتكب مغالطة التوكيد اللفظي في الإيحاء بجواز فعل أمر محرّم أو ممنوع؛ فكأنما يمثّل التأكيد على بعض العناصر في الجملة ـونطقها بشكل مميّزـ سماحًا وتجويزًا للعناصر الأخرى؛ فمثلًا: أراد طفل أن يرمي النافذة بحجر، فقال لرفيقه في اللعب:

* قالت لي أمي: لا ترمِ الكرة نحو زجاج النوافذ.

قد ترتكب هذه المغالطة أيضًا عندما ينوي شخص اتهام شخص آخر بالقول بأمر لم يكن ليخطر بباله أبدًا؛ على سبيل المثال: فلنفرض أنّ شخصًا قال:

* يجب علينا ألا نكذب على مواطنينا.

فلو أُدّيت العبارة المذكورة أعلاه دون التأكيد على أيّ لفظ منها، فهي عبارة مقبولة ومتينة؛ بل ويمكن تلقّيها على أنّها نصيحة أخلاقية. أما إذا ما أَكَّد (التأكيد في القول هو أداء الكلمة بنبرة صوت توكيديّة، وفي النصوص هو كتابة الكلمة بخط عريض أو مائل... إلخ). شخص أثناء حكايته لهذه الجملة على لفظ معيّن منها؛ قد يؤدّي هذا التوكيد إلى تغيير مضمون الجملة كليًّا، إلى حد قد يصل إلى صيرورتها جملة منافية للأخلاق الحميدة بعد أن كانت نصيحة أخلاقيّة:

* يجب علينا أن لا نكذب على مواطنينا. (لكن الكذب على غيرهم أمر مسموح به).
* يجب علينا أن لا نكذب على مواطنينا. (لكن التحايل والخداع والسبل الملتوية الأخرى، جميعها مسموح بها).

❍ مذاكرة واختبار (9)

أ- حدّد المغالطات الموجودة في كلّ من الحالات الآتية:

1- دار الأمل للنشر والطباعة هي دار نشر مشهورة ومعتبرة، ففي السنوات الخمس الماضية اختصّت هذه الدار بنشر 5 عناوين من بين أعلى 100 عنوان من حيث عدد المبيعات.

2- عند قراءتنا لتاريخ المشرق الإسلاميّ، نجد أنّ السبب في تخلّف الدول انحصر في الاستبداد السياسيّ الحاكم عليها.

3- لو انكسرت شجرة في غابة لا يقطنها أحد وسقطت على الأرض، فهل يُسمع صوت لانكسارها وسقوطها؟

4- يُعدّ نزار قباني من أشهر شعراء لبنان المعاصرين وأبرزهم، فكيف لم تذكر اسمه وترجمته في كتاب كبار شعراء لبنان؟

5- لا أستطيع أن اختار زوجة لي من بين طالبات الطبّ؛ لأنّ الأطباء يقومون بمناوبات ليليّة في المستشفيات، أو يبقون في عياداتهم حتّى أوقات متأخّرة من الليل بقصد علاج المرضى؛ وأنا لا أطيق هذا الأمر.

6- لقد درسنا عدد ساعات العمل المفيدة لموظّفي هذه الدائرة البالغ عددهم 24 موظفًا على مرّ الأشهر الماضية، وحصلنا على البيانات الإحصائيّة الآتية:

عدد الأشخاص	12	4	3	1	2	1	1	24 شخصًا
عدد ساعات العمل المفيدة شهريًّا	20	35	50	90	150	320	440	1680 ساعة

وكما نلاحظ، فإنّ متوسّط ساعات العمل المفيدة في الشهر لموظفي هذه الدائرة لا يكاد يتعدّى -للأسف الشديد- الـ20 ساعة، وهو رقم متدنٍ جدًّا، ويعادل 40 دقيقة يوميًّا.

7- يتحلّى زيد بأخلاق عالية جدًّا؛ فهو حسن التعامل مع أفراد أسرته

وأقربائه وأصدقائه؛ بل حتّى مع الغرباء، وهو يلاقي الناس بابتسامة وبشاشة محيّا. في تقديري، ليست الأخلاق إلا هذا النمط من التعامل.

8ـ لقد تسرّعت في إصدار حكمك بشأن أداء كلّيّة الآداب؛ فخلال الفصلين المنصرمين فُصل ثلاثة طلاب فقط. وأُلغي 4 دروس من بين 120 درسًا بسبب غيابات المعلّمين. أمّا ما أسميته بالشجار الذي حدث بين مسؤولي الكلّيّة، فأودّ أن أبيّن لك أنّ حدوث مشادّات كلاميّة بين زملاء العمل أمر طبيعيّ ويجب ألا يُضخّم إلى هذا الحدّ.

9ـ أنا على شيء من الإلمام بمستواه العلميّ، وحسب علمي فإنّ يمتلك إحاطة تامّة تقريبًا بقسم كبير من نصوص الفلسفة الإسلاميّة.

10ـ بناءً على ما قاله رئيس التحرير، فقد كان مقال زيد واحدًا من أفضل المقالات في هذه الدوريّة العلميّة. وبناءً على ذلك، يجب أن يكون زيد من الكتاب المتمرّسين؛ فإنّ يراعه يجود بأفضل المقالات.

11ـ قال أحد مسؤولي الدولة الكبار: «لو أنّ كل أفراد الشعب عملوا بهمّة ونشاط وصبروا وثابروا في عملهم، فسوف تتلاشى المعضلات الاقتصاديّة وسينعدم مفهوم خطّ الفقر في هذه البلاد». فكتبت الصحف: صرّح أحد المسؤولين: «سوف تتلاشى المعضلات الاقتصاديّة، وسينعدم مفهوم خطّ الفقر في هذه البلاد».

12ـ درس سعيدٌ الطبّ ونال درجة الدكتوراه من إحدى الجامعات الأجنبيّة خارج البلاد، بعد أن نال شهادةً في الهندسة. وطالما أنّكم تحتاجون في هذه المستشفى إلى خبير في الهندسة الطبيّة، فمن الأفضل لكم أن تستفيدوا من خبراته.

13ـ يستخدم الرياضيّون في عصرنا هذا العقاقير المنشّطة؛ لذا يجب ألاّ تثير إنجازاتهم في تحطيم الأرقام القياسيّة الاستغراب والدهشة.

14ـ كيف لك أن تدعو إلى تكثيف حضور الشباب في إدارة أقسام الدولة المختلفة، في حين أنّهم ليسوا إلا سذّجًا وعديمي التجربة، تصحبهم

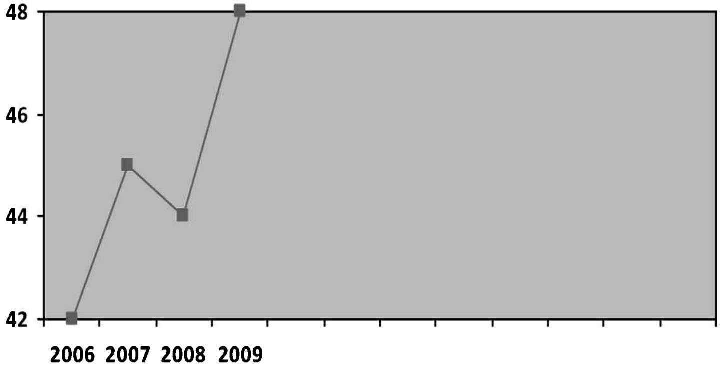
العواطف الجيّاشة والأحاسيس الكاذبة.

15ـ يُعدّ مركز البحوث هذا أحد أهمّ مراكز البحوث في البلاد؛ حيث يضمّ بين كوادره أكثر من 40 متخصّصًا من حاملي الشهادات العلميّة المرموقة، كالدكتوراه والماجستير والبكالوريوس والدبلوم العالي.

16ـ زيد: أخي العزيز عمرو! طالما أنّ الله سبحانه وتعالى قد آتاك بسطةً في الرزق، فلماذا لا تتبرّع للمساعدة في بناء هذه المستشفى لتكسب الأجر والثواب من ربّ الأرباب؟

عمرو: كنتُ قد نويتُ التبرّع الماليّ وتقديم بعض المساعدات المادّيّة في بناء هذه المستشفى. وقد ورد في الحديث الشريف: «إنما الأعمال بالنيّات»، و«نيّة المؤمن خير من عمله»!

17ـ يمكنكم ملاحظة نسبة تفوّق طلبة هذه المدرسة الثانويّة ونجاحهم في دخول الجامعة خلال السنوات الأربع الأخيرة ـأي منذ تسلّم السيّد رياض زمام إدارتهاـ في الرسم البيانيّ الآتي؛ حيث إنّه قد حقّق نجاحات باهرة:



18ـ السياسات الماليّة والاقتصاديّة التي تنتهجها الحكومة مثلها مثل سياساتها الثقافيّة؛ لا تتمتّع بالنظم والانسجام والأسس الثابتة. أوَليس من الأفضل أن يعطي المسؤولون المباشرون في تحديد هذه

السياسات مناصبَهم إلى أشخاص أكثر خبرة وجدارةً؟

19ـ كان زيدٌ يعمل في هذه الدائرة وفي هذه الغرفة ويجلس خلف تلك الطاولة على وجه التحديد؛ لكنّه أحيل إلى التقاعد قبل تعييني في هذه الدائرة بشهر واحد. بيد أنّ عمرو ـالذي أعمل معه حاليًّاـ ينقل لي ذكريات غريبة عن فضائل زيدٍ وخلقه الرفيع. على أيّ حال، فإنّ العمل مع عمرو وزيد قد ترك في حياتي آثارًا عظيمة لا يُستهان بها.

* * *

4-2- الدعوى بلا دليل (Claiming without reasoning)

إذا ما استثنينا القضايا البديهيّة، فلا وجود لقضيّة يمكن أن توصف بأنّها صادقة أو كاذبة بنفسها؛ فإنّ دعوى صدق قضيّة أو كذبها يفتقر إلى دليل. بناءً على هذا، يجب على كلّ من يحاول تأييد موضوع ما أو يسعى لتفنيده أن يدعم دعواه بإقامة الدليل على ذلك.

سنتناول في هذا القسم، نوعًا من المغالطات يطرح فيها المتحدّث أو الكاتب ادّعاءات لا دليل له عليها، وفي قبال الدليل يقوم بحيلة أو خدعة لأجل أن يقنع المخاطب بصحّة دعواه. ومن أمثلة الحيل أو الخدع بعض الممارسات الآتية:

1- خلقُ أجواء تُبعد المخاطب عن طلب الدليل، وتسلبه إمكانيّة نقد الدعوى المطروحة (مغالطة صدّ الاستدلال).

2- أن يزعم بأنّ دعواه في غاية الوضوح والبداهة، وأنّها غنيّة عن الاستدلال (مغالطة أيّ طفل يعرف هذا).

3- وصمُ مخالفي تلك الدعوى أو الطاعنين بصحّتها بصفة سلبيّة مذمومة (مغالطة تسميم البئر).

4- الثناء والإطراء على موافقي تلك الدعوى أو المنفتحين عليها بسهولة (مغالطة الإيقاع بالفخّ).

5- التصريح بأنّ تلك الدعوى لم ينفها أحدٌ، أو بإنكار وجود أيّ دليل يعارضها، ولهذا فهي صحيحة (مغالطة اللجوء إلى الجهل).

6- تحدّي المخاطبين بتقديم دليل ناقد لتلك الدعوى في حال عدم قبولها (مطالبة المعارضين بالبرهان).

7- استنتاجُ صحّة الفرض المدّعى وإثباتُ متانته بذكر عيوب عدد من الفروض الأخرى للقضيّة؛ في حين أنّ الفروض المتصوّرة في المقام لا تنحصر بما ذُكر (مغالطة استبعاد الفروض الأخرى).

8ـ تكرار الدعوى بدلًا من إقامة الدليل عليها (مغالطة التكرار).

9ـ تظاهر صاحب الدعوى بأنّه من أهل الفضل والعلم لحثّ المخاطب على قبول مزاعمه (مغالطة التباهي).

10ـ استخدام الأرقام والإحصائيّات في غير محلّها للإيهام بدقّة المدّعى (مغالطة اللجوء إلى الأرقام).

11ـ استخدام مفردات ذات مدلول إيجابيّ أو سلبيّ بدلًا من إقامة الاستدلالات؛ بحيث تكون تلك المفردات موافقة للدعوى أو مخالفة لها (مغالطة المفردات المشحونة).

12ـ إيجاد حالة من التأثير النفسيّ على المخاطب، واستثارة مشاعره وعواطفه بما يجعله ينحرف عن المطالبة بالاستدلال (مغالطة اللجوء إلى المشاعر).

وهذه بعض من المصاديق الخاصّة بهذه المغالطة:

1ـ استخدام الضغط والقوّة بدلًا من الاستدلال؛ أي إعلام المخاطب بخطورة تبعات رفضه للدعوى وما سيصيبه من مكروه على أثر ذلك (مغالطة التهديد).

2ـ توظيف الإغراء والتطميع بدلًا من الاستدلال؛ أي إعلام المخاطب بمحاسن قبوله للدعوى وما سيناله من فوائد تترتّب على ذلك (مغالطة الإغراء).

3ـ إثارة الشفقة واستمالة العاطفة بدلًا من الاستدلال؛ أي إظهار جوانب العجز والضعف في شخصيّة المدّعي؛ لاستمالة المخاطب إلى قبول الدعوى من صاحبها رأفةً به (مغالطة إثارة الشفقة).

4ـ الاستعاضة بالآمال والأمنيات بدلًا عن الاستدلال؛ أي إظهار وجود حالة من التمنّي من جانب كلّ من المخاطب والمدّعي في تحقّق تلك

الدعوى، وطالما أنّ الدعوى تمثّل آمالهم وطموحاتهم، فهي صحيحة إذن (مغالطة اللجوء إلى التمنّي).

5- استغلال مشاعر التفاعل الجماعيّ، ونزعة الميل إلى التفاخر والتشبّه بالأثرياء والمشاهير بدلًا من الاستدلال (مغالطة السَّعبوية).

6- استغلال آراء المشاهير في الموضوعات الخارجة عن نطاق تخصّصاتهم (مغالطة الاستناد إلى المصادر الزائفة).

قد تبدو هذه المغالطات في غالبها بسيطة ومألوفة، وقد يتصوّر الكثيرون أنّ الإلمام بها ليس على تلك الدرجة من الضرورة؛ ولكن يجب التفطّن إلى أنّ هذه المغالطات، وبالقدر ذاته الذي بدت به بسيطة وسطحيّة، هي في الواقع في غاية التعقيد والتغرير، ولعلّ هذا هو سبب ما وراءها من رونق ورواج عظيمين. وتكمن أهمّيّة المغالطات في علم المنطق أساسًا في كونها المنزلق الذي يودي حتّى بالعلماء والمثقّفين على الرغم من ظاهرها البسيط. وتزداد أهميّة المغالطات كلّما كانت الأبحاث أكثر تخصّصية، وكانت عملية الاستدلال أشدّ تعقيدًا. وفي ما يأتي سنتناول كلّ واحدة من هذه المغالطات بالشرح والتوضيح:

4- 2- 1- مغالطة صدّ الاستدلال (Argumentum ad lapidem)

حينما يطلق المرء دعوى ما أو يكون بصدد إثبات قضيّة ما، يسرد عادةً مجموعة من الأدلّة التي يُمكن على ضوئها الحكم بصحّة مدّعاه أو خطئه، ويكون ذلك الحكم متناسبًا مع تلك الأدلّة المقدّمة من حيث القوّة والضعف. وقد يعمد صاحب الدعوى أحيانًا -بعد استعراضه لمدّعاه- إلى الإدلاء بكلمات تقطع صلة دعواه بجميع أشكال الاستدلالات؛ مؤيدّةً كانت أو مُعارِضة، وبذا يكون قد أغنى نفسه عن مؤونة تقديم الأدلّة:

* لا سبيل لمنهج عقليّ يقدّم لنا الحلول في هذا الموضوع؛ لكنّكم إذا نجحتم في شرح صدوركم، فستدركون صحّة هذه العبارات بكلّ بساطة.

هذا، وتمتاز مغالطة صدّ الاستدلال بجانبين مثيرين للمغالطة: **أوّلهما**: أنّ المغالط هنا لا يقدّم أيّ استدلال على صحّة دعواه. و**ثانيهما**: أنه لا يسمح للآخرين أن يقيّموا مزاعمه أو أن يضعوها تحت مجهر النقد. وبعبارة أوضح: يمكن القول إنّ هذه المغالطة تؤدّي إلى سدّ الطريق في وجه الاستدلال سلبًا أو إيجابًا:

* لستُ مستعدًّا للتعامل معه، وأرى أنّه شخص مخادع وغشّاش؛ فأنا أعرف طبائع الناس بمجرّد النظر إلى وجوههم.

4- 2- 2- مغالطة أيّ طفل يعرف هذا (Every schoolboy knows)

تحدث هذه المغالطة عندما يحاول المغالِطُ -في خضمّ النقاش والجدال- إظهار حديثه بمظهر الكلام الصحيح المطابق للواقع، والذي يجب أن يقبله الجميع بالبداهة؛ لأنّه ممّا لا يعتريه أيّ شكّ أو شبهة؛ بل قد يدّعي أيضًا أنّ هذا ما يذكره واضح حتّى للأطفال وتلامذة الابتدائيّة. وعندئذٍ يضطرّ المخاطب إلى السكوت عن طلب الاستدلال، فرارًا من أن يوصف بالجهل والضعف. وفي هذه المغالطة، يفترض صاحب الدعوى بداهة القضيّة بدلًا من إقامة الدليل والبرهان عليها، ليؤثّر على المخاطب، فيحمله على التسليم بالمدّعى خوفًا من الاتهام بالجهل، وخجلًا من السؤال عن البديهيّ؛ فيغفّله عن مدى جدارة الموضوع بالتسالم عليه والقبول به:

* من البديهيّ الذي لا يخفى حتّى على الأطفال وطلبة الابتدائيّة أنّ واجب الحكومة عند تفاقم حالة التضخّم الاقتصاديّ يُحتّم عليها توسيع مجال حرّيّة الصحافة والإعلام، وفكّ ضغوط التقيّد بالقوانين عن المجتمع.

ومن الجدير بالإشارة هنا أنّ صاحب الدعوى لا يكون قد ارتكب هذه المغالطة إذا أقام البرهان على ما يدّعي، ثمّ أورد في ذيل كلامه جملةً تدلّ على بداهة الاستنتاج الذي قام به؛ كأن يقول مثلًا: «ومع ملاحظة المقدّمات التي أوردناها أعلاه؛ يكون الوصول إلى هذه النتيجة أمر بديهيّ»؛ فهو لم يتجاهل الاستدلال على المدّعى، ولم يفترض بداهته ابتداءً.

4- 2- 3- مغالطة تسميم البئر (Poisoning the well)

تحدث هذه المغالطة عندما يبيّن شخص مدّعاه، ثمّ يقي نفسه معارضة الآخرين بذمّ المعارضين لهذه الدعوى، ووصمهم بصفات سيّئة ذميمة، حتّى يغدو كلّ من يبدي معارضته لذلك كمن يعترف بكونه مصداقًا لهذا الذمّ وتلك الصفات. ويُعدّ هذا الإجراء مغالطةً؛ لأنّ صاحب الدعوى ينال من معارضيه المحتملين بدلًا من إقامة الدليل على مدّعاه. وبهذا، يكون قد أوصد باب الاعتراض على المدّعى. وأوضح أمثلة هذا النوع من المغالطة وأبرزها أن يتبنّى المرء نظريّةَ فرويد الذي سعى إلى ربط جميع المنكرات السلوكيّة الشخصيّة بالعقد الجنسيّة المكبوتة، وأسلوبه هذا ما زال رائجًا في الغرب حتّى في عصرنا الراهن؛ حيث يُقال مثلًا:

* كلّ الناس باستثناء من تعرّض في صغره لصدمة جنسيّة، يؤيدّون فكرة التعليم المختلط في المدارس.

4- 2- 4- مغالطة الإيقاع بالفخّ (Trapping)

تعاكس هذه المغالطةُ مغالطةَ تسميم البئر؛ ففي المغالطة السابقة يوصم المعارضون بصفات مذمومة للحيلولة دون اعتراض أحد المخاطبين على المدّعى؛ بينما يوزّع المغالط هنا كلمات المدح والثناء على مؤيّدي مزاعمه، ويطري عليهم بصفات إيجابيّة، لاستمالة المخاطب نحو القبول بمضمون الدعوى طمعًا في أن يشمله هذا المدح.

* أقترحُ أن نُطلق على الشركة اسم «الفيحاء»، وإنّي لأعلم أنّ الحسّ الأدبيّ المرهف الذي يتمتّع به الحضور سوف يسوقهم نحو التصويت لصالح هذا المقترح.

ويمكن لمغالطة الإيقاع بالفخّ أن تُستخدم أيضًا في صدّ المخاطبين ومنعهم من النزوع إلى رأي أو معتقد ما؛ حيث يغري المغالط المخاطب بالقول مثلًا:

* نظرًا إلى ما تمتلكه من شخصيّة قويّة ومثقّفة، فمن المستبعَد عندي أن تقوم بمثل هذا العمل، أو تتكلّم بمثل هذا الحديث.

ونُنوّه هنا بأنّ مجرّد مدح شخص أو الإطراء عليه بصفات إيجابيّة، أمر ليس فيه أيّ غضاضة؛ فما يؤدّي إلى المغالطة هو توظيف هذا المديح كبديل عن البرهنة والاحتجاج لإثبات المزاعم أو تفنيدها.

4ـ 2ـ 5ـ مغالطة اللجوء إلى الجهل (Appeal to ignorance)

تتبلور هذه المغالطة عند الحكم على صدق قضيّة أو على كذبها من خلال التمسّك بالجهل بالموضوع، أو عدم الإلمام الكامل بجوانبه. ويجب التفطّن إلى أنّ أبحاث الإبستمولوجيا (نظريّة المعرفة) تدلّنا إلى أنّ القضايا الخبريّة برمّتها لا توصف بالصدق والكذب في الوهلة الأولى؛ فإنّ صدقها أو كذبها يفتقر لإقامة الدليل. وبناءً على ذلك، لا يمكن أن يُستدلّ على صدق أحد الطرفين أو كذبه (التأييد والردّ) من خلال الجهل بالطرف الآخر؛ كأن يُقال مثلًا:

* الاعتقاد بوجود الجنّ خرافة ليس إلا؛ فإنّني لم أر كتابًا علميًّا يتحدّث عن هذا الموضوع. (اللجوء إلى الجهل لتكذيب القضيّة).
* الظاهر أنّ المقال الذي كتبه هذا الشخص على درجة رفيعة من الدقّة العلميّة؛ إذ لم يوجّه إليه ـلحدّ الآنـ أيّ نقد، أو حتّى مجرّد اعتراض بسيط. (اللجوء إلى الجهل لتصديق القضيّة).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ توظيف الجهل لإصدار الحكم يجوز في حالة واحدة؛ وهي أن يكون صدق الخبر بنحو يُتوقّع معه حصولنا على معلومات بشأنه. فعلى سبيل المثال، لو ادّعى شخص أنّه شاهد صحنًا طائرًا حطّ فوق سطح داره، وقد طمست أنواره الساطعة كلّ الأنوار والأضواء من حوله، ليقلع ويحلّق مرّة أخرى بعد ساعة من هبوطه! فيمكننا أن نردّ هذا الخبر من خلال جهلنا به؛ وذلك لأنّنا نتوقّع من وسائل الإعلام ومن شهود عيان كثيرين أن ينشروا أخبارًا عن هذه الحادثة.

4ـ 2ـ 6ـ مطالبة المعارضين بالبرهان (Shifting the burden of proof)

يمكن عدّ هذه المغالطة نوعًا خاصًّا من مغالطة اللجوء إلى الجهل؛ ففي هذه المغالطة يطرح المغالِط دعواه دون أن يقيم دليلًا عليها، إلا أنّه يطالب كلّ من يعترض عليه من المخاطبين بإبطال مزاعمه أو تقديم دليل ضدّه؛ فالوضع الطبيعيّ لهذه المغالطة القبول بصحّة كلّ خبر إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك. وهذه المغالطة من أكثر ألوان المغالطات شيوعًا؛ لأنّ معظم الناس لا يميّزون على مستوى التصوّر بين قولك: «أثبِتْ بأنّه هكذا»، وقولك: «أثبِتْ أنّه ليس هكذا»، ويعدّونهما متساويين، على الرغم من الفارق بينهما؛ فالأوّل يطالب المدّعي بتقديم الدليل على صحّة ادّعائه، بينما يتوقّع الثاني قبول ادّعائه من دون أيّ دليل، فليس للمخاطب الحقّ في عدم القبول إلا في حال إقامته الدليل على نقض ذاك الادّعاء. ولعلّ بعض الطرائف المنتشرة بين الناس كفيلة بتوضيح هذا المعنى:

* وقف جُحا يومًا في نقطة من المدينة، وقال: «هنا مركز الأرض». فسأله الناس: «لماذا؟ وبأيّ دليل؟» فأجاب جُحا: «من لم يقبل فعليه أن يأتي بمسطرة ويقيسه»!

4ـ 2ـ 7ـ مغالطة استبعاد الفروض الأخرى (Damning the alternatives)

يمكن للمدّعي عند ثبوت الحصر العقليّ إثبات دعواه باستبعاد الفروض الأخرى للقضيّة، ثمّ الإبقاء على فرضيّة مدّعاه، ولكن إذا أقام أحدهم الدليل على دعواه باستبعاد الفروض الأخرى من دون حصر استقرائيّ؛ فهو عندئذٍ قد ارتكب هذه المغالطة.

وتكثر موارد ارتكاب مغالطة استبعاد الفروض الأخرى وتزداد رواجًا عند الحديث عن النظريّات؛ فالمخاطب بعد وقوفه على نقد الفرضيّات الأخرى من قِبل صاحب الدعوى وما يذكره من عيوب ومثالب لها، يخال أنّ الفرضيّة التي يزعمها صاحب الدعوى هي الفرضيّة الوحيدة المنزّهة من العيوب، بيد أنّه لا وجود لأيّ تلازم منطقيّ بين هذا وذاك:

* أُقترحت علينا أربعة حلول لهذه المشكلة الاجتماعيّة: **الحلّ الأوّل** يتطلّب ميزانيّة هائلة، وعليه، فهو ليس اقتصاديًّا، و**الحلّ الثاني** يتطلّب فترةً زمنيّةً طويلة، و**الحلّ الثالث** فاقد للضمانات التنفيذيّة. بالتالي، لا يبقى إلا **الحلّ الرابع**؛ فلا بدّ من اختياره.

يكثر ارتكاب هذه المغالطة في الانتخابات؛ حيث يستعرض العديد من المرّشحين مواضع الضعف عند خصومهم؛ ليثبتوا جدارتهم وأفضليّتهم.

4- 2- 8- مغالطة التكرار (Repetition)

يقوم أساس هذا النوع من المغالطات على تكرار ذات الادّعاء بدلًا من تقديم الدليل عليه، فعلى الرغم من أنّ التكرار لا يحلّ بديلًا عن الدليل، إلا أنّه يترك آثارًا نفسيّة عدّة، يُعنى علم نفس الدعاية بدراستها والتدقيق فيها؛ ومنها:

1- أنّ التكرار والدعاية لشيء ما، يكوّن تدريجيًّا إحساسًا لدى المخاطب، مضمونه أنّه من الممكن أن يكون دليل هذا المدّعى مطروحًا في مكان آخر أيضًا، وأنه قد أُيِّدَ.

2- التكرار يتسبّب في تداعي المعاني؛ ولهذا، تحظى عمليّة التكرار بوافر الاهتمام والعناية في النشاطات التسويقيّة والإعلانات التجاريّة.

3- التكرار يسبّب تعب المخاطب ومن ثمّ استسلامه، مثله في ذلك مثل المتسوّل اللّجوج الذي لا يفتأ يسألك ويُصرّ في سؤاله إلى أن تعطيه المال.

ما من شكّ في أنّ التكرار ليس دائمًا من مصاديق المغالطة، فربّما يكون في الإعادة إفادة لمزيد من الفهم الأفضل والأكمل للقضايا التي قام الدليل عليها مستقلًّا عن تكرارها؛ فالتكرار لا يؤدّي إلى الوقوع في فخّ المغالطة إلا إذا جيء به ليبرر دعوى ما لم يُقَم دليل عليها:

* سَبَقَ وقلتُ لكم لأكثر من مئة مرّة: هذه الخطّة ستعود على الشركة بالخسائر والأضرار، لكنّكم لم تصغوا إليّ.

4ـ 2ـ 9ـ مغالطة التباهي (Blinding with science)[1]

تحدث هذه المغالطة عندما يسعى المتحدّث إلى التستّر على وهن أدلّته وضعفها باستخدام كلمات معقّدة مستعصية؛ ليرعب بها المخاطبين؛ فلا يجرؤ أيّ منهم على إبداء رأيه أو الردّ على تلك الدعوى أو التفكير في معارضتها. ويورد هذا النمط من المغالطين في حديثهم العديد من هذه المفردات المعقّدة، فيتكلّفون في الكلام، ويستعملون المصطلحات الأجنبيّة، وأسماء العلماء والمدارس الفكريّة والفلسفيّة والعلميّة، وأعلام الشعراء؛ بل وحتّى أبياتهم الشعريّة، دون وجود حاجة تستدعي أيًّا من ذلك. وإنّ إحدى الحالات الخاصّة بهذه المغالطة ـوالتي يكثُر حدوثها في الغرب على نحو الخصوصـ هي الإصابة بداء العلمويّة، والإقبال على التشبّه بعلماء العلوم التجريبيّة، لدرجة أن يعدّ المرء في كثير من الأحيان ارتداء المتحدّث ملابس المعمل البيضاء علامةً على دقّته وأعلميّته! وأهمّ شيء في هذه المغالطة هو ما يصيب المخاطب من إحساس بالهوان والنقص في مقابل ذاك الكمّ الهائل من المصطلحات والعبارات المعقّدة؛ حيث يؤدّي إحساسه هذا إلى الإحجام عن محاولة نقد تلك الأفكار أو الاعتراض عليها؛ بل إلى العجز عن فهمها من الأساس:

* وفقًا لإحدى المبادئ المهمّة في علم الاقتصاد المسمّى «Positive economics» ، يمكن وبسهولة بالغة تحريك المصنع نحو اكتساب الأرباح من عملائه الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسّطة (Middle class) في المجتمع. فالدراسات السوسيولوجيّة والسايكولوجيّة تُظهر لنا نموّ هذه الطبقة بسبب السيولة النقديّة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، علاوةً على المعطيات الجيولوجيّة والوضع الجيوبوليتيكيّ اللذان يعطيان دلالات بعدم نضوب آبار النفط واستمرار الحاجة إلى نفط المنطقة.

غاية المتحدّث من هذه الثرثرة البرهنة على إقبال الطبقة الوسطى على المزيد من استهلاك منتجات الشركة.

---

(1) بمعنى التعمية بالعلم.

4ـ 2ـ 10ـ مغالطة اللجوء إلى الأرقام (False precision)[1]

تنشأ هذه المغالطة في سياق الحقيقة التي تشير إلى أنّ انضمام الأرقام والكمّيّات العدديّة يعكس دقّة المزاعم المطروحة. ومن الطبيعيّ أنّ هذا لا يشكّل مغالطةً في حدّ ذاته، لكنّ المغالطة هي أن تُستخدم الأعداد والأرقام في غير محلّها. وسنذكر في ما يأتي بعض النماذج المهمّة من هذه الاستخدامات:

أوّلًا: ذكر أرقام تخصّ مفاهيم كيفيّة يتعذّر تقديرها كميًّا:

* أقولها بكلّ صراحة: إنّني أثق بك ثلاثة أضعاف ما أثق بأخي.

ثانيًا: بيان إحصاءات عدديّة تخصّ مفاهيم خاضعة للتقدير الكمّي، إلا أنّ إجراء دراسة إحصائية في هذا المجال أمر لم يحدث على أرض الواقع. وفي هذه الحالة، يلجأ المتحدّث إلى استخدام كمّيّات ونسب بغاية الدقّة، توهم المخاطب بوجود بحوث إحصائيّة تعرّضت لهذه القضيّة بالفعل:

* 73.5% من الناس يعانون من قلّة المساحات الخضراء في أحيائهم السكنيّة.

فلو ذكر المتحدّث نسبة 90% لما كان لكلامه القدر ذاته من التأثير بالمقارنة مع النسبة المذكورة في المثال.

ثالثًا: ذكر أرقام وكمّيّات تخصّ أمورًا خضعت للتقدير الكمّيّ على أرض الواقع، واستنتجت من دراسات إحصائيّة تطابق الواقع، غير أنّ هذه البيانات الإحصائية تدور حول أمور يؤدي الجانب الكيفيّ فيها دورًا بارزًا هو أهمّ بكثير من الجانب الكمّي، لكنّ المتحدّث اكتفى بذكر الكمّيّات فقط:

* تُظهر الاستطلاعات الإحصائيّة أنّ 79% من الأزواج في هذه المدينة يعانون من خلافات عائليّة.

---

(1) بمعنى: الدقّة الخاطئة.

وعلى الرغم من أنّ الإقبال على الكميّات والإحصائيّات قد أدّى دورًا مهمًّا وفعالًا في بعض العلوم التجريبيّة، وزاد من دقّتها، وساهم في نموّها وتطوّرها، فإنه في الوقت ذاته قد هيّأ الأرضيّة لارتكاب مغالطة اللّجوء إلى الأرقام في العديد من العلوم؛ فقد سعى بعض الباحثين في كثير من الأحيان إلى سرد بعض الأرقام والبيانات الإحصائيّة لدعاويهم، بغية صبغها بلون المنهجيّة العلميّة. والسبيل الذي يعيننا على تجنّب الوقوع في هذه المغالطة هو التدقيق والحذر في المواضع التي ننوي استخدام الإحصاءات والأرقام فيها.

4- 2- 11- مغالطة المفردات المشحونة (Loaded words)

تنشأ هذه المغالطة من إمكانيّة تغيير موقف الأشخاص تجاه موضوع ما بواسطة استعمال تعابير مختلفة عن ذلك الموضوع؛ وذلك لأنّ الكلمات المترادفة دائمًا ما تحمل اختلافات دقيقة يمكنها أن تمنح العبارة أجواءً مختلفة. ويُطلق على هذه التعابير المختلفة اسم «الشُحنة القيميّة»، وهي -في الواقع- لا تشكّل جزءًا من مفهوم الكلمة الحقيقيّ، ولكنّها بذاتها قد تؤدّي إلى المغالطة. ومن الضروريّ هنا التذكير بنقطتين:

أوّلًا: قد تختلف مدلولات الشُحنة القيميّة في الظروف والأزمنة والأمكنة المختلفة؛ فمثلًا كلمة «العامل» تحمل مدلولًا قيميًّا إيجابيًّا في الحكومات الماركسيّة، لكنّها قد تحمل مدلولًا سلبيًّا في أعراف البلدان النامية.

ثانيًا: على الرغم من أنّ اجتناب استعمال الكلمات ذات الشحنات القيميّة بنحو مطلق والاكتفاء بالكلمات المحايدة على الدوام، أمر متعذّر أو غير ممكن، وعلى الرغم من أنّ توقّع الإحجام عن استخدام هذا اللون من المفردات -لا سيّما في الصحف والحوارات اليوميّة- قد يكون في غير محلّه، لكنّ المطلوب هنا ملاحظة ألا تحلّ مدلولات هذه المفردات بديلًا عن الاستدلال. كما ينبغي اجتناب استخدامها قدر الإمكان في النصوص العلميّة والفلسفيّة، وخاصّة عند كتابة التاريخ.

أبرز السبل لتمييز الكلمات ذات الشحنات القيميّة هو أن نتساءل: هل إنّ عبارة المتحدّث تصف القضايا الحقيقيّة والموضوعيّة، أم أنّها تعرض موقفه الشخصيّ المضمر؟

* إنّني حازم وراسخ على آرائي. أمّا أنت فتتعصّب من دون مبرّر لفرضيّاتك الذهنيّة، وتظهر العناد واللّجاج، وهذا هو حال صديقك أيضًا؛ فإنّه عنيد ومتصلّب.

وينبغي الانتباه هنا إلى أنّ المفردات: «حازم»، و«راسخ»، و«متعصّب»، و«عنيد»، و«لجوج»، و«متصلّب» يمكن أن تُستخدم جميعًا لوصف حالات شخص واحد.

4- 2- 12- مغالطة اللجوء إلى المشاعر (Emotional appeals)

يرى كلّ من علمي النفس والفلسفة وجود نطاقين مختلفين في شخصيّة الإنسان، هما: نطاق العقل والاستدلال ونطاق المشاعر والعواطف. ولو لم تكن المشاعر والأحاسيس لَتجرّدَ الإنسان من إنسانيّته، ولأصبح أشبه بحاسوب يتلقّى المعلومات من الخارج، ثمّ يعيدها بعد أن يعالجها. وفي المقابل، قد تتغلّب المشاعر والعواطف أحيانًا على شخصيّة الإنسان بحيث تحتلّ نطاق العقل والاستدلال، فتعيق الإنسان عن الإدراك الصحيح للحقيقة وتثنيه عن معرفتها. ولتوضيح الجانب المغالطيّ والتأثير السلبيّ للمشاعر والأحاسيس على مسار التفكير المنطقيّ السليم؛ نذكر في ما يأتي نماذج عدّة له:

النفعيّة وطلب المصلحة: يسعى الإنسان في كلّ قضيّة تظهر له -وفق الصفتين المذكورتين- وراء ما يجلب له النفع والمصلحة بدلًا من البحث عن الدليل والبرهان لبلوغ الحقيقة. يقول عليّ بن أبي طالب (ع) عن هذه النزعة: «أكثر مصارع العقول تحت بروق المطامع»[1].

(1) **نهج البلاغة**، كلمات أمير المؤمنين (ع)، الحكمة 219.

الكبر والغرور: تدفع هاتان الصفتان بصاحبهما إلى الاعتقاد بأفضليّة رأيه على أيّ وجهة نظر أخرى؛ بل تدفعه أحيانًا إلى استصغار آراء الآخرين لدرجة حجبها وعدم الإصغاء إليها من الأساس. يقول علي بن أبي طالب (ع): «لا يتعلّم من يتكبّر»[1].

الأهواء والوساوس النفسانيّة: قد تشتدّ أحيانًا هذه الصفة في الإنسان، فتجعل منه عبدًا مطيعًا لها، فمثل هذا الإنسان تجده يميل إلى حيث تطابقت الآراء مع أهوائه النفسانيّة. يقول عليّ (ع) عن هذه الصفة: «سبب فساد العقل الهوى»[2].

التعصب واللّجاج: قد يدافع المرء أحيانًا عن رأي أو معتقد ما فقط بسبب تبنّيه له دون الاكتراث باستدلالات الآخرين، فتجده يصرّ على ما يتبنّاه وليس لديه أدنى استعداد للوقوف على رؤى الآخرين. والإنسان المبتلى بهذا الداء لن ينجح في التعرّف على عيوب آرائه ومتبنّياته، فضلًا عن عدم تعلّمه حقائق جديدة.

الحسد: وهو يعني ألا يطيق المرء رؤية نزول النعم الإلهيّة على الآخرين؛ فالحسد يوقع العقل في متاهات الأخطاء الفكريّة، بغرض أن يتمكّن الإنسان الحاسد من تزييف أفضليّة الآخرين عليه، أو أن يتصدّى لما يترتّب عليها.

والجدير بالذكر هنا أنّ هذه الأنواع من المشاعر والأحاسيس وما شاكلها تتّسم بطابع شخصيّ وذاتيّ؛ لذا يُستحسن أن نطلق عليها اسم «آفات المعرفة» أو «معيقات العقل»، وهي تدخل في مجال بحثنا من هذه الحيثية. أما بالنسبة إلى الأشخاص الآخرين فتتحوّل هذه الصفات إلى وقائع خارجية وعملية؛ وذلك أن الشخص قد ينحرف عن جادة الاستدلال الصحيح إثر تشخيصه الحالة النفسية والروحية للطرف المقابل، كأن يقول مثلًا: «إذا حسبتَ هذا

---

(1) الآمدي، **غرر الحكم ودرر الكلم**، الحديث 10586.

(2) المصدر نفسه، الحديث 5516.

الكلام صحيحًا فإنّك ستجني نفعَ كذا وكذا» وعبارته هذه تتضمّن مفاهيم أخرى، منها: «إنّ الذي ذكرتُه صحيح، والدليل على صحّته أنّه سيعود عليك بالمنفعة». على هذا النحو، يقع المخاطب تحت تأثير النفعيّة وطلب المصلحة وهما لا ينفكّان عن طبيعة الإنسان، فينحرف عن الحكم الصحيح والمعقول.

وتنطوي مغالطة اللجوء إلى المشاعر على مصاديق بارزة، سنشير في ما يأتي إلى بعض منها بصفتها مغالطات مستقلّة:

4ـ 2ـ 13ـ مغالطة التهديد (اللجوء إلى القوّة) (Appeal to force)

يلقي الشخص في هذه المغالطة كلامًا يُفهم من خلاله المخاطب تلميحًا أو تصريحًا بما سيواجهه في حال رفضه لدعواه من مخاطر. وعلى الرغم من أنّ هذا التهديدات لا تقوم أبدًا مقام الدليل المنطقيّ لصدق دعوى المتحدّث، فإنها تترك آثارًا نفسيّة على المخاطب؛ فيتصوّر ما قد يصيبه من خطوب وأضرار إذا ما رفض فحوى الدعوى المطروحة. وكثيرًا ما نشهد هذا النوع من المغالطة في الساحة السياسيّة الدوليّة المعاصرة؛ كما إنّ الرسل قد واجهوا هذه المغالطة في أغلب الأحيان. قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ ﴾[1].

4ـ 2ـ 14ـ مغالطة الإغراء (Allurement)

تشبه هذه المغالطة من جهةٍ مغالطةَ التهديد، وتختلف عنها في أنّ المغالط هناك يلقي في ذهن المخاطب المخاطر والأضرار التي ستصيبه إذا ما لم يرضخ لمدّعياته؛ بينما يسعى المدّعي هنا ـ في مغالطة الإغراء ـ إلى الإيحاء للمتلقّي بما سيجنيه من منافع وفوائد عندما يتقبّل الدعوى المطروحة:

* زيدٌ أحدُ أفضل الكفاءات الموجودة التي تستطيع أن تتقلّد منصب

(1) سورة إبراهيم: الآية 13.

المدير التنفيذيّ، فلو أدليتم بأصواتكم لصالحه، يمكنكم التمتّع بعطلةٍ سياحيّة لمدّة شهر كامل مدفوعة الراتب.

وفي هذا المثال، يركّز المتحدّث على إغراء المخاطب بدلًا من إقامة الدليل على كفاءة المرشّح زيد. والإغراء هنا قد يأخذ مجراه في نفس المخاطب، فيقع في مزالق الطمع، ويغمض عينيه عن الحقّ والحقيقة، ساعيًا وراء منفعته ومصلحته الشخصيّة.

4- 2- 15- مغالطة إثارة الشفقة (Appeal to pity)

تحدث هذه المغالطة عندما يطرح المرء دعوى معيّنة، ثمّ يسعى لإقناع المخاطب بها من خلال استعطافه وإثارة شفقته، وذلك عن طريق شرح يقدّمه حين طرح الدعوى، أو بعدما يُجابَه ادّعاؤه بالردّ أو الرفض. وتدور فصول هذا الشرح حول ما يتعرّض له هو أو أيّ شخص آخر من ظروف قاسية. وعلى الرغم من انعدام أيّ ارتباط منطقيّ بين تلك الظروف القاسية وبين ما يزعمه صاحب الدعوى، فلا يمكن إنكار التأثير الذي تتركه تراجيديّته الرثائيّة في نفسيّة المتلقّي والضغط الذي تولّده لكي يذعن بفحوى تلك الدعوى.

* زيدٌ من الشخصيّات العلميّة والثقافيّة المرموقة؛ كما إنّه مدرّس بالكلّيّة، وقد اعتاد الطلبة دائمًا رؤيته في قاعات الدراسة، أو في المكتبة، أو في مراكز الأبحاث. فتصوّروا كم يكون حجم الكارثة إذا ما أودع في السجن؟

لا شكّ في أنّ الحديث عن إثارة الشفقة من حيث كونها مغالطة؛ لا يعني إطلاقًا الدعوة إلى إقصاء سمة الشفقة والرحمة عن الإنسان، فكلامنا الأساسيّ هنا منصبّ على أنّ الشفقة أو الرحمة -على الرغم من كونها صفات محبّذة في محلّها- ليس لها أدنى تأثير في إثبات صدق دعوى ما أو كذبها؛ حيث لا يمكنها أن تحلّ محلّ إقامة البرهان مطلقًا.

4ـ 2ـ 16ـ مغالطة اللجوء إلى التمنّي (Wishful thinking)

يتلذّذ غالبيّة الناس من العيش في أمنياتهم والغور في رغباتهم، فيصنعون في أذهانهم عالمًا مثاليًّا من نسيج خيالهم المحض، مستعيضين به عن واقعهم. وقد يبلغ تأثير هذه الخيلاء حدًّا بحيث يُسمح لها بالتدخّل في معايير صاحبها ومواقفه تجاه الأدلّة والبراهين؛ فتجده يقبل بعض القضايا لمجرّد موافقتها لأمانيّه ورغباته؛ بغضّ النظر عن الدليل المقام عليها، وهكذا يكون قد وقع في كمين هذه المغالطة. وتقع هذه المغالطة في الأعمّ الأغلب عندما تكون نتائج قضيّة ما خارجة عن نطاق سيطرتنا. فإذا قال أحدهم: «ستكون نتيجة هذا الشيء على نحو كيت وكيت» فهذا يعني أنّه يرغب ويتمنى حصول تلك النتيجة:

* صديقُنا سيتماثل للشفاء عمّا قريب؛ فمن المستبعد ـتمامًاـ أن تكون حالته المرضيّة خطرة جدًّا. إنّني لا أستطيع تصوّر الحياة من دونه!

(السؤال هنا: هل من المستحيل أن تكون حالته المرضيّة حرجة وخطيرة جدًّا؟!).

وتُستخدم هذه المغالطة أيضًا لإيقاع الآخرين في الخطإ؛ حيث يتّخذ المغالط من أمنيات المخاطب أداةً يوظّفها في سبيل إيهامه بصحّة الموضوع المطروح للنقاش:

* ستحقّق نجاحات كبيرة في هذه المهنة، وستكسب أموالًا طائلة أضعاف رأس مالك.

4ـ 2ـ 17ـ مغالطة الشعبوية (Argumentum ad populum)

يلجأ المدّعي في هذا النوع من المغالطة ـوبدلًا من الاستدلال وإقامة البرهان لإثبات مدّعياته وآرائهـ إلى إثارة المشاعر الجماعيّة، واستخدام الأحاسيس والعواطف والجوّ السائد، للاستحواذ على شيء من تأييد الجماهير

للنتيجة التي يروم الوصول إليها. وفي هذا الطرح يلقي المغالط قناعة ما في وجدان جمهوره، مفادها أنّهم سوف ينضمّون إلى كنف الجماعة، وسوف ينسجمون معها، وسوف يهبهم اتحادهم مع الجماعة قوّة إضافيّةً وشعورًا بالأمان والراحة، وأمّا في حال تخلّف أحدهم عن تلك الجماعة، فسوف يظلّ محرومًا من التمتّع بالقوّة والأمان.

وقد تقع هذه المغالطة على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر:

أمّا في النحو المباشر: فيوجّه المغالِط خطابَه إلى مجموعة كبيرة من الناس، وبعد استعراضه بعض المعلومات المثيرة والمهيّجة للمشاعر، تتحرّك مشاعرهم وعواطفهم ويتفاعلون معه، فيغتنم الفرصة ليركب موجة العواطف الجيّاشة، ويكسب بذلك تأييدهم واقتناعهم بما أورده من مزاعم أو استنتاجات. ومن الواضح أنّنا لا نقصد صاحب الدعوى الذي يورد الدليل على مدّعياته أولًا، ثم يبدأ العمل على تجييش الأحاسيس، فهو لا يُعدّ مغالطًا. هذا، وقد يُستعان في النحو المباشر بما يزيد من تأثير الخطاب في وجدان الحضور من مؤثّرات صوتيّة؛ كبثّ الأنغام الموسيقيّة المناسبة، أو رفع الرايات المعبّرة، أو ما شاكل ذلك.

وأمّا في النحو غير المباشر: فلا يُستند إلى إثارة مشاعر الجمهور في ما يتعلّق بالاستدلال؛ بل يرتكز المغالط فيه على سُبُل أخرى مختلفة لإثارة روح الجماعة الكامنة لدى كل شخص على حدة. فالمخاطب هنا ليس الجماهير بصفة عامّة؛ بل الأشخاص بصورة خاصّة. فعلى سبيل المثال، قد يوجّه الأشخاص عبر كتاب أو مقال نحو اتخاذ موقف معيّن، بتلقينهم أنّ هذا هو موقف كلّ مثقف واكب مسيرة الحضارة، والتقدّم، وأنّ العزوف عن تبنّيه يعني التخلّف عن ركب الحضارة والتمسّك بالأفكار الرجعيّة.

أمّا الأداة الرئيسة في هذه المغالطة فهي تلك الرغبة الجامحة عند كلّ إنسان في أن يكون محطًّا لأنظار الآخرين، وأن يتزايد إطراؤهم واحترامهم له.

وقد يؤدّي هذا الشعور أحيانًا إلى محاولة التشبّه بالمشاهير، وهذه هي الروح التي تستغلّها مراكز إعداد الدعاية والإعلام التجاريّ لأقصى الدرجات؛ كما نجده في بعض الأمثلة، ومنها: إعدادهم ملصقات إعلانيّة تُظهر لاعبًا شهيرًا لكرة القدم وهو يشرب مشروبًا غازيًّا صنعته شركة معروفة.

وعلاوة على هذا الأسلوب، يلجأ أنصار هذه المغالطة إلى أسلوب آخر، وهو التمويه بوجود علاقة وثيقة بين البضاعة المروّجة وما يحبّه المخاطب ويتمنّاه، فتراهم يستعينون في دعاياتهم التجاريّة بخلفيّات تصويريّة جميلة جذّابة من الطبيعة الخلابة، أو لقطات رياضيّة مثيرة، أو ما شاكل ذلك؛ ليوهموا المتلّقي بأنّ كل هذه الإثارة والمتعة والنجاح والشهرة لها صلة وثيقة باقتناء هذه البضاعة.

4- 2- 18- الاستناد إلى المصادر الزائفة (Appeal to authority)

من الطبيعيّ أن يستند المرء في مقام بيان القضيّة إلى وجهة نظر الخبراء والمختصّين في ذلك المجال. وعلى الرغم من أنّ نقل وجهة نظر أهل الاختصاص والخبرة في مجال ما، لا تحلّ محلّ الاستدلال على صدق قضيّة أو كذبها في ذلك المجال، لكنّ الاستناد معتبر وصحيح، ويمكن له أن يكون داعمًا قويًّا للدعوى المطروحة؛ كأن يقول القائل مثلًا:

* احتساء السوائل الساخنة جدًّا يضرّ بصحّة الجسم؛ لأنّ أطبّاء الأمراض المعويّة يؤكدون هذا الأمر.

وعلى أيّ تقدير، فإنّ الاستناد إلى أقوال الخبراء والمختصّين يشكّل مغالطة في حالتين:

الأولى: عندما يدلي خبير بآراء في مجال لا يرتبط بتخصّصه. وتنتشر هذه المغالطة بين عامّة الناس وفي الوسط الصحفيّ. ومن أمثلتها: الاستناد إلى أقوال إينشتاين في الاقتصاد أو السياسة الدوليّة مثلًا. ولعلّ قائل يقول:

على الرغم من خروج الآراء التي أدلى بها هذا الخبير عن نطاق تخصّصه، فإنّنا استندنا إلى مقولاته لما له من نبوغ خارق وذكاء حادّ، ولإيماننا بأنّ نظريّات هذه الشخصيّات صائبة؛ وإن كانت في مجال بعيد عن تخصّصاتهم. ولا يخفى وهن هذا الكلام؛ فمجرّد النبوغ والذكاء الذي قد يتحلّى به هذا العالم أو ذاك في فروع علم ما، لا يكفي؛ إذ يلزمه الإلمام بالعديد من العلوم الأخرى. والمثال الأكثر بروزًا لهذه المغالطة هو ما نراه بكثرة في الإعلانات التجاريّة؛ حيث يُستعان بالمشاهير لترويج بضاعة ما.

الثانية: عندما يبدي خبير آراءه في مجال تخصّصه، لكنّه يستند في حديثه إلى مصادر غامضة بالنسبة إلينا. بعبارة أخرى: قد يستند الخبير إلى قول ما؛ من دون ذكر المصدر؛ وبالتالي، فإنّ استناده هذا ليس بأكثر من ادّعاء مبهم لا وزن له. وفي مثل هذه الحالة، يسعى المتحدّث إلى استعراض مصدره المجهول على أنّه شخصيّة مهمّة من خلال ذكر بعض الصفات الدالّة على ذلك؛ كأن يقول مثلًا: «يقول أحد الساسة الكبار...»، أو: «يرى كبار علماء الاقتصاد...»، أو: «وفقًا لتقرير صادر من مصدر موثوق...»:

* يرى الأطبّاء المختصّون أنّ تناول الأسبرين يحدّ من خطر الابتلاء بالسرطان.
* صاحبات الذوق الرفيع من ربّات البيوت يفضّلن ماركة براون للأجهزة المنزليّة.

4ـ 2ـ 19ـ مغالطة التجسيم (Reification)

تقع هذه المغالطة عندما يحسب الإنسان أنّ الألفاظ والمفردات اللغويّة تمتلك وجودًا جسميًّا أو بعبارة ثانية: وجودًا عينيًّا خارجيًّا. ويقع هذا الخطأ في عدد من الحالات المعيّنة التي تتّضح إذا سلّطنا عليها بعض الضوء كما يأتي:

أوّلًا: عندما يتصوّر المرء أنّ صفاتَ الأشياء ـ أو قل: حالاتها، وأعراضها المتنوّعة، مثل: الحرّ، والبرد، وغيرهما ـ أمورٌ مستقلّة كما هو حال الأشياء ذاتها.

ثانيًا: عندما يتصوّر أنّ الأمور المنتزعة ـأو قل: المفاهيم التي ينتزعها العقل، مثل: العدالة والنظام وغيرهماـ هي أيضًا تمتلك لونًا من ألوان التجسّم والعينيّة في العالم الخارجيّ.

ثالثًا: عندما يتلقّى المعنى الحقيقيّ من عبارة ما بُيِّنت على نحو المجاز. والمثال البارز له، التفاسير الخاطئة لبعض آيات القرآن الكريم التي تصف الله سبحانه وتعالى، مثل قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[1]؛ حيث أدّى تفسيرها المغلوط إلى نشأة طائفة «المجسمّة».

رابعًا: عندما يُظنّ في الأبحاث الدقيقة الفلسفيّة بوجود واقع جوهريّ وحقيقيّ للأمور التي هي ذات واقع عرضيّ واعتباريّ. وكمثال على تلك الأمور، يمكن الإشارة إلى مسألة الحسن والقبح الذاتيّين للأفعال.

خامسًا: وهو النموذج الأكثر أهمّيّة في هذا النوع من المغالطة: ويستخدم عند الحديث عن تباين القوى والمشاعر المتنوّعة الموجودة في ذات الإنسان؛ فوجود هذا التباين بين الإحاسيس قد أدّى إلى أن يعتقد بعض العلماء بأنّ لكلّ منها شخصيّة مستقلّة، وأن يذهب بعضٌ إلى وجود أكثر من «أنا» في باطن الإنسان. فعلى سبيل المثال، ذهب إميل دوركايم (1917م) إلى وجود «أنا فرديّة» و«أنا اجتماعيّة» في ذات كلّ إنسان.

ويرى الكثيرون ممّن بحثوا جوانب هذه المغالطة أنّ قضيّة «المثل الأفلاطونيّة»[2]، وقضيّة «ذات الكليّات»[3] في فلسفة أرسطو، مصداقان بارزان لهذه المغالطة.

---

(1) سورة طه: الآية 5.

(2) كان أفلاطون يرى وجود أنموذج أعلى وأكمل لكلّ من أفراد النوع الواحد، أطلق عليه اسم «المثال»، وصوّر وجود عالم يجمع تلك الوجودات وأسماه «عالم المثُل»، وظرف تحقّقه الموجودات.

(3) ذهب أرسطو إلى وجود ذاتٍ كلّيّة لموجودات كلّ نوع؛ حيث تكون هذه الذات موجودةً؛ سواءً كان أفرادها موجودين أو معدومين.

وقد أدرجنا مغالطة التجسيم ضمن الادعاءات الفاقدة للاستدلال؛ لأنّ الإيمان بوجود خارجيّ لبعض الظواهر هو -في الواقع- دعوى لم يقم الدليل عليها، والعامل الوحيد الذي يقف خلف تبلور هذا الإيمان هو أسلوب البيان والتعبير عن وجود تلك الظواهر.

❍ مذاكرة واختبار (10)

حدّد نوع المغالطة التي تكتنف النصوص الآتية:

1ـ أوصي باختيار هذا التصميم واللون لملابس فريقكم؛ فإنّ منتخب البرازيل كان يرتدي التصميم واللون نفساهما عندما فاز ببطولة كأس العالم.

2ـ نحن نوظّف في هذه المؤسّسة كفاءاتٍ علميّةً قويّةً. ولكنّكم يا طلبة العلوم الإنسانيّة ـوللأسف الشديدـ لا تمتازون بالخبرة والمثابرة العلميّة بالقدر اللازم؛ فلو لاحظتم طلبة فرعي الهندسة والطبّ، لأدركتم المعنى الحقيقيّ لطالب العلم. إنّهم متفوّقون عليكم بشكل ملحوظ في مستوى المطالعة، والجدّ، والاجتهاد الدراسيّ، والبحث العلميّ. وعلى أيّ حال، فإنّ عليكم إثبات جدارتكم على أحسن وجه؛ لتفوزوا بالقبول في هذه المؤسّسة.

3ـ 10% من المشاكل النفسيّة التي يعاني منها الشباب ناتجة من عجزهم عن تكوين صداقات وإيجاد علاقات مع من حولهم؛ فينبغي على الأسر أن تربّي أبناءها منذ الصغر، وتنمّي في شخصيّتهم الجانب الاجتماعيّ، والقدرة على تكوين العلاقة السليمة مع المجتمع، ومع من هو في فئتهم العمريّة.

4ـ الحكم الشرعيّ بحرمة حلق اللّحية ليس صحيحًا، ولا يجب الإصرار عليه؛ حيث إنّك لن تجد أيّ كتاب علميّ قد تحدّث عن أضرارها.

5ـ عليكم أن تبلّغوا مسؤول إدارة المطبوعات بضرورة تخصيص سهم أوفر من القرطاس ذي السعر المدعوم لصحيفتنا هذا العام؛ فإنّ بعض مراسلينا الصحفيّين على علم دقيق بسلوكه وتصرّفاته في العام الماضي، وإن اضطرّوا فإنهم سوف ينشرون تفاصيلها في الصحيفة، ولا أظنّ أن هذا الأمر سوف يسرّه.

6ـ سألخّص حديثي في عبارتين: **أوّلًا**: أغلب أفراد المجتمع يعانون من مشاكل نفسيّة. **وثانيًا**: من أجل حلّ هذه المعضلة الاجتماعيّة، يجب مضاعفة عدد الطلبة المنتسبين إلى الدراسة في قسم الطبّ النفسيّ في الجامعات. وكلّ من يعارض هذا الرأي والحلّ، فليقدّم الدليل على ما يدعوه للمعارضة.

7ـ ما من إنسان يمتلك عقلًا سليمًا إلا ويسلّم بأنّ الآداب الاجتماعيّة ـأي العادات والتقاليدـ لها قيمتها ومكانتها المرموقة في كلّ ثقافة وحضارة، ويجب ألا تخضع للتقييم أو النقد من منظور دينيّ وأخلاقيّ.

8ـ السيّد سعيد هو أحد الفيزيائيّين الكبار الذين يعملون مع مؤسّسات دوليّة عدّة مختصّة بأبحاث الفيزياء النظريّة، وقد حذّر في محاضرته الأخيرة من الاستخدام اللامحدود لبرامج الحاسوب، وعلى رأسها الإنترنت؛ لأنّها ـحسب رأيهـ تتسبّب في ارتفاع نسبة الابتلاء بالأمراض النفسيّة لدى مستخدميها.

9ـ أيها الشباب! لا شكّ في أنّ ما تقولونه عن التربية يبدو جميلًا، لكن طالما أنّ أيًّا منكم لم يصبح أبًا أو أمًّا بعد؛ فلن تتمكّنوا من إبداء رأي صائب في هذا المجال. وعليه، اسمحوا لنا ـونحن أصحاب تجربة في هذا المقامـ أن نكون الجهة التي تتّخذ القرار النهائيّ.

10ـ لقد ذكرتُ مرارًا وتكرارًا، وأكّدت وأؤكّد هنا مرّة أخرى على أنّ زراعة الأرزّ في هذه المنطقة هو أفضل الأنشطة الزراعيّة الممكنة؛ لذا فإني آمل أن تأخذوا بوصيّتي.

11ـ تدخّلت القوّات العسكريّة البريطانيّة في المنطقة لإحلال السلام وإيجاد الأمن، وقد تصدّت للمتشدّدين والمعارضين.

12ـ لا أظنّ أنّ ثمة شخصًا عديم الإحساس والذوق إلى درجة أن يُنكر

أنّ فيلم «الملابس البيضاء» كان أفضل الأعمال المعروضة في هذا المهرجان.

13- من البديهيّ أنّ المنتخب الوطنيّ سيتألّق في المباريات الدوليّة، ويعزّز تصنيف الرياضة في البلاد على المستوى العالميّ، محقّقًا لنا نصرًا جديدًا في هذا الميدان.

14- تفرض علينا الظروف الراهنة توطيد علاقات اقتصاديّة متينة مع إحدى الدول الاقتصاديّة الكبرى؛ كالولايات المتّحدة، أو المملكة المتّحدة، أو فرنسا، أو ألمانيا، أو إيطاليا؛ وذلك لأجل أن نتمكّن من حلّ مشكلة الركود الاقتصاديّ التي تعصف بالبلاد؛ فإنّ توتّر العلاقات السياسيّة مع كلّ من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وألمانيا أدّى إلى تفاقم هذا الوضع. ولهذا، يجب التخطيط لتنشيط علاقات اقتصادية مع فرنسا وإيطاليا.

15- لو امتنع مصنعكم من شراء هذه البضاعة من شركتنا، فسنواجه أزمة حقيقيّة مع البنك؛ لأنّ أرصدتنا خالية، وسترتدّ صكوكنا علينا، وسوف تهتزّ سمعتنا التي حافظنا عليها في السوق طيلة العقدين الماضيين. أرجو أن تنقذني من هذه الورطة.

16- الذين يقيّدون حرّيّة الإنسان في هذه الدنيا الجميلة هم وحدهم منحرفو الفكر والمستبدّون والجبابرة.

17- الحديث الذي نقلته لنا صحيح؛ لكنّ الأحاديث الشريفة قد تتعارض في ما بينها، فربّما نجد حديثًا آخر يتعارض مع مفهوم هذا الحديث.

18- من المؤكّد أنّ السمك سيأتي بكثرة إلى النهر هذا العام، وسوف نتمكّن من صيد أعداد هائلة منه؛ بما يسدّ حاجاتنا الغذائيّة، وسوف نبيع عندئذٍ الفائض منه في السوق.

19- يرى جميع العلماء الذين استخدموا نظام التعليم المتميّز (Super Learning)

وجوب إلقاء المعلومات على الذهن مرحلة بعد مرحلة وتطبيق تقنيّة «PQ5R».

20ـ الدين عاجز عن تلبية شتّى المتطلّبات الإنسانيّة في جميع المجالات، وهذا ما أثبتته دراسات بعض الباحثين الأوروبيّين المعنيّين بالشأن الدينيّ.

21ـ سيادة القاضي! إنّ موكلي يعاني من مرض السرطان؛ فماذا تتوقّعون من شخص يعلم بأن لم يتبقّ له من العمر إلا أشهر! فحاله لا يأبه بعد ذلك، أطالت مدّة حكمكم عليه أم قصُرت، وحتّى لو حكمتم عليه بالحبس المؤبّد، فهو لن يعيش إلا لأشهر قليلة متبقّية! أليس من الأفضل التخفيف عنه في الحكم؛ ليقضي هذه الفترة المتبقّية من حياته إلى جانب أهله وعياله؟!

22ـ الأحزاب التي تكوّنت حديثًا تنادي كلّها بالتحرّر والحداثة، وهذا ما قد يعكس لنا مطالب الشعب. ولهذا، يجب علينا إفساح المجال لهم؛ فقد ولّى عهد الأحزاب القديمة والمتحجّرة.

23ـ تعدّدية الأحزاب السياسيّة المختلفة في البلاد تؤدّي إلى تحسين الوضع السياسيّ، فهذا أمر لا ينكره أيّ شخص؛ حتّى طالب الفصل الأوّل بكلّيّة العلوم السياسيّة.

***

4ـ 3ـ المغالطات في مقام النقد (Fallacies in criticizing)

نحتاج في بعض الظروف إلى إقامة الدليل على سقم قضيّة ما وإثبات بطلانها، تمامًا كما نحتاج إلى صنع ذلك عند إثبات صحّة قضيّة ما. والمغالطات التي نسعى إلى توضيحها في هذا القسم، تشترك جميعها في صدورها من قبل فرد يعارضها ويرى أنها كاذبة، لكنّه لا ينتهج أسلوبًا منطقيًّا في الردّ عليها، فلا يقيم الدليل الناقض لتلك الدعوى، ولا يبرهن على بطلانها؛ بل يلجأ إلى استخدام خدع يتمكّن عبرها من تزييف الدعوى التي يرفضها، أو الحدّ من مدى تأثيرها ومقبوليّتها. وإليك في ما يأتي إضاءات على بعض هذه الخدع والمغالطات:

- إيجاد خلل أو وقفة في مجرى الحديث، أو السعي إلى الحؤول بينه وبين المخاطب (مغالطة التشويش).
- عدّ الدعوى غامضة وغير مفهومة (مغالطة كلامك غير واضح).
- تزييف الدعوى ووصمها بالكذب، والطعن في واقعيّتها (مغالطة التكذيب).
- وصم الدعوى بأنّها أمر بسيط لا يستحقّ التأمّل (مغالطة هذا ليس بشيء).
- الافتراء على القضيّة بكونها كاذبةً أو مُغالِطةً، دون الإشارة إلى ما يثبت ذلك (مغالطة إنّ هذه مغالطة).
- توجيه النقد لشخص المتحدّث وبيان نقاط ضعفه بدلًا من نقد الدعوى نفسها (مغالطة السبب والمسبَّب).
- توجيه السباب إلى المتحدّث، ووصمه بصفات ذميمة (مغالطة الإهانة).
- الإشارة إلى أنّ القضيّة محلّ النقد قد طُرحت في الأصل بواسطة شخص مذموم (مغالطة المنشأ).

- إعادة صياغة الدعوى ووضعها في حيّز مزاعم أخرى أكثر وهنًا من الدعوى المطروحة، ثمّ نقد المزاعم الجديدة بدلًا من تناول الدعوى نفسها (مغالطة بطل من ورق).
- تفنيد جميع الحلول المطروحة في قضيّة ما من خلال الإشارة إلى مواطن الضعف فيها، أو من خلال مقارنتها بحلّ كامل لا نقص فيه، ولكنّه غير قابل للتحقّق (مغالطة الكمال المتعذّر).
- الاكتفاء بالإشارة إلى مواطن ضعف الموضوع، ومن ثمّ استنتاج عدم صحّته جملةً وتفصيلًا (التقييم أحاديّ الجانب المتحيّز).
- استنتاج خطإ الدعوى وكذبها بالاستدلال على خطإ البرهان الذي أقيم عليها (مغالطة دحض الدليل بدلًا من رد الدعوى).
- الطعن في مصاديق الدعوى وأمثلتها بدلًا من ردّها (مغالطة النقاش في المثال).
- تفنيد دعوى عامّة من خلال الإشارة إلى حالة خاصّة غير طبيعيّة، لا تصدق تلك الدعوى فيها (مغالطة التخصيص).
- تفنيد دعوى لمجرّد وجود أخطاء جزئيّة فيها، لا تمثّل أهمّيّة في أصل القضيّة (مغالطة الذريعة).
- دمج مجموعة من الأسئلة في سؤال واحد؛ بحيث يستند بعضها إلى فرضيّات لا يوافق عليها المخاطب (مغالطة السؤال المركّب).

وفي ما يأتي شرح تفصيليّ للمغالطات المذكورة أعلاه:

4- 3- 1- مغالطة التشويش (Parasite)

تحدث مغالطة التشويش عندما يسعى شخص لإيجاد خلل ما في كلام خصمه؛ لا سيّما في الحديث الشفويّ المباشر، بشكل يحول دون وصول

خطاب المتحدّث إلى المتلقّي بصورة كاملة، أو بحيث يصل بشكل ناقص، أو متعثّر، أو غير مفهوم، أو غير طبيعيّ. ولا يخفى أنّ التشويش يؤثّر سلبًا على المتحدّث، ويصرفه عن الاستمرار بالحديث، كما يقلّص تأثير الحديث وفحواه في المتلقّي إلى أدنى المستويات.

والتشويش أداة غير منطقيّة لمواجهة فكرة ما؛ بحيث لا يُفسح المجال أساسًا أمام طرح الأفكار؛ لكي يتسنّى بعد ذلك وضعها على طاولة الفهم والنقد.

4- 3- 2- كلامك غير واضح (Your word is unclear)

مرّ آنفًا أنّ الغموض في طرح المدّعى أحد أنواع المغالطات، أو يمكن أن يكون ممهّدًا لوقوعها، وهنا نقول: إنّ وصم الدعوى الصريحة الواضحة بالغموض، والافتراء عليها بأنها غير واضحة المعالم هو أيضًا هو أيضًا مغالطة بحدّ ذاته؛ فالشخص المغالط يسعى من خلال وصم الدعوى بالغموض والإبهام إلى تبرير عدم ردّه عليه؛ بل وإلى إظهاره في هيئة متزلزلة واهية أيضًا.

* في واقع الأمر، وبالنسبة إلى الموضوع الذي طَرَحته، عليّ أن أؤكّد بأنّ الغموض يكتنفه، والإبهام يحفّه من كل صوب وحدب؛ ولهذا، لا يمكنني إبداء أيّ رأي حياله.

ومن بين الخدع المرتبطة بهذه المغالطة، أن يشير المغالط إلى بعض الكلمات التي استخدمها المتحدّث متسائلًا عن معناها والمقصود منها؛ كأن يقول مثلًا:

* أنت تشدّد على ضرورة أن تنال الصحافة على دعم جيّد من الأحزاب؛ فهل يمكنك أن تبيّن مرادك من الدعم الذي تتحدّث عنه.

ومناط التعرّف إلى هذه المغالطة هو ألا يرغب الشخص في إبداء رأيه، أو لا يتمكّن من ذلك في الموضوعات المطروحة، أو ألا يرغب في تقبّلها،

فيدّعي كذبًا وجود الغموض وعدم الوضوح فيها. وبعبارة أخرى: إذا لم تكن الدعوى عند باقي المخاطبين غامضةً، أو لم يتمكّن هذا الشخص من إثبات غموضها، وأصرّ على كونها غامضةً، فعمله هذا مغالطة بحدّ ذاته.

4- 3- 3- مغالطة هذا ليس بشيء (That is Nothing)

تُرتكب هذه المغالطة عندما يروم أحدهم معارضةَ مقولة أو نصّ مكتوب، لكنّه لا يملك نقدًا ومأخذًا عليه، أو ألا يكون ثمة خطأ في تلك المقولة أو النصّ، بيد أنّه غير راغب في تقبّل المواضع الإيجابيّة في تلك المقولة أو النصّ، ولا يرضخ للالتزام بها، فيسعى جاهدًا إلى تبسيطها، وإظهارها على أنّها أمر واضح من خلال استخدامه لعبارات مثل: هذا ليس بشيء!. وهذه المغالطة -في واقع الأمر- شبيهة بمغالطة أيّ طفل يعرف هذا؛ حيث يؤدّي ذلك التصرّف الذي يندرج في قائمة المغالطات التي تحدث في مقام النقد إلى أن يتّخذ الشخص المغالط موقع منتقدٍ حقيقيٍّ لتلك المقولة أو النصّ، دون أن يمتلك اعتراضًا واقعيًّا، فيتحدّث من موقع القوّة قائلًا:

* إنّ ما طرحتموه ليس بالأمر المهمّ أو الجديد، فقضيّتكم التي تحدّثتم عنها ليست بشيء يُهدر من أجله وقت هذا الاجتماع.

ومن المحتَّم على قائل هذه الجمل أن يقيم الدليل والبرهان على أنّ تلك القضية ليست بالأمر المهمّ حقًّا.

4- 3- 4- مغالطة إنّ هذه مغالطة (That is a Fallacy)

تشبه هذه المغالطة مغالطة «هذا ليس بشيء»، بيد أنّهما تختلفان في أنّ الشخص المغالط يكون متقدّمًا خطوة إلى الأمام في الأخيرة. فعلى الرغم من فقدانه الدليل الكاشف عن ضعف قول المتحدّث أو سقمه؛ فإنه عند تصدّيه لذلك يستخدم ألفاظًا وعبارات مجانبة للصحّة والواقع. ويسعى إلى إظهارها مجانبة للصحّة والواقع. ولهذا، فهي في الواقع «مغالطة المفردات المشحونة».

فلو أظهر الشخص الخطأ ونقاط الضعف في قول ما مستخدمًا وصفه بعبارات مفعمة بالشحنات السالبة بدلًا من تقديم نقد منطقيّ على مزاعمه؛ يكون ـ في واقع أمره ـ قد ارتكب مغالطة «إنّ هذه مغالطة».

* اشتملت مقالتك التي كتبتَها حديثًا على أقوال تستلزم التناقض على نحو مدهش!

وبطبيعة الحال، يجوز لأيّ شخص حين مناقشة قولٍ ما أن يشير إلى وقوع مغالطة ما، ولكن يجب التفطّن إلى أنّ جواز هذا وعدم تحوّله إلى مغالطة في حدّ ذاته يتطلب شرطين: **الأوّل**: أن تكون النقاط المزعومة موجودة حقًّا في أصل مقولة المتحدّث الأساسيّ (كما لو وضعنا اليد على مصداقٍ لمغالطة الاشتراك اللفظيّ). **والثاني**: أن يكون المخاطب أو المخاطبون على إلمام بالمصطلحات المنطقيّة المتعلّقة بتعاريف المغالطات وأسمائها.

وعلى الرغم من من كلّ ما ذكرناه، يُستحسن عدم استخدام ألفاظ من قبيل: «مغالطة»، و«سفسطة»، وما شاكلهما؛ وإن كان المتحدّث قد ارتكبها جهارًا نهارًا. فالأفضل أن نوضح مواطن الخطإ في قوله، أو استدلاله بأسلوب منطقيّ، ومن دون سرد المصطلحات. وكذا الحال إذا ما اتهمنا أحدهم بارتكاب مغالطة؛ فحسبنا أن نطلب منه إيضاح مراده أكثر، وأن يُطلعنا على الموضع الذي يرى أنه اشتمل على مغالطة في أقوالنا، وما نوع المغالطة التي اقترفناها:

* زيد: كانت دراستك الجامعيّة في مجال الفلسفة، أليس كذلك؟

عمرو: نعم؛ هذا صحيح.

زيد: نعم؛ لهذا السبب تمتلك إلمامًا كافيًا بكيفيّة استخدام أنواع السفسطات والمغالطات في أقوالك!

عمرو: لا دخل للتخصّص الدراسيّ في هذا الموضوع. أرجو أن تعيّن لي الآن السفسطة في أقوالي، وأن تنقدها!

4ـ 3ـ 5ـ مغالطة التكذيب (Falsification)

يوجد صنف من الناس لا يتأخّرون في الطعن في أيّ حقيقة تكون خارجة عن دائرة فهمهم وحدود عقولهم. وإذا أرادوا إقامة دليل يبرّر إنكارهم هذا تعذّروا بعدم تمكّنهم من فهم تلك الحقائق، أو أنّها لا تتماشى مع عقولهم، فيستنتجون من ذلك أنّها غير واقعيّة، وألا وجود لها من الأساس! وفي بعض الأحيان، قد ينكر بعضهم حقيقة ما لأسباب أخرى لا علاقة لها بحدود المعرفة؛ بل يعود إنكارهم لأمر ما إلى عدم فوات مصالحهم ومآربهم، ولأجل الفرار من الالتزام بلوازم الاقتناع بتلك الحقائق وما تستتبعه هذه القناعة. والسبب الذي يدعونا لعدّ التكذيب مغالطةً أنّه إنكار لدعوى ما من دون دليل يبرّره:

* من العجيب حقًّا أنّ نعثر على أناس ما زالوا يعتقدون بأمور خارقة للعادة، مثل: اتّصاف بعض البشر بصفة «أهل الخطوة»، أو ما يُعرف بـ«طيّ الأرض»! ففي رأيي أنّ هذه الأمور لا تتماشى مع العقل السليم؛ وما هي إلا نتاج أوهام ونسيج خيالات لعدد من الدجّالين المحترفين.

4ـ 3ـ 6ـ الخلط بين المنطلقات والنتائج

تقع هذه المغالطة عندما يتّجه الناقد نحو الدوافع والمنطلقات الفكريّة التي أدّت إلى تبنّي المتحدّث لما يتبنّاه بدلًا عن انصباب هذا النقد على مضمون حديثه، وتقع عندما يعمد المغالط إلى تناوله الأهداف المحتملة التي تدور في خلد المدّعي بدل أن يناقش الأدلّة التي أقامها. ومن المؤسف أنّ هذا اللون من المغالطات رائج ومتداول بين الناس؛ بحيث لا يعدّها كثير منهم من زمرة المغالطات، كما يتصوّرون أنّ مثل هذا التعامل مع الأفكار والمعتقدات أمر جائز لا غبار عليه. ويمكن القول إنّ منشأ هذه المغالطة هو التصوّر القائل: «لا يمكن لشخص لا يتمتّع بدرجة علميّة واجتماعيّة و... متميّزة، أو ممّن لهم

دوافع مرفوضة في رأينا أن يقدّم عقيدة أو فكرة صحيحة ومستدلّة!». مثال ذلك:

* لن أتقبّل وجهة نظرهم أبدًا؛ وذلك لما أعلمه من ارتباطهم بالمجموعات المتطرّفة.

4ـ 3ـ 7ـ مغالطة الإهانة (Insulting)

تقع هذه المغالطة عندما يقيم أحدهم دليلًا على دعوى ما، أو يتحدّث عن موضوع ما، فبدلًا من أن يُناقش في مقولاته، يتصدّى له فرد ممن له عداوة مسبقة معه، فينهال على شخصه بوابلٍ من السباب والشتيمة، مستهدفًا تشويه صورته، وتأليب الرأي العامّ ضدّه، لأجل أن يبطل استدلاله بذلك. والجانب المغالطيّ هنا هو ما يحصل من تجاهل للأدلّة الأساسيّة، والتمسّك بمعايير أخرى ليس لها أدنى ارتباط منطقيّ مع ذات الدعوى:

* هذا المقال لا يستحقّ القراءة، فإنّ كاتبه إنسان كذّاب وفاسق؛ بل قد ألقي القبض عليه مرّات عدّة بتهمة السرقة والاختلاس وتهم أخرى عدّة.

4ـ 3ـ 8ـ مغالطة المنشإ (Insulting)

تحدث هذه المغالطة عندما يربط أحدهم هذه الدعوى بجهة أو شخصيّة مذمومة تاريخيًّا، قاصدًا بذلك النيل منها؛ كأن يقول مثلًا: «أوّل من جاء بهذه الدعوى فلانٌ»، فيحاول بهذا استنتاج سقم الدعوى برمّتها، مستفيدًا من الجوانب السلبيّة لتلك الجهة أو الشخصيّة. والافتراض المسبق الذي تبتني عليه هذه المغالطة هو: أنّ منطلق أيّ فكرة أو رأي يؤثّر في صحّة الدعوى أو سقمها؛ وهو واضح البطلان؛ فكم من أناس اعتياديين بل أمّيّين أبهروا البشرية بنظريّات وأفكار دقيقة وممتازة، وما أكثر العلماء البارزين الذين وقعوا في أخطاء جسيمة. والمثال المشهور لهذه المغالطة في الدول الأوروبيّة هو أن يُقال:

* يجب ألا تستاؤوا من تأخّر القطار عن موعده. تذكّروا دائمًا أنّ أوّل من أمر بانطلاق القطارات على رأس مواقيتها كان موسوليني.

ولا يخفى أنّ استخدام هذه المغالطة كمحاولة لإبطال بعض النظريّات العلميّة أو الطعن في بعض المذاهب الفكريّة أمر رائج ومتداول. مثال ذلك أن يُقال:

* إنّني معارض تمامًا لتدريس علم أصول الفقه والترويج له. فكما تعلمون، لمّا حُرم المتقدّمون من علماء أهل السنّة من تعاليم أئمّة أهل البيت (ع)، أسّسوا هذا العلم ليسدّوا حاجتهم الفقهيّة الماسّة.

4- 3- 9- مغالطة رجل القشّ (Straw Man)

قد يواجه الإنسان أحيانًا مزاعم قويّة ذات أدلّة محكمة؛ بحيث يستعصي عليه نقدها، فيصيغ مدّعى ضعيفًا وهزيلًا، وينسبه إلى صاحب تلك المزاعم القويّة التي استعصت عليه، ليعمد بعدئذٍ إلى ردّ هذا الادّعاء الذي صاغه بنفسه، ويعمل على تفنيده. وبعبارة أخرى: يحاول أن يستبدل البطل الحقيقيّ برجل من القشّ؛ كي يسهل عليه مبارزته والانتصار عليه في نهاية المطاف.

ويتسنّى ارتكاب هذه المغالطة من خلال مجموعة من الخدع المتنوّعة؛ إحداها: أنّه إذا وجد المزاعم التي أطلقها الخصم تتّسم بالاعتدال، بادَرَ إلى أن ينسب إليها شيئًا من الإفراط أو التفريط، ثمّ باشر من بعد ذلك في عمليّة الردّ على ذلك الإفراط أو التفريط. والخدعة الأخرى: أنّه إذا وجد المزاعم التي ينوي الانقضاض عليها تحظى بجمهور من الأنصار والمخاطبين، اختار أوهن الأدلّة والبراهين المقدّمة لها، وسهّل بذلك على نفسه عمليّة التفنيد، فتظهر تلك المزاعم بمنظر مهزوز. والحالة الأخيرة التي نستعرضها هنا من هذه المغالطة توظّف عادةً في نقد المذاهب والمدارس الدينيّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما يناقش العلماء نظريّة «التكامل»

الداروينيّة من خلال الآراء الهشّة والابتدائيّة التي تبنّاها داروين أوّل الأمر؛ في حين أنّنا نشهد اليوم تطوّرًا كبيرًا في الاستدلال على هذه النظريّة من خلال علوم حديثة كعلم الجينات وغيره. ومن الملاحظ كثيرًا ارتكاب هذه المغالطة من قِبل غير المختصّين في مناقشاتهم للتيّارات السياسيّة، والثقافيّة، والاجتماعيّة المختلفة.

4- 3- 10- الكمال المتعذّر (Unobtainable perfection)

إذا وجدنا أنفسنا يومًا ما أمام قضيّةٍ ذات حلولٍ عدّة، ويفترض علينا اختيار حلٍّ وحيد مقابل التضحية بالحلول الأخرى؛ فمثلًا: لو احتجنا إلى سيارة وكانت لدينا خمس سيارات قد تتناسب مع رغباتنا إلى حدٍّ ما، فمن المعقول أن ينصبَّ اهتمامنا على اختيار السيّارة التي تكثر مزاياها، وتقِلُّ عيوبها. إنَّ هذا هو الحل الطبيعي والصحيح لاختيار أحد الخيارات في مواجهة القضايا والمشاكل. ولنفترض أنَّ شخصًا استبعد جميع الحلول المقدّمة ورفضها دون تقديم بديل أفضل، أو أقل تعقيدًا، أو اقترح حلًّا لا يُدرك؛ ففي هذه الحالة يكون قد وقع في هذه المغالطة.

كثيرًا ما نجد هذا النوع من المغالطات في الجرائد والصحف التي تنتقد خطط الحكومة والبرلمان بدقّة متناهية، وتعارضها دون تقديم بديلٍ أفضل، أو في حال وجود بدائل تقدّمها فإنَّها لا تمتُّ للواقع بصلةٍ. وبهذا، قد تقف الصحف في وجه الحكومة، مخطِّئةً لجميع برامجها وخططها:

* إنّ برامج الإذاعة والتلفزيون الدينيّة لا أثر لها في الواقع، فما دام هذا النوع من الخطاب غير قادر على دغدغة مشاعر المخاطبين، وخلق طموحٍ لديهم بتغيير الواقع، و... فهو عديم الجدوى على الإطلاق.
* لا يتصف نظامنا التعليميّ بالكفاءة أساسًا، والتأثير الذي يتركه لا يقارن أبدًا بالتأثير الذي يسبّبه نظام التعليم الموجود لدى الدول المتطوّرة.

نعم؛ إنّ نقد النظريّات يفتح النافذة أمام طرح وجهات نظر جديدة تفتح آفاقًا معرفيّة وبحثيّة حديثة، وهذا ما لا ينكره أحد، لكنّ المغالطة تأتي عندما يحاول شخص ما انتهاج هذا الأسلوب في مقام النقد؛ ليقارن الرأي المطروح بوجهة نظر كاملة متعذّرة وصعبة المنال.

4- 3- 11- التقييم أحاديّ الجانب (One- side assessment) (المتحيّز)

تقع النّزاعات بين النّاس غالبًا عند اختلاف نظراتهم إلى فكرةٍ أو موضوعٍ ما، فيتمخّض عن ذلك انقسامهم حول الأمر نفسه إلى مخالف وموالٍ. وسبب الخلاف أنَّ الأمر المتنازع عليه ذو وجهين، أي أنّه يحمل مواصفات إيجابية وسلبية في آن واحد؛ فإن كان الأمر لا يحمل أي مواصفات إيجابية فإنه لا يستقطب الموالين، وإن كان غير واجدٍ لأي مميِّزاتٍ سلبية فينحسر مناوؤه.

إنَّ ممّا اتّفق عليه العقلاء أنّ أكثر الأشخاص والأشياء والأفعال والأقوال لها ميزاتٌ ومعايب ومواطن ضعفٍ وقوّة. وقد تتضح هذه المغالطة من هذا التمهيد؛ فيوجد الكثير ممّن يغالط عند تقييمه لمسألةٍ ما، بالتركيز على نقاط الإيجاب أو السلب فقط وينصبُّ اهتمامه على البرهنة عليها دون إبقاء مجال لعرض النّقاط الأخرى. فكأنّما يريد القول بشكل آخر إنّ الأمر الفلاني صحيح ومقبول لأنّه يحمل المواصفات الإيجابية التالية أو أن ذاك الأمر مرفوض جملة وتفصيلًا لاشتماله على مواطن السلب والضعف تلك.

إن النقطة الأساسية في هذه المغالطة تكمن في جانبها المخادع، حيث يلوّح الشخص بأنّ ما يتبنّاه من أفكار أو يحوزه من أشياء كاملٌ لا نقص ولا عيب فيه ويريد إقناع الطّرف المقابل له بذلك؛ كقول قائل:

* «كيا» هي أفضل سيّارة تُقاد داخل المدن في إيران؛ لأنّها علاوةً على انخفاض قيمتها السوقية وتناسبها مع دخل الطبقة المتوسطة، فإنها

قمرتها واسعة، وقطع غيارها متوفّرة في الأسواق، والأهمّ من ذلك كلّه أنّك عندما تريد التخلّص منها تجد من يشتريها منك بسعر مناسب؛ فالإقبال عليها في سوق السيّارات منقطع النّظير.

تكشف هذه المغالطة عن نفسها بسرعة؛ لاستحالة العثور على الكمال التامّ الذي لا تعتوره الشوائب؛ لكنّ المغالط يستعين بأسلوب ملتوٍ للحيلولة دون اكتشاف الطرف المقابل لمغالطته ليظهر أمام النّاس بمظهر الأنيق المتحذلق؛ فهو يشير -في البداية- إلى عرض جانب إيجابيّ أو جانبين ايجابييّن للأمر، ثمّ يجرّد سيفه ليهيل عليه الضربات بسرد جوانب السلب، ومواطن الضعف (والعكس صحيح أيضًا).

4- 3- 12- الخلط بين الدليل والعلة (Confusing reason and cause)

تأتي العلل مساوقةً لمعاليلها دائمًا، فمثلًا نقول: «النار علّةٌ والحرارة معلولها»، أو: «الجاذبيّة هي السبب في تساقط الأجسام». إذن، فكلمة «العِلّة» أو «السبب» يؤتى بها للتعبير عن ظواهر العالم الخارجيّ، وتأثير الموجودات بعضها على بعض. بينما تُستخدم كلمة «الدليل» للتعبير عن مفاهيم الإنسان الذهنيّة، فنقول مثلًا: «علينا إقامة الدليل على هذه الدعوى أو تلك».

ولتكوين تصوّر دقيق عن هذه المغالطة، فلنتأمل بهذه القضيّة: «يتمدّد الحديد عند تعرّضه للحرارة». يوجد وجهان وسؤالان للتعامل مع هذه القضيّة؛ فمن الممكن أن نسال أحدًا: «كيف علمتَ بأنّ الحديد يتمدّد بفعل الحرارة، وما دليلك عليه؟»، فيستطيع الشخص أن يجيب بأنّي جّربت هذا الأمر مرارًا، فرأيت تمدّد الحديد عند تعرّضه للحرارة، أو له أن يقول إنّي قد سمعت ذلك من عالم فيزياء، أو قرأت في كتاب الفيزياء أنّ المعادن تتمدّد عند تعرّضها للحرارة، وأنا أعلم بأنّ الحديد من المعادن، فهو يتمدّد إذن بالحرارة.

ويوجد وجه آخر للتعامل مع هذه القضيّة وهو أن نسأل: «ما هي العلّة في تمدّد الحديد إثر الحرارة؟»؛ والسؤال هنا عن كيفية تفاعل الحرارة وتأثيرها

في انبساط الحديد، وهو سؤال عن العالم الخارجيّ، فيمكن أن نجيب بأنّ الحرارة تتسبب في تنشيط جزيئات الحديد، وهذا يتطلّب مجالًا أوسع يؤدّي في النهاية إلى اتّساع الحجم وانبساط الحديد. وكما ظهر من هذا التمهيد، فإنّ مغالطة الخلط بين العلّة والدليل تقع عند استخدام كلّ منهما مكان الآخر:

* ثمة من لم يقتنع بانعدام الوزن في الفضاء الخارجيّ، وهي قضيّة لا يمكن التشكيك فيها؛ فلو خرج روّاد الفضاء من الجوّ، يشعرون بانعدام الوزن.

(أجل؛ يشعرون بانعدام الوزن؛ ولكن لماذا؟)

* أصبح واضحًا لماذا يميل الناس إلى التفاخر والمباهاة؛ **فأوّلًا**: يذعن الجميع بأنّ هذا الشعور كامن في ذات الإنسان؛ **وثانيًا**: لا يمكن تفسير السلوك الإنسانيّ دون افتراض وجود هذه المشاعر.

(أجل، يميل الناس نحو التفاخر؛ ولكن ما السبب؟)

4- 3- 13- دحض الدليل بدلًا من رد الدعوى (Refuting the reason instead of the claim)

لا يمكن التأكّد من ردّ الدعوى بردّ دلائلها؛ فغاية ما يحصل هو التأكّد من إخفاق المتحدّث في البرهنة على مدّعياته. وإنّ التأكّد من صحّة حقيقة الدعوى يتطلّب أدلّة مستقلّةً:

* لقد اتّضح لك أخيرًا أنّ طارد الجنّ الذي كنتَ تتردّد إليه لم يكن سوى مشعوذ محتال، لم يستند كلامه إلى أيّ أساس صحيح؛ فعليك -بعد هذا الحادث- الكفّ عن الإيمان بوجود الجنّ.

إن ما يُصعّب من تشخيص هذه المغالطة في بعض الحالات هو وجود الخطإ في الدليل فضلًا عن إخفاقه في البرهنة على الدعوى؛ ففي هذه

الحالة ينبغي التمييز بين نقاط ثلاث: **الأولى**: إخفاق الدليل في البرهنة على الدعوى. و**الثانية**: خطأ الدليل. و**الثالثة**: وجود الخطإ في أصل الدعوى. وغالبًا ما تستنتج النقطة الثالثة من النقطتين الأولى والثانية، وكمثال على هذه المغالطة:

* أريد أن أقدّم وثيقة ليتأكّد حضّار هذه المحكمة الموقّرة بأنّ المجرم الحقيقيّ هو هذا الرجل الماثل أمامكم. إنّ لدي من الوثائق والمستندات القطعيّة ما يثبت عدم حضور أولئك الذين شهدوا على براءته في مسرح الجريمة.

(إن كانت وثائقك صحيحة ومعتبرة، فيمكن لها -على أبعد تقدير- أن تفنّد أقوال الشهود؛ ولكن هل لديك وثيقة تدين المتّهم؟)

ونؤكّد -في ختام الحديث عن هذه المغالطة- على أنَّ رد الدليل في حالة خاصّة فقط (وهي الاستقراء)، لن يؤدّي إلى الوقوع في المغالطة؛ بل يؤدي دورًا أساسيًّا في ردِّ الدعوى ونقضها؛ ففي الاستقراء نتّخذ من الأحكام الجزئيّة مقدّمة لإثبات حكم كلّيّ؛ فالطعن في المقدّمات وردّ الدليل يتسبّب في إسقاط الدعوى من الكلّيّة ونقض شموليّتها.

4- 3- 14- النقاش في المثال (Refuting the example)

ترد الأمثلة عادةً لتعزيز رأي ما وتأييده بعد إثباته؛ فلو ناقش أحد في معرض ردّه على رأي أو معارضته لمعتقد، الأمثلة ونقدها؛ بدلًا من تقديم الأدلّة على نقض الأدلّة الأساسيّة أو نفي صلب القضيّة، فقد وقع على أعتاب هذه المغالطة. وللحيلولة دون الوقوع في هذه المغالطة، علينا ألا ننسى أنَّ الطعن في قضيّة ما أو معارضة صلب الدعوى موضوع يختلف عن التركيز على مثال أورده المدّعي كشاهد على رأيه:

* علينا في قضيّة التغريب الالتفات إلى الجوانب الفكريّة والفلسفيّة،

علاوةً على الجوانب الاقتصاديّة والثقافيّة؛ ومنها: التأثير الذي تركه فلاسفة الغرب على المفكّرين الشرقيّين؛ فمثلًا: نلاحظ -بشكل واضح- التأثير الذي تركته أعمال موريس ماترلينك على المثّقفين الإيرانيين.

الاعتراض: لا يمكن عدّ موريس ماترلينك ضمن الفلاسفة بأيّ حال؛ فكيف استنتجتَ إذن تأثير فلاسفة الغرب على المفكّرين الإيرانيّين؟

ويرتفع أحيانًا تأثير هذه المغالطة بشكل ملحوظ حينما يقدّم شخص دليلًا على مدَّعاه، ويطلب منه الحضور الإتيان بأمثلة لتعزيز رأيه، ثمّ يتصوّر المخاطب أنّ الأمثلة الواردة تشكل جزءًا من الدليل. إنّ ارتكاب هذه المغالطة بشقّها الأخير يساهم إلى حدٍّ كبير في الطعن بدعوى المخاطب.

4- 3- 15- مغالطة التخصيص

تُطلق هذه المغالطة على لونين مختلفين، أشارت بعض المصادر إلى اللون الأوّل منهما، وتناولت الأخرى اللون الثاني. أمّا اللون الأوّل من هذه المغالطة فيقع عندما يحاول شخص نقض قاعدة كلّيّة أو قانون عام عبر حالة خاصة واستثنائية؛ ليقول مثلًا:

* ليس من الصحيح القول إنّ كلّ ما يقوم به الإنسان تترتّب عليه تبعات؛ فلعلّ شهابًا سماويًّا ثاقبًا نزل فقتل ذلك الإنسان قبل أن تترتّب على أفعاله أيّ تبعات!

السرُّ في هذا اللّون من المغالطات أنّنا لو جعلنا الحالات الاستثنائية والشّاذة ذرائع للطعن في صحّة القوانين العامّة المتسالم عليها بين العقلاء، لما قامت للدنيا قائمة. ولهذا قيل: إنّ الشّاذ يؤخذ ولا يقاس عليه. وقد يتمسّك الفوضويّون بهذه المغالطة محاولةً منهم لنقض القوانين العامّة، وذلك بسرد الحالات الاستثنائية الغريبة لتحقيق مآربهم الشخصية، والطعن في مصداقية القوانين والثّوابت العامّة.

وأمّا اللّون الثاني فهو على العكس من الأوّل؛ حيث يلجأ الشخص إلى قانون عامّ لحالة لا تعبّر إلاّ عن استثناء حقيقيّ، رافضًا بذلك عدم مصداقية القوانين العامّة في بعض الظروف الخاصّة:

* لقد كفل الدستور حرّيّة الرأي والتعبير وصرح بذلك؛ إذن، لا يحقّ لكم اعتقالي على خلفيّة خطابٍ ألقيته الأسبوع الماضي، وإن تسبَّب ذلك الخطاب في إثارة الشَّغب ووقوع اضطرابات عمّاليّة.

4ـ 3ـ 16ـ مغالطة الذريعة

إذا أراد شخصٌ ما أن يخالف مقترحًا، أو أن يردَّ حديثًا، أو يتنصّل من مسؤوليات ملقاةٍ على عاتقه، فإنّه عادةً ما يمارس المغالطة في مثل هذه الحالات، بتقديم حُجّة أو ذريعة قد تكون صحيحة وسليمة في ذاتها، لكنّها لا تكون ذات قيمة عند مقارنتها بأصل الدعوى. وقد تأخذ هذه المغالطة منحى أقوى لا يكتفي فيه المغالط بتقديم ذريعةٍ فحسب؛ بل كمًّا كبيرًا من الحجج والذرائع تكون مقنعةً في ظاهرها؛ لأنّها غالبًا ما تكون حاكيةً عن واقعٍ ما، كما يمكن تقديمها على صورة إشكالات جزئيّة على كلّ مقترحٍ وبرنامجٍ من ناحية أخرى.

ويوجد سبيلان لمواجهة هذه المغالطة:

الأوّل: الإجابة على كلّ ذريعة على حدة؛ لمنع المغالط من التهرّب، ومثاله:

﴿ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ ٦٨ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ٦٩ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴾[1].

(1) سورة البقرة: الآيات 68ـ70.

الثاني: البرهنة على وهنها وعدم علاقتها بأصل الموضوع، ومثاله:

﴿ فَرِحَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ بِمَقۡعَدِهِمۡ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلۡحَرِّۗ قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ ﴾[1].

4- 3- 17- مغالطة السؤال المركّب (Complex question)

ذكر المنطقيون القدماء هذه المغالطة تحت عنوان «جمع المسائل في المسألة الواحدة». وهي على العكس من السؤال البسيط؛ إذ يطرح ضمنها أسئلة عدّة تحت مظلّة سؤال واحد. ويحتوي السؤال المركّب بذاته على أمر ضمنيّ؛ ويعني هذا أنّ الإجابة مهما كانت، فقد تؤيّد في ذاتها ذلك الأمر الضمنيّ أيضًا. بعبارة أخرى: الإجابة عن السؤال المركب تعني الاعتراف الضمنيّ بافتراضاته المسبقة:

* كيف يمكنك أن تكسب ودّ من خدعتهم؟

للإجابة على مثل هذه المغالطات، يجب التمييز بين الفروض المسبقة وبين أصل السؤال، فمثلًا: نجيب عن هذا السؤال بقولنا: «إنّي لم أخدع أحدًا».

وثمة نوع آخر من هذه المغالطة أقلّ إغراءً، وهو مزيج سؤالين واضحين تتطّلب تكوينتهما إجابةً واحدة:

* هل توافقون على رفع سقف الإنتاج، وخفض نوعيّته وجودته؟

ونذكّر في الختام بأنّ بعض المفكّرين يعتقد بأنّ كلّ سؤال موجّه يُشكّل في ذاته سؤالًا مركّبًا؛ فمثلًا يُقال في سؤالك: «هل قرأتَ هذا الكتاب؟» أنّه يحتوي على مجموعة من الافتراضات المسبقة والأسئلة المركّبة، منها مثلًا: «هل تستطيع القراءة؟»، أو «هل واجهت هذا الكتاب مسبقًا؟»، وغيرها من

(1) سورة التوبة: الآية 81.

الأسئلة المشابهة. وإن وافقنا على هذا الكلام، فعلينا تعريف مغالطة السؤال المركّب على النحو الآتي: «السؤال المطروح في هذه المغالطة مبنيّ على فروض مسبقة لا يقرّ بها المخاطب».

❍ مذاكرة واختبار (11)

حدّد نوع المغالطة التي تكتنف النصوص الآتية:

1ـ أوصيكَ بالابتعاد عن الوظائف الحكوميّة؛ فإنّ هذا النوع من الوظائف يفرض عليك قيودًا من حيث الوقت والالتزام بالأنظمة والقوانين الإدارية، علاوةً على عدم التناسب الموجود بين الرواتب المخصّصة لذلك والعمل المقدّم.

2ـ إنّنا نواجه سؤالًا محوريًّا مفاده: لماذا يشارك سبعون ألف ناخب في انتخابات محلّيّة في مدينة يبلغ تعداد ساكنيها مليون نسمة؟ فاستطلاع آراء الناس حول هذا الموضوع لا يشكّل برأيي السبيل الأمثل للإجابة عن هذا السؤال؛ لأنّ تكاليف هذا الاستطلاع قد تثير بعض الاعتراضات والاحتجاجات.

3ـ الإعلانات التجاريّة التي نلحظها في الإذاعة والتلفزيون والصحف والشوارع والأزّقة ليست بالظاهرة الحسنة؛ فكما تعلمون، الدول الغربيّة والرأسماليّة هي أوّل من عرف هذه الظاهرة.

4ـ أسلوب تأليف الكتب الدراسيّة المتّبع من قِبل مجلس التخطيط وتأليف الكتب الدراسيّة في وزارة التربية والتعليم، أسلوب خاطئ؛ لأنّه ينبغي تأليف الكتب الدراسيّة بمواكبة الزمان والمكان وظروف الطلبة في مناطق سكنهم؛ وليس من الصحيح تدريس كتاب واحد في شتّى أنحاء البلاد.

5ـ ليس من الضروريّ أن تكون السماء ساطعة في النهار بشكل دائم؛ فلربّما حدث كسوف وحلّ الظلام في وضح النهار.

6ـ نقد الدكتور أحمد على أبيات المتنبي لا يحتوي على أيّ قيمة علميّة؛ لأنّه مبنيّ على أسلوب الشعر الحرّ، وما يدفعه نحو نقد الأسلوب القديم وموقفه الرافض، هو تعزيز موقعه الشعريّ في الأسلوب الحرّ.

7ـ إنّ فكر مدرسة الإشراق لا تفيد إلاّ البطّالين من أمثالك؛ وذلك لأنّ منظّري هذه المدرسة كانوا أيضًا من البطّالين الكسالى.

8ـ صحيح أنّك أمضيت سنواتٍ طويلةً في مجال الأعمال، لكنّ مشروعك الذي عرضته علينا على قدر كبير من البساطة والضعف، ولا يمكن له أن يلبّي أبسط حاجاتنا.

9ـ الديانة البوذيّة ليست إلاّ خرافة؛ سأزودك بكتاب عن آراء هذه الديانة كتبها أحد أتباعها، فلا شكّ في أنّك ستؤيّد ما أقوله عن البوذيّة.

10ـ زيد: برأيك، لماذا ارتفعت نسبة التلوّث في القاهرة قياسًا بالأعوام الماضية؟

عمرو: لأنّ غالبية الناس الذين تمّ استطلاع آرائهم أشاروا إلى ذلك.

وقد صرّحت منظّمة الأنواء الجويّة ومنظّمة حماية البيئة بهذا أيضًا، وقد أوصيا الناس باستخدام وسائل النقل العامّة بدلًا من المركبات الخاصّة.

11ـ على الدولة مضاعفة الميزانيّة المخصّصة للوقاية من الأمراض الخاصّة وعلاجها؛ لأنّ عدد المصابين بهذه الأمراض في تصاعد مطّرد. وقد قرأت اليوم ـبمحض الصدفةـ تقريرًا في الصحف مفاده أنّ عدد المصابين بالتهاب القصبات الهوائيّة في العام الماضي قارب الألف حالة.

زيد: لا يمكن لي قبول هذا الكلام؛ لأنّ التهاب القصبات لا ينتمي إلى الأمراض الخاصّة.

12ـ لن تعود الفلسفة علينا نحن المسلمين بأيّ فائدة؛ لأنّ الإغريق هم الذين شيّدوا أسسها.

13ـ الإسلام هو الدين الذي أقرّ التمييز العنصريّ، وأيّ دليل أقوى ممّا انتهجه الأمويّون الذين فضّلوا العرب على غيرهم، ولا زالت الكتب

الفقهيّة تتحدّث عن العبوديّة والأحكام الخاصّة بالرقيق؟!

14ـ كلّ ما كان يريد هذا المُحاضِر قوله، وما أوغل في الحديث عنه لساعتين، تناوله المختصّون في علم النفس بكتبهم وبشكل واضح في سطور قليلة؛ فلا أعلم ما هو الأمر المهمّ الذي اكتشفه المُحاضِر، وخفي عنّا نحن؟!

15ـ زيد: برأيك، لماذا يشكّل الدين الدعامة الوحيدة للقيم الإنسانيّة؟

عمرو: الدليل على هذا في غاية الوضوح؛ فلو راجعنا الإحصاءات المعلنة، لوجدنا أنّ مستوى الجريمة والمخالفات القانونيّة في المجتمعات الدينيّة أقلّ من مستوياتها في المجتمعات العلمانيّة، ولرأيت الناس في هذه المجتمعات يميلون بنسب أعلى نحو القيم الإنسانيّة والأخلاقية.

16ـ المفردات التي تقترحها مجاميع اللغة العربيّة كبديل للمفردات الأجنبيّة، غريبة على الذهن أكثر من المفردة الأجنبيّة، وهذا يؤدّي إلى انهيار اللّغة بدلًا من إغنائها. يجب أن تكون المفردات المختارة مأنوسة للسامعين، ومتداولةً مقبولةً عند الناس.

17ـ النقاش الذي أثرته حول المقارنة بين نمط التربية الإسلاميّة نمط والتربية الغربيّة يتضمّن إشكاليّات عدّة، وأتصّور أنّ بإمكان الحضور تحديد المغالطات الموجودة في هذا النّقاش، أما أنا فلن أبادر إلى تحديد ذلك.

18ـ لقد قرأت مقالتك التي أرسلتها للصحيفة. إنّها على جانب كبير من الصحّة والإتقان العلميّ؛ أمّا بالنّسبة إلى طبعها في الصحيفة، فأودّ إخبارك بأنّها تحوي على إشكالات كثيرة في سبك العبارات وطريقة الكتابة. ولهذا، أعتذر عن طبعها.

19ـ أظنّ أنّه من الأفضل ألاّ تختار مهنة التعليم؛ فإنك سوف تتجرّع الأمرّين عند تعاملك مع الأطفال، وسوف تضطرّ لاستنشاق غبار

الطباشير، والرضا بالراتب الشهري الزهيد، وعدم احترام الناس لك.

20ـ من قال إنّ دخول دار الجار دون إذنه غير جائز؟ فلو شبّ في دارهم حريق مثلًا، هل يجب عليّ ألاّ أُحرِّك ساكنًا؛ لأنّه لا يحقُّ لي دخول داره دون إذن؟!

21ـ المدّعي: في ما يخصّ المتّهم يجب أن أشير إلى أنَّه دخل السجن إلى الآن خمس مرّات.

محامي المتّهم: أيُّها المدعي! لماذا تتناول السيرة الذاتيّة لموكّلي؟ تحدّث حول أصل الموضوع.

المدّعي: لقد كان المتهَّم على علم بمكان النقود في بيتي؛ لأنّه مرارًا...

محامي المتّهم: لكنّك لم تمتلك بيتا أبدًا؛ إنّما أنت مستأجر.

***

4-4- مغالطات مقام الدفاع

قد تواجه بعض الأفكار المطروحة في مواطن كثيرة انتقاداتٍ لاذعةً تبرز فيها الجهة المنتقدة نقاط ضعفها وعورها، وتجعلها طافية على السطح.

فإن كانت الانتقادات التي وُجّهت لفكرة أو موضوع معيّن في محلّها، فمن المعقول أن يذعن ويسلّم لها المدّعي بفرض العقل، ومن الطبيعيّ كذلك أن يحاول المدّعي ردّ الانتقادات التي وُجّهت إلى فكرته بشتّى الوسائل والطرق، فيحاول إثبات ما جاء به بالبراهين الواضحة والأدلة القطعيّة، وإنّما يكون كلُّ ذلك تحت مظلّة العقل بانتهاج الأسلوب المنطقيّ السليم.

وإن كان أسلوب المدّعي أثناء ردّه للانتقادات التي وُجِّهت إليه بعيد عن المنهج المنطقيّ السليم، فقد نشهد وقوعه في مستنقع من المغالطات. وإليك نماذج منها، نتناولها في ما يأتي:

* الانحراف بمسار النقاش والبحث بغرض التهرب من خلق مناخ الإجابة (مغالطة نقطة الانحراف).
* استخدام الفكاهة والنكت من أجل التستّر على مواطن الضعف والخطإ، وحرف أذهان الحضور (مغالطة الفكاهة العرضيّة).
* تقديم تفسير اعتباطيّ لمفردة غامضة؛ لتبرير دعوى خاطئة (مغالطة اللجوء إلى المفردة الغامضة).
* محاولة المدّعي في مقام الردِّ على الانتقادات الموجّهة للكلام، تبرير الحال بأنّ قصده من سوق بعض العبارات والألفاظ هو المعنى اللّغوي الدقيق فحسب؛ وليس المعنى المتبادر منها إلى الذّهن (مغالطة التشبّث بالمعنى اللغويّ).
* الادعاء عند تبرير حديث ما أنّ المقصود من بعض المفردات معانٍ خاصّة أخرى (مغالطة تغيير التعريف).

* الادعاء عند تبرير حديث ما بأنّ مقصود المتكّلم كان وجهة نظرٍ خاصّةٍ به (مغالطة تغيير الموقف).
* الموافقة على مثال النقض، والتلميح بعدم أهمّيّته وجدواه (مغالطة الاستثناء القابل للتغاضي).
* الإشارة إلى أنّ الناقد قد ارتكب الخطأ ذاته الذي ينتقده الآن (مغالطة أنت كذلك).
* المطالبة بنقده بمناطات تختلف عن الآخرين (مغالطة طلب التمييز).
* تجاهل الشواهد المختلفة والإصرار على الدعوى الأساسيّة (مغالطة التمسّك بالفروض المسبقة).
* الإشادة بالانتقاد والموافقة عليه في الظاهر، والإصرار على الخطإ في الباطن (مغالطة طبعًا، ولكن..).

4ـ 4ـ 1ـ مغالطة نقطة الانحراف[1]

نشاهد جليًّا هذا النّوع من المغالطة عندما يسعى الشخص إلى صرف انتباه المخاطب من موضوع البحث الأساسيّ نحو نقطة فرعيّةٍ مختلفةٍ تمامًا عن المسار الحقيقيّ للبحث.

ويطغى على هذه المغالطة الطابع الشفوي الحواريّ دون التحريريّ الخطّيّ، لا سيّما في توجيه الأسئلة والإجابات والاعتراضات. وتجري هذه المغالطة بأن يعمد المدّعي ـحينما يتعرّض للسؤال أو النقد على مستوى الحديث أو السلوكـ بتحويل مسار الحديث نحو المراوغة، بدلًا من الإجابة على النقد أو السؤال محاولةً منه لإخفاءَ ضعفه:

---

(1) يسمّي الغربيّون هذه المغالطة «The red herring»؛ وتعني: سمكة الرنجة الحمراء. وهو اسم أخذ من أسلوب خاصّ في تربية الكلاب. وفي هذا الأسلوب الذي يُطبّق لاختبار دقّة حاسّة الشمّ لدى كلاب الصيد، يضع الخبراء كمّيّات من سمك الرنجة على أثر قدم الصيد، ثمّ يفصلونها من مسار الصيد؛ للتأكد: هل ينحرف الكلب عن مساره تحت تأثير رائحة السمك أم لا؟ وهذه المغالطة تحرف الأذهان الساذجة عن مسار البحث والنقاش الحقيقيّ.

* إنّك تفضِّل السعي وراء المصلحة الشخصيّة، وتطبع مؤلّفات تجني لك أرباحًا أكثر.
* الأذواق تتغيّر بطبيعة الحال؛ فقد كنّا نفضِّل قبل سنين عدّة أن نطبع كتبًا بغلاف فاتح اللون لاستقطاب عدد أكبر من القرَّاء، لكنّنا اكتشفنا أنّ اللّون الفاتح يتلوّث بسرعة، فلجأنا إلى اللّون الداكن. ومن حسن الحظّ أنّ هذا اللون نال إعجاب القرّاء.

4ـ 4ـ 2ـ الفكاهة العرضيّة (Irrelevant humour)

عندما يُوضَع بعض الأشخاص تحت المحكّ، ويُطالبون بإقامة البراهين وتقديم الأدلّة التي تثبت صحّة مدّعياتهم في المناظرة أو النقاش، فإنّه سرعان ما يستعينون بنكتةٍ طريفة لا ربط لها بصلب الموضوع؛ الهدف منها تشتيت أذهان الحضور عن أصل الموضوع. لنتصوّر سجالًا احتدم بغاية السخونة والجدّيّة بين اثنين، فيطلق أحدهما بمنتهى الذوق وحسن الاختيار نكتةً طريفةً؛ ليسحب البساط من تحت قدمي منافسه، ويمسك بزمام المبادرة والحديث، فيضجّ الحضور بالضحك، وينقلب الموقف لصالحه في النهاية.

إنّ التغلّب على التأثيرات النفسيّة التي تركتها النكتة أصعب من التغلّب على أقوى الاستدلالات وأشدّها تعقيدًا. وغالبًا ما يُستخدم هذا الأسلوب من قِبل من يمتهنون الخطابة، فيوجّه هؤلاء عند تعرّضهم للاعتراض نكتًا فكاهيّة تحضرهم عادةً في هذه المواقف؛ ليفحموا بها المحتجّ بشكل لا يجرؤ بعدها على الاعتراض:

* ذكَّرني كلامكَ بنكتةٍ طريفةٍ سمعتُها. يُقال إنّ شخصًا ما...

4ـ 4ـ 3ـ اللُّجوء إلى المفردات الغامضة (Appeal to ambiguous words)

أوضحنا في ما سبق في الفصل (4ـ1) عند الحديث عن بيان المغالطات أنّ بعض الأشخاص قد يستعين بالمفردات والألفاظ الغامضة والمبهمة؛

لإثبات صحّة مدَّعاه، أو التملّص من الانتقاد:

* سيحقّق أحد أقربائكم نجاحًا كبيرًا عن قريب.

وعندما يتعرّض المتكلّم الذي استعان في حديثه بألفاظ وعباراتٍ غامضة لانتقاد المخاطبين على فساد دعواه، فإنّه سرعان ما يحاول تبرير موقفه والدفاع عن كلامه من خلال تقديم تفسير جديد للمفردة أو المفردات الغامضة؛ سعيًا منه للتظاهر بصحّة ما يقول:

* سبق أن وعدناكم بأنّنا سنسلِّمكم محصولًا زراعيًّا جيّدًا من الثلاثة آلاف هكتار هذه. ومن المؤكّد ـ وفقًا للظروف الصعبة التي واجهناها العام الماضي وقلّة الإمكانيّات المتاحة ـ أنّ المحصول الذي حُصد سيكون على مستوى جّيد إلى حدٍّ ما.

4- 4- 4- اللُّجوء إلى المعنى اللغويّ[1]

يتحلّى كلّ لفظ ـ سواء كان اسمًا أو فعلًا ـ بمعنى لغويّ أصليّ. وقد تمتاز بعض الألفاظ عن غيرها بأن يكون لها معنيان: معنى لغويّ وضعيّ، ومعنى إستعماليّ ناشئ من كثرة الاستعمال؛ بحيث يتسبّب مجرّد سماعه في تبادر المعنى الثاني (الاستعماليّ) إلى الذهن؛ دون المعنى الأوّل (اللغويّ الوضعيّ). وتحدث هذه المغالطة عندما يحاول الشخص ـ منذ البداية وبنيَّة مبيَّتة ـ خداع المخاطب باستعمال هذه الألفاظ بمعناها اللغويّ دون الإتيان بأيّ قرينة تصرف ذهن المخاطب عن ذلك المعنى. ولعلّ المتكلّم يقصد أحيانًا المعنى الوضعي المتداول من البداية؛ لكنّه يتراجع في ظروف ما، للتملّص من النقد والجرح، لاجئًا إلى المعنى اللغويّ. وعادةً ما يكثر الشخص في هذه الحالة من ترديد عبارات مثل: «كلّ ما قلته كان كذا وكذا»، أو: «لو تأملت في ما

(1) يسمّي الغربيّون هذه المغالطة «Extensional pruning»؛ وتعني: «التشذيب المصداقيّ»؛ أي: ازالة المعاني المتداولة، وإقصاء المصاديق الأخرى، والاكتفاء بالمعنى اللغويّ المعجميّ للمفردة.

قلتُ لأدركتَ كذا وكذا»، وهي عبارات تمثّل البوصلة في الكشف عن هذه المغالطة:

* كلّ ما قلناه هو أنَّنا سنوصل لكم خطًّا هاتفيًّا حتّى هذا التاريخ، وقد قمنا بذلك بالفعل؛ لكنّنا لم نقل إنّ الهاتف سيعمل في التاريخ نفسه.

4ـ 4ـ 5ـ تغيير التعريف (definitional retreat)

تحدث هذه المغالطة عندما يغيّر الشخص معاني الكلمات لتبرير ما قاله بدايةً، بعد اصطدامه بحالات النقض. والمتحدّث بهذا الموقف إنما صرّح بوجهة نظر جديدة؛ فقد قدّم مفهومًا مخبأً بدلًا من المفهوم السابق؛ بحجّة تفسير المفردات، فكأنما تتغير التعاريف والألفاظ في تصريحه الأخير:

* خسر تشرشل وحزبه عندما كان رئيسًا للوزراء في انتخابات فرعيّة ومعادة كان قد وعد مواليه بالفوز بها. وحين سأله الصحفيون عن خسارة الحزب، أجاب قائلًا: «نعم؛ لقد صرّحت بأنّنا سنفوز، وأكرّرها الآن. وأيّ فوز أعظم من هذا الفوز الذي بلغت فيه قوّتنا إلى حدّ نسمح فيه للمعارضين بمواصلة نشاطاتهم بحرّيّة. هذا هو أعظم فوز يمكن أن يحقّقه أيّ حزب».

4ـ 4ـ 6ـ تغيير الموقف (Shifting ground)

يلجأ بعضٌ ـبهدف الهروب والتملّص عن الإذعان والاعتراف بالخطإ بعد انكشافهـ إلى التمسّك بكلامه وتقديم معنى جديد لأقواله. ولهذه المغالطة استخدامات كثيرة في مجالين: **الأوّل**: في عالم السياسة؛ لأنّ الساسة لا يعترفون بأخطائهم عادةً؛ بل يبرّرونها حفاظًا على شعبيّتهم. **والثاني**: في مجال التربية والتعليم؛ فقد أكّد جون ديوي على أهمّيّة التحضير العلميّ للأساتذة والمدرّسين في مجال تدريسهم قبل حضورهم مجلس الدرس؛ كما يوصيهم أيضًا بعدم الاعتراف بأخطائهم فيما لو صدرت منهم معلومة خاطئة؛ لأنَّ هذا الاعتراف

وإن عبّر عن نبلٍ أخلاقيّ لدى المعلّم، إلا أنَّه -وبالتَّدريج- يفقد ثقة التلميذ بمؤهّلات المعلّم العلميّة وكفائته التدريسيّة، ومن الأحرى أن يستعمل المعلّم هذه الحيلة ويغيّر موقفه ويصلح خطأه؛ ليحفظ بذلك مكانته لدى طلبته.

* نعم؛ إنّ نقدك في محلّه، وقد أشرتَ إلى نقطة سليمة؛ لكن عليك أن تدرك بأنَّ ما قلتُه عن قوّة الجاذبيّة كان يشير إلى جميع الكرات والكواكب؛ أمّا عن قوّة الجاذبيّة في الأرض، فيمكن الموافقة فيه على ما تفضّلتَ به.

هذا، وتُعدّ المغالطات الأربع التي ذكرناها (اللجوء إلى المفردات الغامضة، واللجوء إلى المعنى اللغويّ، وتغيير التعريف، وتغيير الموقف) من سنخٍ ولون واحد، يمكن لجمعها أن يقع تحت مسمّى «مغالطات التبرير» أو «تبريرِ الدعوى الأولى». وما يجدر ذكره عن هذه المغالطات هو أنّ المفردات والكلمات المستعملة في أيّ لغة، تُتبادل بين الناس وفقًا للقواعد المتداولة التي تسود ثقافة كلّ مجتمع في زمانه. وعليه، ينبغي أن يلتزم الناس بالقواعد المتداولة في لغتهم الحواريّة المعتادة؛ فإن دأب بعضٌ للدفاع عن نفسه عند رفع الستار عن خطإ مدّعياته، على التشبّث بهذه المبرّرات، فلا يبقى مجال حينئذٍ للحديث بنحو اعتياديّ ومعقول.

4-4-7- الاستثناء القابل للتغاضي (The exception that proves the rule)

نعلم أنّ الاستثناء هو -على الدوام- شذوذ عن القاعدة أو القانون العامّ. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ النّاس عندما يواجهون أمثلةً مناقضةً لدعواهم فإنّهم يتغاضون عنها؛ لأنّهم يزعمون أنّ كلامهم يبلغ حدًّا من الشموليّة؛ بحيث لا تطعن فيه حالة شاذّة واحدة، أو حالتان استثنائيّتان. والسمة الرئيسة لهذه المغالطة أنّها تؤسّس لقاعدة قطعيّة غير قابلة للنَّقض والمناقشة في مواجهة نقد المعارضين. ويمكن التَّخلص من حالات النقض بالاستعانة بهذه المغالطة من دون عناء وبكلّ يُسر:

* زيد: هل يمكنك أن تقرض ابني مبلغًا من المال؟ كما تعلم فإنّنا نلتزم بدفع القروض حسب الموعد دائمًا.

عمرو: لكن لم يدفع ابنكم قرضه السابق!

زيد: نعم؛ لكنّ هذا استثناء، لا علاقة له بالتزاماتنا.

4ـ 4ـ 8ـ أنت أيضًا (You also)

يلفت المغالط في هذه المغالطة الأنظار نحو المتحدِّث بدلًا من نصّ الحديث والأدلة التي ساقها ضمن كلامه، كما يسعى أيضًا إلى العثور على مورد أو مثال ناقض لحديث الشخص، يظهر في سلوكه أو تعامله؛ ليرمي بذلك عصفورين بحجرٍ واحد، وليشوّه سمعته ويسفّه كلامه على حدّ سواء. وتحدث هذه المغالطة على نحوين: **أوّلًا**: حين يردّ الشخص على من حذّره من الخطإ بقوله: «أنت أيضًا ارتكبتَ الخطأ ذاته!»؛ وكأنّما هذا الردّ يُخرج الخطأ عن كونه خطأ! **وثانيًا**: عندما يبحث الشخص في سوابق سلوك المتحدّث، وأفعاله، وأقواله؛ ليجد ما يدين به تصرّفه الراهن، وليقول له: إنّك لم تقبل ما تقول؛ لأنّ موقفك السابق يتعارض مع موقفك الحاليّ. ومن الضروريّ الانتباه إلى أنّ موقف الشخص في الماضي لا يؤثّر منطقيًّا في صحّة آرائه الحالية أو سقمها؛ فمن الممكن **أوّلًا**: أن تختلف ظروف اتّخاذ القرار، **وثانيًا**: أن يكون الشخص قد أعاد النظر في آرائه، **وثالثًا**: ينبغي توجيه النقد نحو الحديث مباشرةً، ووضعه على المحكّ، والتأكّد من صحّته أو فساده؛ وليس التركيز على شخصيّة المتحدّث وتصريحاته السابقة:

* ليس لكلامه عن برنامج تحديد النسل أيّ قيمة؛ لأنّه كان سابقًا من أصحاب برنامج التكفّل بالأسر المعيلة.

4- 4- 9- التمييز (التخصيص) (Special pleading)[1]

يتوقّع بعض الأشخاص أن يُحمل كلامهم على محامل غير التي يُحمل عليها كلام غيرهم، وأن يتعامل الناس مع ما يطرحونه معاملةً استثنائيّة. إنّ هذه الحالة النفسيّة الناتجة عن روح الأنا والأنفة تسوق الإنسان أحيانًا إلى تحجيم النقاط الإيجابيّة عند من لا يحبّهم، وتضخيمها عند من يهواهم ويجّلهم، وكأنّ باء هؤلاء تجرُّ وباء أولئك لا تجرّ. وتحدث هذه المغالطة في كثير من الأحيان عند المقارنة بين النظريّات أو المدارس الفكريّة لصالح ما ننتمي إليه. والمثال الجليّ على ذلك، السِّجال الفكريّ القائم بين الموالين للرأسماليّة ومن يتبنّى الاشتراكيّة، لا سيّما بعد انهيار الاتحاد السوفيتّيّ؛ حيث يُصرُّ الاشتراكيّون على الجانب النظريّ إلى رؤيتهم، ويتباهون بها في مواجهة الرأسماليّين الذين يؤكِّدون بدورهم على الإنجازات الميدانيّة للرأسماليّة على أرض الواقع؛ في حين أنَّ المقارنة بين المدرستين تؤسّس على معيار واحد، وقاعدة موحّدة.

والسبيل الأفضل والأنجع لصدّ هذه المغالطة توحيد معايير الحكم؛ إذ ينبغي تقييم نقاط الضعف والقوّة بمعيار موحّد، والرضوخ أمام تطبيق المعايير المطبَّقة على الآخرين على أنفسنا أيضًا.

4- 4- 10- التمسّك بالافتراضات المسبقة (النزعة الماقبليّة) (Apriorism)

تصلح الأحداث والوقائع الخارجيّة -ضمن طبيعة العمليّة المعرفيّة- افتراضاتنا الذهنيّة المسبقة وأحكامنا العقليّة؛ فإن واجهنا حقيقةً تتضارب وفروضاتنا المسبقة، نبادر إلى إصلاح هذه الفروض وفقًا للواقع الذي يفرض نفسه بين أيدينا؛ بيد أنّنا نتمسّك أحيانًا بهذه الفروض المسبقة في حالات أخرى، ونلحّ عليها على الرغم من وجود أدلّة وقرائن تثبت فسادها:

(1) بمعنى: «التَذَرّع الممَّيز».

* يعمل جميع الأطباء لمصالحهم الشخصيّة فقط. وإن شاهدتَ في مكان ما أنّهم يقدّمون خدمات بلا مقابل، فلا شكّ في أنه لون من ألوان الدجل الذي يخفي مصلحةً ما.

إنّ علاقة الأحكام والافتراضات المسبقة مع الحقائق الميدانيّة علاقة في غاية التعقيد؛ ففي نظريّة المعرفة (الإبستمولوجيا) مجموعة من الأحكام المسبقة التي يشكّل الإذعان بها بوابةً لبلوغ الحقيقة، منها -على سبيل المثال- القضيّة القائلة: «إنّ العالم الخارجيّ حقيقة قائمة»، أو «معرفة الكون أمر ممكن»، وغيرهما مما شاكل ذلك. إنّ هذه الأحكام الأوّليّة تُستخدم قبل قيام الأشياء الأخرى، ولا يمكن للواقع الخارجيّ نقدها أو إصلاحها. ولكن ثمة قضايا أخرى كثيرًا ما تتكوّن من تأثير الواقع الخارجيّ، ولا يمكن استمرار التصديق بها بعد اكتشاف واقع جديد. والمغالطة تحدث عندما لا يسمح الشخص بتصحيح افتراضاته الذهنيّة وفقًا للمعطيات الحديثة والواقع الجديد:

* زيد: لقد أثّرت بك السمنة، وتساقط شعرك خلال عامين!

عمرو: يا سيّدي! أنا لستُ من تقصده.

زيد: يا مسعود! لقد تغيّر صوتك أيضًا.

عمرو: يا هذا! أنا سعيد؛ ولستُ مسعودًا.

زيد: يا للعجب! لقد غيّرت اسمك أيضًا؟!

4- 4- 11- بالطبع؛ ولكن.. (of course, but)

قد يخطئ المرء في حديثه، ويظنّ أنّ مجرّد الإشارة إلى الخطإ والإقرار به، يكفي لتبرأته منه؛ فيلمّح بعدم مؤاخذته؛ لأنّه ارتكب الخطأ جهلًا، ودون سابق إصرار:

* بالطبع، أعلم أنّ وقتي قد انتهى قبل عشر دقائق، لكن من الجيّد أن تأخذوا هذه النقطة بالاعتبار...

سميت هذه المغالطة بـ«بالطبع، ولكن..» لأنّ المتحدّث يشير إلى خطئه بلفظ «بالطبع» وما شابهها من ألفاظ، وينوِّه بأنَّه على علم بالخطإ؛ ليبرّره بلفظ «لكن»، ويتصوّر بأنَّ الإشارة إلى الخطإ والإقرار به يكفي لتبريره؛ غير أنَّ ما يحصل هو المغالطة والخطأ بعينه.

* يا أستاذ! أعلم إنِّي لم أقدِّم بحثي بأسلوب علميّ شيّق؛ لكنّني أتمنّى أن أحصل على درجة جيّدة.

وتحدث هذه المغالطة في مواقف أخرى أحيانًا، لا سيّما في معرض الردّ على الطعون والمناقشات، فيتظاهر الشخص في البداية بقبول الطعون والمناقشات الموجَّهة إليه، لكنّه في المحصّلة النهائيّة يبقى مُصرًّا على خطئه:

* نعم؛ بالطبع، كلامك في غاية الإتقان، وأشاركك الرأي في ذلك؛ لكن عليك أن تعلم بأنّ كلامي لم يأتِ من فراغ، ولنا الحقّ في الموقف الذي تبنيّناه.

❍ مذاكرة واختبار (12)

حدّد نوع المغالطة المرتكبة في النّصوص الآتية:

1ـ على الطلبة الأعزّاء معرفة أنّ ما ذكرناه عن أسباب انهيار الحضارات في الحصّة الماضية، يعبّر عن إحدى النظريّات القائمة في هذا المجال، وهي ليست نظريّة متكاملة، وهي خاضعة لانتقادات عدّة.

2ـ زيد: أيّها السيّد الموقّر! أما رأيت لافتة: «تُمنع السباحة» بجانب البحيرة؟

عمرو: أجل؛ لقد رأيتها، لكنّني ـكما تعلمـ لا أجيد السباحة، وما أقوم به لا يتعدّى الدخول في الماء!

3ـ قد سئلتَ عن مستوى الديون الخارجيّة التي ترزح الدولة تحت وطأتها، وأعلن من مكاني هذا أنّنا لا نعاني من مشكلة الديون المستحقّة؛ فنحن ـولله الحمدـ نسدّد الديون بشكل منتظم، وهذا يُظهر القوّة الاقتصادية التي يتحلّى بها البلد، لا سيّما في هذه الظروف المتدهورة للاقتصاد العالميّ.

4ـ لو راجعتم الإعلان المنشور في الصحف بعناية لشاهدتم بأمّ أعينكم أنّه يعلن عن تدشين دورات تعليميّة لإدارة التصدير وفق المناهج الحديثة؛ فهل تقصدون أنّكم تطعنون في حداثة هذه المناهج وجانبها التطبيقيّ؟

5ـ لا يهمّني ماذا تقول الأرقام والإحصاءات. ما أعلمه هو أنَّ الوضع الاقتصاديّ الذي يعيشه البلد على حافّة الهاوية.

6ـ زيد: لقد أشرتم في إعلانكم إلى إقامة دروس لتعليم كتابة السيناريو في هذه الدورة؛ لكنّ هذه الدروس غير موجودة!

عمرو: نعم؛ كنّا نقصد دروس السينما النّظرية، وسنتابع هذه الغاية في

هذه الدورة ضمن جلسات مناقشة الأفلام ونقدها.

7ـ كنَّا قد صرّحنا بأنّ المجيب على هذا السؤال والحائز على النقاط المطلوبة يستحقّ الجائزة الماليّة بمبلغ ألف دولار وفق رأي خبراء البرنامج، لكنّنا لم نصرّح بأنَّنا سنسلّمه المبلغ!

8ـ زيد: نطلب من سيادتكم ـنظرًا إلى باعكم الطويل في مجال التدريسـ أن تشرحوا لنا أسباب الفشل الدراسيّ المنتشر في المرحلة الابتدائيّة.

عمرو: في الواقع، يتميّز تلاميذ المرحلة الابتدائيّة بتعقيدات معيّنة في شخصيّتهم. وهذا التعقيد حاضر في أسباب الفشل الدراسيّ؛ فالمرحلة الابتدائيّة تشكّل أول تجربة يخوضها الطفل للدخول في بيئة علميّة، ولكلّ بيئة علميّة ـولا سيّما المدارس الابتدائيّة ـمقتضياتها الخاصّة بها، ولا يجب مقارنة التقدّم أو الفشل الدراسيّ لهذه المرحلة مع المراحل الأخرى.

9ـ ليس للساسة غاية إلا الشهرة والحراك في الساحة السياسيّة؛ فلو رأيتم في بعض الأحايين سياسيًّا يهتمّ بالإصلاح الاجتماعيّ، وإنشاء علاقات وأواصر سياسيّة سليمة في المجتمع، فاعلموا أنّها سياسة ينتهجها كسلّم لارتقاء أفضل المناصب، ووسيلة يمتطيها لكسب الشهرة والنجوميّة.

10ـ أيها النقيب! أنا زميلك، وضابط في الداخليّة! فأرجو ألاّ تسجّل مخالفتي.

11ـ زيد: الفلاسفة انطوائيّون يعيشون عالم المجرّدات، ولا يعيروا قضايا المجتمع أيّ اهتمام.

عمرو: ماذا تقول إذن عن فلاسفة مثل: سقراط، وأفلاطون، وهيوم؟ وماذا عن ابن سينا ونصير الدين الطوسيّ والطباطبائيّ، ودورهم في الحضارة الإسلاميّة؟

زيد: إنّ هؤلاء يمثّلون استثناءً يمكن التغاضي عنه.

12ـ قد يتقاطع التصريح بهذا الحديث مع الأمن القوميّ، لكن من الأفضل أن تعرفوا أنّ عدد السجناء الفارّين من مختلف سجون البلاد خلال السنة الماضية بلغ 240 سجينًا.

13ـ عزيزي السيّد لطيف! لقد قرأت نقدك على ترجمتي لكتاب أسس علم النفس. ومن المستحسن أن ألفت عنايتك إلى أنّ الكثير من المناقشات التي أوردتها على ترجمتي قد ارتكبتها بنفسك في معظم أعمالك!

14ـ أيُّها الأستاذ المحترم! اعذرني عن الحضور في محاضراتكم؛ فكما تعلمون، أنا متزوّج وصاحب أسرة كبيرة، ومشاكلي تفوق مشاكل سائر الطلبة.

15ـ زيد: ألم يقل ربّنا عزّ وجلّ في القرآن الكريم بأنّه ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ كَٱلْفَخَّـارِ ﴿١٤﴾ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾؟ لو كان كما يقول، فلماذا لم نتمكّن من رؤية الشيطان وهو مخلوق من نار؟!

عمرو: بإمكانك أن تراه! انظر في المرآة؛ لتشاهده بأمّ عيّنك!

***

4-5- المغالطة في الاستدلال (1)

4- 5- 1- المغالطات الصورية (formal fallacies)

تعرّفنا حتّى الآن إلى المغالطات التي تحدث عند إطلاق دعوى ما أو حين توجيه نقد معيّن، وكذا عند محاولة الدفاع عنهما. والاستدلال الحقيقيّ -المكوَّن من المقدّمات والنتيجة- معدوم في هذا اللّون من المغالطات، وقد حلّ مكانه الخداع والتمويه. لكن ثمة مغالطات تحدث ضمن عملية الاستدلال، وهي تمتاز بدرجة كبيرة من الأهمّية؛ فقد أدرجت العديد من المصادر المنطقيّة مصطلح المغالطة وتعريفها تحت عنوان «الاستدلال غير المعتبر».

ويعود فقدان الصحّة والاعتبار هذا لسببين:

أوّلًا: فساد إحدى مقدّمات الاستدلال.

ثانيًا: فساد صورة الاستدلال وبنيته؛ على الرغم من صحّة المقدّمات.

والاستدلال بهذه الصورة يشبه عمارة سليمة من حيث صحّة المواد الإنشائيّة، ومن جهة الالتزام بقواعد التصميم الهندسيّ والمعماريّ. والمغالطات التي نتطرّق إليها في هذا القسم هي من النوع الثاني؛ أي من النوع الذي لم يُلتزم فيه بصورة الاستدلال وبنيته، وهي ترد تحت مسمّى المغالطات الصوريّة.

أمّا الأسباب المؤدّية للوقوع في هذه المغالطات فهي على النحو الآتي:

أوّلًا: عدم تكرار الحدّ الأوسط بشكل كامل ودقيق (مغالطة عدم تكرار الحدّ الأوسط).

ثانيًا: استنتاج تحقّق المقدّم مع افتراض التالي في قضيّة شرطيّة (مغالطة الوضع التالي).

ثالثًا: استنتاج رفع التالي برفع المقدّم في قضيّة شرطيّة (مغالطة رفع المقدّم).

رابعًا: الاستنتاج من قياس بمقدّمتين سالبتين (مغالطة المقدّمات السالبة).

خامسًا: الاستنتاج من قياس يحمل مقدّمتين متناقضتين (مغالطة المقدّمات غير المنسجمة).

سادسًا: استنتاج جزئيّ من قضيّة كلّيّة (مغالطة الأشخاص غير الموجودين).

سابعًا: القول بعكس كلّيّ للموجبة الكلّيّة والعكس للسالبة الجزئيّة (مغالطة غموض الانعكاس).

ثامنًا: تعميم الحدّ (الموضوع أو المحمول) في النتيجة؛ دون تعميمه في مقدّمات القياس، والاستنتاج من قياس لم يعمّم حدّه الأوسط في أيّ من المقدّمتين (مغالطة سوء التأليف).

4- 5- 2- عدم تكرار الحدّ الأوسط (quaterino terminorum)

تعرّفنا إلى مصطلح الحدّ الأوسط عند تناولنا لمفهوم القياس. ويعتقد علماء المنطق بأنّ الحدّ الأوسط يشكّل ركيزة القياس الأساسيّة؛ فأقلّ خللٍ فيه يسبّب الخلل في القياس بأكمله. ومن هنا، يجب أن يتكرّر الحدّ الأوسط في المقدّمة الثانية كما جاء في المقدّمة الأولى بعينه؛ وذلك لاعتبار النتيجة المتوخّاة من القياس.

وأمّا عدم تكرار الحدّ الأوسط فيحدث في شكلين أساسيين:

أوّلًا: أن يكون الحدّ الأوسط مشتركا لفظيًّا، وتتعارض معانيه في المقدّمتين الأولى والثانية. ولهذا الشكل أيضًا مصاديق شتّى؛ فأحيانًا يقع الاشترك اللفظيّ بين مفهوم ومصداق:

* أحمد شوقي إنسان، والإنسان مفهوم كلّيّ؛ إذن، أحمد شوقي مفهوم كلّيّ.

ويقع أحيانًا بين الاسم والمسمّى:

* الـ«فرس حيوان»، و«الحيوان» يتكوّن من خمسة أحرف؛ إذن، الـ«فرس» يتكوّن من خمسة أحرف.

وقد يقع في أحيان بين العنوان والمعنون:

* ميشال عون رئيس لبنان. ويُنتخب رئيس جمهورية لبنان كلّ أربعة أعوام؛ إذن، ينتخب ميشال عون كلّ أربعة أعوام.

أو قد يقع بعض الأحيان بين مفهومين أو مدلولين عرضيّين؛ بمعنى استخدام لفظ واحد يدلّ على مفهومين أو مدلولين مختلفين؛ كما في قولك مثلًا:

* زيد يسكن البيت، والبيت شطران من الشعر؛ إذن، زيد يسكن شطرين من الشعر.

وهذا مثال صعب لهذه الحالة:

* الكتاب الرخيص نادر، والنادر غالي السعر؛ إذن، الكتاب الرخيص غالي السعر[1].

ثانيًا: ألاّ يتكرّر الحدّ الأوسط بأكمله:

* الجدران لها فئران، والفئران لها آذان؛ إذن، الجدران لها آذان.

وتتجلّى مغالطة هذه العبارات والخطأ الحالّ بها في عدم تكرار الحدّ الأوسط عند ترجمتها إلى قضايا منطقيّة؛ كما في هذا المثال:

الجدران لها فئران.
الفئران لها آذان.

إذن: الجدران لها آذان.

(1) توجد تفسيرات أخرى لسبب احتواء هذا المثال على المغالطة.

4ـ 5ـ 3ـ وضع التالي (Affirming the consequent)

أشرنا مسبقًا إلى أنّ فحوى القضية الشرطيّة هو أن تقول: «إذا كان «س»»، فسيكون «ص»، فيُسمّى المقطع «إذا كان «س»» بالمقدّم، و«سيكون «ص»» بالتالي. وقد ألمحنا أيضًا إلى إمكانيّة استنتاج تحقّق التالي في الجملة الشرطيّة من خلال وضع المقدم. فنقول مثلًا:

إذا أمطرت السماء، ابتلّت الأرض.
السماء تمطر.
―――――――
إذن: الأرض تبتلّ.

ويسمّى هذا القياس في المنطق التقليديّ بـالقياس الاستثنائيّ المتّصل. > وفي ما يأتي صورة هذا القياس الرمزيّة:

$$\begin{array}{c} p \rightarrow q \\ p \\ \hline \therefore q \end{array}$$

وفي هذه الحالة إذا استنتجنا المقدَّم من خلال إثبات التالي فقد ارتكبنا مغالطةً. ويكمن السبب في كونها مغالطة عندئذٍ أنّ التالي (الذي قد يكون معلولًا مثلًا) يمكن أن يتحقّق من خلال تحقّق أكثر من مقدّم مختلف (العلل البديلة والواقعة في عرض بعضها)، ولن يتسنّى الحكم بتحقّق إحدى تلك العلل عند تحقّق حدث ما. فمن الممكن في المثال المتقدّم أن تكون الأرض مبتلةً، لكنّ البلل لم يكن ناتجًا من تساقط المطر؛ بل رشّ أحدهم الأرض بالماء.

وفي ما يأتي الصورة الرمزيّة لهذه المغالطة:

$$\begin{array}{c} p \rightarrow q \\ q \\ \hline \therefore p \end{array}$$

والسبيل الأمثل لدفع هذه المغالطة تقديمُ قضيّة شرطيّة أخرى للتأكيد

على وجود أسباب أخرى بإمكانها أن تحقّق الآتي:

* إنَّه لا يشارك كثيرًا في النقاشات والسجالات الجماعيّة. كلّ من عانى من عقدة النقص في صغره يُظهر هذا السلوك.
* ومن الصدف أنّ العلماء والأتقياء لا يشاركون أيضًا في هكذا سجالات ونقاشات.

4ـ 5ـ 4ـ رفع المقدّم (Denying the antecedent)

مضافًا إلى ما قلناه، يمكن في الجملة الشرطيّة باستنتاج تحقق التالي من وضع المقدم، أن نخرج بنتيجة رفع المقدم برفع التالي. فنقول مثلًا:

إذا أمطرت السماء، ابتلّت الأرض.
الأرض ليست مبتلّة.
____
إذن: لم تمطر السماء.

يُعدّ هذا القياس أيضًا من مصاديق القياس الاستثنائيّ المتّصل وهذه صورته الرمزيّة:

$$\begin{array}{r} p \rightarrow q \\ \sim q \\ \hline \therefore \sim p \end{array}$$

لكن متى تحدث المغالطة في هذا القياس؟ تحدث حين يستنتج الشخص رفع التالي من خلال رفع المقدّم؛ فكما أشرنا أعلاه: قد يكون لحدث ما عللٌ متعدِّدة ومختلفة، واستبعاد سبب لا يعني بالضرورة استبعاد الأسباب الأخرى:

* إذا أفرط الإنسان في الأكل، سيمرض، وقد حصّنت نفسي من شتّى أشكال الأمراض باجتناب الإكثار من الطَّعام.

(الإفراط في الأكل هو أحد أسباب الأمراض، ولا يجب الإيقان بأنّ اجتنابه يجلب الوقاية من جميع الأمراض).

وفي ما يأتي الصورة الرمزيّة لهذه المغالطة:

$$\frac{\begin{array}{c} p \rightarrow q \\ \sim p \end{array}}{\therefore \sim q}$$

وما يجدر التنويه به هنا بشأن مغالطتي، إثبات التالي ونفي المقدّم، أنَّ المغالطة لن تحدث إذا تكوّنت القضيّة الشرطيّة من جملتين. ويمكن في قضيّة مكوّنة من شرطين إثبات التالي من المقدّم، وإثبات المقدّم من التالي، كما يمكن أيضًا رفع أحدهما من رفع الآخر.

* النهار موجود الآن، فقط فيما لو كانت الشمس بازغةً في السماء.

بزغت الشمس في السماء؛ إذن، النهار موجود الآن.

النهار موجود الآن؛ إذن، الشمس بازغة في السماء.

4ـ 5ـ 5ـ المقدّمات السالبة (Exclusive premises/ Negative premises)

تشكّل مقدّمات القياس في الواقع الأدلّة والشواهد التي تُستشفّ منها النتائج. ويتعذّر الخروج من القياس بنتيجة إذا كانت المقدّمتان سالبتين. وإذا حاولنا الاستنتاج في هذه الحالة فقد وقعنا في منزلق المغالطة، وكأنّنا قلنا:

لا صلة بين «س» و«ص».

لا صلة أيضًا بين «ص» و«ع».

إذن: لا صلة بين «س» و«ع».

ومن الواضح عدم إمكانيّة نفي الصلة بين موضوعين؛ لكونهما لا يرتبطان بموضوع آخر؛ كأن تقول مثلًا:

* بعض باعة الكتب ليسوا بأثرياء، وبعض الأثرياء لا يحملون شهادةً جامعيّةً. إذن: بعض باعة الكتب لا يحملون شهادةً جامعيّةً.

4ـ 5ـ 6ـ المقدّمات المتناقضة (Contradictory premises)

تحدث هذه المغالطة عندما يحاول المرء الخروج بنتيجة من خلال مقدّمتين متناقضتين. ومن المثير أن نعرف أنّ استخدام هذا الأسلوب (المقدّمات المتناقضة) يمكن له أن يُسفر عن الخروج بأيّ نتيجة اتفقت؛ ولو كانت بعيدةً كلّ البُعد عن المقدّمات. والمقصود من المقدّمتين المتناقضتين: قضيّتان متباينتان، يستدعي صدق إحداهما كذب الأخرى.

هذا، ويثير استخدام هذا النمط من المقدّمات سخط المخاطب عادةً. فمن أجل تفادي هذا السخط والاحتجاج، يرسم المغالط المقدّمات بشكل لا تبدو فيه متناقضة في الظاهر؛ على الرغم من أنَّها على مستوى كبير من التناقض والتباين:

* إنَّه على جانب كبير من المهنيّة والاحتراف في عمله. لكنّه ـبطبيعة الحال ـ قد يرتكب أحيانًا بعض الأخطاء الفادحة التي تجعله في عداد الهواة والناشئين. ولهذا، فهو لا يتمتّع بمواصفات تؤهّله لقيادة فريق عمل.

وبطبيعة الحال، يمكن أن تُستنتج من المقدّمات المتناقضة نتائج متناقضة وغير منسجمة؛ فعلى سبيل المثال: يمكن أن يُقال في المثال المتقدّم أيضًا:

* على الرغم من ارتكابه أحيانًا بعض الأخطاء الفادحة التي تجعله في عداد الهواة والناشئين، لكنّه على جانب كبير من المهنيّة والاحتراف في عمله. ولهذا، فهو يتمتّع بمواصفات تؤهّله لقيادة فريق عمل.

4ـ 5ـ 7ـ العناصر اللاموجودة (Existential fallacy)[1]

قد تبدو هذه القاعدة المنطقّية غريبة؛ لأننا ندّعي هنا وجود جملة تنطوي

(1) بمعنى: «المغالطة الوجوديّة».

على حكم عامّ، ولا يمكن -في الآن ذاته- سريان حكمها على بعض أفراد ذلك الموضوع؛ ففي التحليل المنطقيّ الدقيق، ووفقًا لرأي علماء المنطق، فإنّ القضيّة الحمليّة «كلّ «س» هو «ص»» هي جملة شرطيّة في واقع أمرها؛ فهي تعني: «إذا وُجد «س»، فإنّه يحمل صفة «ص»». ومع ذلك، لا يمكن استنتاج وجود «س» من هذه الجملة. هذا، في حين أنّ قضيّة «بعض «س» هو «ص»» لا تصدق إلا عند قطعيّة وجود أفراد «س». ومن هنا، فقد يُطلق في المنطق الجديد على مفردة «كلّ»، و«لا شيء من...»، وما شاكلهما، مسمّى «السور العامّ» أو «السور الكلّيّ»، وعلى مفردة «بعض» وما شاكلها مسمّى «السور الوجوديّ».

وتقع المغالطة في ما نحن فيه إذا استنتجنا نتيجةً تدلُّ على وجود أفراد الموضوع؛ بينما لا يُفهم هذا الأمر من مقدّمات الاستدلال. وبعبارة أخرى: تتكوّن هذه المغالطة عندما نستنتج من قضيّة «كل «س» هو «ص»»، قضيّة أخرى مفادها: «بعض «س» هو «ص»»:

* لا يمكن لأيّ حيوان أن يتنفّس على سطح المرّيخ، والحيوان الذي لا يتنفّس يموت؛ إذن، بعض الحيوانات الموجودة على سطح المرّيخ ستموت بسبب قلّة الأوكسجين!

4- 5- 8- إيهام الانعكاس (false conversion)

المراد من انعكاس القضيّة تغيّر أماكن طرفي القضيّة (الموضوع والمحمول أو المقدّم والتالي). وإذا وقع هذا التغيير أو الانعكاس في القضايا الشرطيّة، تحدث حالة تشابه مغالطة وضع التالي؛ لكنّنا هنا بصدد مناقشة الانعكاس في القضايا الحمليّة أو القضايا البسيطة. فتتبلور هذه المغالطة عندما يُخيل لنا أنّ القضيّة إذا كانت صادقة، فإنّ عكسها صادق أيضًا؛ وهو أمر لا يصدق على الدوام.

وعلى أيّ حال، توجد أربع قواعد في القضايا البسيطة:

أوّلًا: كلّ «س» هو «ص».

ثانيًا: بعض «س» هو «ص».

ثالثًا: لا شيء من «س» بـ«ص».

رابعًا: بعض «س» ليس بـ«ص».

وكما ذكرنا سلفًا فالعكس المقبول ينحصر في القضيّتين الثانية والثالثة. وعليه، إذا جئنا بعكس القضيّتين الأولى والرابعة، فقد وقعنا في هذه المغالطة. ومعظم المغالطات تحدث في القضايا التي ترد على صيغة القضيّة **الرابعة**:

* بعض المسلمين لا يوالون الثورة الإسلاميّة؛ إذن، بعض موالي الثورة الإسلاميّة ليسوا بمسلمين.
* كلّ صينيّ لوزيّ العينين؛ إذن، كلّ لوزيّ العينين صينيّ.
* بعض المعصومين ليسوا من الرسل؛ إذن، بعض الرسل غير معصومين.

4- 5- 9- سوء التأليف (Illicit process)

يُشار في المنطق القديم -عند الحديث عن شروط أشكال القياس وصحّته- إلى نقطة في غاية الأهمّيّة؛ وهي الوقوع في فخّ مغالطة سوء التأليف في حال عدم الالتزام بهذه الأسس والقواعد والشروط عند الاستدلال. ولاجتناب هذه المغالطة ينبغي على الناشئ في علم المنطق أن يراجع جميع قواعد القياس وشروطه. وثمّة طريق آخر يمكن من خلاله اختزال المسافة، والوقوف على كثير من مغالطات سوء التأليف بسهولة ويُسر؛ وهو استخدام قاعدتي الحدّ المنبسط، اللّتين ورد ذكرهما في الفصول السابقة.

والقاعدتان هما:

أوّلًا: انبساط الحدّ الأوسط في إحدى المقدّمات على الأقلّ.

ثانيًا: لزوم انبساط الحدّ في المقدّمة إذا كان منبسطًا في النتيجة.

* لا أحد من المكفوفين بحارس مرمى، وكلّ حارس مرمى رياضيّ. إذن: لا أحد من المكفوفين برياضيّ.

فطالما أنّ «رياضيّ» هو حدّ منبسط في النتيجة؛ لأنّه محمول لقضيّة سالبة، فيتحتَّم أن يكون حدًّا منبسطًا في المقدّمة الثانية؛ بينما الحدّ المنبسط يقتصر على »حارس المرمى« دون غيره. ويُناقش المنطق القديم هذه القضيّة بأنَّها قياس من الشكل الأوّل الذي لم يُلتزم فيه بشرط «موجبيّة الصغرى». ومن أمثلة هذا المورد:

* جميع المصوِّرين فنَّانون، وكلّ الرسّامين فنّانون؛ إذن، كلّ المصوِّرين رسّامون.

فإنَّ كلمة «فنّانون» في هذا القياس تشكّل الحدّ الأوسط؛ لكنَّه أصبح محمولًا لقضيّة موجبة كلّيّة في كلتا المقدّمتين؛ دون أن يكون حدًّا أوسط في أيّ حالة؛ وهذا يُفسد نتيجة هذا القياس. وكما يعبّر المناطقة التقليديّون، فإنّ هذا القياس ينتمي إلى الشكل الثاني الذي لم يُلتزم فيه بشرط اختلاف المقدّمتين في السلب والإيجاب.

❍ مذاكرة واختبار (13)

حدّد نوع المغالطة التي تكتنف النصوص الآتية:

1ـ أعلنت منظّمة حماية البيئة بعد التنسيق مع قوّات شرطة مدينة القاهرة في بيان مقتضب، ما يأتي: «نظرًا إلى التلوّث الجويّ الذي سجّل رقمًا قياسيًّا في مدينة القاهرة هذا الأسبوع؛ ستُقيَّد حركة المرور على النحو الآتي: يُسمح بتردّد السيّارت الشخصيّة بلوحات تحمل رقمًا زوجيًّا خلال أيّام الأسبوع الزوجيّة، أمّا الحاملة للوحات ذات أرقام فرديّة فيُسمح بتردّدها خلال الأيّام الفرديّة، وسيتعرّض المخالفون لهذا القانون إلى غرامة ماليّة». ومن المحتمل أن يحمل بعض أولئك الذين تعرّضوا للغرامة عُذرًا مقبولًا لمخالفتهم.

2ـ إذا كانت زوجتك تحمل شهادةً جامعيّةً، فستنعمان في القضايا العلميّة بتفاهم جيّد. لكنّ زوجتك لا تحمل شهادةً جامعيّةً؛ فلا تتوقّع إذن حصول التفاهم في القضايا العلميّة.

3ـ تعاني هذه الشركة من معضلات ماليّة جمّة؛ لأنَّ لديها 40 موظفًا وعاملًا، كلّهم يعانون من المشاكل الماليّة.

4ـ كلّ مقامر ليس بعاقل، وكلّ عاقل لا يهدر أمواله على أمور تافهة ووضيعةٍ؛ إذن، كلّ مقامر لا يهدر أمواله على أمور تافهة ووضيعة.

5ـ لا بد من أن يكون هذا المقال المطبوع في المجلّة حول قضيّة الذكاء مقتبسًا من أحد مصنّفات علم النفس؛ لأنَّ جميع كتب علم النفس التربويّ تفرد فصلًا خاصًّا تبحث فيه موضوع الذكاء.

6ـ غالبيّة النظم السياسيّة في الحكم حول العالم دكتاتوريّة؛ فلو استقر نظام دكتاتوريّ في بلد ما، لم يحصل النّاس على حقوقهم. ونحن على علم بأنّ الناس في غالبيّة البلدان محرومون من حقوقهم.

7ـ أعتقد بضرورة استقرار الحكومة الديمقراطيّة في جميع البلدان؛ ليتمكّن جميع الناس من تقرير مصيرهم في شتّى الميادين بحُرّيّة. لكن ينبغي سنّ القوانين اللازمة لينصاع الناس إلى رأي الحكومة، ويقدّمونه على آرائهم. إنّ مشروع القانون الجديد لافت للنظر؛ لأنّه يؤدّي إلى ارتفاع نسبة مشاركة الناس، ومقدرتهم في اتخاذ القرار.

8ـ بعض العشائر تعمل أيضًا في مجال الزراعة؛ لأنّنا نعلم بأنَّ جميع العشائر تعمل في تربية الماشية، لكن بعض مربّي الماشية يعملون في الزراعة أيضًا.

9ـ النجف مدينة، والمدينة مفهوم كليّ؛ إذن، النجف مفهوم كليّ.

10ـ جميع المدن المكتظّة بالسكّان في العالم مدن كبيرة؛ كواشنطن، وطوكيو، وبكّين، وغيرها من المدن. ووفقًا للإحصاءات والمعلومات، فإنّ الكثير من المدن الكبرى تعاني من التلوّث. وطهران نموذج بارز للتلوث البيئيّ. المهمّ في هذا المجال هو الحدّ من النموّ السكّانيّ؛ لأنه يترك العشرات من التبعات غير المرغوب فيها، ومن ضمنها مشكلة التلوّث؛ لأنّ جميع المدن المكتظّة بالسكّان تعاني من التلوّث كما لاحظنا.

11ـ لو تتعاطى المنشطات في هذه التصفيات، ترتفع احتمالات فوزك باللقب؛ لكنّني أعلم بأنّك لن تقوم بهذا العمل. ولهذا، ليس لديّ أمل في حصولك على اللقب.

12ـ بشار الأسد رئيس سوريا، ويُنتخب رئيس سوريا كلّ أربعة أعوام وفق الدستور السوري؛ إذن، يُنتخب بشار الأسد كلّ أربعة أعوام.

* * *

4ـ6ـ المغالطة في الاستدلال (2)

4ـ6ـ1ـ المغالطات الناتجة من الافتراض المسبق الخاطئ (Wrong presuppoosition)

تعرّفنا في القسم السابق إلى المغالطات الصوريّة كجزء من الاستدلالات المغالطة. لكن ـوكما ألمحنا مسبقًاـ فإنّ خطأ الاستدلال يمكن أن ينشأ من خطإ المقدّمات؛ فضلًا عن الأخطاء الناشئة من أسباب شكلّيّة وصوريّة. وإليك هذا الاستدلال:

زيدٌ إنسان.
كلّ إنسان شاعر.

إذن: زيدٌ شاعر.

فهذا الاستدلال صحيح من حيث الشكل والمظهر، لكنّه استدلال فاسد؛ لأنّ الكبرى في هذا القياس خاطئة بصيغتها الكلّيّة.

وبناءً على ذلك، يمكن تقديم استدلالات فاسدة لا حصر لها من هذا النوع، إذا وضعنا الافتراضات المسبقة الخاطئة في الاستدلال، لتحلّ محلّ المقدّمة الثانية (كبرى القياس). وما من شكّ في أنّ هذا العمل يُدخل الفكر في متاهات فاسدة ومغالطات فاشلة. هذا، وتوجد حالات خاصّة هي أكثر انتشارًا وشيوعًا من بين أنواع هذه القضايا العقيمة، تُستخدم عادةً على نحو «الافتراض المسبق غير المعلن»، وتُسقط الاستدلال عن الصحّة والاعتبار. وفي ما يأتي قائمة لبعض هذه الفروض المسبقة:

الموافقة على كلّ رأي أو ظاهرة وصلتنا من الماضي (مغالطة التقليد).

رفض أيّ رأي أو ظاهرة فاقدة لتاريخ سحيق أو سوابق في الماضي (مغالطة انعدام السوابق).

القبول بصحّة أيّ رأي حديث أو ظاهرة جديدة (مغالطة الحداثة).

رفض أيّ رأي أو ظاهرة أتت من الماضي (مغالطة الهروب من التقليد).

صحّة أفكار الفقراء والبؤساء واستقامة شخصيّاتهم (مغالطة فضل الفقر).

صحّة أفكار الأثرياء والأغنياء واستقامة شخصيّاتهم (مغالطة فضل الغِنى).

صحّة كلّ موضوع تتسالم عليه الغالبيّة (مغالطه التمسّك بالغالبيّة).

تسبّب الحدث الأوّل بوقوع الحدث الثاني في حدثين متواليين (مغالطة توهّم السببيّة للأمر المتقدّم).

تسببّ الحدث الأوّل بوقوع الحدث الثاني في حدثين متزامنين (مغالطة توهّم السببيّة للأمر المتزامن).

اتّصاف كلّ المجموعة بصفةٍ يحملها جزءٌ منها (مغالطة التركيب).

اتّصاف جزءٍ من المجموعة بصفةٍ تحملها كلّ المجموعة (مغالطة التقسيم).

انتهاج الاعتدال والوسطيّة كنظريّة ومشروع صحيح عند مواجهة نظريّتين أو مشروعين متعارضين (مغالطة الاعتدال).

ترتّب نتيجة الحالات المسبقة بالحالات اللاحقة عند وقوع أمر محتمل (مغالطة المقامرين).

4ـ 6ـ 2ـ التقليديّة (التذرّع بالأقدميّة) (Traditionalism)

منشأ هذه المغالطة هو الاعتقاد السائد عند بعض النّاس، والذي مفاده: «كلّما كان الأمر قديمًا وعريقًا كان صحيحًا»؛ وذلك لأنّه «ما من أمرٍ

ذي فائدةٍ إلّا وسبقنا إليه القدماء». لا مراء في أنَّ الرغبة بقبول تراث الماضي رغبةٌ منتشرة لدى الناس لأسباب عدّة، منها: الرغبة الذاتية نحو العادات والتقاليد، والتراث القديم، والكسل الفكريّ، والخشية من أيّ تغيير في الوضع الراهن، وغيرها من الأسباب. وتشكّل «العادة» إحدى أهمّ مصاديق هذه المغالطة؛ حيث يألف الناس أسلوبًا خاصًا للسلوك، أو نمطًا معيّنًا في الحياة، من خلال المداومة عليه. وقد يلجأ بعضٌ إلى تبرير السلوكيّات الخاطئة التي تصدر منهم لمجرّد قيام العادة بذلك؛ كأن يقول المرء مثلًا:

* لقد تعوّدتُ الاستلقاء عند المطالعة؛ فلا تكرّر عليّ القول إنَّ العلم أثبت خطأه.

ولعلّ العادات والتقاليد الاجتماعيّة تشكّل أصعب ألوان هذه المغالطة وأوسعها انتشارًا، ومن البديهيّ أنَّ التقاليد الاجتماعيّة لم تنطوِ بذاتها على أمور سيّئة أو قبيحة؛ وإنَّما المغالطة هي إصرار بعضٍ على هذه التقاليد والعادات الاجتماعيّة؛ على الرغم من وقوفهم على خطئها، مبرّرين موقفهم هذا على أنَّه استمرار لسنّة السلف واقتداء بها. ومن هذه التقاليد مثلًا، الخرافة التي تجعل من حدوة الفرس تميمةً تجلب لحاملها الحظّ السعيد. وقد أشار القرآن الكريم في مواضع عدّة إلى هذه المغالطة؛ بصفتها إحدى أهمّ المواقف التي اتّخذها المشركون عند مواجهة الرسُل؛ حيث قال الله جلّ وعلا:

﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ٢٣ ۞ قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾[1].

4ـ 6ـ 3ـ انعدام السوابق (Non- anticipation)

لهذه المغالطة جذور فكريّة تنادي بأنَّ كلّ ما قام به السلف كان جيّدًا

(1) سورة الزخرف: الآيتان 23ـ24.

وقيّمًا؛ وكأنّها تلمّح إلى دعوى أنّ السلف كانوا على مستوى عالٍ من الذكاء والفطنة مكّنهم من تحديد ما يتضمّن الصالح العامّ؛ حيث لم يبقوا على أمر مفيدٍ إلاّ وفعلوه. وما يلوّح به المغالطون هنا هو الطعن في قيمة كلّ جديد وحديث. وتظهر هذه المغالطة على الأغلب عند طرح القضايا العلميّة، ولها أواصر حميمة مع مغالطة التقليديّة (التذرّع بالأقدميّة)، وتختلف عنها بنقطة واحدة؛ ففي التقليديّة يُستدلُّ على صحّة فكرةٍ أو سلوكٍ ما بقِدم القيام به، بينما الاستدلال على خطإ الرأي أو الفعل في مغالطة انعدام السوابق يشير إلى عدم قيام السلف به في القدم. ونجد أمثلة هذه المغالطة في الحوار الدائر بين الرسل والكفّار الوارد في القرآن الكريم، منها على سبيل المثال قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِيٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[1].

4ـ 6ـ 4ـ الحداثة (Argumentum ad novitam / Modernism)

منشأ هذه المغالطة اعتقاد بعضٍ بأنّ الفكر أو السلوك كلّما كان حديثًا وعصريًّا كان ذلك كاشفًا عن صحّته. وتقع هذه المغالطة في مقابل مغالطة التقليديّة، وقد نستغرب تسبّب أمرين متناقضين (الأصالة والمعاصرة) في وقوع بعضٍ في مثل هذه المغالطات. والسبب يرجع إلى الإنسان الذي يريد من جهةٍ التنعّم بالجانب الهادئ والآمن الذي يتّصف به الموروث القديم، كما يسعى من جهةٍ أخرى لمواكبة التقدّم والتطوّر والرُّقي الذي تحمله الحضارة الحديثة. وهاتان الحالتان من شأنهما منعه من التوجه نحو النَّقد الصحيح البنّاء؛ فيقع بذلك في منزلقات ومغالطات كثيرة.

تستند مغالطة الحداثة على افتراض مسبق يقضي بقبول كلّ ما هو حديث وجديد؛ لأنّه ينُمّ عن تقدّم الإنسان وتطوّره. ولهذا الافتراض التاريخي المسبق

(1) سورة القصص: الآية 36.

جذور في العالم الغربيّ على مرحلتين: **الأولى**: عند انبثاق عصر النهضة، وما رافقه من قفزة نوعيّة ضخمة في مجال العلوم التجريبيّة، بما حقّقته للبشريّة من إنجازات عظيمة غير مسبوقة؛ حيث ظنَّ بعضٌ أنَّها جاءت نتيجة لتقدّم البشر العلميّ، وأنّها مقبولة جملةً وتفصيلًا. وأمّا المرحلة **الثانية**: فقد نشأت من آراء الفيلسوف الألماني الشهير هِيغل الذي منح قضيّة التقدّم والتطوّر صبغةً فلسفيّة، وادَّعى أنّ العالم يسير بخطى واثقة نحو الكمال والتطوّر بطرحه لقضيّة الجدليّة بين «الطريحة» و«النقيضة» والنتيجة التي تنشأ منهما في المحصّلة، وهي ما أُطلق عليها «الجميعة». وقد تموضع هذا الرأي الفلسفيّ في أذهان الحداثويّين؛ حيث اعتقدوا بأفضليّة كلّ حديث على القديم.

وقد ساهمت الإعلانات التجاريّة والصراعات القائمة بين القيم الحديثة والقيم الدينيّة والتقليديّة في بلدان العالم الثالث بشكل كبير في انتشار هذه المغالطة:

* أنت الذي تخالفني الرأي، هل تعلم أنَّ ما أقوله يتوافق مع أحدث النَّظريّات والدراسات السوسيولوجيّة؟!

4- 6- 5- الهروب من التقاليد (معاداة التقليد) (Anti- traditionalism)

* ما تقوله قديم، وقد أكل عليه الدَّهر وشرب. ولهذا، فهو خاطئ وغير مقبول.

تشكّل هذه العبارة قاعدةً لفكر خاطىء أطلقنا عليها اسم «مغالطة الهروب من التقاليد». إنّ المنهج الصحيح والسليم للفكر المنطقيّ يدعونا إلى التركيز في مضمون الدعاوى والبراهين المقدّمة له، ومن ثمّ التحرّك نحو الحكم عليها؛ فلا يمكن رمي معتقد ما بالخطإ لمجرّد قدمه؛ فلا بديل عن الاستدلال وإقامة البراهين على أيّ دعوى؛ سواءً كانت قديمة أو حديثة.

* إنَّ تشريعات الإسلام الجزائيّة صدرت منذ 1400 عام، وليس من

المتوقّع أن تنجح في التجاوب مع القضايا القانونية المستحدثة لدى المجتمعات المعاصرة.

4ـ 6ـ 6ـ فضل الفقر (Argumentum ad lazarum)

من الممكن أن يكون الفقير بسيطًا ساذجًا أو مثيرًا للشفقة؛ لكنّ هذا لا يعني أنّه على الحقّ دائمًا. إذا آمنّا بأحقّيّة الفقير على الغنيّ لمجرّد فقره وعوزه فهذا يعني أنّنا قد وقعنا في شباك المغالطة. إنَّ فقر المتحدّث أو بؤسه وضيق ذات يده لا يؤدي دورًا في صحّة كلامه أو فساد حديثه. وهذه المغالطة مبنيّة على افتراض خاطئ ينظر في حكمه على القضايا إلى شخصيّة الفرد وبؤسه بدلًا من الخوض في تفاصيل كلامه ودعواه:

* إنّ أفضل ما سمعته عن هذه القضيّة صدر من بائع متجوّل؛ لقد كان يقول:

(ربّما كان البائع من أهل الفطنة والنباهة، لكنّ كونه بائعًا لا يؤثّر في صحّة مدّعياته).

وربّ قائل يقول: إنَّ العازف عن الدنيا وثرواتها، لا يسعى نحو الغايات المادّيّة؛ وهذا دليل على أحقّيّته. لكنّ هذا لا يصحّ دليلًا؛ إذ من الممكن أن يكون هذا الشخص من اللاهثين وراء الجاه والمنصب، أو من طلاّب التسلّط على رقاب الناس والتأثير فيهم، أو ممّن يخطّط لغايات يرى أنها فوق الغايات المادّيّة؛ فكلّ هذا يطعن في أهليّة كلامه أو فعله للصحّة والأحقّيّة.

4ـ 6ـ 7ـ فضل الغنى (Argumentum ad crumenam)

تُستخدم الأموال والثروة في هذه المغالطة كمعيار لتحديد صحّة القول وسلامة الفعل. وبعبارة أخرى: كلّ ما ازداد الرصيد ضخامةً، ازدادت معه احتمالات صحّة الحديث ارتفاعًا! ومكمن المغالطة يأتي من هذه النقطة؛ حيث يدخل لاعب آخر يحدّد صحّة الكلام والحديث إلى جانب الدليل والبرهان:

* إنّ من له أرصدة ضخمة في عدد من المصارف العالميّة، لا يمكن أن يخطئ في تحليل الظروف الاقتصاديّة الراهنة!

(ما المانع؟ مجرّد امتلاك أموال طائلة لا يعني بالضرورة الإلمام بقواعد علم الاقتصاد).

4- 6- 8- التمسّك بالغالبية (Appeal to number)

تنتج هذه المغالطة من تصور خاطئ يعتقد بوقوف الحقّ إلى جانب الغالبيّة. وبتعبير آخر: يرى المغالطون هنا أنَّ كثرة الموالين لأمر ما تدلَّ على صحّته؛ في حين أنّ الغالبيّة لا تمثّل الحقّ -في واقع الأمر- كما لا تعبّر القلّة عن الباطل أيضًا:

* الملايين من البشر تقبّلوا نمط الحياة في الشُقق السكنية؛ فلِمَ تُعارضُ الحياة في الشقق؟

ولا شكّ في أنّ هذه القضيّة قد تأخذ منحى خطيرًا إذا دخلت عالم السياسة، لاسيّما في الأنظمة الديمقراطيّة التي تحتكم إلى أصوات الغالبيّة. ويرى معارضو الديمقراطية أنَّ هذا النظام منح الجميع حقّ التصويت دون تمييز؛ في حين أنَّ غالبيّة النَّاس ليس لهم القدرة على اتخاذ القرار السليم في أبسط شؤون حياتهم. فهل يشكِّل التصويت المؤيّد بنسبة 51% دليلًا على صحّة ما صوَّتوا له، وخطأ ما صوّت له 49% من الناس؟ من الطبيعيّ أن يكون لكلّ رأي أو معتقد جديد أنصار وموالون قليلون عند بدايات انطلاقه؛ فلو شَكَّل عدد الموالين قاعدةً لمعرفة صحّة الرأي، لتعذَّر ظهور الآراء الجديدة واعتناق الناس لها.

4- 6- 9- توهّم السببيّة للأمر المتقدّم

منشأ هذه المغالطة يأتي من فرضيّة مفادها: تسبُّب الحدث الأوّل في وقوع الحدث الثاني عند تعاقب الحدثين؛ لمجرّد أسبقية الأوّل وتأخُّر الثاني.

يبحث الأشخاص عادةً عن أسباب موهومة حين يعجزون عن كشف السبب الحقيقيّ المؤدّي إلى وقوع حدث ما، وينسبونه إلى سبب بعينه؛ لمجرّد أنَّ الأخير حدث قبل هذا الحدث بالذات. وتنتشر هذه المغالطة بين الأطفال؛ حيث يتوقّعون فوز فريقهم بسبب ارتدائه لملابس تحمل لونًا معيّنًا مثلًا؛ كما يعدّ غالبيّة المراهنين بأنَّ حدثًا ما تسَّبب في فوزهم بالرهان. ولكن، لا يقف مجال هذه المغالطة عند هذه الحدود؛ بل يتعدّاها ليدخل بشكل مؤثّر في نطاق الدراسات والأبحاث التاريخيّة والاجتماعيّة؛ كما عند من يقول:

* يُظهر لنا التاريخ أنّ نشأة الحركة الصوفيّة والعرفانيّة بشكل ملحوظ في إيران، تعود إلى القرن السابع الهجريّ؛ أي بعد فترة من الغزو المغوليّ. إنّ القسوة والوحشيّة التي اتّصف بها هذا الغزو، والدمار الهائل الذي خلّفه، أثار ردّة فعل سلبيّة لدى الإيرانيين، وهذا قد انعكس في تفشّي ظاهرة الانكفاء على الذات، والانطوائيّة، والكآبة النَّفسية في المجتمع؛ ما تسبّب -بدوره- في تكوين جماعات صوفيّة وعرفانيّة.

أين ومتى يمكن القول بوجود علاقة السببيّة بين أمرين؟ الإجابة عن هذا السؤال تشكّل نقطة فلسفيّة مهمّة. وقد أثار ديفيد هيوم عددًا من الشبهات المعمّقة حول السببيّة. يقول على سبيل المثال: إنَّ الناس يحكمون على وجود السببيّة لمجرد تعاقب حدثين في العالم الخارجيّ. ولهذا، لا يمكن أبدًا -حسب قوله- الحكم بوجود السببيّة في المظاهر الخارجيّة. إنّ هذا الكلام الذي أطلقه هيوم وإن كان غير مقبول بشكله العامّ، لكنَّه يكشف عن حقيقة صعوبة تحديد السبب والمسبَّب، وتشخيص مصاديقهما؛ فالموضوع ليس سهلًا ويسيرًا، وإنَّما يتطلّب مزيدًا من الوقوف والتأمّل.

4- 6- 10- توهّم السببيّة للأمر المتزامن

تقوم هذه المغالطة على افتراض مسبق يقضي بتسبّب حدث بوقوع الثاني عند تزامنهما في الوقوع. ويرتكب هذه المغالطة من لا يحيط بحقائق

الأمور والأحداث، أو لا يقوى على تحليلها. وكثير من الناس يربط حدثًا غير مرغوب فيه بحدث متزامن آخر، وهذا ـبدورهـ يؤدّي إلى إيمانهم بالحظّ، والشؤم، والنَّحس، والسعد، وما شابهها من أمور أخرى.

ويسعى بعضٌ إلى إصدار حكم كلّيّ من خلال مشاهدته لوقوع حدثين متزامنين. إنَّ التحليل الخاطئ ـكما قلناـ هو السبب الرئيسيّ وراء هذه المغالطة؛ فكم من حدثين متزامنين سبَّبهما حدث ثالث، أو حدثين متزامنين لا تربطهما أيّ علاقة سببيّة. إنَّ المعطيات الإحصائيّة في هذا المجال تتسبّب أحيانًا في خداع العامّة:

* تشير الإحصاءات إلى أنّ الانتخابات تتسبّب في انتعاش الأسواق التجاريّة.

لعلّ الانتعاش هذا يأتي نتيجةً لخفض الضرائب، أو دفع رواتب الموظّفين ومستحقاتهم وغيرها من المبادرات من قبل الحكومة، تحفيزًا لهم للمشاركة في الانتخابات؛ ما يتسبّب في انتعاش الأسواق. وبناءً على هذا، لم تتمكّن الإحصاءات من تحديد العلاقة المسببية والسببيّة بين الأحداث.

4- 6- 11- مغالطة التركيب (Composition)

تنشأ هذه المغالطة عندما نصف كلّ المجموعة بصفة يحملها جزء من تلك المجموعة:

* الإيرلنديّون لا يعمّرون كثيرًا، ويموتون في ريعان شبابهم؛ إذن، لا يُتصوَّر وجود تاريخ عريق لحضارة هذا البلد وثقافته.

ومن الجدير بالالتفات هنا أنّ بعض أجزاء المجموعة إذا اتّصفت بصفات ما فهذا لا يعني أن تتحلّى المجموعة بكاملها بتلك الصفات؛ وذلك نظرًا إلى ضرورة وجود شروط أخرى تتطلّبها المجموعة لحمل تلك الصفات:

* من الضروريّ أن يكون فريق الأوركسترا هذا من أفضل فرق

الأوركسترا في الموسيقى الكلاسيكيّة؛ لأنّه يضمّ أفضل عازفي البلد خبرةً.

ويجب التنويه أيضًا بأنّنا قد يجوز لنا أحيانًا إطلاق حكم أجزاء المجموعة أو أفرادها على المجموعة بكاملها؛ كقولنا مثلًا:

* جميع قطع هذا الجهاز معدنيّة؛ إذن، هذا الجهاز من المعدن.

ولكن كيف يمكن الوقوف على هذه المغالطة، وتحديد الصواب من القول مثلما ورد في المثال السابق؟ للوقوف على هذا المغالطة علينا مراجعة أشكال التركيب (الاعتباري والتأليفيّ والحقيقيّ)، وفروقها، واختلاف الصفات والآثار في هذا المجال. ويمكن القول في النِّهاية إنَّه لا يمكن تعميم حكم الأجزاء والأفراد على كلّ المجموعة إلاّ عند إقامة الدليل والبرهان القاطع والشواهد المتينة.

4ـ 6ـ 12ـ مغالطة التقسيم (Division)

هذه المغالطة تقع على جانب النقيض من المغالطة السابقة؛ فهي تتمحور حول الحكم باتِّصاف جزء من المجموعة بصفة تحملها المجموعة ككلّ. إنَّ حكم المجموعة وما تتّصف به من أحوال يختلف عن أحكام الأجزاء وأحوال الأفراد، وليس بالضرورة أن تحمل المجموعة وأجزاؤها حكمًا واحدًا يشتركان فيه:

* إنَّه يعمل في مؤسّسة حسّاسة ومرموقة؛ فيجب إذن أن يكون شخصيّة مرموقة.

* 50% من النَّاس في هذا البلد يميلون نحو الإسلام؛ إذن، نصف رغبات الناس في هذا البلد متّجهة نحو الإسلام.

(مكمن الخطإ في هذا الاستدلال: تعميم حكم المعدّل العامّ في المجموعة على موضوع معيّن، أو فرد خاصّ).

ونذكّر هنا أيضًا بإمكانيّة تعميم حكم المجموعة على الأجزاء والأفراد أحيانًا؛ كقولنا:

* إن هذا الكتاب باللغة العربية؛ إذن، جميع صفحاته مكتوبة باللّغة العربيّة.

4ـ 6ـ 13ـ مغالطة الاعتدال (Argument to moderation)

يُقترح في مغالطة الاعتدال اختيار الرأي أو الخيار الوسطيّ من بين الرأيين المتباينين؛ دون إدخال أيّ معيار ومناط آخر في عمليّة الاختيار هذه. يُعدّ الاعتدال وانتهاج الوسطيّة ـبمعنى اجتناب الإفراط والتفريطـ معيارًا للسيطرة على الأحاسيس، ومناطًا لكبح جماح المشاعر الجيّاشة والانفعالات النَّفسيّة، لكنّ هذا المنهج ليس سليمًا في الاستدلال العلميّ، ولا يشكّل معيارًا منطقيًّا دقيقًا في تقديم البراهين والأدلّة؛ فلا يمكن الحديث عن اختيار الرأي المعتدل والوسطيّ إن كانت أوجه النظر خاطئة برمّتها! فمثلًا لو افترضنا وجود خلاف بين فريقين، يقول أحدهما: 2+2=4، ويقول الآخر: 2+2=6؛ فليس من الصحيح هنا، ولمحاولة اختيار الاعتدال وفضّ الخلاف القائم، أن نقول: 2+2=5!

مثال آخر:

* تطالب النقابات العمّاليّة بزيادة في الأجور تبلغ 20% بينما وافقت الوزارة على زيادة قدرها 10%. أليس من الأفضل أن يتّفق الجميع على نسبة 15% لإنهاء الخلاف وحدّة التوتّر؟

4ـ 6ـ 14ـ مغالطة المقامرين (The gambler’s fallacy)

تُنسب هذه المغالطة للمقامرين؛ لمنطقهم الخاصّ بهم حيال وقوع الحظّ والنَّصيب؛ فيتصوَّر هؤلاء أنّ اختبار فعل ما ـكرمي العملة المعدنيّة وسقوطها على وجهها أو خلفها مثلًاـ يؤثّر في نتيجة الجولات التالية. وينشأ

خطأ هؤلاء من خلطهم بين احتمال وقوع حدث بشكل مستقلّ، وبين احتمال وقوعه إثر سلسلة من الأحداث؛ ففي مثال رمي القطعة النقديّة المعدنيّة يمكن محاسبة احتمال سقوط العملة على وجهها لأربعة كرّات متتالية على النحو الآتي: 2/ 1 × 2/ 1 × 2/ 1 × 2/ 1 = 16/ 1، فلو افترضنا سقوط القطعة النقديّة على وجهها أربع مرّات، فاحتمال سقوطها على الوجه مرّة أخرى لن يكون 32/ 1؛ بل سيكون 2/ 1؛ لأنّ الرمية الخامسة حدث مستقلّ، لا يؤثّر على وقوعها النتائج السابقة من حيث رفع احتمال الجديد أو خفضه. ونؤكّد لمحاولة الوصول إلى فهم أفضل أنّ أي حدث يشكّل احتمالًا مستقلًّا لا يتأثّر من الحدث السابق، ولا يؤثّر في الحدث اللاحق:

* لديه ثلاث بنات، ومن المحتمل على الأرجح أن يكون طفله الرابع صبيًّا.

حدّد نوع المغالطة التي تكتنف النصوص الآتية:

1ـ لا يمكن لقانون الصحافة الذي أصدرتموه أن يكون معقولًا أو منطقيًّا؛ لأنّ غالبيّة العاملين في حقل الصحافة من رؤساء الصحف ورؤساء التحرير والكتَّاب والمراسلين يعارضون هذا القانون.

2ـ ليس من المصلحة في الوقت الراهن محاكمة مسؤول تنفيذيّ رفيع المستوى. لا يوجد مثيل لهذا الإجراء في بلدنا في الماضي.

3ـ إنَّ هذا الفيلم من أفضل أفلام البلد في العام الماضي، وقد حصد العديد من الجوائز في مهرجانات الأفلام؛ لأنّ فريقه المكوّن من الكاتب والمخرج والمصوّر والممثّلين؛ بما يشمل الكوادر الفنيّة هم من أفضل الموجودين على الساحة السينمائيّة.

4ـ لا يمكننا الاستغناء عن الاقتصاد الربويّ، وهذا ما أكّدته أحدث الدراسات الاقتصاديّة، وتبدو الحاجة ملحّة لإعادة النّظر في الأحكام الخاصّة بالربا.

5ـ من المعتاد في بلدنا خلال كلّ ثلاث سنوات أن يكون لدينا سنتان ممطرتان بمخزون مائيّ كافٍ، وسنة جافّة شحيحة. فلو أنعمت النظر لتشاهدتَ أنّ السنتين الماضيتين كانتا ممطرتين؛ فمن المتوقّع أن نشهد هذا العام جفافًا ونقصًا في موارد المياه.

6ـ تظهر دراستي أنّ 90% من موظّفي هذه الدائرة، من بين الذين طلبوا إجازات خلال الشهور الثلاثة الماضية، كانوا يعانون من مشاكل اقتصاديّة؛ وعليه، فإنّ الدائرة التي يأخذ موظّفوها إجازات أقلّ، تعاني من صعوبات اقتصاديّة أقلّ.

7ـ أنصح أن تختاروا من بين المسجَّلين الراغبين في مواصلة دراستهم خارج البلاد من ينتمي إلى الأسر ذات الدخل المرتفع.

8- يجب الأواني الفخاريّة أن توضع في أفران الآجر وفق النّمط التقليديّ المتّبع، ومن ثمّ تُطلى يدويًّا؛ فلا قيمة للأفران الكهربائيّة الجديدة، ولا للطلي الآليّ الذي انتشر في الآونة الأخيرة.

9- يعلم جميع أهالي المدينة بأنَّ دائرة الخدمات العامّة في البلدية أقلّ دوائرها كفاءة، فكيف تصف زيدًا الذي يعمل في هذه الدائرة بالكفاءة والجدارة؟!

10- الحجامة أسلوب متّبع لتنقية الدم ومعالجة بعض الأمراض؛ لكنَّها طريقة قديمة جدًّا، ولا يجب اتّباعها اليوم.

11- يبدو أنَّ إدارة دقّة الأمور ومسؤوليّات الدولة الكبرى يجب أن توكل إلى الذين عانوا الفقر وتربّوا في أسر فقيرة؛ لأنّهم لامسوا هذا اللّون من الحياة، واحتمال وقوعهم في الفساد أقلّ.

12- التقليد الشعبيّ السائد المتمثل في تعليق حدوة الفرس على باب الدار لجلب الحظّ السعيد، هو عادة جارية بين أجدادنا، وأيَّ مساس بهذا التقليد خاطئ وغير صحيح.

13- لو كان مفهوم المجتمع المدنيّ موجودًا في الإسلام لتناوله علماء السلف، لكنَّهم لم يتطرّقوا إليه قطّ؛ فمن الأفضل ألاّ يُقدّم مفهوم المجتمع المدنيّ كظاهرة إسلاميّة.

14- نعم؛ يعاني النظام التعليمي في الجامعة من بعض المشاكل، لكنّ حوالي خمسة آلاف طالب يدرسون في هذه الجامعة، وقد انسجموا مع هذا النظام؛ فمن الأفضل أن تحاول التأقلم معه بدلًا من توجيه الانتقادات والاعتراضات إليه.

15- التعدّدية الدينيّة تعني الإيمان بأحقّيّة الديانات كافّةً، والانحصاريّة الدينيّة تعني الإيمان بأحقّيّة دين واحد. أتصوّر أنّ هذا يمثّل الإفراط والتفريط في تقييم الأديان. والرأي الصائب هو

أمر بين هذين الأمرين؛ أي أن يعتقد أتباع كلّ دين بحقّانيّة دينهم، كما يعترفون بحقّانيّة الديانات الأخرى أيضًا بمقدار ما تأثّرت به من ديانتهم.

16ـ يمكنك التحقّق من صدق هذا الرجل ونزاهته من بيته المتواضع ومظهره البسيط.

17ـ تظهر الإحصاءات أنّ نسبة الفشل الدراسيّ ارتفعت بشكل ملحوظ في العام 2010م. والتأمّل في النتائج يظهر أنّ الامتحانات النهائيّة اقترنت مع تصفيات كأس العالم، والبثّ التلفزيونيّ المباشر لهذه المباريات.

18ـ زيد هو من طلاب العام الثالث لفرع العلوم السياسيّة لهذه الجامعة، ومن المؤكّد أنّه يتفوّق على أقرانه في الجامعات الأخرى؛ لأنّ الجميع متّفقون على أنّ هذه الجامعة متفوِّقة على سائر الجامعات من حيث المستوى العلميّ؛ لا سيّما في فرع العلوم السياسيّة.

19ـ من الطبيعيّ لمن يتمكّن من القيام باستثمارات طائلة والإسهام في مسيرة الازدهار الاقتصاديّ للبلد، من أن يتمتّع بالأرجحيّة في إبداء الرأي حول تحديد سياسات البلديّة ومخطّطاتها القادمة.

20ـ لقد أكّدت التجارب السابقة أنّ القوانين والضوابط التنظيميّة الصمّاء لدى التنظيمات الطلابيّة الناشئة، لا تتلاءم مع نفسيّة الطالب الشابّ. ومن جانب آخر، لا يمكن أن تُدار هذه التنظيمات وفق الأحاسيس والأذواق الفرديّة، وتترك دون ضوابط أو أنظمة تتوزّع الأدوار على ضوئها؛ إذن، أقترح عليكم حلًا وسطًا لإدارة هذه التنظيمات: فلتدار تارةً وفق الضوابط والنظام الداخليّ، وتارةً أخرى حسب الأذواق الفرديّة بشكل عشوائيّ.

21ـ يُعدّ هذا الكتاب من أحدث الكتب التي صدرت في أوروبا عن تاريخ

الفلسفة في القرون الوسطى، وله من القيمة ما يؤهّله لأن يُعتمد كنصّ دراسيّ للطلبة في هذا الفصل.

22ـ يحضرني طبيب عيون بارع وحاذق لعمليّتك الجراحيّة. إنه تخرج مؤخّرًا من أوروبا، وهو يستخدم أجهزةً وإمكانياتٍ هي من أحدث ما توصّلت إليه التقنيات الطبّيّة الأوروبيّة.

23ـ المسؤولون الذين تولّوا المناصب الوزاريّة في الحكومة الجديدة هم من أبرز الشخصيّات في مختلف الساحات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها، ولهم باع طويل وتاريخ عريق في الوزارات الموكلة إليهم. وباستطاعتنا الجزم بأنَّ الحكومة المقبلة ستكون على مستوى كبير من النجاح والفاعليّة.

24ـ من الملاحظ عن العلاقة مع الولايات المتحدة هيمنة حالتي الإفراط والتفريط بين الشخصيّات السياسيّة؛ فبينما يدعو بعضٌ إلى استئناف العلاقات الدبلوماسيّة بشكل كامل وفي شتّى المجالات، يرفض بعضٌ آخر حتّى تبادل الرحلات والزيارات بين مواطني البلدين. إنّنا نرى ضرورة التزام الاعتدال في هذا الشأن؛ فلا إفراط ولا تفريط؛ بل قصر العلاقة بين البلدين على الشؤون الثقافيّة والاقتصاديّة.

***

4-7- المغالطة في الاستدلال (3)

4-7-1- المغالطات الربطيّة (Relevance fallacies)

ستتعرّف في هذا القسم إلى نماذج أخرى من الاستدلالات المغالطة. وهي مغالطات تنشأ من ضعف العلاقة بين المقدّمات ونتيجة الاستدلال إلى جانب ما تعرَّفنا إليه من المغالطات الصوريّة والمغالطات الناتجة عن خطإ الافتراضات المسبقة.

ويمكن تصنيف هذه المغالطات إلى قسمين عامّين:

القسم الأوّل: الأقيسة التي تنطوي على مقدّمة فاسدة، وهي على حالات عدّة، منها:

عدم ذكر إحدى المقدّمات، وهي المقدّمة الخاطئة التي لو تفوَّه بها المتكلّم، لظهر خطؤه (مغالطة المضمر المردود).

استخدام القياس الاستثنائيّ المنفصل ($p \vee q, \sim p \vdash q$) في حين أنّ القضيّة ليست فصليّةً، ولا حقيقيّة، ولا مانعة خلوّ (مغالطة إمّا هذا وإمّا ذاك).

استخدام قياس ذي الحدّين $[(p \rightarrow q) \wedge (r \rightarrow s), p \vee r \vdash q \vee s]$ عند انعدام العلاقة بين المقدّم والتالي في القضايا الشرطيّة، أو عند عدم كون القضيّة الفصليّة حقيقيّة (مغالطة ذي الحدّين المزيّف).

استخدام العلاقات اللاتناظرية وغير المتعدّية بصفتها تناظريّة ومتعدّية (مغالطة الخلط بين العلاقات).

استنتاج تكون فيه نتيجة المقدّمات المنطقيّة أعمّ من النتيجة المستنبطة، أو أخصّ منها، أو غريبة عنها (مغالطة الدليل الأجنبيّ عن الموضوع).

اشتمال مقدّمات الاستدلال على النتيجة المزمع إثباتها (المصادرة على المطلوب).

استخدام مقدّمة ترتبط صحتها بصحّة نتيجة الاستدلال (مغالطة الاستدلال الدوريّ).

وأمَّا **القسم الثاني** من المغالطات الربطيّة فيتعلّق بالاستدلالات غير القياسية؛ وهي:

المغالطة في الاستقراء؛ بمعنى إصدار حكم كلّيّ نتيجة استقراء عدد من العيّنات (مغالطة التعميم المتسرّع، العيّنات القاصرة، والعيّنات المدبّرة، والعيّنات اللاواقعيّة).

مغالطة التمثيل (سحب حكم شيء ما على شيء آخر يشبه الأوّل بصفة ما).

4- 7- 2- القياس المضمر المرفوض (Unaccepted enthymemes)

القياس المضمر هو قياس تحذف بعض أركانه (الصغرى، أو الكبرى، أو النتيجة). وقد يجري الحذف تارةً في حالاته التي لا تُعدّ مغالطةً بسبب بديهيّته ووضوحه عند المخاطب؛ فمثلًا في القياس الذي فحواه: «نحن إخوةٌ؛ لأنّنا مسلمون» تمّ التغاضي عن ذكر الكبرى؛ وهي «المسلمون إخوة» لهذا السبب. وفي بعض الأحيان، قد يُقدّم أحدهم قياسًا يتعمّد فيه إخفاء ركن من أركانه؛ لأنّه لو صرَّح به لبان موضع الخطإ في كلامه عند المتلقّي، ومثال ذلك أن يقول:

* فلانٌ لصٌّ؛ لأنَّه يتجوّل في الأزقَّة ليلًا.

والملحوظ في هذا المثال حذف الكبرى؛ وهي: «كلّ من يتجوّل في الأزقّة ليلًا فهو لصّ»؛ لوضوح خطئها.

ويكثر استخدام هذه المغالطة في الأعذار غير المبَّررة والكاذبة، ويمكن الوقوف على مكمن المغالطة في التصريح بالركن المستبعد:

* ـ المعلّم: لماذا لا تدرس؟! ولم تكمل واجبك المنزليّ؟!

ـ التلميذ: لا يمكن القيام بجميع الواجبات الدراسيّة في هذا الوقت الضيّق!

ـ المعلّم: علينا التأكّد من أنّك تُنجز واجباتك الدراسيّة الأخرى، أم أنَّك تتحايل بإجابتك على جميع المعلّمين.

4ـ 7ـ 3ـ إمَّا هذا وإمَّا ذاك (Bifurcation)

يُعدّ القياس الاستثنائيّ المنفصل ـكما ذكرنا في القسم (3ـ3) من القياسات الصحيحة المعتبرة؛ فعندما تكون لدينا قضيّة فصليّة حقيقيّة أو مانعة الخلوّ، يمكننا الحصول على فرض باستبعاد سائر الفروض؛ فنقول مثلًا: العدد إمَّا أن يكون زوجيًّا، وإمَّا أن يكون فرديًّا. هذا العدد ليس زوجيًّا؛ إذن فهو فرديّ. ولكنّ المغالطة تحصل في هذا الخصوص عند استبعاد سائر الفروض لإثبات فرض آخر عند احتمال وجود فروض أخرى مضافًا للفروض الموجودة؛ بمعنى أنّ القضيّة التي نحن بصددها ليست فصليّة حقيقيّة ولا مانعة الخلوّ. وغالبًا ما تحدث هذه المغالطة في الخلط بين المفاهيم التشكيكيّة وغير التشكيكيّة؛ أي عند وجود درجات متفاوتة بين مفهومين متقابلين، فيصوّر المتحدّث الموقف وكأنّه محصور في خيارين لا ثالث لهما؛ كما لو قيل مثلًا:

* إذا لم يكن زيدٌ من أصدقائنا فهو من أعدائنا.

4ـ 7ـ 4ـ ذو الحدّين المزيَّف (Bogus dilemma)

قياسُ ذي الحدّين قياس صحيح ومعتبر. وكما لاحظنا في القسم (3ـ3)، فإنّه يتكوّن من مقدّمتين: **المقدّمة الأولى**: تركيب عطفيّ لقضيّتين شرطيّتين (إذا p عندئذٍ q، وإذا r عندئذٍ s)، و**المقدّمة الثانية**: تركيب فصليّ من قضيّتين حمليّتين هما المقدّم للقضايا الشرطيّة السابقة (p أو r). إنّ هذا القياس سليم

وصحيح، وتخرج نتيجته على هيئة تركيب فصليّ هو التالي للقضايا الشرطيّة (q أو s)، وبلغة المنطق الرياضيّ: $(p\rightarrow q) \wedge (r\rightarrow s), p \vee r \vdash q \vee s$.

وتتشابه مغالطة ذي الحدّين المزيّف من حيث المظهر بقياس ذي الحدين بفارق عدم الالتزام بأحد شروط القياس (انعدام الصلة الشرطيّة بين المقدّم والتالي، أو عدم انحصار التركيب الفصليّ بالحالتين). وبعبارة أخرى: يُدَّعى في هذه المغالطة وجود أسباب عدّة تحمل النتائج نفسها، ولأنّنا يجب أن نختار سببًا من بين هذه الأسباب ـلا محالةـ فعلينا القبول بإحدى النتائج؛ بينما الواقع شيء آخر، فلا ضرورة تدعونا لاختيار أحد تلك الأسباب، أو أنّ هذه الأسباب لا تقدّم بالضرورة تلك النتائج. والمثال المشهور لهذه المغالطة هو حديث وجّهته أمٌّ لابنها في اليونان القديمة:

* يا بُنيّ! لا تدخل عالم السياسة؛ لأنّك إن صدَقْتَ كرهك الناس، وإن كذبت أبغضتك الآلهة. فهما خياران لا ثالث لهما، فإمّا أن تصدُق، وإمّا أن تكذب؛ فإمّا أن يكرهك الناس، وإمّا أن تُبغِضك الآلهة.

وقد اقترح المناطقة أساليب عدّة لمواجهة هذه المغالطة:

الأسلوب الأوّل: هو ما يصطلح على تسميته بـ«الإمساك بالفرعين»؛ ويعني القبول بالمقدّمات، ورفض النتائج. فمن الممكن أن يقول الابن في المثال السابق: «ليس صحيحًا أنَّ الناس سوف يكرهونني لصدقي؛ بل سوف يجلّوني أكثر».

الأسلوب الثاني: وهو ما يسمّى «المرور بين الفروع»؛ ويعني البرهنة على وجود سبل أخرى غير السبل التي ذكرت؛ فيمكن القول في المثال ذاته: «بإمكاني اختيار منصب في عالم السياسة يغنيني عن التحدّث».

الأسلوب الثالث: وهو قلب المغالطة رأسًا على عقب؛ للتوصل إلى نتيجة معاكسة بالمقدّمات المطروحة نفسها. وهذا الأسلوب يتطلّب مهارة عالية؛ لأنّ الإجابة سوف تكون أيضًا مغالطة ذي الحّدين المزيّف؛ إذ من

الممكن في هذا المثال أن يجيب الابن أمّه بالقول: «أمَّاه! سوف أدخل عالم السياسة؛ لأنّي إن كذبت كسبتُ ودّ الناس، وإن صدقتُ نلتُ رضا الآلهة؛ إذن، إن صدقت أو كذبت فقد كسبت رضا الناس أو الآلهة».

4ـ 7ـ 5ـ الخلط بين العلاقات (Confusing the relations)

المقصود من العلاقة: نوعيّة النسبة التي تربط بين مفهومين أو شيئين، مثل: علاقة التشابه، أو التساوي، أو الكبر، أو الصغر، أو العلوّ، أو الدنوّ. وتحدث هذه المغالطة في حالتين: في العلاقة اللاتناظريّة، وفي العلاقة غير المتعدّية. وللتعرّف إلى هاتين العلاقتين ينبغي بدايةً إلقاء بعض الضوء على علاقتي: التناظر، والتعدّي.

علاقة التناظر هي علاقة تثبت وجود صلة ونسبة بين «ص» و«س» في حال وجود علاقة بين «س» و«ص». فنقول مثلًا: «لو كان «س» زوج لـ«ص»، يكون «ص» زوج لـ«س» أيضًا»؛ إذن، علاقة الزوجيّة علاقة تناظريّة.

وهذه المغالطة الأولى تحدث عند التعامل مع أمرين غير متناظرين، بمثابة أمرين متناظرين، أو استنتاج علاقة أخرى من علاقة ما:

* من الطبيعيّ أن يحظى هذا الموظَّف باحترام الرئيس؛ فهو يحترم الرئيس بشكل ملحوظ.

(لكن يمكن أن يكون احترامه ناتجًا عن روح الإطراء والتملّق، أو لعلّ الرئيس يكرهه).

أمّا العلاقة الأخرى فهي علاقة التعدّي؛ ففي هذه العلاقة تتخطّى العلاقة أمرين لتشمل الأمور الأخرى؛ فلو كانت العلاقة ثابتة بين «س» و«ص»، وثابتة بين «ص» و«ع»، فإنها ستكون ثابتة أيضًا بين «س» و«ع». فنقول مثلًا: «لو كان س أكبر من ص، وص أكبر من ع، فسيكون س أكبر من «ع». إذن فعلاقة الأكبريّة علاقة متعدية.

وتحدث الحالة الثانية لمغالطة الخلط بين العلاقات عند استخدامنا العلاقة غير المتعدّية بصفتها متعدّية:

* يبدو أنّ العلاقات بين زيد وعمرو قد تدهورت مؤخّرًا؛ فمنذ أيّام نشب خلاف حادّ بين زيد وبكر، والجميع يعلم بالنِّزاع القائم بين بكر وعمرو.

4- 7- 6- الدليل الأجنبيّ عن الموضوع (Irrelevant reason)

من الطبيعيّ المطالبة بوجود علاقة منطقيّة بين الأدلّة والمدّعى، أو بين المقدّمات والنتيجة في أيّ استدلال. والمراد من العلاقة المنطقيّة إمكانيّة استخلاص النتيجة من مقدّمات الاستدلال وأدلّته. ومن دون الحصول على هذه العلاقة، يمكن تصوّر حالات ثلاث تشكّل كلّ واحدة منها مصداقًا لهذه المغالطة:

الحالة الأولى: حينما يكون الدليل أخصّ من المدّعى؛ فلا يمكنه إثباته بشكل كامل:

* ربحت الدولة ملايين من الدولارات في العام الماضي فقط من خلال تصدير البذور الزيتيّة والفواكه المجفَّفة. ويبدو أنَّ الاستثمار الجادّ في تصدير المحاصيل الزراعيّة هو السبيل الأنجع للسيطرة على الوضع الاقتصاديّ في البلد.

يمكن استخلاص نتيجتين من هذا الاستدلال:

النتيجة المنطقية: وجود احتمالات لمزيد من الأرباح عبر تصدير البذور الزيتيّة والفواكه المجفّفة في الأعوام المقبلة.

النتيجة المغالطية

- تصدير البذور الزيتيّة والفواكه المجفّفة أكثر مصادر التصدير جلبًا للأرباح.
- تصدير المحاصيل الزراعيّة أكثر مصادر التصدير جلبًا للأرباح.

- تصدير المحاصيل الزراعيّة أنجع السبل للسيطرة على الوضع الاقتصاديّ.

الحالة الثانية: حينما يكون الدليل أعمّ من المدّعى؛ ويعني ذلك أنَّ ما يدرك من الدليل هو مفهوم عامّ وكلّيّ، وليست الحالة المعيّنة التي يدور الحديث عنها:

* أوصى الإسلام بإقامة الوليمة في مراسم الزواج. وأسرة العريس تتمتع بإمكانيّات مادّيّة كبيرة؛ فمن الأفضل أن تعدّ في ليلة الزفاف وليمةً مكوَّنة من خمسة أطباق من الطعام، وعددًا من المرطّبات، وأنواعًا من السلطة والحلوى.

الحالة الثالثة: عند انعدام الصلة بين الدليل والمدّعى:

* هذا الإجراء اقتراح جيِّد للحدّ من المخالفات المروريّة؛ لأنّنا نعلم **أولًا**: بأنَّ هذه المخالفات تتسبّب في كثير من الأضرار في النفوس والممتلكات وأحداث السير. **وثانيًا**: تتسبّب في مشاكل أخرى لا طائل لها للمخالف والدوائر والمنظمات ذات الصلة من حيث التكاليف والخسائر. **وثالثًا**:...

(حسنًا! المخالفات المروريّة ظاهرة اجتماعيّة سيّئة وغير مرغوب فيها، لكنّ المستدلّ لم يبيّن لنا لماذا يصف هذا الإجراء بأنه اقتراح جيّد؟)

قد ينطبق تعريف مغالطة «الدليل الأجنبيّ عن الموضوع» على كثير من المغالطات الأخرى؛ ولهذا ينبغي الاقتصار في إطلاق هذا العنوان على المغالطات التي لا تندرج تحت المغالطات الأخرى، كما صنعنا هنا حيث أوردناها بالتسلسل التعليميّ بعد غيرها من المغالطات الأخرى.

4ـ 7ـ 7ـ المصادرة على المطلوب (begging the question)

تحدث هذه المغالطة عندما يرى المستدلّ ثبوتَ نتيجة الاستدلال

(المطلوب) المزمع إثباتها. وبعبارة أخرى: قد يستفيد المستدلّ في مقدّمات استدلاله من النتيجة نفسها التي يسعى للخروج بها. وفي ما يأتي بيان لمجموعة من هذه المغالطة الدقيقة:

النمط الأوّل: قد يأتي من خلال التلاعب بالكلمات والعبارات؛ فيتلاعب المستدلّ مثلًا بعبارات النتيجة المطلوبة للإيهام باختلافها، ومن ثمَّ يقدّمها دليلًا لدعواه:

* الحرّيّة المطلقة في التعبير أمر يصبّ في مصلحة المواطنين على الدوام؛ ذلك لأنّ النَّاس إذا لم يشعروا بما يقيّدهم في بيان أحاسيسهم ومشاعرهم، وأحسّوا بانعدام القيود التي تكبّل أيديهم للإفصاح عن آرائهم، فهذا سيعود بالنفع على المجتمع بشكل مباشر.

النمط الثاني: استخدام حكم استقرائيّ (ناقص) للبرهنة على حكم جزئيّ:

* النتروجين أخفّ من الهواء؛ لأنّه من الغازات، ومختلف أنواع الغازات أخفّ من الهواء.

النمط الثالث: أن يجيء المستدلّ بدعوى معيّنة، ثم يستدلّ عليها بدعوى صادقة هي أعمّ من دعواه الأولى، ولا يأتي بما يُثبت أنّ دعواه الأولى تنتمي إلى تلك الدعوى الثانية الصادقة (إحدى مصاديقها). وبعبارة أخرى: ما يقدّم هو قياس الشكل الأوّل مع افتراض صحّة الصغرى دون أن تكون هكذا حقًّا:

* عليك أن تحترم هذا الشخص؛ لأنَّ الأفاضل والعلماء جديرون بالاحترام حقيقة.

ومن الجدير بالتنويه به هنا أنّ وجه المغالطة في هذه الأنماط يكمن في أنّ المستدلّ يوظّف في عمليّة الاستدلال مقدّمةً مطعون في صدقها، وهي تمثّل غاية الاستدلال. لكنّه لو جاء بمقدّمة لا يُشكّ في صدقها لأمكنه آنذاك

استنتاج نتيجة صحيحة منها دون الوقوع في أيّ مغالطة. وهذا ما يحدث بالفعل في الاستدلالات المباشرة.

4ـ 7ـ 8ـ الاستدلال الدوريّ (Circulus in probando)

يمكن عدّ هذه المغالطة لونًا معيّنًا من ألوان مغالطة المصادرة على المطلوب. وتتبلور هذه المغالطة عندما نستخدم مقدّمة للبرهنة على النتيجة بينما تكون صحّة المقدّمة في الحقيقة مرهونة بصحّة النتيجة. ويبادر المغالط أحيانًا ـفي محاولة للتستّر على خطئهـ إلى توسيع المسافة بين المقدّمة والنتيجة بالتلاعب بالعبارات، وصرف أنظار المخاطب عن كيفية استدلاله. كما يمكن أن تحتوي مغالطة الاستدلال الدوريّ على أكثر من قضيّة؛ فتكون القضيّة الأولى متوقّفة على القضيّة الثانية، والثانية على الثالثة، والثالثة على الأولى. كما في ما يأتي:

* ـ كيف تأكّدت أنَّ الرئيس سوف يعيّنك نائبًا له؟
ـ لأنّه يظهر لي الودّ بنحو خاصّ.
ـ وكيف تأكّدت من ودّه؟
ـ من الواضح أنَّه يظهر الودّ لمن يتأمّل فيه الخير.
ـ يتأمّل فيك ماذا؟
ـ يتأمّل فيّ معالجة مشاكل الشركة لو أصبحتُ نائبه.

4ـ 7ـ 9ـ التعميم المتسرّع (Hasty generalization)

التعميم المتسرّع هو في واقع أمره لون آخر من ألوان الاستقراء الناقص، وهو إصدار حكم كلّيّ نابع من ملاحظة عيّنات محدودة أو غير مألوفة لا تكفي أو لا تتناسب مع شمول الحكم، ولا تصلح لإثباته. بناءً على ذلك، إذا أردنا الوصول إلى رصانة الاستقراء واستحكامه، فعلينا **أوّلًا**: تقديم أكبر عدد ممكن

من الأدلّة والشواهد، وثانيًا: اختيار الشواهد من عيّنات مختلفة؛ دون حصرها بالنماذج المتشابهة أو غير المألوفة:

* ألقي القبض اليوم على شابّ بتهمة السرقة، وكان الشابّ قد طُرد من المدرسة منذ فترة. إنَّ جميع الناشئين والشباب يتحوّلون إلى جناة ومجرمين إن لم يتمكّنوا من البقاء في المدرسة. (نموذج غير كافٍ)
* الشعب الإنكليزيّ شعب غوغائيّ وعديم الأدب إلى أبعد الحدود؛ فعندما سافرنا إلى إنكلترا، وحضرنا في أحد الملاعب لمشاهدة مباراةٍ في كرة القدم، لم نصدّق مظاهر العنف والغوغائيّة التي مارسها آلاف المتفرّجين الموجودين في المدرّجات. (نموذج غير مألوف)

4- 7- 10- العيّنات القاصرة (مغالطة إحصائيّة رابعة) (Deficient examples)

تعرّفنا في القسم (1-4) إلى ثلاث حالات من المغالطات الإحصائيّة. وسنتعرّف في هذا القسم إلى ثلاث حالات أخرى من هذه المغالطات، حيث يمكن إدراجها تحت مظلّة مغالطة التعميم المتسرّع:

تحدث مغالطة العيّنات القاصرة بسبب المنهج المتّبع في أخذ العيّنات؛ كأن يقال مثلًا:

* فلنفترض أنَّ لدينا كمّيّة مختلطة من الفاصولياء البيضاء والحمراء داخل كيس واحد، وننوي إحصاءها منفصلة أحد الحلول هو عدّ جميع حبوب الفاصولياء. والسبيل الأسهل يتعين في تقدير عدد حبوب الفاصولياء؛ فنأخذ قبضة منها، ونحصي عدد الحبوب البيض والحمر. إنَّ النسبة الناتجة مع افتراض اختلاط الحبوب بشكل كامل، يمكن أن تقدّم لنا نسبة كلّ من الفاصولياء البيضاء والحمراء في الكيس على قدر كبير من الدقة.

هذا العدّ مثال بسيط للتعرّف إلى المنهج المتّبع في أخذ العيّنات. يطلق إلى الكيس في هذا المثال بحسب اصطلاح علم الإحصاء وصف «الجمهرة» (Statistical population)؛ كما يصطلح على تسمية قبضة الفاصولياء بـ«العيّنة» (Sample).

والموضوع الأهمّ الذي يجب التركيز عليه في هذه المغالطة وفي كفاية العيّنات أو عدم كفايتها، هو «التباين» (Variance) الذي قد يطرأ على الجمهرة. وكما هو ملاحظ في القسم (3ـ3) ـعند الحديث عن الاستقراء وأساليب النقدـ قد نكتفي أحيانًا بخمس عيّنات فقط من أجل الوقوف على طول قامة سكان بلد ما، لكنّ 5000 عيّنة قد لا تكون كافية للاطلاع على نفسيّات أفراد المجتمع ومعتقداتهم؛ لأنّ الخلافات شاسعة بين نفسيّات الناس في ما يؤمنون ويعتقدون به، إذن، للحيلولة دون الوقوع في هذه المغالطة ونظرًا إلى اختلاف الأفراد في موضوع المغالطة، ينبغي التدقيق في المعطيات الإحصائيّة التي جمعت من خلال منهج أخذ العيّنات هذا؛ للتأكّد من عددِ العيّنات وهل إنّه يتناسب مع الجمهرةَ ويكفي لتمثيلها أم لا؟

4ـ7ـ11ـ العيّنات المدبّرة (مغالطة إحصائيّة خامسة) (Deliberate examples)

أسلفنا في المغالطة السابقة اشتراط كفاية العيّنات المأخوذة للخروج بمعلومات إحصائيّة مقبولة. وهنا نضيف: إنّ كفاية العيّنات ـوإن كانت شرطًا لازمًاـ لكنّها ليست شرطًا كافيًا، فمن الضروري اللّجوء إلى شروط أخرى لنجاح هذا المنهج. من هذه الشروط الحصول على عيّنات عشوائيّة. لقد تعرّفنا إلى مفهوم عشوائيّة العيّنات في القسم (3ـ3) عند الحديث عن كيفيّة اختيار الشواهد والعيّنات في الاستقراء؛ وعلمنا بالخلل الذي عانى منه استطلاع ضخم للرأي أجري بين 5.2 مليون شخص. فالخطأ في ذلك الاستطلاع لم ينتج من قصور العيّنات؛ لأنّها كانت بأعداد هائلة؛ بل نشأ الخطأ فيه من عدم عشوائيّتها؛ فمثلًا عمد الاستطلاع إلى التوجّه نحو الطبقة الراقية والثريّة في المجتمع دون غيرها، ولهذا فشل في أن يعكس آراء غالبيّة الشعب.

ولأجل الاحتراز من الوقوع في هذه المغالطة يمكن تصنيف جمهرة هذا الإحصاء على طبقات وفئات مختلفة، ومراعاة نسبهم نسبة إلى كلّ عناصر الجمهرة، والالتزام بهذه النسب عند أخذ العيّنات؛ فمثلًا إذا علمنا أنَّ 40% من عدد السكّان هم من الفئة العمرية التي تفوق 25 عامًا، توجّب أن تكون نسبة عيّنات هذه الفئة العمرية في الإحصاء 40%، وإذا كانت النسبة بين الرجال والنساء متناصفةً تحتّم أخذ هذه النسبة بينهما بالاعتبار، وقس على هذا بالنسبة إلى التصنيفات الأخرى[1].

وفي كلمة واحدة، عندما تُعرض معلومات إحصائيّة استُخرجت وفق منهج معيّن لأخذ العيّنات، علينا أن تؤكد صحّتها عبر طرح أسئلة عن فئة العيّنات. فإذا قيل إنّ 72% من شعب هذا البلد يوافقون أو يخالفون هذا الموضوع أو ذاك، فعلينا أن نتسائل أيّ فئة من الشعب هذه؟ وهل يُمكن لهذا المصدر الإحصائيّ أن يُقنعنا بأنَّ هذه الدراسة تعكس رأي جميع فئات هذا الشعب ومكوّناته؟

4ـ 7ـ 12ـ العيّنات اللاواقعيّة (مغالطة إحصائيّة سادسة) (Irrealistic examples)

مضافًا إلى ما مرّ في المغالطتين السابقتين، ثمة مطبّات ومنزلقات تودي إلى المغالطة في نتائج الإحصاءات التي أقيمت وفق منهج خاطئ ومغالط في أخذ العيّنات. وللتعرّف إلى أحد هذه المطبّات يمكن الاستعانة بالمثال الآتي:

---

(1) يسمّى هذا المنهج في الاصطلاح «منهج أخذ العيّنات العشوائيّة الطبقيّة». وثمة مناهج أخرى لمحاولة توفير التكافؤ بين جميع عناصر الجمهرة في الإحصائيّات للدخول بين العيّنات المختارة، منها: منهج أخذ العيّنات العشوائيّة البسيطة، ومنهج أخذ العيّنات العشوائية العنقوديّة، ومنهج أخذ العيّنات العشوائيّة المنتظمة. ولكلّ من هذه المناهج تفاصيل للوقوف عليها يُرجع إلى مصادر علم الإحصاء.

* طُلب من بعض الأشخاص في مقابلة أجريت بشكل موسّع ـبحيث شملت جميع طبقات المجتمع وشتّى المناطق بمراجعة كلّ بيت على حدةـ أن يجيبوا عن هذا السؤال: «ما الصحيفة التي يقرؤها أعضاء هذه الأسرة؟» وقد أثارت الإجابات عن هذا التحقيق الميدانيّ الدهشة والاستغراب؛ لأنّ عدد قرّاء صحيفة «س» كان يعادل عدد قرّاء صحيفة «ص». ووجه الاستغراب في هذا الاستطلاع كان في مستوى الصحيفتين؛ فصحيفة «س» صحيفة دينيّة وعلميّة، وصحيفة «ص» من الصحف الصفراء التي تتّصف بالسطحيّة والسوقيّة. والأهمّ من ذلك: الاختلاف الموجود في مبيعات الصحيفتين؛ فعدد النسخ المعروضة يبيّن أنَّ مبيعات صحيفة «ص» تفوق مبيعات صحيفة «س» بعشرات المرّات.

لا نطعن في منهج أخذ العيّنات المتبع في هذا الاستطلاع؛ فهو سليم من حيث كفاية العيّنات (عدم قصورها) ومن حيث عشوائيّتها، وهذا ما جعل المختصّين يبحثون عن مكمن الخطإ فيه. فبعد البحث والتحقيق توصّلوا إلى نتيجة مفادها كتمان الحقائق من قبل الكثير ممن شملتهم المقابلة؛ فقد ادّعى هؤلاء كذبًا أنّهم يقرأون الصحيفة «س».

ويتّضح من هذا المثال أنَّ مشكلة العيّنات التي لا تمثّل الواقع، تحدث في منهج تجميع المعلومات القائم على أسلوب المقابلة. وحتّى لو جرى الاستطلاع من خلال مراجعة جميع عناصر جمهرة الإحصاء فردًا فردًا، فإنّ هذا اللون من الإبراز المخالف للواقع، وهو ما يسمّى اصطلاحا «التحيّز» (Bias)، من شأنه الإخلال بمصداقية النَّتائج المكتسبة والتسبّب في ضعفها. ولعلّ المثال الأبرز والأهمّ في هذا المجال محاولة إعداد تقرير حول رواتب أفراد المجتمع ومداخيلهم ومصاريفهم، والأموال والممتلكات الخاصّة بهم، بالاستناد إلى معلومات إحصائيّة. وغالبًا ما تحتاج الدول إلى هذه المعلومات لغرض التخطيط المستقبليّ والاستراتيجيّ؛ حيث تقوم بإحصاء رسميّ

لعدد السكان خلال فترات محدّدة كلّ عدّة أعوام. وفي المقابل، فإنّ غالبية النّاس يأخذون جانب الحيطة والحذر في الإبلاغ عن مدخولهم، ويبالغون في التصريح عن مصاريفهم، احترازًا من أيّ مخاطر محتملة. وهذه المشكلة تتفاقم بشكل ملحوظ بين سكّان القرى والعشائر أكثر منها في المدن.

4ـ 7ـ 13ـ مغالطة التمثيل (Analogical fallacy)

تنشأ هذه المغالطة عندما نؤسّس تشابهًا بين شيئين؛ لنستنتج أمرًا ما، وذلك عندما لا تكون أوجه الشبه بالحدّ الذي يؤيّد تلك النتائج.

وبتعبير آخر: البنية الأساسية لهذا الاستدلال هي على النحو الآتي:

* الشيء «س» يحمل الصفات 1 و2 و3 و4، والشيء «ص» يحمل الصفات 1، و2، و3؛ إذن، الشيء «ص» يحمل الصفة 4 أيضًا.

هذا الاستدلال التمثيليّ صحيح ومنطقيّ فيما لو تحقق الشرطان: **أوّلًا**: اشتراك «س» و«ص» في الصفات 1، و2، و3 بشكل حقيقيّ. **ثانيًا**: اشتمال هذه الصفات المشتركة على الصفة 4 أو التسبّب فيها.

لاحظ ما يأتي:

تمثيل صحيح: إنَّ انتقال التيّار الكهربائيّ في السلك كجريان الماء في الأنبوب؛ إذن، كما يحمل الأنبوب الأكبر حجمًا أكبر من الماء، فإنّ السلك السميك ينقل تيّارًا كهربائيًّا أكبر.

تمثيل مغالط: إنَّ انتقال التيّار الكهربائيّ في السلك كجريان الماء في الأنبوب؛ إذن، كما تكون شدّة تدفّق المياه في أنبوب عموديّ ـ في بناية ما ـ أقوى في الطوابق السفليّة مقارنةً بالطوابق العليا، يكون ضغط الكهرباء الفولطي أشدَّ قوّةً في الطوابق السفليّة قياسًا بالطوابق المرتفعة لو مددنا السلك بشكل عموديّ.

يشترك المثالان السابقان في الصفات الآتية: جريان أمرٍ كمّي في مسار ممتدٍّ، ووجود علاقة مباشرة في كلتا الحالتين بين تناسب اتّساع عرض المسار وكمّيّة الجريان أو التيّار؛ بينما لا يوجد وصف مشترك على مستوى التدفّق أو الضغط؛ فقد يتأثّر تدفّق المياه بقوّة الجاذبيّة، لكنّها عديمة التأثير على شدّة ضغط التيّار الكهربائيّ.

إنَّ إحدى استخدامات هذه المغالطة الرائجة هي تمثيل الأحداث التاريخيّة والشؤون الاجتماعية بالموجودات الحيّة، ومن ثمّ الوقوع في استنتاجات بعيدة عنها. والحالة الأخرى هي التشبيه بين أمرين لا يتشابهان بالواقع، أو أنّ وجه الشبه بينهما لا يتجاوز التسمية، ويأتي التأثير الأكبر لهذه المغالطة عندما يحاول المتحدّث استخدام التمثيل المقدّم من قبل المخاطب بغية الخروج بنتيجة أخرى. ومن هذا على سبيل المثال أن يُقال:

* الإنسان كالمنطاد، والأموال تتعلّق به كما تتعلّق الأثقال بالمنطاد؛ فكلّما خفّت هذه الأثقال ازداد الإنسان رفعةً وسموًّا نحو المزيد من الكمال.
* لكن لو انخفض وزن المنطاد وعبر الجوّ، فهو يتسبّب في هلاك الإنسان.

❍ مذاكرة واختبار (15)

حدّد نوع المغالطة التي تكتنف النصوص الآتية:

1ـ من المقطوع أن عمروًا يوالي المتشدّدين؛ فلا تربطه بالمحافظين إذن علاقة جيّدة.

2ـ لا شكّ في أن الدكتور حسن باحث ومحقّق قدير؛ يكفيكم أن تعلموا بأنّه يجيد التكلّم باللغات العربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة.

3ـ اختيار كلمة «حاسوب» لتحلّ محلّ الكلمة الغربيّة «كومبيوتر» اختيار جيّد؛ لأنّها تعادل هذه الكلمة من جميع الجهات.

4ـ يجب برأيي أن تخصّص المساعدات والتبرّعات التي جُمِعت جمعها من الناس لبناء ملعب متطوّر؛ لأنّ الرياضة مسألة مهمّة من الجهة العقليّة، ومن وجهة النظر الدينيّة.

5ـ من الأفضل برأيي ألا تدخل في التيارات الاجتماعية؛ لأنك إن دافعت عن الحقّ تعرّضت لغضب الغالبيّة، وإن وقفت بجانب الباطل أثرت سخط قادة الدين. فكما ترى بنفسك، سواءً واليتَ الحقّ أو واكبتَ الباطل، فإنك سوف تتعرّض لغضب الغالبيّة أو سخط قادة الدين في كلتا الحالتين.

6ـ ينبغي إلغاء بعض القوانين المعرقلة في كرة القدم أو السعي لإصلاحها؛ فمثلًا قانون طرد اللاعبين من القوانين غير المعقولة؛ فإنّ فريق كرة القدم يعمل كمحرّك السيّارة، وأعضاؤه يشكّلون قِطَع هذا المحرّك وأجزاءه، فلو رمينا قطعةً من قِطَع المحرّك جانبًا لتوقَّفَ المحرّك. وهذا ما يحصل لفريق كرة القدم؛ فطرد لاعب أو لاعبين يقضي على الأداء المطلوب لهذا الفريق.

7ـ أنصحك بعدم الزواج قبل إكمال الدراسة؛ فقد تزوّج بعض أصدقائي

أثناء الدراسة وواجهوا صعوبات جمّة حالت بينهم وبين إكمال الدراسة بشكلها المطلوب.

8ـ زيدٌ لا يدفع الخمس والزكاة؛ ولهذا أصبح ثريًّا.

9ـ إذا أردت أن تنشد الشعر فعليك أن تكتب قصيدتك إما على نهج الجواهريّ أو على نهج نازك الملائكة. أمّا نهج الجواهريّ فقد ولّت أيّامه وانقضى عصره وبات أتباعه شرذمة قليلين؛ فمن الأفضل إذن أن تتبع نهج نازك الملائكة.

10ـ انخفضت معدّلات الإقبال على العبادات والشؤون الروحيّة بشكل ملحوظ ليس بين عامة الناس وحسب؛ بل في أوساط طلبة العلوم الدينيّة. فكلّما أسأل طلبة العلوم الدينيّة عن أدائهم لصلاة الليل يجيب غالبيّتهم العظمى بالنفي، مبرّرين ذلك بعدم توفيقهم لذلك.

11ـ من الممكن لمن يدرس المنطق ويتقن أبحاث المغالطات بعد تأمل وممارسة أن يستخدم هذه المعلومات لاحقًا ضدّ الآخرين، وهذا لا يجوز. وإذا لم يتمرّس المرء فيها ولم يتقنها، فلن يتمكّن من كشف مغالطات الآخرين؛ إذن، في كلتا الحالتين، الإتقان وعدم الإتقان، لا يتمخّضان عن نتيجة جيّدة.

12ـ المركز العلميّ والبحثيّ يعمل كدماغ الإنسان؛ ففي هذا المركز يقوم عدد من الأشخاص بمهمّات متعّددة في أقسام مختلفة؛ كالخلايا الدماغية تمامًا. وكما تستهلك الخلايا الدماغيّة، فتموت وتحلّ مكانها الخلايا الجديدة، يجب أيضًا في هذه المراكز تعيين أساتذة ومحقّقين جدد، ليحلّوا محلّ أقرانهم القدماء بين حين وآخر. إنَّ هذا الإجراء من شأنه الحفاظ على حيويّة المركز، وديمومته، وتطوّره بشكل مستمرّ ودائم.

13ـ توصّلت بعد رحلتي التي قمت بها إلى دول أوروبيّة عدّة إلى أنّ الجالية اللبنانيّة تتبوّأ موقعًا اجتماعيًّا مرموقًا في تلك الدول، وأنّهم يشغلون

مناصب مهمّة في القطاعين الحكوميّ والخاصّ. فقد التقيت بلبنانيّين يرأسان شركات حكوميّة، وثلاثة آخرين يشغلون منصب مساعد المدير العامّ، وأستاذًا لبنانيًّا بارزًا في إحدى جامعات لندن.

14ـ زيد: هل يمكن أن توضح لي لماذا لا تَدخُلُ غُسالاتُ مساحيق الغسيل دورةَ تحلّل الموادّ في الطبيعة، وكيف تتسبّب بذلك في تلوّث البيئة؟

عمرو: لأنّ البكتيريا المحلّلة الموجودة في التربة لا تتمكّن من تحليل تركيبات هذه الغُسالات وإعادتها للطبيعة؛ وهذا يُسبّب تلوّث البيئة، ولا سيّما المياه الجوفيّة.

15ـ زيد: قلتَ إنّ فيلمك الأخير يدخل في نطاق الأفلام الفكريّة والفلسفيّة؟ هل لديك دليل على هذه الدعوى؟

عمرو: نعم؛ لقد لفت هذا الفيلم أنظار شريحة خاصّة من المشاهدين، غالبيّتهم من المثقّفين وحاملي الشهادات العليا.

زيد: ولماذا حسبتَ مشاهدي الفيلم من المثقّفين وأصحاب الشهادات الجامعيّة؟

عمرو: لأنّه من الطبيعيّ أن تهتمّ هذه الشريحة من هواة السينما بالأفلام الفكريّة والفلسفيّة فقط؛ كالفيلم الذي أنتجته ونال إعجابهم.

16ـ إنَّ وجود نفق باسم «نفق الرعب» في مدينة الألعاب لا يتجاوز التسمية فقط؛ لأنّه لا يثير الرعب أو الخوف الحقيقيّ عند أحد؛ فوفقًا لاستطلاع أجري على المارّين في هذا النفق (من الرجال والنساء والصغار والكبار) سئلوا فيه عن مدى شعورهم بالخوف أجاب 96% منهم بالسلب. فلا يمكن تسمية هذا المكان بنفق الرعب لأجل 4% شعروا بالخوف أثناء عبورهم منه.

***